

جامعة الجزائر (03)

كلية علوم الاعلام والاتصال

قسم علوم الاتصال

التدوين الالكتروني في الجزائر

دراسة وصفية تحليلية في الاتجاهات والمواقف لعينة من المدونين الجزائريين

من جانفي 2022 إلى مارس 2024

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الاعلام والاتصال

إشراف الأستاذ:

أ.د/ صفوان عيصام حسيني

أ.د/ فيروز قاسحي

إعداد الطالبة:

ميادة قويزي

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة الجزائر (03)

كلية علوم الاعلام والاتصال

قسم علوم الاتصال

التدوين الالكتروني في الجزائر

دراسة وصفية تحليلية في الاتجاهات والمواقف لعينة من المدونين الجزائريين

من جانفي 2022 إلى مارس 2024

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الاعلام والاتصال

إشراف الأستاذ:

أ.د/صفوان عيصام حسيني

أ.د/ فيروز قاسحي

إعداد الطالبة:

ميادة قوينزي

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ

سورة المؤمنون، الآية 111

الشّكر

أتقدم بجزيل الشّكر، التقدير، العرفان والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور

"صفوان عيصام حسيني"

الذي أفادني بسيد رأيه ووجيه نصحه

والذي كان لي محفزا وعونا لإتمام هذا العمل

فشكرا جزيلا أستاذي

الإهداء

أهدي هذا الإنجاز العلمي إلى والدي الكريمة شفاها الله واطال في عمرها

إلى بابا "صالح نايت يحيى" حفظه الله ومدّه الله العمر والصحة

إلى أخي الحنون "مجيد" أدام الله عزه

إلى زوجي "بلال" حفظه الله

إلى هديل، مريم، رياض وآدم حفظهم الله ورعاهم

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى حبيبتي حفيظة، أمال، زهره، جميلة، فطيمة

إلى كل من مدّ لي يد العون

إلى كل من يحب ميّادة

فهرس المحتويات

1	مقدمة
3	1. الإشكالية وتساؤلاتها
5	2. الفرضيات
5	3. أهمية الدراسة
6	4. أهداف الدراسة
7	5. المنهج
9	6. أدوات جمع المعلومات
14	7. مجتمع البحث وعينة الدراسة:
16	8. تحديد المفاهيم والمصطلحات
22	9. الدراسات السابقة:
41	الفصل الأول: التدوين الإلكتروني من المدونة الإلكترونية الى المنصات الرقمية
42	المبحث الأول: ماهية المدونات الإلكترونية، سماتها وخصائصها
55	المبحث الثاني: خصائص التدوين الإلكتروني في الجزائر ودوافعه
63	المبحث الثالث: التدوين الإلكتروني عبر المنصات الرقمية
73	الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات والمواقف انواعها وقياسها
76	المبحث الأول: الاتجاهات المفهوم والمكونات والخصائص
96	المبحث الثاني: قياس الاتجاهات وعلاقتها بمفهوم الرأي العام
103	المبحث الثالث: دراسة الاتجاهات في الاتصال والبيئة الرقمية
111	الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

المبحث الأول: التدوين الإلكتروني في ضوء تطور الحتمية التكنولوجية: من الحتمية التقنية إلى
التفاعل الرقمي 112

المبحث الثاني: نظرية الفضاء العام كإطار تحليلي لدراسة التدوين الإلكتروني 129

المبحث الثالث: منظور لولب الصمت كنموذج تفسيري لدراسة التدوين الإلكتروني 134

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية
والاجتماعية 146

المبحث الأول: خصائص عينة الدراسة 147

المبحث الثاني: أسباب ودوافع استخدام المدونين الجزائريين للتدوين الإلكتروني 156

المبحث الثالث: أسباب ودوافع استخدام المدون لمواقع التدوين 196

المبحث الثالث: القضايا السياسية والاجتماعية التي يهتم بها المدونون عينة البحث 213

المبحث الرابع: اتجاهات المدونين من دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة القضايا السياسية
والاجتماعية. 223

المبحث الخامس: صعوبات التدوين الإلكتروني المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية 237

الاستنتاجات: 299

قائمة المراجع 320

الملاحق 329

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	محاور الاستمارة وأبعادها	11
2	البدائل الخمسة لمقياس الدراسة ودرجاته	13
3	توزيع العينة حسب متغير الجنس	148
4	توزيع العينة حسب متغير السن	150
5	توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي	152
6	توزيع العينة حسب متغير المهنة	154
7	خبرة التدوين بدلالة الجنس	156
8	خبرة التدوين بدلالة السن	159
9	خبرة التدوين بدلالة المستوى التعليمي	162
10	خبرة التدوين بدلالة المهنة	165
11	لغة التدوين بدلالة الجنس	169
12	لغة التدوين بدلالة السن	172
13	لغة التدوين بدلالة المستوى التعليمي	174
14	لغة التدوين بدلالة المهنة	179
15	المنصات الرقمية التي يفضل المدون استخدامها بدلالة الجنس	182
16	المنصات الرقمية التي يستخدمها المدون بدلالة السن	185
17	المنصات الرقمية التي يستخدمها المدون بدلالة المستوى التعليمي	188
18	المنصات الرقمية التي يستخدمها المدون بدلالة المهنة	192
19	أسباب استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة الجنس	196
20	أسباب استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة السن	199
21	أسباب استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة المستوى التعليمي	203
22	أسباب استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة المهنة	206

214	ترتيب القضايا الاجتماعية التي يتجه اليها المدون الجزائري حسب المتوسط الحسابي	23
217	القضايا السياسية التي يهتم بها المدون الجزائري حسب المتوسط الحسابي	24
225	اتجاهات المدونين من دور التدوين الالكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية حسب المتوسط الحسابي	25
229	العلاقة الارتباطية بين اتجاهات المدونين من دور التدوين كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية ومتغيرات الدراسة (الجنس، السن، المستوى التعليمي والمهنة).	26
238	هوية التدوين بدلالة متغير الجنس	27
241	هوية التدوين بدلالة متغير السن	28
243	هوية التدوين بدلالة متغير المستوى التعليمي	29
246	هوية التدوين بدلالة متغير المهنة	30
249	الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة الجنس	31
251	الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة السن	32
254	الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة المستوى التعليمي	33
259	الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة المهنة	34
262	المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة الجنس.	35
266	المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة السن.	36
270	المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة المستوى التعليمي.	37
273	المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة المهنة.	38

278	الاقترحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة الجنس.	39
282	الاقترحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة السن.	40
287	الاقترحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة المستوى التعليمي.	41
291	الاقترحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة متغير المهنة.	42

فهرس الأشكال البيانية :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	توزيع العينة حسب متغير الجنس	148
2	توزيع العينة حسب متغير السن	150
3	توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي	152
4	توزيع العينة حسب متغير الجنس المهنة	154
5	خبرة التدوين بدلالة متغير الجنس	156
6	خبرة التدوين بدلالة متغير السن	159
7	خبرة التدوين بدلالة متغير المستوى التعليمي	162
8	خبرة التدوين بدلالة متغير المهنة	165
9	لغة التدوين بدلالة الجنس	169

172	لغة التدوين بدلالة السن	10
174	لغة التدوين بدلالة المستوى التعليمي	11
179	لغة التدوين بدلالة المهنة	12
182	المنصات الرقمية التي يفضل المدون استخدامها بدلالة الجنس	13
185	المنصات الرقمية التي يفضل المدون استخدامها بدلالة السن	14
188	المنصات الرقمية التي يفضل المدون استخدامها بدلالة المستوى التعليمي	15
193	المنصات الرقمية التي يفضل المدون استخدامها بدلالة المهنة	16
197	أسباب استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة الجنس	17
200	أسباب استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة السن	18
204	أسباب استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة المستوى التعليمي	19
207	أسباب استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة المهنة	20
238	هوية التدوين بدلالة متغير الجنس	21
241	هوية التدوين بدلالة متغير السن	22
244	هوية التدوين بدلالة متغير المستوى التعليمي	23
246	هوية التدوين بدلالة متغير المهنة	24
250	الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة الجنس	25
252	الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة السن	26
254	الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة المستوى التعليمي	27

258	الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة المهنة	28
263	المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة الجنس	29
267	المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة السن	30
271	المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة المستوى التعليمي	31
274	المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة المهنة	32
279	الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر بدلالة والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية خاصة لإبراز الاتجاهات الجنس.	33
283	الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر بدلالة والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية خاصة لإبراز الاتجاهات السن	34
288	الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر بدلالة والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية خاصة لإبراز الاتجاهات المستوى التعليمي	35
292	الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر بدلالة والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية خاصة لإبراز الاتجاهات المهنة	36

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
329	استمارة البحث	1
333	معامل الثبات الفا كرونباخ	2
336	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	3

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مساهمة التدوين الإلكتروني في التعبير عن الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية لدى المدونين الجزائريين، وذلك من خلال تحليل طبيعة الممارسة التدوينية داخل الفضاء الرقمي، وتحديد حدودها وإمكاناتها كفضاء عام للتعبير عن الاتجاهات والمواقف. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، وعلى استبيان إلكتروني موجه إلى عينة من المدونين الجزائريين النشطين في منصات التدوين وشبكات التواصل الاجتماعي.

ارتكز البحث على ثلاث مقاربات نظرية؛ **نظرية الفضاء العمومي (هابرماس)** لفهم التدوين كمساحة للنقاش وتداول الآراء، و**نظرية الحتمية التكنولوجية** لشرح تأثير البنية التقنية في تشكيل الممارسة، و**نظرية لولب الصمت** لفهم الرقابة الذاتية والحذر عند التعبير عن القضايا الحساسة.

أظهرت النتائج أن اتجاه المدونين نحو التدوين كفضاء عام يتسم بالاعتدال، حيث يمارس المدونون التعبير والمشاركة لكن بقدر من الانتقائية والحذر، كما تبين أن التدوين لا يرقى إلى مستوى الفضاء العمومي الحر وفق تصور (هابرماس)، بل يشكل فضاءً عامًا جزئيًا. وخلصت النتائج إلى أن الهوية الرقمية للمدونين تتسم بالهجنة بين الواقعي والافتراضي، مع تفضيل استخدام الاسم الحقيقي لتعزيز المصداقية، مقابل استمرار الرقابة الذاتية عند تناول القضايا السياسية والاجتماعية الحساسة.

كما بينت النتائج أن المدونين يواجهون صعوبات متعددة، في مقدمتها **الصعوبات القانونية والسياسية**، تليها الصعوبات الاجتماعية ثم التقنية، مع اختلاف شدتها باختلاف المتغيرات الديموغرافية. وأظهرت النتائج أن المدونين يقترحون مجموعة إجراءات لتفعيل التدوين كفضاء عمومي، أهمها: حماية حرية التعبير، تعزيز الضوابط الأخلاقية، وإصلاح الإطار القانوني.

خلص البحث إلى أن التدوين الإلكتروني في الجزائر يمثل مساحة مهمة للتفاعل والتأثير، لكنه يبقى محدودًا بقيود اجتماعية وقانونية تمنع تحوله إلى فضاء نقاش حر ومفتوح.

الكلمات المفتاحية: التدوين الإلكتروني، المدون الجزائري، الاتجاهات، المواقف، لولب الصمت، الحتمية التكنولوجية، الفضاء العمومي، المنصات الرقمية.

Abstract:

This study explores the role of electronic blogging in expressing political and social attitudes among Algerian bloggers. Using a descriptive-analytical approach and an online survey, it examines blogging practices, their limits, and potential as a public sphere.

The study draws on three theoretical frameworks: Habermas' Public Sphere Theory, Technological Determinism, and the Spiral of Silence Theory to analyze bloggers' behavior, self-censorship, and interaction within digital spaces.

Findings indicate that blogging serves as a partial public space, with bloggers expressing opinions cautiously, balancing credibility and self-censorship, especially on sensitive political and social issues. Challenges include legal, political, social, and technical constraints. Bloggers suggest enhancing freedom of expression, ethical standards, and legal reforms.

The study concludes that while blogging in Algeria provides an important platform for interaction and influence, it remains limited by social and legal restrictions, preventing a fully open public discourse.

Keywords: Blogging, the Algerian blogger, attitudes, Spiral of Silence, Technological Determinism, Public Sphere, digital platforms.

مقدمة

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین تحولات عميقة في بنية الاتصال والإعلام، نتيجة التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وظهور Web 2.0 الذي أعطى للمستخدم الإمكانية ليس فقط لاستهلاك المحتوى، بل لإنتاجه والتفاعل معه في الوقت ذاته. في هذا السياق، برز التدوين الإلكتروني كواحد من أهم أدوات التعبير الحر والمشاركة في النقاشات العامة، إذ استطاع أن يغيّر طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع والمؤسسات الإعلامية، عبر فتح فضاءات جديدة للحوار والتواصل وتبادل الآراء.

عرف المشهد الاتصالي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة توسعًا هائلًا في استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، ما جعل الفضاء الرقمي ساحة فاعلة للتبادل المعلوماتي والنقاش العام. إذ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت (33.49) مليون مستخدم في 2024، ما يعادل (72.9%) من إجمالي السكان، وهو مؤشر على توفر قاعدة واسعة من المتلقين الرقميين¹. كما سجّلت منصات التواصل الاجتماعي حوالي (25.6) مليون حساب مستخدم نشط في يناير 2025، أي ما يعادل (54.2%) من السكان؛ ما يعكس مدى اتساع انتشار الوسائط الاجتماعية كقنوات للنقاش ونشر التدوينات المختصرة والطويلة على السواء².

في هذا الإطار، برز التدوين الإلكتروني في الجزائر عبر المدونات والمنصات الاجتماعية، خاصة مع الانتشار المتسارع لشبكات التواصل، وهو ما سمح للمدوينين بطرح قضايا سياسية واجتماعية قد لا تجد لها مكانًا في وسائل الإعلام التقليدية التي تخضع غالبًا لاعتبارات رقابية أو تحريرية. أي أصبح التدوين أداة مهمة للتعبير عن المواقف وبناء اتجاهات الرأي العام، خصوصًا لدى فئات الشباب والفاعلين المدنيين. وقد شكلت الأحداث السياسية والاجتماعية في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها حراك 22 فبراير 2019، نقطة تحول

¹ تاريخ 2024-09-19: [Algeria - Digital Economy](#) : the International Trade Administration

الاطلاع: 15 أكتوبر 2025

² تاريخ الاطلاع: 15 أكتوبر. [Digital 2025: Algeria — DataReportal – Global Digital Insights](#)

2025

بارزة؛ حيث لعبت المدونات وصفحات التواصل دورًا محوريًا في نشر المعلومات، وتوجيه النقاش العام، وتقديم فضاء مفتوح للمشاركة في الشأن العام خارج الحدود الجغرافية والزمنية لوسائل الإعلام التقليدية، لفهم وظيفة هذا الفضاء ودوره في المشاركة السياسية والاجتماعية.

تحول التدوين في الجزائر من وسيلة للتعبير الشخصي إلى أداة ذات بعد اجتماعي وسياسي، تستقطب فئة واسعة من الشباب الجامعي والمهنيين الذين يستخدمون المنصات الرقمية كبديل لتضييقات الإعلام التقليدي. كما ساهمت البيئة الاتصالية الجديدة في انتقال الجمهور من وضعية المتلقي السلبي إلى منتج للمحتوى، ما يستدعي دراسة تأثير هذا التحول على تكوين الاتجاهات وبناء الرأي العام ومراجعة بعض المقاربات الاتصالية والإعلامية في البيئة الرقمية.

تعرف الاتجاهات بوصفها مواقفًا نفسية وذهنية تنشأ عن مجموعة من الاستجابات المنظمة نسبيًا للعمليات المعرفية والانفعالية والسلوكية اتجاه موضوعات أو مواقف معينة يتفاعل معها الفرد بصورة تفاضلية¹. وفي سياق البحث في علاقة الجمهور بوسائل الإعلام، توصل (جوزيف كلابر) وزملاؤه (1963) إلى أنّ وسائل الإعلام لا تمتلك القدرة على تغيير اتجاهات الأفراد بسهولة، مؤكّدًا الدور المحوري للعمليات الانتقائية التي يمارسها الجمهور أثناء التعرض للمحتوى الإعلامي. كما شدّد (كلابر) على أهمية التفاعل الاجتماعي، وتأثير البناء المعرفي للفرد في تحديد نوعية المعلومات التي يستقبلها، ورصد سمات النشاط والممانعة في سلوك المتلقي تجاه وسائل الإعلام التقليدية.

ويُعدّ المكوّن المعرفي أحد العناصر الحاسمة في تكوين الاتجاهات، إذ يؤثر المخزون المعرفي للفرد في كيفية تمثّل موضوع الاتجاه وتفسيره، وفي علاقته بالموضوعات الأخرى، مما يحدد ما إذا كان الفرد سيتبنى الموقف أو سيرفضه استنادًا إلى قناعاته وخبراته السابقة². ومع تطور البيئة الاتصالية الرقمية، تجاوز سلوك الجمهور تجاه وسائل الإعلام حدود النشاط والممانعة، ليتحول إلى رفض صريح للانصياع بحثًا عن منصات بديلة تتيح المشاركة والتفاعل والمبادرة بالتعبير عن الرأي، وهو ما وفّره منصات التدوين الإلكتروني. ونتيجة

¹ امينة نبيح، اتجاهات مستخدمي الاتصال الرقمي دراسة ميدانية لمستخدمي الفايبر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر (03)، كلية علوم الاعلام والاتصال، قسم الاتصال، 2012-2013، ص 25.

² محمد عبد الحميد، نظريات الاعلام واتجاهات التأثير، ط4، عالم الكتب، القاهرة، ص 296، 2005.

لذلك، تراجعت مظاهر العزلة والصمت التي كان يفرضها الإعلام التقليدي أمام اتساع فضاءات التعبير الرقمي، وأضحى الأفراد أكثر جرأة في عرض آرائهم ومواقفهم عبر منصات التدوين الإلكتروني وفقاً للإمكانيات المعرفية التي يملكها المستخدم.

1. الإشكالية وتساؤلاتها

أتاح التحول الرقمي للمدوينين توسعاً متزايداً في استخدام التدوين الإلكتروني بمختلف أشكاله، سواء عبر المدونات الشخصية أو المنصات الاجتماعية، بوصفه وسيلة بديلة للتعبير عن الرأي ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية خارج الأطر الاتصالية التقليدية، إمكانية أكبر لعرض مواقفهم وتوجهاتهم، والتفاعل مع جمهور متنوع، بما يجعل من الفضاء الرقمي مجالاً محتملاً لإنتاج خطاب عام مؤثر في تشكيل الاتجاهات والمواقف داخل المجتمع.

غير أن هذا الانفتاح الاتصالي لا يعكس بالضرورة حرية تامة في التعبير؛ فالسلوك الاتصالي للمدوين واتجاهاتهم تتشكل ضمن شبكة معقدة من العوامل التقنية والسياسية والاجتماعية والنفسية، قد تدفع نحو المشاركة والتعبير، أو بالعكس تؤدي إلى التحفظ والصمت.

وفي هذا الإطار، ساهمت نظريات الاتصال في تفسير السلوك الاتصالي للمدوين داخل الفضاء الرقمي، فنظرية الحتمية التكنولوجية¹ تبين أن التكنولوجيا لا تكتفي بنقل الرسائل، بل تعيد تشكيل طرق التعبير والتفاعل، وتؤثر في الممارسات الاتصالية من خلال ما توفره المنصات الرقمية من إمكانيات للنشر والمشاركة. بينما تسلط نظرية الفضاء العمومي² الضوء على البعد التشاركي للتدوين، من حيث اعتباره فضاءً للنقاش حول قضايا الاهتمام العام، يسمح بتبادل الأفكار وصياغة مواقف جماعية وإنتاج خطاب نقدي بديل يساهم في تشكيل اتجاهات ومواقف الرأي العام. أما نظرية لولب الصمت³ فتفسر تردد بعض المدوين

¹ McLuhan, M. **Understanding Media: The Extensions of Man**. New York: McGraw Hill. 1964.

² Habermas, J. **The Structural Transformation of the Public Sphere**. Cambridge: MIT Press. 1989

³Noelle-Neumann, E. **The Spiral of Silence: A Theory of Public Opinion**. Journal of Communication, 24(2), 1974, pp 43–51.

في التعبير العلني عن آرائهم رغم توفر فضاء حر، نتيجة الخوف من التقييم أو العزلة أو الرفض الاجتماعي، مما يجعل التعبير أو الصمت مرتبطين بإدراك مناخ الرأي السائد داخل الفضاء الرقمي.

إن الجمع بين هذه النظريات يتيح فهم السلوك الاتصالي للمدونين بوصفه نتاجاً لتفاعل ثلاثة مستويات: البنية التكنولوجية التي تتيح التعبير (الحتمية التكنولوجية)، البيئة الاجتماعية للنقاش والمشاركة (الفضاء العمومي)، والبعد النفسي المتصل بالخوف من العزلة أو الرأي المخالف (لولب الصمت). ومن خلال هذا التكامل النظري، تتبلور الإشكالية في محاولة فهم مستوى إسهام التدوين الإلكتروني في التعبير عن الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية لدى المدون الجزائري، وفي تحديد ما إذا كان الفضاء الرقمي الجزائري يشكل مجالاً فعلياً للمشاركة والتأثير، أم أنه يعيد إنتاج أنماط الصمت والتحفّظ داخل سياقات جديدة، كما أن التدوين في بعض الأحيان يرتبط بمخاطر وصعوبات، خاصة عند التطرق إلى قضايا سياسية حساسة، مما يجعل بعض المدونين يحجمون عن التعبير عن آرائهم خوفاً من ردود الفعل أو التعرض للانتقاد أو العزلة، وهو ما يمنح هذه الظاهرة بُعداً اتصالياً، يمكن تفسيره نظرياً وذلك بالاعتماد على النظريات الثلاث (نظرية الحتمية التكنولوجية، نظرية الفضاء العمومي، ونظرية لولب الصمت)، لكونها تقدم إطاراً تفسيرياً شاملاً يسمح بفهم مختلف أبعاد السلوك الاتصالي للمدون داخل الفضاء الرقمي في الجزائر.

وبناء عليه، جاءت إشكالية بحثنا على النحو التالي:

كيف يساهم التدوين الإلكتروني في التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف بشأن الموضوعات والقضايا السياسية والاجتماعية من وجهة نظر المدونين الجزائريين؟

لتبسيط مفهوم الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما أسباب استخدام المدونين الجزائريين للتدوين الإلكتروني؟
- ما القضايا السياسية والاجتماعية التي يهتم بها المدون الجزائري؟
- ما هي اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني باعتباره فضاءً عامّاً لمشاركة اتجاهاتهم ومواقفهم من القضايا السياسية والاجتماعية؟
- ما صعوبات التدوين الإلكتروني في الجزائر والمتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية؟

2. الفرضيات

- يتّسم اتجاه المدونين نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدرجة متوسطة.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات المدونين الجزائريين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام في مشاركة الاتجاهات والمواقف المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية، وذلك تبعاً لمتغيرات السن والجنس والمستوى التعليمي والوظيفة.
- يواجه المدون الجزائري صعوبات عند التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية.

3. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى فهم مستوى إسهام التدوين الإلكتروني في التعبير عن الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية لدى المدونين الجزائريين، في ظل تحوّل البيئة الرقمية إلى إحدى أهم فضاءات النقاش العمومي المعاصر. وتتمثل أهمية الدراسة في أنها تُسلّط الضوء على تجربة المدون الجزائري في الفضاء الرقمي، وتكشف عن كيفية استخدامه للتدوين كأداة للتعبير والمشاركة والتأثير، أو كوسيلة لتجاوز حدود الصمت والتحفّظ المفروضة في بعض السياقات الواقعية. كما تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل التي قد تعيق أو تحفّز المدونين على التعبير عن آرائهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة سياسياً أو اجتماعياً، مما يمنح هذه الدراسة قيمة عملية في فهم العلاقة بين التدوين والحريات الرقمية. وتبرز الأهمية العلمية للدراسة في اعتمادها على مقياس اتجاهات يقيس الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية للمدون تجاه التدوين الإلكتروني، مما يساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بثقافة التدوين في البيئة الجزائرية، ويقدم إضافة بحثية تساهم في فهم التفاعل بين التحولات الاتصالية الجديدة والممارسات الاجتماعية والسياسية للفرد داخل المجتمع.

4. أهداف الدراسة

يعتبر مجال البحث العلمي مجالا واسعا تختلف أهدافه وتتعدد معطياته، ويهدف تبني أي باحث لموضوع معين إلى سدّ الفضول المعرفي الذي يلزمه وإزالة بعض الغموض الذي يحيط بالموضوع الذي يريد معالجته، وعليه فإننا نهدف من خلال هذا الطرح إلى جملة من الأهداف التي نريد تحقيقها، والتي تتمثل فيما يلي:

- تحليل دوافع وأسباب استخدام المدونين الجزائريين للتدوين الإلكتروني، وذلك بدلالة المتغيرات الديموغرافية (السن، الجنس، المستوى التعليمي، المهنة).
- التعرف على القضايا السياسية والاجتماعية التي يتناولها المدونون في مضامينهم الرقمية، واستجلاء اتجاهاتهم نحو هذه القضايا.
- تحديد دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام للنقاش والمشاركة في التعبير عن الاتجاهات والمواقف المرتبطة بالقضايا السياسية والاجتماعية.
- الكشف عما إذا كان الفضاء الرقمي الجزائري يمثل مجالا فعليا للتأثير والمشاركة العامة، أم أنه يعيد إنتاج أنماط الصمت والتحفّظ داخل البيئة الرقمية.
- تحليل العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية واتجاهات المدونين تجاه دور التدوين الإلكتروني في التعبير والمشاركة في القضايا العامة.
- رصد الصعوبات والتحديات التي يواجهها المدونون عند التطرق إلى موضوعات سياسية أو اجتماعية حساسة عبر منصات التدوين.
- تقديم مقترحات عملية تسهم في تفعيل دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا العامة من وجهة نظر المدونين الجزائريين.

حدود الدراسة:

لكل بحث هدف يسطّر تحقيقه ضمن مجموعة من الإمكانيات المنهجية والنظرية والمادية، وبحثنا يعالج إشكالية ضمن هذه الإمكانيات ومعالم محددة، بحيث تتمحور حدود دراستنا في المجالات التالية:

- **المجال الزمني:** أنجزت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2020 إلى 2024 وقد شرع الباحث في الجانب الميداني في مارس 2023 وذلك من خلال تصميم الاستمارة، بعدها تم تحكيمها، تجربتها، تصحيحها وتوزيعها إلكترونياً في شهر مارس 2024 وتفرغ البيانات في جداول والقيام بالعمليات الإحصائية. تبعه بعد ذلك عملية التحليل والتفسير واستخلاص النتائج النهائية والاستنتاجات.
- **المجال البشري:** يتمثل المجتمع الأصلي للدراسة في المدونين الجزائريين الذين يدونون على مدوناتهم الشخصية أو على المنصات الرقمية للتدوين كالفيسبوك، التويتر، الانستغرام، و اليوتوب.
- **المجال المكاني:** يتمثل المجال المكاني للدراسة في مواقع التدوين الالكترونية من مدونات ومنصات رقمية للمدونين الجزائريين القاطنين داخل النطاق الجغرافي الجزائري أو خارجه.

5. المنهج

تبعاً لطبيعة موضوع الدراسة والإشكالية المطروحة وتساؤلاتها، فإن دراستنا تُصنّف ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها.¹

والمنهج هو الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة على الأسئلة، إنها خطة تبين وتحدد طرق وإجراءات جمع وتحليل البيانات، حيث يقوم الباحث من خلال المنهج بتحديد تصميم البحث، ويختلف هذا الأخير باختلاف الهدف منه فقد يكون استكشاف عوامل معينة لظاهرة ما، أو توصيفها، أو إيجاد العلاقة أو السبب والأثر بين مجموعة من العوامل.²

¹ سمير حسين، بحوث الاعلام، ط2، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2006، ص123.

² فايز جمعة صالح النجار وآخرون، اساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص18.

من هذا التعريف نستنتج أن المنهج هو عبارة عن سيورة بحثية تتمثل في مجموع الخطوات والقواعد المتبعة من طرف الباحث ليتمكن من فهم واستيعاب الظاهرة المدروسة، ولما كان هدف الباحث لا ينحصر في مجرد جمع المعلومات وتحليلها والخروج بنتائج منها، وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك إلى الدلالات التي يرمي إليها، والحقائق التي يستدل بها في تشخيص وتفسير الظاهرة، وانطلاقاً من طبيعة هذه الدراسة الموسومة بـ "التدوين الإلكتروني ودوره في التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية، فإن الهدف الأساسي يتمثل في تشخيص وفهم الكيفية التي تُسهم بها المدونات و منصّات التدوين الإلكتروني في التعبير عن الاتجاهات والمواقف المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية، مع السعي إلى تفسير الدلالات التي تكشف عنها البيانات الميدانية، واستقراء الأثر من خلال تحليل النتائج المتحصل عليها. وبناءً على ذلك، فإن المنهج الوصفي التحليلي يُعد الأنسب لطبيعة هذا البحث ولأهدافه، لكونه يُتيح وصف الظاهرة كما هي في الواقع، وتحليل مكوناتها وفهم العلاقات القائمة بين متغيراتها دون التدخل في توجيهها أو التأثير عليها. لذلك فإن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الذي يتناسب مع طبيعة بحثنا ومتطلباته.

ويتجلى استخدامنا للمنهج الوصفي من خلال استعمال الأساليب الكمية لوصف اتجاهات المدونين أفراد العينة نحو الموضوعات السياسية والاجتماعية، وفهم دور منصّات التدوين الإلكتروني في مشاركة هذه الاتجاهات والمواقف. إضافة إلى تفسيرات كيفية تحاول الكشف عن معنى النتائج الكمية في سياق علاقة اتجاهات المدونين بدور التدوين الإلكتروني في مشاركة القضايا السياسية والاجتماعية بمتغيرات السن والجنس والمستوى التعليمي والوظيفة، مع الاستعانة بالمقاربات النظرية الثلاث (نظرية الحتمية التكنولوجية، نظرية الفضاء العمومي، ونظرية لولب الصمت) لكونها تقدم إطاراً تفسيرياً شاملاً يسمح بفهم مختلف أبعاد السلوك الاتصالي للمدون داخل الفضاء الرقمي في الجزائر.

أما اعتمادنا على المنهج التحليلي فيظهر من خلال استخدام التحليل الإحصائي للمعطيات الذي يعتبر ركيزة من ركائز البحث العلمي، حيث يُعتمد عليه في دراسة البيانات التي يتم جمعها عن ظاهرة معيّنة وتبويبها وتنظيمها وعرضها للتعرف عليها بوصفها أو بتحليلها واستقراء النتائج منها. تم الاعتماد في هذه الدراسة على برنامج المعالجة الإحصائية للبيانات (SPSS) من أجل تحليل البيانات المستخلصة من الاستبيانات، واستُخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية بما يتوافق مع أهداف الدراسة وطبيعة متغيراتها، أهمها:

- الإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics) مثل: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وذلك لوصف خصائص العينة وتحديد الاتجاهات العامة لآرائها.
- اختبار (One Sample T-test) لقياس دلالة الفروق بين متوسط إجابات العينة والوسط الفرضي للمقياس، بهدف معرفة ما إذا كانت اتجاهات المدونين إيجابية أو سلبية نحو التدوين الإلكتروني
- اختبار (Independent Samples T-test) لتحليل الفروق بين متوسطات مجموعتين (مثل: الذكور والإناث).
- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدراسة الفروق في اتجاهات المدونين باختلاف أكثر من فئة ديموغرافية واحدة (مثل: السن أو المستوى التعليمي أو المهنة).
- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لدراسة العلاقات بين المتغيرات، والكشف عن قوة واتجاه العلاقة بين استخدام التدوين واتجاهات المدونين أو القضايا التي يتناولونها.
- اختبار الثبات (Reliability Test) باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة في قياس اتجاهات المدونين.

6. أدوات جمع المعلومات

اعتمدنا في جمع البيانات والمعلومات الضرورية لإنجاز هذه الدراسة على أداة الاستمارة الإلكترونية. تعرف الاستمارة على أنها أداة تسمح بجمع البيانات الأساسية من العينة موضوع الدراسة أو من جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مسبقاً، وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم، أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة¹.

¹ محمد زيان عمر، البحث العلمي منهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 117.

تعرف الاستمارة عادة على أنها "عبارة عن شكل مطبوع، يحتوي على مجموعة من الأسئلة، موجهة إلى عينة من الأفراد، حول موضوع أو موضوعات ترتبط بأهداف الدراسة".¹ إلا أن الاستمارة قد لا تكون دائما مطبوعة ذلك أن هناك أساليب مستحدثة في توزيع الاستمارة على المبحوثين ونقصد بذلك الطريقة الالكترونية، تعرف الاستمارة الالكترونية بأنها إحدى أدوات جمع البيانات من السياقات الافتراضية والتي يصممها الباحث ويضعها على إحدى مواقع الشبكات الاجتماعية ويرسل رابطها إلى المبحوثين عبر الشبكة أو عبر بريدهم الالكتروني ويردها المبحوث الى نفس الموقع او البريد الالكتروني الذي يحدده الباحث. هي الطريقة المعتمدة في هذا البحث تماشيا مع طبيعة وخصائص عينة البحث المتمثلة في المدونين الالكترونيين.

اذن، ومن وجهة نظرنا الاستمارة الالكترونية أداة من أدوات البحث العلمي المستعملة، للحصول على بيانات تتعلق بأحوال الناس، ميولهم واتجاهاتهم في البيئة الرقمية.

استخدام للاستمارة الالكترونية في الدراسة جاء لجمع أكبر قدر ممكن من البيانات التي يتطلبها موضوع دور التدوين الالكتروني في التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية من وجهة نظر المدونين الجزائريين، مع مراعاة القواعد المنهجية في بنائها للحصول على معطيات دقيقة وكافية للإحاطة بمختلف أبعاد مشكلة الدراسة. واعتمدنا في نشر الاستمارة الالكترونية أداة الدراسة على البريد الالكتروني وموقع الفيس بوك.

مرت الاستمارة بعدة مراحل لتصميمها:

أولاً: الاستفادة من التراث النظري للدراسة ومعاينة الدراسات السابقة المشابهة؛

ثانياً: صياغة الأسئلة الأولية استناداً إلى إشكالية الدراسة وتساؤلاتها؛

ثالثاً: عرضها على الأستاذ المشرف والاستفادة من ملاحظاته في تصميمها؛

رابعاً: عرضها للتحكيم من طرف مجموعة من الأساتذة المتخصصين؛

خامساً: تصحيح وإخراج الاستمارة في شكلها النهائي.

¹ محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، مرجع سبق ذكره، ص 353.

وقد نتج عن هذه المراحل استمارة[□] تتكون من خمسة (05) محاور أساسية تتمثل فيما يلي:

المحور الأول: أسباب ودوافع استخدام المدونين الجزائريين لمواقع التدوين الالكتروني.

المحور الثاني: أهم القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة التي يهتم بها المدون الجزائري.

المحور الثالث: اتجاهات المدون الجزائري من دور التدوين الالكتروني في مشاركة اتجاهاته ومواقفه من القضايا السياسية والاجتماعية.

المحور الرابع: صعوبات التدوين الالكتروني المرتبط بالموضوعات السياسية والاجتماعية لدى المدون الجزائري. البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

كل محور من هذه المحاور له أبعاد، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): محاور الاستمارة وابعادها

عدد البنود	المحاور
4 بنود	المحور الاول أسباب استخدام المدونين الجزائريين لمواقع التدوين الالكتروني.
15 بند	المحور الثاني أهم القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة من طرف المدون الجزائري.
15 بند	المحور الثالث اتجاهات المدون الجزائري من دور التدوين الالكتروني في مشاركة اتجاهاته ومواقفه من القضايا السياسية والاجتماعية
4 بنود	المحور الرابع صعوبات التدوين الالكتروني المرتبط بالقضايا السياسية والاجتماعية في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث

بالإضافة إلى محور البيانات الشخصية والمهنية المتمثلة في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، لغة التدوين ومكان الإقامة.

تم قياس مؤشرات المحور الاول والرابع باستخدام المقاييس الاسمية. أما فيما يخص المحور الثاني المتعلق القضايا السياسية والاجتماعية التي يتطرق اليها المدون الجزائري، فقد تم تطبيق مقياس (ليكرت) الذي يتكون

[□] انظر الملحق رقم (02)

من البدائل الثلاثية (ضعيفة، متوسطة، كبيرة). أما المحور الثالث، اتجاهات المدونين نحو التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية اشتمل على مقياس الاتجاهات مكونا من خمسة عشر (15) عبارة موزعة على المكونات الثلاثة للاتجاهات بشكل متساو أي تضمّن كل مكون خمس (05) عبارات، ثلاث (03) منها عبارات موجبة و عبارتان (02) منها سالبة ورتبت بنود المقياس الخمسة عشر (15) في قائمة بشكل منظم بحيث تأتي العبارة الاولى من البعد الاول موجبة والعبارة الثانية من البعد الثاني موجبة، والعبارة الثالثة من البعد الثالث موجبة ثم يقلب الترتيب فتؤخذ عبارة سالبة من البعد الاول تليها عبارة سالبة من البعد الثاني فعبارة سالبة من البعد الثالث. ثم يتم البدء في دورة جديدة في الترتيب.

وعليه؛ يتكون مقياس الاتجاهات للمدونين الجزائريين نحو دور التدوين الإلكتروني في مشاركة اتجاهاتهم ومواقفهم من القضايا السياسية والاجتماعية من خمسة عشر بنداً، ويتم تقدير استجابة أفراد العينة وفقاً لمقياس "ليكرت" (طريقة التقديرات المجمعة) ذو البدائل الخماسية (موافق يشده، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) حيث تقدر استجابة (أوافق بشدة) بخمس درجات و(أوافق) بأربع درجات و(محايد) بثلاث درجات و(أعارض) بدرجتان، واستجابة (أعارض بشدة) بدرجة واحدة، كل ذلك بالنسبة للعبارات الموجبة والمحددة أرقامها في المقياس بالأرقام التالية: (1,2,3,7,8,9,13,14,15). بينما تقدر استجابات المدونين على العبارات السالبة كالتالي: حيث تعطى استجابة (أوافق بشدة) درجة واحدة، (أوافق) درجتين، و(أوافق) درجتين، و(محايد) ثلاث درجات و(أعارض) أربع درجات، واستجابة (أعارض بشدة) خمس درجات، وذلك تبعا لعبارات المقياس السالبة والتي تحمل الأرقام التالية: (4,5,6,10,11,12).

وقد تم تحديد أوزان لهذه البدائل الخمسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح البدائل الخمسة لمقياس الدراسة ودرجاته

العبارات السالبة	العبارات الموجبة	بدائل الاستجابة درجات البدائل
01	05	أوافق بشدة
02	04	أوافق
03	03	محايد
02	02	أعارض
01	01	أعارض بشدة

المصدر: من اعداد الباحث

الشروط السيكومترية للاستمارة:

اختبار الصدق:

تم اختبار صدق الاستمارة من خلال تحكيمها عن طريق عرضها على مجموعة من الأساتذة وذلك للتأكد من الصدق الظاهري لمحاور الاستمارة الخمس، ومدى ملاءمتها لمقياس السمات التي وضعت لأجلها، والمتمثلين في:

- الاستاذة جاب الله حكيمة، استاذ التعليم العالي، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر (03)
- الاستاذة اقراء حسينة، استاذ التعليم العالي، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر (03)
- الاستاذة بوزيفي وهيبة، استاذ التعليم العالي، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر (03)

انطلاقا من آراء المحكمين وملاحظاتهم قمنا بضبط المحاور بالشكل الذي يتناسب ودراستنا، ونتج عن ذلك تعديل في صياغة مجموعة من العبارات واعادة ترتيبها، بما يتلاءم مع مجتمع البحث وعينته.

ثبات الاستمارة:

تم تقدير الفاكرونباخ ب (0.661) كما هو مبين في الملحق رقم (02) وهي درجة مقبولة اثبتت ثبات الاستمارة الى حد بعيد جدا وهو الامر الذي جعلنا نعتمد الاستمارة ونطبقها في الدراسة.

7. مجتمع البحث وعينة الدراسة:

بما أنّ دراستنا تتمحور حول المدونين الجزائريين واتجاهاتهم ومواقفهم، فإن مجتمع الدراسة يتكون من كلّ مدوّن جزائري، سواء كان مقيماً داخل الوطن أو خارجه، ممن يمارسون التدوين بشكل منتظم أو غير منتظم، سواء عبر مدونة إلكترونية مكتوبة أو من خلال منصات التدوين الأخرى مثل: فيسبوك، تويتر، يوتيوب، إنستغرام. ويعود سبب ذلك إلى أنّ التدوين الإلكتروني في الجزائر انتقل (تحوّل) من التدوين المكتوب في المدونات الذي بدأ انتشاره سنة 2005 إلى التدوين عبر المنصات الاجتماعية المختلفة. وما يهمنا في هذه الدراسة هو التعرف على اتجاهات المدون الجزائري نحو دور مواقع التدوين في التعبير ومشاركة اتجاهاته ومواقفه من القضايا السياسية والاجتماعية.

ونظراً لكبر حجم مجتمع البحث وصعوبة حصره وتحديد عدده، إضافة إلى تميزه باللاتجانس، ونظراً لرغبتنا في اختصار الوقت والجهد، فقد ارتأينا استخدام أسلوب المعاينة، والتي تُعرف بأنها "مجموعة من العمليات تسمح بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة¹، وقد حاولنا اختيار عينة تمثيلية قدر الإمكان للمجتمع الأصلي.

إنّ ما يميز التدوين الإلكتروني الجزائري هو تنوع منصات التدوين، وعدم وجود منصة واحدة تضم جميع المدونين. فمن بين هذه المنصات نجد WordPress، Blogger، Jeeran، إضافة إلى المدونات ذات النطاق المستقل التي انتشرت بشكل واسع بعد إعلان شركة ياهو الأمريكية* توقيف خدمة مدونات ياهو مكتوب بتاريخ 31 مارس 2013، والتي كانت تصنّف المدونات حسب البلد، مما تسبب في ضياع عدد

¹ موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص 123.

* استحوذت شركة ياهو الامريكية في عام 2009 على موقع مكتوب الذي تأسس عام 1998 ليقدم خدمة البريد الالكتروني باللغة العربية

في وقت كان يضم 16,5 مليون مستخدم، وأصبح الموقع ضمن ياهو يضم العديد من الخدمات والاقسام إضافة الى البريد الالكتروني.

كبير من المدونات العربية والجزائرية، إذ كانت تحتوي أكثر من أربعة عشر ألف مدونة جزائرية في بداية سنة 2011. كما أنّ التدوين لم يعد مقتصرًا على المدونة التقليدية المكتوبة كما كان في بدايات الألفينيات، بل اتسع ليشمل الشبكات الاجتماعية مثل: فيسبوك، تويتر، يوتيوب، إنستغرام.

وانطلاقًا من هذه الخصوصيات، فرضت طبيعة المجتمع علينا اعتماد **العينة القصدية**، والتي تُعرّف بأنها "الطريقة التي يقوم فيها الباحث باختيار العينة اختياريًا حرًا على أساس أنّها تحقق أغراض الدراسة، حيث يتم اختيار عناصرها بشكل متعمد لتوافر خصائص معينة في هؤلاء الأفراد دون غيرهم". وبناءً عليه، تم اختيار الأفراد الذين يمثلون نفس خصائص مجتمع الدراسة.

وجاء اعتمادنا على العينة القصدية لعدة أسباب:

- استحالة معرفة الحجم الحقيقي لمجتمع الدراسة.
 - استحالة حصر مفرداته في قوائم.
 - تميّز مجتمع البحث باللاتجانس وعدم تجمع أفراد في منصة إلكترونية واحدة.
- وقد تم اختيار مفردات العينة وفق الشروط التالية:
- أن يكون المدون جزائريًا، مقيمًا داخل الجزائر أو خارجها.
 - أن يمارس التدوين على مدونة إلكترونية بانتظام أو دون انتظام.
 - أن يهتم بالقضايا السياسية والاجتماعية في تدويناته.
 - أو أن يستخدم منصات التدوين مثل فيسبوك، يوتيوب، أو أي وسيلة تدوين أخرى.

واستخدمنا في عملية البحث العشوائي عن المدونين الجزائريين عدة وسائل عبر الإنترنت، منها: محرك البحث (Google) للحصول على عناوين مدونات إلكترونية، وكذلك منصّات **اليوتوب** و**الفيسبوك**، حيث تم التواصل مع عدد منهم. كما ساعدتنا الصداقة الافتراضية عبر المنصات الاجتماعية للمدونين - خاصة وأننا سبق وأنجزنا في مرحلة الماجستير دراسة حول مضمون المدونات الإلكترونية - في نشر وتوزيع الاستمارة الإلكترونية.

وقد تم الحصول على (155) استمارة إلكترونية صالحة للدراسة، وهو العدد الذي تم جمعه خلال الفترة الزمنية المخصصة لنشر الاستمارة، وبذلك تكون عينة الدراسة مكوّنة من 155 مفردة.

8. تحديد المفاهيم والمصطلحات

يتمحور موضوع الدراسة حول مفاهيم رئيسية وهي التدوين الإلكتروني، المدونات الإلكترونية، المدون الإلكتروني، الاتجاهات، والمواقف، القضايا السياسية والاجتماعية، الفضاء العام، المنصات الرقمية، نظرية الحتمية التكنولوجية، نظرية الفضاء العمومي، نظرية لولب الصمت، والتي يستوجب علينا تحديدها وذلك من خلال تقديم تعريف اصطلاحي وإجرائي قصد توضيحها بما يتوافق مع دراستنا.

أ. المدونة الإلكترونية

تعرف المدونة الإلكترونية اصطلاحاً على أنها سجل الشبكة أو دفتر يومي وهي تعريب للكلمة الانجليزية (Blog) المكونة من كلمتين (Log) و (Web) بمعنى سجل الشبكة، والمدونات (Blogs) جمع مدونة. ويعرفها القاموس الانجليزي (Oxford) بأنها تسجيل شخصي للنشاطات والآراء داخل الحساب الذي يمتلكه الشخص في أي موقع من مواقع الانترنت¹

يطلق اسم مدونة دلالياً على ذلك الموقع الكتروني الشخصي التفاعلي على شبكة الانترنت، يتألف من مدخلات يسجل فيه صاحبه سيرته الذاتية وورزنامة من الأحداث الافكار والآراء حول الموضوعات أو الأخبار، والمزود بروابط لمصادر الكترونية أخرى. فالمدونة إذن هي صفحة الكترونية شخصية تفاعلية تعبر عن اتجاهات صاحبها ومواقفه نحو الموضوعات التي تهتمه وعلى كافة المستويات.

المدونة فهي وسيلة اتصال الكترونية وشكل من أشكال الاعلام الجديد تتضمن محتويات مكتوبة مسموعة أو مرئية، تعبر عن أفكار صاحبها، آرائه ومواقفه، بشكل حر دون الخضوع للرقابة-بكل أنواعها- اتجاه الأحداث والموضوعات السياسية والاجتماعية بهدف التعليق المشاركة والنقد وتشكيل قوى سياسية واجتماعية للضغط والتغيير في المجتمع.

التعريف الاجرائي: هي الفضاء الإلكتروني الذي توفره مواقع الويب والتي تمكن مستخدم الانترنت من مختلف البلدان من اضافة إدراجات مكتوبة، صوت أو صورة أو مقاطع فيديو بصفة دورية تتضمن

¹ Oxford Advanced Learner's Dictionary, Oxford University Press, London, 2005, p 146

اهتماماته، يعبر من خلالها عن اتجاهاته ومواقفه ازاء القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة وطنيا ودوليا، تتميز بخاصية التفاعلية.

ب. المدون

المدون اصطلاحا: هو المتحكم في كل ما ينشر على صفحات مدونته الالكترونية المكتوبة او المصورة يمكن بذلك نشر تدويناته مباشرة، على المواقع التي توفر خدمة التدوين الإلكتروني.

المدون اجرائيا هو شخص عادي من الجمهور لا يشترط ان يكون ملما بقواعد العمل الاعلامي واخلاقياته، انما هو شخص يتميز بقدرته على التقاط التفاصيل والتعليق على الاحداث وعرض افكاره بطريقة جذابة تثير النقاش على مواقع التدوين والمنصات الاجتماعية.

ج. التدوينة (Post):

التعريف الاصطلاحي: وهي الادراج الذي يضيفه المدون الى مدونته الالكترونية او على واجهة المنصات الاجتماعية (المنصات الرقمية)، جمعها تدوينات.

التعريف الاجرائي: التدوينة (المدخلة) هو المضمون الذي ينشره المدون على مدونته الالكترونية او موقعه الخاص واما ان يكون نصا مكتوبا مسموعا او مرئيا او مزيجا من هذه الاشكال كما يمكن ان يكون صورا، يعبر من خلاله المدون عن اهتمامه او توجهاته آرائه ومواقفه من الموضوعات وقضايا الشأن العام السياسية او الاجتماعية.

د. المواقف

التعريف الاصطلاحي: الموقف هو استجابة الفرد العملية إزاء حدث أو قضية معينة، ويتجلى في شكل فعل أو سلوك يمثل ترجمة لاتجاهاته وقيمه.

التعريف الاجرائي: يقصد بالمواقف في هذه الدراسة، سلوك المدون الرقمي في التفاعل مع القضايا السياسية والاجتماعية عبر التدوين، سواء بنشر محتوى، أو إعادة مشاركة منشورات، أو فتح نقاشات مع المتابعين.

هـ. الاتجاهات

التعريف الاصطلاحي: يعرف البورت الاتجاه على أنه "حالة ذهنية عصبية وعصبية _ فيزيولوجية تكونت بالتجربة، والتي تمارس تأثيرا ديناميا على الفرد، وهي تحضره للاستجابة بكيفية خاصة إلى عدد من الموضوعات والوضعيات"¹. ويعرف الاتجاه أيضا معارف ومعتقدات معقدة، يعبر عنها بلغة "التقييمات العامة"، من طرف الفاعلين الاجتماعيين بالنسبة لمواضيع محيطهم المختلفة ... فهو نسق معتقدات قار نسبيا فيما يتعلق بموضوع وما يفضي الى تقييم ذلك الموضوع²

وبناء على ما سبق الاتجاه هو مجموع المعارف والآراء والمعتقدات والاستعدادات التي توجه الفرد لتقييم الموضوعات واتخاذ الموقف وتحديد السلوك. ويعبر الاتجاه عن الشعور الايجابي او السلبي نحو موضوع أو قضية سياسية أو اجتماعية أو فكرة أو موقف جدلي معين.

أيضا معارف ومعتقدات معقدة، يعبر عنها بلغة "التقييمات العامة"، من طرف الفاعلين الاجتماعيين بالنسبة لمواضيع محيطهم المختلفة.. فهو نسق معتقدات قار نسبيا فيما يتعلق بموضوع وما يفضي الى تقييم ذلك الموضوع³

وبناء على ما سبق الاتجاه هو مجموع المعارف والآراء والمعتقدات والاستعدادات التي توجه الفرد لتقييم الموضوعات واتخاذ الموقف وتحديد السلوك. ويعبر الاتجاه عن الشعور الايجابي أو السلبي نحو موضوع أو قضية سياسية أو اجتماعية أو فكرة أو موقف جدلي معين.

¹ عبد الرحمن عزوي، السعيد بومعيرة، الاعلام والمجتمع رؤية سوسولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربي والاسلامية ، الورسط للنشر

والتوزيع، الجزائر 2010، ص 407.

² Nicholas ABERCROMBIE, Stephen HILL and Bryn S. TURNER, **Dictionary of Sociology**, The Penguen Books, London, 1984. pp 23-24

نقلا عن: عبد الرحمن عزوي السعيد بومعيرة، الاعلام والمجتمع، الورسط للنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص 408.

³Nicholas ABERCROMBIE, Stephen HILL and Bryn S. TURNER, **Dictionary of Sociology**, The Penguen Books, London, 1984. p 23-24

نقلا عن عبد الرحمن عزوي السعيد بومعيرة، المرجع نفسه، ص 408.

التعريف الاجرائي: الاتجاه استجابة قبول او رفض من الفرد نحو موضوع من الموضوعات سواء اكان اجتماعيا، سياسيا...، او فكرة او موقف جدلي معين، او حول قيمة من القيم، او جماعة من الجماعات، ويعبر عن هذا الاتجاه لفظيا بالموافقة عليه او عدم الموافقة او المحايدة، ويمكن قياس الاتجاه بإعطاء درجة للموافقة او المعارضة او المحايدة¹.

و. التدوين الالكتروني

التعريف الاصطلاحي: هو شكل من أشكال النشر الرقمي يعتمد على منصات إلكترونية (مدونات، مواقع تدوين، شبكات التواصل الاجتماعي) يسمح للأفراد بإنشاء محتوى نصي أو صوتي أو بصري ونشره بصفة دورية أو غير منتظمة، بهدف التعبير عن الآراء أو مشاركة المعلومات أو التفاعل مع الجمهور في فضاءات مفتوحة أو شبه مفتوحة عبر الإنترنت. ويتصف التدوين الإلكتروني بالآنية، وإمكانية التفاعل، والحرية في اختيار الموضوعات والتوجه، كما يتجاوز حدود الإعلام التقليدي من حيث سهولة الوصول وغياب الوساطة التحريرية..

التعريف الاجرائي: يُقصد بالتدوين الإلكتروني كل نشاط يقوم به المدون الجزائري عبر منصات رقمية المدونات التقليدية مثل (WordPress و Blogspot) أو منصات التدوين في الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك، تويتر، يوتيوب، إنستغرام، هدف نشر أفكار أو مواقف أو اتجاهات تتعلق بالقضايا السياسية أو الاجتماعية، سواء كان النشر منتظماً أو غير منتظم، مع السماح بالتفاعل (تعليقات، إعجابات، إعادة نشر...).

وبالتالي، لا يقتصر التدوين في هذه الدراسة على المدونة النصية التقليدية، بل يشمل كل فضاء تدويني رقمي يتيح للمدون نشر محتوى تعبيرى يؤثر في النقاش العام.

¹ محمود السيد ابو النيل، علم النفس الاجتماعي عربيا وعالميا، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2009، ص 354.

ز. المنصات الرقمية

التعريف الاصطلاحي: المنصات الرقمية هي فضاءات إلكترونية تتيح للمستخدمين نشر المحتوى والتفاعل مع الآخرين عبر شبكة الإنترنت، وتمزج بين خصائص الإعلام الجماهيري والتواصل التفاعلي، مثل فيسبوك، تويتر، يوتيوب، إنستغرام والمدونات الرقمية.

التعريف الاجرائي: يقصد بالمنصات الرقمية في هذه الدراسة جميع الفضاءات التي يعتمد عليها المدون الجزائري في نشر محتوى تدويني يتضمن اتجاهات أو مواقف حول القضايا السياسية والاجتماعية، سواء كانت مدونة مكتوبة أو تدويناً عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

ح. الفضاء العام

التعريف الاصطلاحي: الفضاء العام هو مفهوم طرحه "هابرماس" ويعني المجال الذي يمكن للأفراد من خلاله مناقشة القضايا العامة والتأثير في الرأي العام بعيداً عن سيطرة السلطة.

التعريف الاجرائي: يقصد بالفضاء العام في هذا البحث الفضاء الرقمي الذي توفره منصات التدوين الإلكتروني (المدونات الشخصية، منصات التواصل الاجتماعي، قنوات اليوتيوب...) للمدون الجزائري ليعبر عن اتجاهاته ومواقفه تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، ويتفاعل مع الجمهور من خلال النقاش والتعليقات والمحتوى المنشور بهدف التأثير في النقاش العام. أي المساحة التفاعلية التي توفرها منصات التدوين للمدوينين الجزائريين لمشاركة المواقف والاتجاهات بشأن القضايا السياسية والاجتماعية.

ط. القضايا السياسية والاجتماعية

التعريف الاصطلاحي: القضايا السياسية هي الموضوعات المتعلقة بالشأن العام والدولة والسياسات الحكومية وحرية التعبير. أما القضايا الاجتماعية فتشمل القضايا المرتبطة بالمجتمع مثل البطالة، الهجرة غير الشرعية، الآفات الاجتماعية...

التعريف الاجرائي: تشمل القضايا السياسية والاجتماعية في هذه الدراسة، كل موضوع يقوم المدونون بنشره أو التعليق عليه أو التعبير عن موقفهم تجاهه عبر التدوين الإلكتروني، ويتضمن قضايا: (الحريات، الفساد، الانتخابات، العدالة الاجتماعية، شؤون الشباب، قضايا الهوية والثقافة، الآفات الاجتماعية...).

ي. نظرية الحتمية التكنولوجية (Technological Determinism)

التعريف الاصطلاحي: تقوم نظرية الحتمية التكنولوجية ل (مارشال ماكلوهان) على أن التكنولوجيا ليست مجرد أداة محايدة، بل هي عامل حاسم ومؤثر في تشكيل المجتمع وتغيير السلوك الإنساني وأنماط الاتصال، حيث تحدد التكنولوجيا طريقة تفكير الأفراد وكيفية تفاعلهم مع العالم.

التعريف الاجرائي: تعتمد الدراسة هذه النظرية وتطورها لتفسير كيف يساهم التدوين الإلكتروني والمنصات الرقمية في تغيير عملية التعبير والمشاركة في القضايا السياسية والاجتماعية، وكيف وفرت هذه الوسائط فضاءً جديداً للمدون الجزائري لممارسة حرية التعبير ونشر اتجاهاته ومواقفه خارج القيود التقليدية.

ك. نظرية الفضاء العمومي (Public Sphere)

التعريف الاصطلاحي: الفضاء العمومي عند (يورغن هابرماس) هو مجال اجتماعي مستقل عن السلطة السياسية والاقتصادية، يتفاعل فيه الأفراد باعتبارهم مواطنين متساوين لتبادل النقاشات العقلانية حول القضايا العامة، بهدف تشكيل رأي عام قادر على التأثير في القرارات السياسية. ويقوم هذا الفضاء على مبادئ أساسية أهمها: الحرية، النقاش العقلاني، المشاركة، وغياب الإكراه. أهم خصائص الفضاء العمومي بحسب (هابرماس) هي حرية الوصول والمشاركة للجميع، تبادل النقاش العقلاني والحجج المنطقية، المساواة بين المتحاورين، تشكيل رأي عام جماعي يؤثر في الشأن العام.

التعريف الاجرائي: يُقصد بالفضاء العمومي إجرائياً في هذه الدراسة، الدور الذي يؤديه التدوين الإلكتروني كمساحة تمكّن المدون الجزائري من مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية، والتعبير عن اتجاهاتهم ومواقفهم بشأنها، وذلك من خلال التفاعل والحوار وتبادل الحجج مع المتلقين، بما يساهم في تشكيل رأي عام رقمي.

ل. نظرية لولب الصمت (Spiral of Silence Theory)

التعريف الاصطلاحي: نظرية لولب الصمت، لصاحبته (إليزابيث نويل-نيومان)، تفسّر ميل الأفراد إلى الصمت عندما يشعرون بأن رأيهم يختلف عن رأي الأغلبية خوفاً من العزلة الاجتماعية أو الرفض. الإعلام يلعب دوراً في إظهار بعض الآراء المهيمنة مما يدفع أصحاب الآراء المخالفة إلى التزام الصمت.

التعريف الاجرائي: تُستخدم هذه النظرية لتفسير سلوك بعض المدونين الجزائريين الذين يمتنعون عن التعبير عن مواقفهم واتجاهاتهم بشأن القضايا السياسية أو الاجتماعية في التدوين الإلكتروني خوفاً من الانتقاد أو التهديد أو العزلة داخل الفضاء الرقمي، وذلك من خلال قياس اتجاهاتهم نحو هذه القضايا.

9. الدراسات السابقة:

حظيت المدونات الالكترونية ومواقع التدوين عامة باهتمام الباحثين في علوم الاعلام والاتصال، كما تناولت العديد من الدراسات موضوع الاتجاهات وقياسها في ميادين جمهور الوسيلة الإعلامية أو جمهور المستخدمين لتكنولوجيا محددة، وعليه أدرجنا خطوة الدراسات السابقة عرضاً وتحليلاً لأهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، والذي يتمحور حول دور التدوين الإلكتروني في التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية. تم التركيز على الدراسات التي تناولت الاتصال الرقمي، شبكات التواصل الاجتماعي، التدوين الإلكتروني، والمشاركة السياسية في الفضاء الرقمي، والاتجاهات الاجتماعية بهدف تحديد موقع هذه الدراسة ضمن المسار العلمي للبحوث الحديثة، وتبيان الإضافة العلمية التي تقدمها.

الدراسة الأولى بعنوان: "خطاب المدونات العربية: التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الانترنت"¹ تركزت المشكلة البحثية للدراسة في رصد وتحليل خصائص عمل المدونات كمجال عام، وتحليل مدى توافر شروط كونها مجالا عاما يعمل على اتاحة فرص موسعة لطرح قضايا وأحداث الشؤون العامة ومناقشتها وبلورة توجهات بشأنها وتفعيل مشاركة الجماهير في كل تلك العمليات، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

— ما خصائص أجندة القضايا المركزية والقضايا الثانوية الخاصة بالشؤون العامة التي عبرت عنها الأطروحات المقدمة في المدونتين طوال فترة الدراسة؟

¹ عبد المقصود هشام عطية، دراسة لخطاب المدونات العربية: دراسة في التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الانترنت، ط 1، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

- ما اتجاهات معالجة وتقديم خطاب المدونتين لمختلف هذه القضايا كما عبرت عنه الأطروحات والحجج المقدمة طوال فترة الدراسة؟
 - ما نوع القوى الفاعلة المركزية التي نسب خطاب مدونتي الدراسة لها ادوارا وصفات محددة شكلت تصورات بشأنها
 - ما خصائص اجندة القضايا الثانوية التي تضمنتها كل من القضايا المركزية داخل خطاب المدونتين من حيث اولويات طرحها وتوجهاتها؟
 - ما طبيعة مصادر المعلومات التي وظفها الخطاب في تقديمه وطرحه لقضايا الشؤون العامة وما دلالات توظيفها
 - ما نوع الروابط الخاصة بموقع الصحف والجهات المختلفة المتضمنة داخل خطاب مدونتي الدراسة في تقديم قضايا الشؤون العامة وما دلالات ذلك
 - ما خصائص النقاش الدائر حول مختلف القضايا الشؤون العامة في المجال العام لمدونتي الدراسة والتي شارك القراء فيه بالتعليق والمعلومات ومختلف انواع المدخلات وما دلالات كل ذلك؟
- وظف الباحث في التحليل الكيفي للخطاب على اداتي التحليلي المعنيتين باستكشاف دلالات محتوى الخطاب الصحفي (اداة مسار البرهنة واداة تحليل القوى الفاعلة)، عبر التركيز على تحليل لغة الخطاب ووحداته في سياق تناصه مع خطابات اخرى موازية، وفي ضوء علاقته بالواقع الاجتماعي الذي ينطلق منه ويعبر عنه. وفيما يتعلق بعينة الدراسة اختار الباحث مدونة "الوعي المصري" (لوائل عباس) ومدونة "نورا يونس" لتعسا خصائص المجال العام الذي يسعى الباحث لتحليله، وذلك طوال الفترة الممتدة من اكتوبر 2008 وحتى نهاية اكتوبر 2009.

وخلص الباحث الى مجموعة من النتائج تلخصت اهمها في ان مدونتا الدراسة عبرتا عن تشكل مجال عام حقيقي يقوم بعدد من المهام تدخل ضمن حدود ما تعارفت عليه الادبيات البحثية انه مجال عام تشكله المدونات باعتبارها وسائط اعلامية جديدة، وهو مجال عام يتأسس على فعاليات وخصائص شبكة الانترنت. وذلك من خلال طرح المدونتان لعدد من القضايا والاحداث ذات الصلة بالشؤون العامة والتي تحقق فيهما مواصفات المجال العام من تناول قضايا ذات اولوية جماهيرية، وتنويع النقاش بشأنها، وتطوير الحوار حول

عناصرها، وتلقى مشاركات متنوعة من الجمهور، وتضمن روابط ومواقع تزيد من تطوير النقاش واثراء الحالة المعرفية فضلا عن السعي لبلورة توجه عام بشأن هذه القضايا ومحاولة الحث على القيام بإجراءات وسلوكيات. من خلال عرضنا لدراسة عبد المقصود هشام عطية، التي تسلط الضوء على كيفية تعبير المدونات الالكترونية العربية عن القضايا السياسية والاجتماعية في الفضاء الالكتروني، واكدت على ان المدونات تجاوزت كونها مجرد مواقع للتعبير الشخصي لتصبح فضاء للنقاش العام وتشكل الراي الجماهيري خاصة حول قضايا الشأن العام، و ان مجال المدونات المتشكل من مجموع المدونات السياسية في مجتمع ما، يتم من خلالها حوار جماهيري حول القضايا المختلفة، وان هذا المجال يستخدم لمراقبة اساليب عمل السياسيين واداء وسائل الاعلام مما يؤكد دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام للتعبير والمناقشة.

التعقيب على الدراسة

تشابه هذه الدراسة مع دراستنا في كون كليهما تنتمي إلى مجال الإعلام الرقمي، وتهتمان بالمدونات باعتبارها فضاءً عامًا لإثارة قضايا سياسية واجتماعية والتفاعل بشأنها. وقد عالجت الدراسة السابقة المدونات بوصفها وسيلة تسمح بطرح الشؤون العامة ومناقشتها وتوليد توجهات حولها، وهو ما يتوافق مع اتجاه دراستنا التي تعتبر التدوين الإلكتروني مساحة مفتوحة للتعبير عن المواقف والاتجاهات اتجاه القضايا المطروحة. كما تشترك الدراستان في التركيز على تحليل الممارسة الاتصالية داخل المدونات، واعتبار المدون فاعلاً في المجال العام وليس مجرد ناقل للمضمون، إضافة إلى إبراز تفاعل الجمهور كجزء من العملية الاتصالية داخل الفضاء الرقمي.

في المقابل، تختلف الدراسة السابقة عن دراستنا من حيث زاوية المعالجة ووحدة التحليل. فقد ركزت دراسة "خطاب المدونات العربية" على تحليل الخطاب الكيفي للمدونات السياسية البارزة بهدف الكشف عن خصائص تشكل المجال العام، وذلك من خلال تحليل أطروحات المدونين وآليات البرهنة والقوى الفاعلة، بينما تعتمد دراستنا على المدون الجزائري العادي كفاعل اجتماعي، بهدف قياس اتجاهاته ومواقفه ودوافعه وصعوبات التدوين المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية. كما أن الدراسة السابقة كانت تحليلية خطابية تركز على المدونات كمنتج للمجال العام، في حين تميل دراستنا إلى الطابع الميداني التحليلي من خلال جمع بيانات من مدونين مختلفين بدلالة متغيرات السن والجنس والمستوى التعليمي. وعليه، فبينما تسعى الدراسة

السابقة إلى إثبات وجود مجال عام عبر المدونات، تهدف دراستنا إلى فهم كيف يشارك المدون الاتجاهات والمواقف داخل هذا المجال، وما العوامل المؤثرة في ذلك.

تُعد هذه الدراسة مرجعاً مهماً في صياغة الإطار النظري لدراستنا، إذ قدمت إثباتاً امبريقياً لإمكانية تشكّل مجال عام عبر المدونات، وهو ما يدعم الفرضية الأساسية لبحثنا بأن التدوين الإلكتروني يمكن أن يكون فضاءً لمشاركة الاتجاهات والمواقف والتأثير في النقاش العمومي. كما استفدنا من منهج تحليل الخطاب المستخدم فيها لفهم كيفية صياغة المدونين للأطروحات والحجج، خاصة عند تحليل تفاعلات المدونين مع القضايا السياسية والاجتماعية. كذلك مكّنتنا نتائجها من تحديد الفجوة البحثية التي تبني عليها دراستنا؛ فالدراسة السابقة ركزت على إثبات تشكّل المجال العام الرقمي داخل المدونات، بينما تركز دراستنا على تحليل دور المدونين أنفسهم في تشكيل الاتجاهات والمواقف داخل هذا المجال، إضافة إلى الكشف عن العوامل الديمغرافية والصعوبات التي قد تحدّ من المشاركة. كما افادتنا الدراسة كثيراً في بلورة الاشكالية العامة للدراسة بالإضافة إلى إثراء الجانب النظري في شقه المتعلق بالمدخل النظرية لدراسة التدوين الإلكتروني.

الدراسة الثانية: بعنوان أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تطوير حرية التعبير عن الرأي في الجزائر: دراسة مسحية في ضوء مدخل الاتصال السياسي¹، تمحور الدراسة حول بحث الدور الذي تؤديه شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز حرية التعبير داخل المجتمع الجزائري. تناولت الباحثة الإشكالية من خلال استكشاف مجموعة من التساؤلات، أهمها: درجة اعتماد المستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي بوصفها بديلاً إعلامياً عن وسائل الإعلام التقليدية، وكيفية إدراكهم للقضايا المرتبطة بهذه الشبكات، إضافة إلى معرفة مدى اهتمام هذه المنصات بنشر الأخبار السياسية ومتابعتها، ومساهمتها في خلق فضاء للنقاش والحوار حول القضايا العامة. وهدفت الدراسة إلى تحديد موقع شبكات التواصل ضمن المنظومة الاتصالية في الجزائر، خاصة مع اتساع حضور الإنترنت في الحياة اليومية للأفراد، والكشف عن الدور الذي تلعبه هذه الوسائط الاجتماعية في تشكيل الرأي العام وتعبئته وتحريكه، ومدى قدرتها على أن تكون إعلاماً بديلاً له تأثير في ممارسات المواطنين الاتصالية مقارنة بالإعلام التقليدي.

¹ لامية طالة، أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تطوير حرية التعبير عن الرأي في الجزائر: دراسة مسحية في ضوء مدخل الاتصال

السياسي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر (03)، كلية علوم الاعلام والاتصال، قسم علوم الاتصال، سنة 2015.

التعقيب على الدراسة

تتقاطع الدراسة بحثنا في عدد من الجوانب المشتركة، إذ ينتمي الموضوعان إلى ميدان الاتصال الرقمي، ويعالجان الفضاء الرقمي بوصفه مجالاً للتعبير والمشاركة في القضايا العامة. كما يجمع بينهما الاهتمام بحرية التعبير عن الرأي في البيئات الرقمية، فبينما ركزت الدراسة السابقة على أثر شبكات التواصل الاجتماعي في توسيع هامش حرية التعبير، تسعى دراستنا إلى فهم كيفية مشاركة الاتجاهات والمواقف عبر التدوين الإلكتروني، وهو ما يعد امتداداً وظيفياً للدور التعبيري الذي تتيحه الوسائط الرقمية للمستخدمين. ويتقاسم البحثان البعد السياسي والاجتماعي للمضامين الرقمية من خلال تناول القضايا السياسية والاجتماعية التي يعالجها المستخدمون في الفضاء الرقمي، إضافة إلى الاتفاق على النظر إلى المستخدم كفاعل ومنتج للمحتوى وليس مجرد متلقٍ، سواءً كان ذلك عبر شبكات التواصل الاجتماعي كما بينت الدراسة السابقة، أو عبر التدوين الإلكتروني كما تفترض دراستنا. كما تتشابهان في السياق الثقافي والجغرافي، حيث تم تطبيق كل منهما على البيئة الرقمية الجزائرية، مما يمنح المقارنة بينهما اتساقاً في الخصوصية الاتصالية والاجتماعية.

رغم نقاط الالتقاء بين دراسة السابقة ودراستنا الحالية، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في زاوية تناول ووحدة التحليل وطبيعة التأثير المدروس. فقد ركزت الدراسة السابقة على شبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها وسيلة لتوسيع حرية التعبير ومتابعة النقاش السياسي، أي أنها تناولت مستوى الاستخدام العام للمنصات الرقمية كبديل للإعلام التقليدي، مع التركيز على «حرية التعبير» بوصفها المتغير الأساسي. في المقابل، تستند دراستنا إلى التدوين الإلكتروني كفضاء أكثر عمقاً واستقلالية يسمح ليس فقط بالتعبير، بل بتشكيل الاتجاهات والمواقف الشخصية اتجاه القضايا السياسية والاجتماعية، عبر إنتاج مضامين تحليلية ونقدية. تُحلّل الدراسة السابقة المستخدم بوصفه متلقياً ومشاركاً في النقاش العمومي، بينما نركز في دراستنا على الفاعل الاتصالي نفسه، أي المدون، وصفه منتجاً للمعنى وصانعاً للمواقف داخل المجال الرقمي. من خلال قياس اتجاهاته ودوافعه وصعوباته أثناء تناول القضايا السياسية والاجتماعية عبر التدوين، والبحث فيما إذا كان هذا الفضاء يسمح له بالمشاركة والتأثير أم أنه يدفعه نحو الصمت والتحفّظ بفعل المخاطر والاعتبارات الاجتماعية والسياسية. كما أن الدراسة السابقة تهتم بتحديد دور الشبكات الاجتماعية في حرية الرأي، في حين تذهب دراستنا أبعد من ذلك بسؤال ما إذا كان التدوين يساهم في تحويل حرية التعبير إلى مشاركة فعلية في تشكيل الاتجاهات والرأي العام، أم أنه يعيد إنتاج أنماط الصمت والتحفّظ داخل فضاء جديد.

وتتمثل الإضافة العلمية لدراستنا في الانتقال من تحليل المنصات الرقمية وتأثيرها العام، كما فعلت دراسة الباحثة (لامية طالة)، إلى تحليل التجربة الذاتية للمدونين أنفسهم وقياس اتجاهاتهم بدلالة المتغيرات الديموغرافية (السن، الجنس، المستوى التعليمي، المهنة)، وذلك بالاعتماد على مقياس اتجاهات مبني وفق النموذج الثلاثي للأبعاد (المعرفي، الوجداني، السلوكي). ومن ثم، فإن الدراسة الحالية لا تكتفي برصد الفضاء الرقمي كمساحة للتعبير، بل تُسهم في فهم الكيفية التي يعيش بها المدون الجزائري تجربة التدوين، وما إذا كان يمتلك القدرة على كسر «دوامة الصمت» أم يعيد إنتاجها داخل سياقات جديدة.

على الرغم من القيمة العلمية والمنهجية التي قدمتها دراسة أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تطوير حرية التعبير في الجزائر، إلا أنّ الاستفادة منها في هذه الدراسة تبقى محدودة من حيث نطاق التحليل وموضوع العينة. فقد ركزت الدراسة السابقة على مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بشكل عام، بوصفهم جمهوراً يتفاعل مع المحتوى، بينما تستهدف هذه الدراسة فئة محددة وهي **المدونون** بصفتهم منتجين للمضامين الرقمية وفاعلين في صياغة الاتجاهات والمواقف داخل الفضاء العام الرقمي. كما أن الدراسة السابقة اعتمدت مقارنة بحثية وصفية لفهم إدراك المستخدمين لحرية التعبير، دون التطرق إلى تحليل الدوافع الذاتية للتدوين أو قياس الاتجاهات المرتبطة بالتعبير عن القضايا السياسية والاجتماعية، وهو ما يشكل جوهر اهتمام هذه الدراسة. وإضافة إلى ذلك، فإن تركيز الدراسة السابقة على موقع وسائل التواصل الاجتماعي داخل المنظومة الإعلامية، يجعل نتائجها قابلة للاستئناس في الإطار النظري، لكنها لا تقدم أدوات إجرائية جاهزة يمكن إسقاطها مباشرة على مقياس الاتجاهات الذي تم تطويره في هذه الدراسة. وبالتالي، فإن الاستفادة من هذه الدراسة كانت بالأساس في تفسير الدور الاتصالي للفضاء الرقمي كبديل للإعلام التقليدي، أكثر من كونها مصدراً لبناء أداة قياس الاتجاهات الخاصة بالمدونين.

الدراسة الثالثة: بعنوان "الشبكات الاجتماعية الالكترونية وتشكيل الرأي العام في الجزائر دراسة في تمثالات واستخدامات الشباب لشبكة الفاييس بوك"¹ هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين الشبكات الاجتماعية الالكترونية وتشكيل الرأي العام لدى الشباب الجزائري، من خلال معرفة تمثالاته واستخداماته

¹ بضياف سهيلة، الشبكات الاجتماعية الالكترونية وتشكيل الرأي العام في الجزائر -دراسة في تمثالات واستخدامات الشباب لشبكة

لشبكة الفايسبوك وتشكيل الرأي العام . اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي ومنهج تحليل الخطاب وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة في الشبكة الترابطية، المقابلة نصف الموجهة، ومجموعة من النقاش، وطبقت هذه الأدوات على عينة تتكون من (50) مفردة من الشباب. وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

يتمثل الشباب شبكة الفايسبوك كوسيلة تواصل اجتماعي وترفيه بالدرجة الأولى ويحملون نظرة متوازنة وعقلانية عن الفايسبوك؛ حيث يفرقون بين الايجابي والسلبي فيه. ويختلف استخدام الشباب للفايسبوك وفقا للمتغيرات السوسيوديمغرافية، ويظهر بعض التغيرات في عادات وأنماط التعامل مع شبكة الفايسبوك وفقا للخصائص الوظيفية لتقنية الفايسوك من جهة وتمثلاته له من جهة اخرى. إذ يعتبر الفايسبوك مصدرا مكملًا لوسائل الاعلام التقليدية في الحصول على الأخبار حول القضايا السياسية ماعدا حالة الأزمات والانتخابات فيتحول الى مصدر رئيس بسبب المعالجة المنحازة ونقص المعلومة في وسائل الاعلام التقليدية. تختلف نظرة الشباب للفايسبوك كفضاء عام للنقاش وتشكيل الرأي العام وفقا للمعطيات السوسيوديمغرافية وميول الشباب للسياسة، ولكن تميل الاغلبية إلى تأثيره المحدود في ذلك وهو ما يتوافق مع تمثلاته للفايسبوك. أغلبية الشباب الجزائري تميل الى الاطلاع فقط اي الاتجاه نحو القيمة الاستعمالية في مستويات بسيطة، ويمثل الشباب الذين لديهم ميولا سياسيا الأكثر اتجاها الى القيمة المتبادلة وتملك الفايسبوك كوسيلة لإنتاج المضامين بهدف تشكيل رأي عام.

التعقيب على الدراسة:

استفدتا من هذه الدراسة في البعد التحليلي الذي قدّمته الباحثة في فهم تمثلات الشباب لمنصة الفيسبوك كفضاء للنقاش العام، وهو ما ساعد في توسيع منظور الدراسة الحالية، من خلال مقارنة دور المستخدم المستهلك للمحتوى (في الفيسبوك) بدور المدون المنتج للمحتوى (في التدوين الإلكتروني) أي الانتقال من دراسة الاستخدام الى دراسة الإنتاج والتأثير في المجال العام. كما دعمت نتائجها الفكرة القائلة بأن التأثير على الرأي العام في البيئة الرقمية ليس آلياً، بل مرتبط بالعوامل السوسيوديمغرافية ودرجة الاهتمام بالقضايا السياسية، وهو ما عزّز استخدام نظرية **لؤلؤ الصمت** في تفسير سلوك المدون الجزائري في بحثنا الحالي.

الدراسة الرابعة: بعنوان العلاقة بين المدونات الالكترونية والمشاركة السياسية في مصر¹ و هي دراسة تحليلية اعتمدت فيها الباحثة على مجموعة من الادوات البحثية تحليل المضمون الاستبيان والمقابلة وضعت الدراسة ثمانية فروض رئيسية مرتبطة بالعلاقة بين المدونات والمشاركة السياسية، في إطار ما تطرحه نظرية الاغتراب وهي:

تمحورت اشكالياتها حول السؤال الرئيس التالي: كيف يرى المدونون الواقع السياسي المصري؟ وهي دراسة تحليلية أجرتها الباحثة على (544) تدوينة اشتملت على (4402) تعليق موزعة على (14) مدونة تنتمي لتيارات سياسية متباينة في الفترة الممتدة من 03 ديسمبر 2009 الى 05 يونيو 2010 سعت الى الوقوف على القضايا التي أثارها وتلك التي تجاهلتها والاطروحات التي قدمتها بشأنها واتجاهاتها نحوه.

اعتمدت الباحثة في دراستها التحليلية على تحليل مضمون المدونات الالكترونية المصرية بأسلوب المسح الشامل للتدوينات والتعليقات المدرجة عليها، حيث تناولت بالرصد والتحليل أبرز القضايا التي تناولتها مدونات الدراسة واتجاهاتها نحوه ومدى توجيهها دعوات مباشرة للزوار للمشاركة في فعاليات عامة، ونوع هذه الفعاليات التي دعت إليها من أجل الوقوف على فعاليات المشاركة السياسية ذاتها وأنماطها او القضايا ثرة في مواقف الافراد إزاءها. وقد تناولت مدونات الدراسة خمس قضايا رئيسية شكلت أجندة المجال العام الذي اسست له المدونات بشأن قضايا المشاركة السياسية وتقييم الوضع السياسي السائد وهي القضايا التي انقسمت الى الانتخابات، فعاليات الاعتصام والتظاهر، قضايا حقوق الإنسان، اداء الأحزاب السياسية ونشاط الحركات غير الحزبية، وتقييم الاداء الحكومي

وفي نفس السياق أجرت الباحثة دراسة بعنوان "جمهور المدونات والمشاركة السياسية ... تفاعل ام اغتراب؟" اعتمدت فيها على الاستبيان كأداة اساسية في البحث على عينة غير احتمالية من جمهور المدونات المصرية قوامها (400) مفردة من جمهور المدونات السياسية لثلاث وعشرين محافظة مصرية، في الفترة من 16 مايو إلى 30 يونيو 2010. تركز الاستبيان على تحليل العلاقة بين متابعة المدونات السياسية والثقة في مضمونها وفي فعالية الدور السياسي للمدونين من ناحية، وشعور الفرد بالاغتراب السياسي من ناحية اخرى، وذلك وفقا لثلاث محاور اساسية وهي: المحور الاول جاء بعنوان "علاقة الجمهور بالمدونات واقع مشاركتهم

¹ فاطمة الزهراء عبد الفتاح، المدونات الالكترونية والمشاركة السياسية، ط1 دار العالم العربي القاهرة، مصر، 2012.

السياسية ومدى استخدامهم لها كوسيلة لذلك ثانيا تفاعل الجمهور مع بيئته السياسية والعوامل المؤثرة في ذلك ونتائج مقياس الاغتراب السياسي" الذي صممته الباحثة من 20 سؤالاً استناداً الى فرضيات نظرية الاغتراب. المحور الثالث علاقة التعرض للمدونات والثقة فيها ومعاناة الافراد من الاغتراب السياسي والعوامل المؤثرة في الاستجابة للفعاليات السياسية التي تدعو اليها المدونات. وفي الاخير خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج:

أولاً؛ المدونات وسيلة للمشاركة ام التعبير السياسي* يمكن اعتبار المدونات وسيلة للمشاركة السياسية او التعبير السياسي يتوقف على طبيعة استخدامها، وفي ظل التنوع الذي تتمتع به جمعت بين الأمرين وان ميلها لتحقيق اي منها يتوقف على عدة عوامل منها هدف المدون وانتماءاته ودرجة فعاليته السياسية واعتقاده بأهمية المشاركة وجدواها والفترة الزمنية التي يدون خلالها

ثانياً المدونات وإثراء المجال السياسي العام، اظهرت نتائج الدراسة التحليلية دور المدونات في خلق حالة النقاش الذي يولد المزيد من الافكار حول الطرح الذي يقدمه المدون، وهو الجدل الذي يمتد الى تنفيذ المعلومات التي يقدمها، والبحث عن مصادر اخرى بشأنها للتأكد من صحتها. فقد تناولت مدونات الدراسة حسب الباحثة خمسة قضايا رئيسية مثلت اجندة القضايا الاساسية التي حظيت بتعليقات ونقاش وتبادل الآراء حولها، وشكلت اجندة المجال العام الذي اسست له مدونات الدراسة بشأن قضايا المشاركة وتقييم الوضع السياسي السائد، وانقسمت هذه القضايا الى ما يناقش قنوات المشاركة السياسية بشكل مباشر او القضايا ذات صلة بالمناخ السياسي العام، التي تتشكل في إطارها الملامح العامة للصورة التي ترسمها المدونات للواقع المعاش، بما يؤثر على اتجاهات الفرد وأراءه بالتالي سلوكه. واكدت نتائج الدراسة ومن خلال

* العلاقة بين المدونات والمشاركة السياسية اشكالية تتعلق بما إذا كانت المدونات أحد اشكال المشاركة السياسية ام التعبير السياسي، وهو ما

سبق ان طرحه (Kevin Wallsten 2005) فإذا تمثل في الدعاية السياسية والدعوة لتوقيع العرائض وحشد الناخبين، فيمكن اعتبار

المدونة أحد اشكال المشاركة اما إذا كان دافع المدون هو مجرد التعبير عن اراء، فتعتبر المدونة أحد اشكال التعبير السياسي وهي الاشكالية التي

تؤثر فيما بعد على نوعية التساؤلات البحثية التي يتم طرحها عند مناقشة دور المدونات السياسي. نقلاً عن: فاطمة الزهراء عبد الفتاح، المدونات

غلبة المضمون السليبي على ما تقدمه المدونات الى دورها في اتاحة نافذة بديلة لوجهات النظر المعارضة للنظام القائم.

ثالثا: العلاقة بين المدونات والمشاركة السياسية؛ اظهرت نتائج الدراسة على تحقق ابعاد الاغتراب والعزلة السياسية وانعدام العلاقة بينها وبين متابعة المدونات والثقة فيها، بل بالعكس يثبت وجود علاقة طردية ايجابية بين المشاركة السياسية وفهم مجريات الشأن السياسي من ناحية، ومتابعة المدونات والثقة فيها من ناحية أخرى، أخذا في الاعتبار العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في تلك العلاقة.

للمدونات اهمية كغيرها من الادوات الجديدة التي تمثل في مجملها بيئة جديدة تمنح ادوات غير تقليدية للنشطاء السياسيين من اجل الحشد والتنظيم ، كما تفتح افاقا للمشاركة لمن لديهم الرغبة والاستعداد الى جانب دورها المعرفي والدعائي في التأثير على اجندة اهتمامات الراي العام ، وكذلك دورها الرقابي على وسائل الاعلام ومؤسسات صناعة القرار ، واكدت الباحثة ان نتائج الدراسة تؤكد على نقطتين مهمتين في هذا الشأن ، الاولى : انتفاء العلاقة بين الاغتراب والعزلة وكثافة التعرض للمدونات والثقة فيها وهو ما ينفي ما تردده بعض الدوائر المسؤولة من ان الاعلام الناقد هو السبب في افتقاد الثقة بين الحكام والمحكومين : ما قد يشير الى قيمة الخبرات المباشرة وتفاعلات الفرد وتجاربه في حياته المعاشة في افتقاد هذه الثقة بصورة اكبر.

التعقيب على الدراسة:

ساهمت دراسة "العلاقة بين المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية في مصر" في إثراء الإطار المقارن لدراستنا، إذ أبرزت دور المدونات في خلق فضاء للنقاش العام وصياغة أجندة القضايا السياسية، مؤكدة أن المدونات لا تعزز الشعور بالاغتراب السياسي بل يمكن أن تدعم المشاركة والثقة في الدور السياسي للمدونين. وبالمقارنة مع دراستنا التي تركز على المدون الجزائري ودوره في تشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه قضايا اجتماعية وسياسية، فإن هذه الدراسة المصرية تقدم دعماً نظرياً لفكرة تأثير التدوين في المجال العام، مع إبراز اختلاف السياق الاجتماعي والسياسي الذي قد يحدّ من فعالية التدوين في البيئة الجزائرية، خصوصاً في ظل حضور آليات الرقابة والخوف من العزلة وفق ما تفسره نظرية لولب الصمت.

الدراسة الخامسة بعنوان: التدوين بالفيديو وتشكيل الرأي العام السياسي الجزائري (البودكاست الفكاهي أمودجا)¹ ، تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث التي تهتم بدور المحتوى الرقمي في تشكيل الرأي العام السياسي، حيث ركزت على تحليل البودكاست الفكاهي في الجزائر بوصفه شكلاً حديثاً من أشكال التدوين بالفيديو ومصدراً لتناول القضايا السياسية عبر منصات التواصل. تمثلت الإشكالية الرئيسة للدراسة في التساؤل حول كيفية معالجة القضايا السياسية في البودكاست الفكاهي، مع طرح تساؤلات تتعلق بطبيعة القضايا المطروحة، واتجاهات المعالجة، ونوعية اللغة المستخدمة، والقوالب الفنية الموظفة في المحتوى. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وتقنية تحليل المحتوى، من خلال تصنيف العناصر الفنية (اللغة، القوالب الفنية، المؤثرات الصوتية) وعناصر المضمون (القضايا السياسية، اتجاه المعالجة، الأساليب الإقناعية، القيم والرسائل). وقد اختيرت عينة قصصية تمثلت في فيديوهات المدون الجزائري "أنس تينا" على منصة اليوتيوب، بوصفه من أبرز صنّاع المحتوى الفكاهي السياسي في الجزائر.

خلصت الدراسة إلى أن البودكاست الفكاهي يوظف قالب الحديث المباشر واللغة العامية بهدف تبسيط القضايا السياسية وجعلها في متناول مختلف شرائح المجتمع، كما أظهرت النتائج اعتماداً واضحاً على الاتجاه السلبي والساحر في معالجة الواقع السياسي، الأمر الذي يساهم في تسليط الضوء على الاختلالات القائمة وتحفيز المتلقي على التفكير والنقاش. وبيّنت الدراسة أن اللغة العامية وسرعة عرض الأفكار يعززان فرص التأثير في الرأي العام وإثارة التفاعل الشعبي مع القضايا السياسية.

التعقيب على الدراسة:

تعدد الدراسة المتعلقة بالبودكاست الفكاهي مصدراً مهماً في دعم الجانب النظري للدراسة الحالية، لأنها تثبت أن المحتوى الرقمي _سواء كان نصياً أو مرئياً_ قادر على التأثير في اتجاهات الجمهور وتشكيل رأي عام حول القضايا المطروحة. وبالتالي، تدعم نتائجها الفرضية القائلة بأن التدوين الإلكتروني يمثل فضاءً عامّاً بديلاً لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية، كما تكشف عن آليات التأثير في الجمهور من خلال تبسيط الرسائل واستعمال اللغة العامية أو الأساليب الإقناعية وخاصة الأسلوب الفكاهي. ويسمح هذا الربط

¹ بولوداني سهام، بوخلفة خديجة، التدوين بالفيديو وتشكيل الرأي العام السياسي الجزائري البودكاست الفكاهي أمودجا، مجلة تنمية

بتوسيع فهم نظرية الفضاء العمومي والحتمية التكنولوجية ضمن الدراسة الحالية، من خلال مقارنة أشكال التعبير الرقمي المختلفة وقياس قدرتها على تجاوز القيود التقليدية المفروضة على حرية التعبير.

الدراسة الساسة بعنوان: صحافة المواطن والرأي العام دراسة من منظور دوامة الصمت¹ ،

تناولت إشكالية مركزية تمثلت في السؤال: إلى أي مدى استطاعت صحافة المواطن أن تتخطى حاجز دوامة الصمت في تشكيل الرأي العام؟ واعتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات أهمها: كلما ازدادت رقابة السلطة على وسائل الإعلام الرسمية ازدادت فاعلية صحافة المواطن، كما استطاعت صحافة المواطن - وفقاً للدراسة - كسر حاجز الصمت وإتاحة فضاء بديل للتعبير عن الآراء المهمشة والمغيبية عن الإعلام الرسمي. خلصت الدراسة إلى أن صحافة المواطن أصبحت قناة لإخراج القضايا المسكوت عنها، وأنها ساهمت في تشكيل رأي عام فاعل عبر نشر المعلومات والأصوات التي كانت خارج دوائر الاهتمام الإعلامي التقليدي، مما أدى إلى تفكيك جزء من آلية دوامة الصمت وخلق توازن في تدفق المعلومات داخل المجال العام.

تقاطع دراسة "صحافة المواطن والرأي العام من منظور دوامة الصمت" مع دراستنا حول التدوين الإلكتروني ودوره في نشر الاتجاهات والمواقف داخل الفضاء العام في عدة نقاط جوهرية، أبرزها التركيز على الفضاءات الرقمية بوصفها بديلاً عن وسائل الإعلام التقليدية، وقدرتها على كسر منطق الهيمنة الإعلامية وتوسيع نطاق التعبير الحرّ. فكلتا الدراستين تنطلقان من فرضية مفادها أنّ الوسائط الجديدة - سواء عبر صحافة المواطن أو التدوين الإلكتروني - أتاحت للمستخدمين مساحة أوسع للتعبير عن آرائهم، وخاصة تجاه القضايا التي يتم تجاهلها أو التعتيم عليها في الإعلام الرسمي. كما يشترك الباحثان في اعتماد مفهوم "دوامة الصمت" كإطار نظري لتحليل العلاقة بين الرأي العام والوسائط الاتصالية، مع اعتبار الفضاء الرقمي مجاًلاً لكسر حاجز الخوف الاجتماعي وتمكين صوت الفرد داخل النقاش العمومي.

غير أنّ هناك نقاط اختلاف واضحة بين الدراستين؛ فدراسة صحافة المواطن تركز على التناول الإخباري اللحظي للأحداث، وعلى قدرة الأفراد على لعب دور إعلامي مباشر في نشر المعلومة وصناعة الرأي العام، بينما تركز دراستنا على التدوين الإلكتروني بوصفه نشاطاً يعكس اتجاهات ومواقف معمّقة وغير

¹ فتيحة بوغازي، صحافة المواطن والرأي العام من منظور دوامة الصمت، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال جامعة

آنية، حيث يجري تحليل تفاعلات المدونين وهم داخل فضاءات رقمية مستمرة، وليس فقط خلال اللحظات الحديثة. كما تتناول الدراسة الحالية التدوين باعتباره فضاءً لتشكّل الهوية الرقمية وتبادل الآراء حول قضايا اجتماعية وسياسية، بينما تنظر دراسة صحافة المواطن إلى المحتوى من زاوية نقل الوقائع وممارسة سلطة المراقبة الشعبية للإعلام التقليدي. وبذلك استفدنا من الدراسة السابقة في تأكيد الدور التحرري للمنصات الرقمية في إضعاف تأثير دوامة الصمت، مع توسيع التحليل ليشمل التدوين الإلكتروني كفضاء للتفاعل وتكوين الاتجاهات وليس فقط لنشر الأخبار.

قد استفدنا من دراسة "صحافة المواطن والرأي العام من منظور دوامة الصمت" على عدة مستويات نظرية ومنهجية. فمن الناحية النظرية، وفّرت الدراسة السابقة إطارًا تحليليًا مهمًا من خلال إبراز العلاقة بين الفضاءات الإعلامية الرقمية وكسر دوامة الصمت، ما ساعدنا في توسيع فهمنا لكيفية انتقال السلطة الرمزية من الإعلام التقليدي إلى الوسائط الاتصالية الجديدة. كما استندنا إليها في تدعيم فكرة أن المنصات الإلكترونية تشكّل آلية تحرّرية تسمح للمستخدمين بالتعبير عن آرائهم خارج حدود الرقابة والوصاية الإعلامية. أما من الناحية المنهجية، فقد أتاحَت الدراسة لنا تحديد المتغيرات المؤثرة في عملية تشكّل الرأي العام داخل الفضاء الرقمي، مثل مستوى الرقابة، طبيعة المحتوى، وديناميات التفاعل الاجتماعي. وبناءً على ذلك، تمّ تكييف هذه المتغيرات مع السياق الذي تتناوله دراستنا حول التدوين الإلكتروني، عبر توسيع الاهتمام من نقل الأخبار (كما في صحافة المواطن) إلى تحليل الاتجاهات والمواقف التي يعبر عنها المدونون. وعليه، فقد ساعدت الدراسة السابقة في ترسيخ الأساس المفاهيمي لدراستنا، مع توجيهنا نحو بناء نموذج تفسيري يبرز كيف يتحوّل التدوين الإلكتروني من مجرد نشر للمحتوى إلى فضاء عام فعّال لتشكيل الاتجاهات والرأي العام أي وفّرت الدراسة السابقة أساسًا لفهم العلاقة بين المحتوى الرقمي والاتجاهات العامة، مما سمح للدراسة الحالية بتوسيع التحليل ليشمل ليس فقط كسر الصمت، بل أيضًا كيفية بناء الاتجاهات والمواقف وتفاعل المدونين مع القضايا السياسية والاجتماعية في السياق الجزائري.

الدراسة السابعة بعنوان: اتجاهات مستخدمي الاتصال الرقمي دراسة ميدانية لمستخدمي موقع الفيسبوك في الجزائر¹، تمحورت اشكالياتها على السؤال التالي ماهي اتجاهات مستخدمي الفيسبوك كنموذج من الاتصال الرقمي؟ والتي هدفت التعرف على طبيعة العلاقات الأسرية بالدرجة الأولى لأنها تعكس دوافع الاستخدام إلى حد ما وتساهم أيضا في بناء الاتجاهات، كما تطرقت إلى دوافع وعادات الاستخدام لتفسير اتجاهات المستخدمين فيما بعد. هذه الاتجاهات التي ربطتها هي الأخرى بالعديد من الأبعاد النفسية والدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية حتى تكتمل الصورة. وكما استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات المتعلقة براء المبحوثين حول الاتجاهات نحو الاستخدام عن طريق أداة الاستمارة.

توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها أن مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة Facebook آثار مختلفة على الفرد والمجتمع منها السلبية والإيجابية. وهذه الآثار تتحدد حسب طريقة الاستخدام وثقافة المستخدم وقيمه. خاصة وأن آثار الشبكات الاجتماعية تمس مختلف المجالات سواء كانت دينية أو ثقافية أو اجتماعية أو نفسية أو سياسية. لأنها تتوفر على تطبيقات وتقنيات تحمل قيما تتماشى وقيم المستخدمين، ولكن كل استخدامه.

التعقيب على الدراسة:

تقاطع الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامهما برصد اتجاهات المستخدمين نحو الوسائط الرقمية وتفسير العلاقة بين الاستخدام ومواقف الأفراد تجاه القضايا المتداولة عبر الفضاء الرقمي. غير أن الاختلاف يكمن في أن الدراسة السابقة ركزت على فيسبوك بوصفه وسيلة تواصل اجتماعي متعددة الوظائف تُستخدم للتفاعل وتكوين العلاقات، بينما تركز الدراسة الحالية على التدوين الإلكتروني والمحتوى السياسي والاجتماعي كفضاء للتعبير والتحليل وإنتاج المضمون. كما تعتمد الدراسة السابقة على تحليل اتجاهات المستخدمين

¹ أمينة نبیح، اتجاهات مستخدمي الاتصال الرقمي دراسة ميدانية لمستخدمي موقع الفيسبوك في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في

علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر (03)، كلية علوم الاعلام والاتصال، قسم علوم الاتصال، 2012-2013.

ودوافع الاستخدام، بينما تهتم الدراسة الحالية بتحليل دور التدوين الإلكتروني والمنصات الرقمية في مشاركة الاتجاهات وتشكيل الرأي العام والصعوبات التي تواجه المدونين أثناء تناولهم القضايا السياسية والاجتماعية الحساسة. هذا الاختلاف يعزز التكامل بين الدراستين في فهم الفضاء الاتصالي الرقمي في الجزائر.

شكلت هذه الدراسة ركيزة مهمة لدراستنا لأنها تبرز أن تشكيل الاتجاهات عبر الوسائط الرقمية مرتبط بعوامل نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية، وهو ما يدعم التحليل النظري لاتجاهات المدونين في الدراسة الحالية. كما تُظهر أن طبيعة الاستخدام وثقافة المستخدم هما المحددان الرئيسيان لطبيعة التأثير، سواء إيجابي أو سلبي، الأمر الذي يسمح بتوظيف نتائجها لدعم فرضية أن التدوين الإلكتروني ليس مجرد آلية للنشر، بل أدوات للتأثير وتكوين مواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة، وفقاً لطبيعة المحتوى ونمط التلقي.

الدراسة الثامنة بعنوان: الاتجاهات النفسية والاجتماعية للطلبة الجامعيين نحو شبكة التواصل

الاجتماعي الفايسبوك¹ ساهمت الدراسة في دعم الجانب الإجرائي لدراستنا، وخاصة في بناء مقياس الاتجاهات. فقد وُفّرت إطاراً نظرياً واضحاً لمفهوم الاتجاهات من خلال اعتبارها بنية نفسية ذات ثلاث مكونات رئيسية: البعد المعرفي المرتبط بالمعتقدات والتصورات الذهنية حول موضوع الاتجاه، والبعد الوجداني الذي يعكس المشاعر والتقييمات الانفعالية، ثم البعد السلوكي الذي يمثل الاستعداد للتصرف أو اتخاذ موقف. كما أوضحت الدراسة العلاقة التكاملية بين هذه الأبعاد، حيث يُنظر إلى السلوك بوصفه نتيجة لتفاعل الجانبين المعرفي والوجداني معاً، مما يعزز أهمية قياس الأبعاد الثلاثة بصورة متوازنة.

ولم تقتصر الاستفادة من هذه الدراسة على الجانب النظري الخاص بتوضيح مفهوم الاتجاهات وأبعادها، بل امتدت لتشمل الجانب الإجرائي المتعلق ببناء أداة البحث وتحليل نتائجها. فقد ساعد النموذج الثلاثي للاتجاهات في تحديد الأبعاد التي اعتمد عليها مقياس الدراسة وصياغة بنوده بما يراعي التوازن بين البعد المعرفي والوجداني والسلوكي. كما أسهمت الدراسة في اختيار الشكل الأمثل للاستجابة من خلال اعتماد سلم (ليكرت) التدريجي، وتنظيم العبارات وفق كل بعد من الأبعاد الثلاثة على نحو يمكن

¹ سهيلة بوعمر، الاتجاهات النفسية والاجتماعية للطلبة الجامعيين نحو شبكة التواصل الاجتماعي الفايسبوك دراسة ميدانية على عينة من

طلبة جامعة محمد خيضر ببسكرة، مذكرة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،

من قياس الاتجاهات بدقة وموضوعية. وإضافة إلى ذلك، وفرت الدراسة إطارًا تحليليًا للمعالجة الإحصائية، حيث تم الاستفادة من منهجيتها في تفسير نتائج اتجاهات أفراد العينة بناءً على قيم المتوسطات واختبارات الدلالة الإحصائية، مما منح أداة البحث في دراستنا صلابة منهجية ووضوحًا في أسلوب القياس والتحليل.

الدراسة التاسعة بعنوان: **Expanding the Scope of the Spiral of Silence**

¹ **Theory to the Digital Age**، تتقاطع دراسة (Michael Drew) مع هذه الدراسة في اهتمامها المشترك بالفضاء الرقمي كمنصة للتعبير عن الرأي والمواقف، إذ تنظر الدراستان إلى المستخدم الرقمي ليس كمتلقي سلبي للمعلومات، وإنما كفاعل منتج للمحتوى يسهم في تشكيل الرأي العام. كما تشترك الدراستان في توظيف نظرية لولب الصمت لفهم مدى تأثير الخوف من العزلة الاجتماعية أو من ردود الفعل في الحد من التعبير الحر داخل الفضاء الرقمي، خاصة عند مناقشة القضايا ذات الحساسية السياسية أو الاجتماعية. غير أن الاختلاف يظهر في طبيعة المقاربة البحثية؛ فدراسة (Drew) ذات طابع نظري نقدي، تهدف إلى إعادة تقييم صلاحية نظرية لولب الصمت في العصر الرقمي على المستوى العالمي، من خلال تحليل الأدبيات والدراسات الحديثة التي طبقتها في سياقات متعددة. بينما تعتمد هذه الدراسة مقاربة ميدانية تطبيقية، تركز على المدون الجزائري تحديدًا، بهدف الكشف عن دور التدوين الإلكتروني في مشاركة الاتجاهات والمواقف حول القضايا السياسية والاجتماعية، مع قياس تأثير المتغيرات الديمغرافية على هذا السلوك التدويني. كما أن هذه الدراسة توسّع نطاق التحليل من نظرية لولب الصمت إلى مقاربتين إضافيتين، هما نظرية الفضاء العمومي ونظرية الحتمية التكنولوجية، مما يمنحها بُعدًا تحليليًا أوسع لفهم العلاقة بين التكنولوجيا والسلوك الاتصالي داخل السياق الجزائري. وبالتالي، تُعد دراسة (Drew) دعامة نظرية مهمة ساعدت في تفسير جانب "الخوف من الإفصاح عن الرأي"، بينما تقدم هذه الدراسة إضافة علمية من خلال التطبيق الميداني داخل بيئة تدوين ملموسة، وبذلك تنتقل من مناقشة النظرية إلى اختبارها في الواقع.

الدراسة العاشرة بعنوان: **Technological Determinism** ² قَدَّم (بول أدلر Paul)

S. Adler، من خلال مدخل الحتمية التكنولوجية في الموسوعة الدولية لدراسات التنظيم تصورًا نظريًا

¹ Michael DREW, **Expanding the Scope of the Spiral of Silence Theory to the Digital Age**, Indiana University East Journal of Student Research, 2021.

² Paul S. ADLER, « **Technological Determinism** », The International Encyclopedia of Organization Studies, 2e éd., Londres, Sage Publications, 2006.

لمفهوم الحتمية التكنولوجية بوصفه أحد الاتجاهات الفكرية التي ترى أنّ التكنولوجيا ليست مجرد وسيلة أو أداة محايدة، بل هي عامل حاسم يوجّه المجتمع ويؤثر في تنظيماته وسلوك أفرادها. ويشير (Adler) إلى أنّ هذا التوجه حاضر بقوة في الخطاب السياسي وفي الوعي العام، خاصة مع الاعتقاد بأنّ تطور الإنترنت أدى إلى "ثورة" غيرت الاقتصاد والممارسات الاجتماعية. ويستعرض الباحث الجدل الذي أثارته الحتمية التكنولوجية في العلوم الاجتماعية، والتي انقسم فيها الباحثون إلى تيارين رئيسيين: تيار حتمي يرى أنّ التكنولوجيا تُفرض على المجتمع من الخارج وتقود التغيّر بشكل تلقائي، وتيار نقدي/اجتماعي يعتبر أنّ التكنولوجيا نفسها تتحدد وفق خيارات وقيم اجتماعية وسياسية، وأن تأثيراتها ترتبط بطريقة توظيفها في البيئة الاجتماعية. ويخلص (Adler) إلى أن العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع ليست خطية، بل علاقة تفاعلية متبادلة، إذ تؤثر التكنولوجيا في المجتمع وفي الوقت نفسه يتدخل المجتمع في تشكيل طبيعة التكنولوجيا واستخداماتها.

استفدنا من الدراسة السابقة في لإطار النظري للدراسة، حيث يسمح بتفسير تحول التدوين الإلكتروني إلى فضاء للتعبير عن الاتجاهات والمواقف، انطلاقاً من فكرة أنّ التكنولوجيا الرقمية — بما فيها منصات التدوين والشبكات الاجتماعية — ليست مجرد أدوات بل **محرك لسلوكيات جديدة وممارسات اتصالية حديثة**، ما يؤكد أنّ التدوين الإلكتروني يمكن اعتباره نتيجة مباشرة لتغير تقني أحدث تحولاً في طرق المشاركة في النقاش العام. وعليه، كان هذا المرجع أساساً في فهم كيف ساهمت التكنولوجيا في فتح المجال أمام المدون الجزائري للانتقال من دور المتلقي إلى دور الفاعل في صناعة الخطاب الرقمي.

رغم ذلك، يبقى توظيف هذا المرجع داخل الدراسة **محدوداً** من حيث الجانب التطبيقي؛ لأن (Adler) يعالج التكنولوجيا من منظور عام ولا يتناول التدوين الإلكتروني أو منصات التواصل الاجتماعي بشكل مباشر، كما أنه لا يقدم أدوات أو نماذج منهجية لقياس الاتجاهات الرقمية أو المشاركة في النقاش العام. إضافة إلى ذلك، فإن المرجع لا يركز على السياقات المحلية أو الثقافية مثل السياق الجزائري الذي يشكل محور هذه الدراسة، بل يظل منطلقه تنظيرياً عاماً. أي أن الاستفادة من المرجع كانت في تعزيز البعد النظري للحتمية التكنولوجية وإثبات أن التكنولوجيا تؤثر على السلوك الاتصالي والاجتماعي، بينما ظل توظيفه محدوداً في الجانب التطبيقي لعدم تناوله التدوين الإلكتروني أو السياق الجزائري بصورة مباشرة.

وعليه، تبين من خلال تحليل الدراسات السابقة وجود اهتمام متزايد بالفضاء الرقمي بوصفه مجاًلاً للتعبير والتأثير والمشاركة في النقاشات العامة، غير أن هذه الدراسات تباينت في خلفياتها النظرية ومقارباتها

المنهجية. فقد ركز جزء منها على الشبكات الاجتماعية باعتبارها بديلاً للإعلام التقليدي ووسيلة لتعزيز حرية التعبير والمشاركة السياسية، بينما انصبّت دراسات أخرى على تحليل محتوى المدونات لفهم طبيعة الخطاب الرقمي وإمكاناته في تشكيل المجال العام. كما تناولت دراسات إضافية اتجاهات المستخدمين ودوافعهم نحو هذه المنصات، سواء عبر مقياس الاتجاهات أو من خلال تحليل التفاعل والممارسات الاتصالية.

الدراسة الحادية عشر: "العصر الثاني للوسائط" ل (مارك بوستر) Poster, Mark, The

Second Media Age¹، قدّم مارك بوستر -أحد أبرز منظّري التحول الرقمي في دراسات الإعلام والثقافة- في دراسته النظرية "العصر الثاني للوسائط" مقارنة نقدية تتقاطع مع أطروحات الحتمية التكنولوجية، لكنها أكثر تطوراً وتحرراً من الطرح الكلاسيكي. فبينما ينطلق منظّرو الحتمية التكنولوجية من فرضية أن التكنولوجيا هي الفاعل الحاسم في تشكيل البنى الاجتماعية والثقافية، يعيد (بوستر) صياغة هذه الفكرة في إطار سوسيولوجيا جديدة للاتصال، تقوم على أن تكنولوجيا الشبكات تعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية وأنماط الخطاب وبُنى الهوية بطريقة نوعية وغير مسبقة.

لا يُصنّف (بوستر) باعتباره حتمياً تكنولوجياً تقليدياً، بل يُعد امتداداً نقدياً للحتمية التكنولوجية، فهو يتفق مع ماكلوهان وبقية أنصار هذا التوجه في أن الوسيلة نفسها تغبّر طبيعة الاتصال، لكنه يضيف أن التكنولوجيا الرقمية لا تغبّر فقط آليات الاتصال، بل تغبّر "الذات الإنسانية" نفسها وطريقة إدراكها للعالم. وبذلك، فإن الحتمية عند (بوستر) ليست تقنية صرفه، بل أنثروبولوجية-خطابية، تفترض تغبّر نمط الوجود الإنساني بفعل الوسط الرقمي.

يرى (بوستر) أن ظهور الإنترنت أحدث قطيعة بين نموذجين اتصاليين، الأول هو العصر الإعلامي الأول الذي يتميز بالاتصال العمودي والمركزية، والإعلام أحادي الاتجاه، والسلطة الاتصالية مؤسساتية، والجمهور متلقٍ سلبي. أما الثاني فهو "العصر الإعلامي الثاني" الذي يقوم على الاتصال الأفقي والشبكي والتفاعلي، حيث يصبح الفرد منتجاً للمحتوى، وتوزع السلطة على الشبكات، وينهار الحد بين المرسل والمتلقّي. وبهذا التحوّل، تصبح التكنولوجيا عاملاً يعيد تشكيل البناء الاجتماعي وجوهر العلاقة بين المواطن والمؤسسة.

ويذهب (بوستر) إلى أن التكنولوجيا الرقمية ليست مجرد قناة لنقل المعلومات، بل بيئة منتجة للخطاب تتميز باللامركزية، غياب الهوية الثابتة، إمكانات المشاركة المتعددة، انفتاح الفضاء الاتصالي، وضعف السيطرة المؤسسية، وهو ما يسميه بـ Electronic Discourse، أي خطاب تُشكّله واجهات وتقنيات

¹Poster, Mark, *The Second Media Age*, Cambridge, Polity Press, 1995.

الشبكات وليس بنى المؤسسات الإعلامية. كما يرى بوستر أن التكنولوجيا بوصفها مولدة للهوية تسمح بظهور هويات متعددة ومتحركة، وتمكّن الفرد من التعبير خارج قيود الجسد والمكان، وإعادة تعريف العلاقة بين الفرد والجماعة، مما يمنح التكنولوجيا قدرة تشكيلية على المستوى النفسي والاجتماعي، لا فقط الاتصالي.

علاوة على ذلك، يشير (بوستر) إلى أن التكنولوجيا تُعيد توزيع السلطة الاجتماعية، حيث تتراجع قدرة الدولة والمؤسسات على التحكم في الخطاب، وتتوسّع إمكانات الأفراد في التعبير والنشر، وتظهر "سلطة موزعة" ترتبط ببنية الشبكات، ما يجعل التكنولوجيا تغيّر طبيعة السلطة وليس فقط أسلوب الاتصال. ويعكس هذا التفسير التطور النقدي للحتمية التكنولوجية، إذ يمزج بوستر بين سوسيولوجيا التكنولوجيا، تحليل الخطاب، ما بعد البنيوية ونقد الإعلام الكلاسيكي، ليقدم رؤية تركيبية ترى أن التكنولوجيا والشبكات تعيد بناء الذات، الخطاب، والسلطة، وهو ما يغيّر المجتمع جذرياً، ليصبح تأثير التكنولوجيا بُنيوياً لا آلياً.

وفي الختام، ترى مقارنة بوستر أن الحتمية التكنولوجية ليست مجرد تكرار لأطروحات ماكلوهان، بل تطوير لها، إذ تُغيّر التكنولوجيا الشبكية أبنية الاتصال، وتعيد تشكيل الذات، وتحول السلطة، وتخلق فضاءً خطابياً جديداً، وتفتح إمكانات متعددة للمشاركة والتعبير، ليصبح التحول الرقمي بذلك ليس مجرد تطور تقني، بل تحولاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً عميقاً.

تتقاطع دراسة (بوستر) ودراستنا في اعتبار الفضاء الرقمي بيئة تفاعلية تمكّن الأفراد من إنتاج الخطاب والمشاركة في النقاش العمومي، حيث يرى كلاهما أن الفاعل الرقمي لم يعد مجرد متلقٍ سلبي، بل أصبح مشاركاً نشطاً في صياغة المعنى وإعادة إنتاج الهوية والوعي الاجتماعي والسياسي، وتؤثر في التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف داخل المجتمع.

تختلف الدراستان في نطاق الدراسة وطبيعة البيانات والسياق الاجتماعي والسياسي؛ فدراسة بوستر ذات طابع نظري وعالمي، بينما دراستنا ميدانية ومحلية، مع الاعتماد على بيانات مباشرة من المدونين الجزائريين. كما أن سياق البحث الجزائري يضيف عوامل محلية مثل التشريعات القانونية وحرية التعبير والخصوصية الاجتماعية، ما يجعل تأثير الفضاء الرقمي أكثر تعقيداً مقارنة بالسياق العام الذي تناوله بوستر.

وعليه، تبين من خلال تحليل الدراسات السابقة وجود اهتمام متزايد بالفضاء الرقمي بوصفه مجالاً للتعبير والتأثير والمشاركة في النقاشات العامة، غير أن هذه الدراسات تباينت في خلفياتها النظرية ومقارباتها المنهجية. فقد ركز جزء منها على الشبكات الاجتماعية باعتبارها بديلاً للإعلام التقليدي ووسيلة لتعزيز حرية التعبير والمشاركة السياسية، بينما انصبّت دراسات أخرى على تحليل محتوى المدونات لفهم طبيعة

الخطاب الرقمي وإمكاناته في تشكيل المجال العام. كما تناولت دراسات إضافية اتجاهات المستخدمين ودوافعهم نحو هذه المنصات، سواء عبر مقياس الاتجاهات أو من خلال تحليل التفاعل والممارسات الاتصالية. وتتيح مقارنة بوستر تفسير دور التدوين الإلكتروني في الجزائر، حيث يصبح المدون فاعلاً اتصالياً مستقلاً عن المؤسسات الإعلامية، وتصبح المدونة فضاءً تفاعلياً لتشكيل خطاب بديل، وإعادة توزيع السلطة الاتصالية بين الدولة والمدون، وتحويل الفرد من متلقٍ سلبي إلى منتج للمعنى. كما تساعد المقاربة على فهم تأثير الرقابة الذاتية، حدود المشاركة السياسية، وأثر البنية الرقمية على التعبير عن الرأي، مما يجعلها أداة تحليلية مناسبة لدراسة التدوين الإلكتروني كفضاء للتعبير والمشاركة الاجتماعية والسياسية.

ورغم القيمة العلمية التي قدمتها هذه الأعمال، إلا أن معظمها اتجه نحو تحليل المحتوى الرقمي المنشور أو دراسة المنصات ذاتها كوسيط تواصل، دون التعمق في فهم التجربة الذاتية للمدونين أو قياس اتجاهاتهم نحو الدور الذي يمارسه التدوين في تشكيل مواقفهم واتجاهاتهم تجاه القضايا السياسية والاجتماعية. كما لوحظ غياب التركيز على الفاعل الاتصالي (المدون) باعتباره مركز العملية الاتصالية لا مجرد وسيط، بالإضافة إلى الافتقار إلى أدوات قياس كمية تتناول الاتجاهات وفق نموذج علمي واضح يسمح بفهم تأثير المتغيرات الديموغرافية في هذه الاتجاهات.

وعلى ضوء ذلك، تسدّ دراستنا فجوة بحثية من خلال انتقالها من تحليل الخطاب والمضمون إلى قياس اتجاهات المدونين أنفسهم ودوافعهم وصعوباتهم نحو التدوين الإلكتروني والمنصات الرقمية، مع توظيف مقياس علمي مبني على النموذج الثلاثي للاتجاهات (المعرفي-الوجداني-السلوكي). وهو ما يسمح بفهم أعمق للفضاء الرقمي الجزائري ليس فقط بوصفه وسيطاً لنشر المحتوى، بل كفضاء عام يشارك فيه المدونون في بلورة المواقف والاتجاهات تجاه قضايا المجتمع، وضمن نموذج تفسيري يجمع بين البعد الاتصالي والبعد الاجتماعي والسياسي.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والأنواع

تمهيد

المبحث الأول: ماهية المدونات الإلكترونية، سماتها وخصائصها

المبحث الثاني: خصائص التدوين الإلكتروني في الجزائر ودوافعه

المبحث الثالث: التدوين الإلكتروني عبر المنصات الرقمية

خاتمة

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني من المدونة الالكترونية الى المنصات الرقمية

تمهيد

مع تطور تكنولوجيا الاتصال الرقمي وظهور شبكة الإنترنت كفضاء عام للتواصل والمشاركة، ظهر التدوين الإلكتروني كظاهرة اتصالية حديثة تمثل امتدادًا طبيعيًا لرغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم ومواقفهم والمشاركة في النقاشات العامة. فقد مثلت المدونات الإلكترونية في بداياتها وسيلة شخصية لنشر الأفكار والاتجاهات، مع التركيز على التعبير الذاتي والاحتفاظ بالسجلات الفردية، قبل أن يشهد هذا الفضاء تحولًا نوعيًا مع ظهور المنصات الرقمية مثل الفايسبوك والتويتر واليوتوب والانستغرام، التي أضافت بعدًا جماهيريًا وتفاعليًا جديدًا.

يتناول هذا الفصل ثلاث مباحث؛ المبحث الأول يستعرض ماهية المدونات الإلكترونية، سماتها وخصائصها، مع التركيز على الوظائف الاتصالية والاجتماعية التي أدتها في الفضاء الرقمي. أما المبحث الثاني فيسلط الضوء على خصائص التدوين الإلكتروني في الجزائر ودوافعه، مع تحليل السياقات المحلية التي شكلت استخدام المدونات كأداة للتعبير عن الاتجاهات والمواقف السياسية والاجتماعية. في حين يكرّس المبحث الثالث الدور التحويلي للمنصات الرقمية في التدوين، مع إبراز آليات التعبير الرقمي الجديدة، وخصائص التفاعل الجماعي، والتأثير على الرأي العام. من خلال هذا التسلسل، يسعى الفصل إلى تقديم رؤية شاملة للتطور التاريخي للتدوين الإلكتروني، من النمط الفردي التقليدي إلى الأبعاد الجماهيرية المتعددة للمنصات الرقمية الحديثة.

تمهيد

أسهمت شبكة الإنترنت، بصفقتها إحدى أبرز تحليلات تكنولوجيا الاتصال الحديثة، في إرساء مفاهيم جديدة لإنتاج المعرفة وتداولها، وأعادت تشكيل أنماط التواصل بين الأفراد، بما عزز الحق في الاتصال وحرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات، ومنح الفرد موقعاً أكثر فاعلية داخل المنظومة الاتصالية، بعدما ظل لفترة طويلة حبيس دور المتلقي السلبي الخاضع لهيمنة المؤسسات الإعلامية التقليدية. فقد تحول المستخدم، بفضل الوسائط الرقمية، إلى فاعل مشارك في صناعة الخطاب الإعلامي وإنتاجه، وهو ما يتجلى بوضوح في ظاهرة التدوين الإلكتروني التي منحت الأفراد إمكانية التعبير عن ذواتهم وصياغة رؤاهم الخاصة والتفاعل مع الآخرين خارج الأطر المؤسسية الرسمية، حتى وُصفت المدونات بأنها الوسيلة التي تمنح الفرد "صوته الخاص على الويب". ورغم ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن المدونات لا تتجاوز كونها تعبيرات ذاتية يغلب عليها الطابع الانطباعي والسطحية في المعالجة وضعف البناء الأسلوبي والمضموني، أو أنها نشاط نخبوي محدود التأثير تتداوله أقلية ضيقة ضمن دائرة مغلقة، فضلاً عن الطروحات النقدية التي تؤكد أن البنية الاجتماعية والثقافية قد تعيد تطويع التكنولوجيا وتجعلها أحياناً أداة لإعادة إنتاج الهيمنة أو تكريس أشكال جديدة من الضبط والسيطرة، فإن ذلك لا يلغي الدور المتزايد الذي تؤديه المدونات بوصفها فضاءً بديلاً للنقاش العمومي، ووسيلة فعالة في استجلاء الاتجاهات العامة والرأي الجمعي حول القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، بما يعكس تحولات عميقة في طبيعة الفعل الاتصالي وفي علاقة الفرد بمجاله العمومي.

1. تعريف المدونة الإلكترونية:

المدونة الإلكترونية (WeBlog) هي اختصار للمفردتين (Web) و (Log)، حيث تم اقتباس مصطلح "Log" من الملاحة البحرية، ويشير إلى تسجيل زمني للأحداث أثناء الرحلة، مثل سرعة السفينة وحالة الطقس وغيرها. ويعود أصل التسمية إلى قطعة خشبية كانت تُلقى مربوطة بحبل لقياس سرعة السفينة، عبر عدّ العقد التي تمر خلال ثلاثين ثانية، وهو ما يُمكن من تحديد سرعة السفينة بدقة تقريبية.

وقد احتفظت المدونات الإلكترونية بهذه الخاصية الجوهرية، إذ تعمل على تسجيل المحتوى زمنياً، مع ترتيب التدوينات من الأحدث إلى الأقدم، كما تستلهم مفهوم الإبحار (Navigation) في إطار تفاعل

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

المستخدم مع المحتوى واستكشافه، مما يعكس استمرار الصلة الرمزية بين أصل المصطلح واستخدامه الحديث في فضاء الإنترنت، على الرغم من اختلاف السياق والمجال¹.

المدونة (weblog) هي اختصار للمفردتين (web) و (log)، وقد تم اقتباس مفردة (log) من الملاحاة البحرية، إذ تعني تسجيلاً زمنياً للأحداث خلال الرحلة البحرية من حيث السرعة وحالة الجو وغيرها. وأصل التسمية يرجع إلى زند من الخشب كان يستخدم في قياس السرعة عبر قذفه مربوطاً في حبل، ثم عد العقدة التي يتم تسجيلها في ثلاثين ثانية، ما يعطي في النهاية قياساً لسرعة السفينة. وقد احتفظت المدونة الإلكترونية بذات السمة من حيث كونها تسجيلاً زمنياً للتدوينات مرتبة من الأحداث للأقدم إلى جانب التشارك في معنى الإبحار (Navigation) بين أصل المفردة واستخدامها الحالي على الرغم من اختلاف المجال. وفي جانب آخر، يرى بعض الباحثين أن كلمة "مدونة" تتكون من شقين: يمثل الحرف **B** اختصاراً لكلمة (Biography) أي "سيرة"، أما كلمة (Log) فهي تعني "جدولاً يُسجل عليه الأشياء بالتسلسل". ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار المدونات وسيلة لتسجيل التجارب الفردية والأفكار الشخصية بطريقة منظمة زمنياً، مما يتيح للمدون التعبير عن ذاته ومشاركة أفكاره مع جمهور أوسع على شبكة الإنترنت.²

أ. المعنى اللغوي للمدونات

المدونات أصلها في المعجم من الفعل دَوَّن بفتح الدال وشد والواو، وكانت تنسب قديماً إلى الديوان وهو الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء. تعبر كلمة دَوَّن في سياق جملة ما عن جمع وترتيب.³ والمدونات جمع مدونة وهي الكلمة الأكثر قبولاً لكلمة الانجليزية (Blog) المكونة من كلمتين (Web و Log)

¹ نقلاً عن: Jill Walker Rettberg, Blogging, Cambridge, Polity Press, 2008, pp. 17- 18.

² فاطمة الزهراء عبد الفتاح، المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية، ط1، دار العالم العربي، القاهرة، 2012، ص 22.

³ محمد عخدي فضلي، الصحافة الإلكترونية الواقع والمستقبل، مؤسسة اخبار اليوم، القاهرة، مصر، 2009، ص 295.

³ جمال الزون، المدونات الإلكترونية وسلطة التدوين، مجلة الشؤون العربية على النت، 31 يونيو، العدد 130.

الشبكة و السجل بمعنى سجل الشبكة حيث حذفت (We) وضمت ال (Log) لتصبح (Blog*) وان كان يمكن تعريب (Blog) بالسجل أو المكتوب أو الصفحة فان المدونة هي الأكثر قبولا وانتشارا. واشتق من كلمة (Blog) اسم المدون (Blogueur) جمعها مدونون (Bloggeurs) فهم الأشخاص الذين يكتبون المدونات. اما التدوين (Blogging) فهو هيكلية إنشاء المدونة والنشر فيها، (Blogospher) مجال المدونات أو الفضاء التدويني فهو العالم المترابط من المدونات المتاحة على شبكة الانترنت ، التي يمكن الوصول إليها من خلال محركات البحث أو كشافات المدونات ، ويطلق على المداخلة في المدونة بالتدوين أو المداخلة وهو ما يقابل (Post) باللغة الانجليزية، وعليه أضافت الكلمة العديد من الاشتقاقات وأثرت بذلك على قواميس علوم الإعلام والاتصال حتى وان كان مصطلح المدونات حديث حتى في اللغة الانجليزية ، والذي تم إدخاله لأول مرة في معجم أكسفورد في طبعة مارس 2003¹. اما بالنسبة للغة الفرنسية فيطلق على المدونة (carnet web) او مفكرة الويب (Web journal).

ب. التعريف التقني للمدونة

إن شعبية المدونات الإلكترونية تعود بالدرجة الأولى إلى الخصائص التقنية التي تميزها، والتي تجعلها أداة نشر مرنة وسهلة الاستخدام، بعيدة عن التعقيدات المرتبطة عادة بالنشر التقليدي أو حتى بعض أدوات النشر الرقمية الأخرى. فالتدوين لا يقتصر على نشر المحتوى، بل يمنح المستخدم القدرة على إنتاج خطاب متواصل وفاعل، مما يعيد تعريف دور الفرد من مجرد متلقٍ سلبي إلى مشارك منتج للمعنى والمضمون داخل الفضاء الرقمي.

وتقوم المدونة على تعاون مستمر بين موفري خدمات الاستضافة والمستخدمين، حيث يوفر مقدمو الخدمة واجهات سهلة تشبه البريد الإلكتروني، تمكن أي شخص من إنشاء محتوى جديد ونشره عبر خطوات

*الاختصار blog ورد من خلال بيتر ميرولز الذي استخدم هذا المصطلح في مدونته 1999 نقلا عن: محمد سيد محمد وسائل الاعلام من

المنادي الى الانترنت ط1 القاهرة دار الفكر العربي 2009، ص 270.

¹ جمادى الآخرة، اخبار الادب، العدد 5228، من 18 الى 24 يونيو 2005.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

بسيطة، كما يدمج النظام خصائص تقنية إضافية مثل تحديثات (RSS) والربط بين المدونات، ما يعزز التفاعل بين المدونين ويتيح تداول الآراء والمواقف بشكل فوري.

وتعتبر المدونات تطبيقاً نموذجياً لإدارة المحتوى (CMS) ، إذ تعتمد على هيكل زمني للتدوينات مصحوبة بأرشفة للمدخلات القديمة، مع عناوين ثابتة (URL) لكل تدوينة، مما يتيح الرجوع إليها لاحقاً ومتابعتها. كما تربط المدونات بين محتواها والشبكات الاجتماعية، مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب وإنستغرام، لتعزيز دائرة التواصل والتأثير.

من الناحية الاجتماعية والسياسية، تمثل المدونات مساحة للتعبير الفردي والجماعي، حيث يمكن للمدونين نشر يومياتهم وأفكارهم والتعبير عن مواقفهم واتجاهاتهم، مع إمكانية استخدام النصوص والصور والملفات الصوتية، مما يتيح تحويل المدونة إلى أرشفة شخصي يعكس هويته ورؤيته للعالم.

وعليه، فإن المدونات ليست مجرد وسيلة تقنية للنشر، بل هي أدوات اتصالية وسياسية تعزز قدرة الأفراد على المشاركة في النقاش العام، وإبراز القضايا التي قد تتجاهلها وسائل الإعلام التقليدية، وبالتالي تساهم في إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والمؤسسات الإعلامية والسياسية داخل الفضاء الرقمي.

ج. التعريف الدلالي للمدونة:

قدمت المدونات الإلكترونية على مر السنوات تعريفات متعددة، تختلف باختلاف مصدرها والهدف من وجودها، إلا أن هذه التعريفات تتفق على كونها فضاءً للنشر الفردي والتفاعلي على شبكة الإنترنت. فوفق قاموس (Oxford)، تُعرف المدونة بأنها موقع إلكتروني يتم تحديثه باستمرار ويحتوي على ملاحظات شخصية ومقتطفات من مصادر أخرى، عادةً ما يُدار بواسطة فرد واحد، ويتضمن روابط لمواقع أخرى، ما يجعلها أشبه بصحيفة أو مذكرة إلكترونية¹. بينما يشير موقع (Accenture) إلى أن المدونات مواقع ويب

¹ Blog definition, Oxford Dictionary ,Availabal at :<http://Oxford-dictionary.com>

نقلاً عن فاطمة الزهراء عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

تفاعلية تمكّن مالكيها من نشر الأخبار والمعلومات، وتتيح للمستخدمين قراءة المحتوى وتقييمه، وإضافة مساهماتهم، بما يفتح مجالاً للنقاش الذي يتجاوز حدود الزمان والمكان¹.

وفي سياق اجتماعي وسياسي أوسع، تعتبر المدونات سجلات رقمية تتضمن التعليقات وردود الفعل ووجهات النظر حول أحداث وقضايا تهم الكاتب²، كما يمكن اعتبارها يوميات إلكترونية تشارك جمهوراً عالمياً، ما يمنحها بعداً تواصلياً فريداً³. ويرى (Nikhil Moro) أن المدونات تمثل مصدراً متجدداً للآراء والتحليلات السياسية، ووسيلة تمكّن الأصوات الجديدة – سواء من المدونين أو السياسيين – من التحكم في تداول المعلومات، واستكشاف القضايا السياسية التي تغفلها وسائل الإعلام التقليدية، فضلاً عن تحدي المعلومات المضللة التي قد تنقل توجهات السلطة الحاكمة⁴.

ويضيف (عباس مصطفى صادق) أن المدونات تُعد أحد أهم تطبيقات الإعلام الجديد، فهي مواقع إلكترونية تعمل كصحف أو يوميات فردية، تعبر عن صاحبها، وتركز على موضوع معين كالأخبار المحلية أو السياسة، وتسمح بنشر النصوص والصور والفيديو والصوتيات، مع وصلات لمواقع ومدونات أخرى، ما يعزز تفاعل القراء وتبادل المعلومات. كما يرى بعض الباحثين أن المدونات تمثل بعداً اجتماعياً، إذ تتيح لمختلف

¹ نجلاء محمد جابر، الاعلام السياسي، غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 67.

² محمد سيد محمد، وسائل الاعلام من المندى الى الانترنت، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2009، ص271.

³ اوجا جودي بيلي، كاميرتس، نيوكوكار بنتيز، فهم الاعلام البديل، تر: علاء احمد صالح، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،

2007، ص253.

⁴ Nikhil Moro, M. A, **Freedom of Expression and the information society: A legal Analysis toward A** libertarian framework of libel, Ohio State University, 2006, available at: <http://scholar.google.com>. نقلاً

عن ميادة قويزي، اتجاهات المدونين الجزائريين من خلال مضمون مدوناتهم الالكترونية، دراسة وصفية تحليلية لعينة من المدونات الالكترونية

المكتوبة باللغة العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2010 – 2011 ص 43.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والأنواع

فئات المجتمع التعبير عن تجاربهم الشخصية والاجتماعية بحرية، مع إتاحة متابعة هذه التجارب والتفاعل معها عبر التعليقات والمشاركة المستمرة¹.

وهناك من يعتبر المدونات نوعا اجتماعيا، أي عبارة عن مفكرات الكترونية تحكي فيها كل فئات المجتمع تجاربهم الشخصية الاجتماعية، بحرية، وتتيح للجمهور التعليق عليها ومتابعتها بشكل مباشر ومستمر على المواقع الخاصة التي يسهل الاطلاع عليها.

وعليه يمكن ان تُعرّف المدونة الإلكترونية بأنها فضاء رقمي تفاعلي قائم على النشر الدوري للمحتوى عبر شبكة الإنترنت، يتيح للأفراد التعبير عن آرائهم وأفكارهم ومواقفهم حول قضايا مختلفة، من خلال نصوص وتعليقات وصور ووسائط متعددة، مع إمكانية التفاعل مع الجمهور عبر خاصية التعليق والمشاركة ومن وجهة نظرنا؛ المدونة الإلكترونية وسيلة رقمية، يستخدمها المدون الجزائري للتعبير عن اتجاهاته ومواقفه تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية عبر نشر محتوى مكتوب أو مرئي أو سمعي، تعبر عن أفكار صاحبها، آرائه ومواقفه، اتجاه الأحداث والموضوعات السياسية والاجتماعية. في إطار تفاعلي يساهم في تشكيل الرأي العام داخل الفضاء الرقمي.

وعليه، يمكن النظر إلى المدونة الإلكترونية على أنها فضاء رقمي تفاعلي ينقل المدون من مجرد متلقٍ سلبي إلى فاعل مشارك في النقاش العام، ويتيح له التعبير عن آرائه وأفكاره ومواقفه حول القضايا المختلفة، باستخدام النصوص والوسائط المتعددة، والتفاعل مع الجمهور عبر التعليقات والمشاركة، بما يساهم في تشكيل الرأي العام الرقمي.

ومن وجهة نظرنا، تشكل المدونات الإلكترونية أداة حيوية للمدون الجزائري، تمكنه من التعبير عن اتجاهاته ومواقفه تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية، من خلال محتوى مكتوب أو مرئي أو سمعي، يعبر عن أفكاره ويتيح له التفاعل مع الأحداث والموضوعات السياسية والاجتماعية في الفضاء الرقمي، بما يعزز دوره في صناعة الرأي العام وممارسة المشاركة المدنية الرقمية.

2. سمات المدونة الإلكترونية:

¹عباس مصطفى صادق، الاعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008، ص 196.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

انطلاقاً من التعريفات المقدمة للمدونات، يمكن استنتاج مجموعة من السمات العامة التي تميز هذا النوع من الفضاءات الرقمية. فهي صفحات إلكترونية تنشر محتوى متنوعاً على شكل نصوص، صور، أو فيديو، مرتب ترتيباً عكسياً من الأحدث إلى الأقدم، مع إمكانية إدراج تعليقات الزوار، ما يتيح تفاعلاً مستمراً بين المدون وجمهوره. وتتمتع المدونات بمرونة في أسلوب الكتابة ومضمون المحتوى، فلا تشترط اتباع نمط محدد، مما يعكس الطابع الفردي والشخصي للتدوين، بينما تحافظ على صفات شكلية موحدة تتجلى في تصميمها الأساسي

- **رأس المدونة؛** يتضمن اسماً للمدونة شعارها أو هدفها وموضوعها بالإضافة إلى رابط صفحة السيرة الذاتية للمدون يعرف من خلالها عن نفسه واهتماماته وكيفية الاتصال به.
- **التدوينة التي تحتوي عنواناً، تاريخ ووقت نشرها** ومحتواها الأساسي الذي يمكن أن يكون نصاً أو صورة أو فيديو أو رابطاً فائداً، اسم محرر التدوينة، الرابط الفائق للتدوينة* والتعليقات المدرجة إضافة إلى التغذية الفورية (RSS**) وعداد الزوار.
- **الأرشيف؛** الصفحة الأولى للمدونة تظهر دائماً عدداً محدوداً من المدخلات أما صفحة الأرشيف تظهر كل محتوى المدونة حسب التصنيف الموضوعاتي أو حسب تاريخ النشر.

سمات المدونة من حيث المضمون:¹

- **التتابع والإيجاز:** تتسم المدونات بتسلسل تدويناتها وتركيزها على المحتوى المختصر نسبياً، ما يسهل متابعة الأحداث والأفكار بشكل متتابع ومنظم، ويتيح للقراء الاطلاع السريع على المعلومات

* الآلية التي تربط التدوينة بالمصدر الرئيسي من أجل استرجاع التدوينة الأصلية المدرجة.

** التغذية الفورية RSS وهي طريقة سهلة لتتبع القراء جديد المدونات والاطلاع على كل تدوينة فور إدراجها عبر برنامج أو موقع آخر دون

الحاجة لزيارة كل المدونات أكثر من مرة يومياً.

¹ نقلاً عن: Jill Walker Rettberg, Op. cit, p 21.

فاطمة الزهراء عبد الفتاح المدونات الإلكترونية والسياسية، مرجع سبق ذكره، ص 27. بتصرف

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

الأساسية دون فقدان السياق العام. هذا الأسلوب يعزز قدرة المدونات على جذب القراء ويجعلها منصة فعالة للتعبير عن الأفكار المتجددة والاتجاهات المختلفة.

– **الهوية الشخصية:** تعتبر المدونات فضاءً يعكس هوية صاحبها، إذ يكتب المدون عادة من منظور شخصي، معبراً عن آرائه ومواقفه تجاه الحياة والقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية. هذه الخاصية تجعل المدونات أدوات للتعبير الذاتي، وتمكّن الأفراد من المشاركة في النقاش العام بصوت مستقل، وهو ما يضيف بعداً شخصياً وإنسانياً للتفاعل الرقمي.

– **الطابع الاجتماعي:** تتميز المدونات بقدرتها على خلق تفاعل اجتماعي، حيث يمكن للقراء كتابة التعليقات، ومتابعة محتوى مدونات أخرى، والتفاعل مع موضوعات مثابمة. هذا الطابع يجعل المدونات منصات حيوية لتبادل الأفكار والآراء، ويعزز دورها في تشكيل الرأي العام الرقمي، إذ تصبح مساحة للتواصل بين المدونين والجمهور، وللنقاش المفتوح حول القضايا التي قد لا تتاح مساحة لنقاشها في الإعلام التقليدي.

3. مكونات المدونة:

تتميز المدونات بمجموعة من المكونات الأساسية التي تميزها عن باقي مواقع الإنترنت وصفحات الويب، وتتيح لهذه المكونات للمدونات أداء وظائفها التفاعلية والاجتماعية والسياسية. فهذه العناصر، رغم اختلاف المواقع والمنصات التي توفر خدمة التدوين، تشترك في الخصائص الجوهرية التي تجعل المدونة منصة رقمية فريدة للنشر والتواصل، كما هو موضح في الجدول التالي:

المكون	تعريفه
رابط المدونة Link	يظهر في خانة الابجار في المكان المخصص للروابط على صفحة الانترنت. وعادة ما يحمل اسم المدونة متبوعاً بعنوان موقع التدوين.
اسم المدونة Title	وهو الاسم الذي يختاره المدون ويمكن ان يليه عنوان فرعي يتضمن الشعار او هدف المدونة وموضوعاتها.
قالب المدونة the template	وهو الشكل الذي تظهر به المدونة وصفحاتها والتي تتيحها منصات ومواقع التدوين مجاناً ومنها المدفوعة الثمن ، وللمدون حرية اختيارها وامكانية تطويرها حسب رغبته.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

السيرة الذاتية للمدون	يضع المدون فيها ملخصاً عن سيرته الذاتية، اهتماماته كما يمكن ان يدرج فيها صورته الشخصية ، وكيفية الاتصال به، روابط المدونة على الشبكات الاجتماعية.
التدوين Post	وهي المدخلة أو الإضافة المدرجة للاطلاع والنقاش في المدونة وقد تكون نصاً مكتوباً أو صورة أو مقطعاً صوتياً أو فيديو، مسبقاً بعنوان وبتاريخ نشر التدوين ووقت نشرها بالساعة والدقيقة ومتبوعاً بخدمة اضافة التعليقات، وخدمة نشر التدوين على الشبكات الاجتماعية.
الربط الفائق Link	وهي الآلية التي تربط التدوين بالمصدر الرئيسي لاسترجاع الإدراج والاطلاع عليه.
التعليقات	وهي مساحة مخصصة للجمهور والقراء لإبداء الآراء وفتح النقاش حول موضوع التدوين
التغذية الفورية RSS	Simple Syndication Really وهي طريقة سهلة لتتبع القراء جديد المدونات والاطلاع على كل تدوينة فور ادراجها عبر برنامج او موقع آخر دون الحاجة لزيارة كل المدونات أكثر من مرة يومياً.
الأرشيف	الميزة الأساسية للمدونات والتي تسمح بالعودة إلى التدوينات القديمة عبر عرض روابطها بالأسبوع أو الشهر
عداد الزوار	يسمح العداد بعد العدد الإجمالي لزوار المدونة والزوار الحاليين، وكذا التدوينات الأكثر مطالعة، تسمح هذه الخدمة معرفة مدى اهتمام الجمهور بالمدونة ومضمونها.

المصدر: اعداد الباحث

وتعمل هذه المكونات على تمكين المدون من التعبير عن آرائه وأفكاره بحرية، وتنظيم المحتوى بشكل يسهل على القراء متابعته والتفاعل معه. كما تعزز قدرة المدونات على تكوين فضاءات للنقاش العام، ومشاركة الخبرات الشخصية والاجتماعية، وتشكيل الرأي العام الرقمي، بما يجعلها أدوات فعالة للتأثير على القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الرقمي.

4. مراحل نشأة المدونة الإلكترونية

ظهرت المدونات في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، لكنها لم تحظ بالانتشار الواسع إلا بعد عام 1999. ويرى بعض الباحثين أن الحرب على العراق كانت المحفز الرئيس لانتشار المدونات، في حين يشير آخرون إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساهمت بشكل كبير في ذبوع صيتها، ما جعلها منصة رقمية فاعلة للتعبير عن الآراء والتوجهات المختلفة. وقد أصبحت المدونة، حتى بداية عام

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

2004، أداة أساسية للنشر الإلكتروني وأحد الاتجاهات البارزة لمستخدمي الإنترنت، وهو ما يعكس قدرة الفضاء الرقمي على توفير بدائل للتعبير خارج الوسائل التقليدية للاتصال.

يمكن تتبع تطور المدونات عبر ثلاث مراحل تاريخية متسلسلة:

المرحلة الأولى؛ البدايات المبكرة: انطلقت المدونات في منتصف التسعينيات مع المدون الأمريكي (Barger Jorn)، الذي استخدم مصطلح (Weblog) لأول مرة عام 1997، رغم أن أول مدونة فعلية على الإنترنت كانت في 7 أكتوبر 1994 لصاحبها (Dave Winer) باسم (Manila)¹. تميزت مدونات هذه المرحلة بالتصميم البسيط، والتدوينات المختصرة، وإمكانية إضافة تعليقات قصيرة، ما جذب اهتمام مستخدمي الإنترنت الأوائل وساهم في تكوين فضاء أولي للتفاعل الرقمي.

المرحلة الثانية؛ الميلاد الفعلي للمدونات: شهدت هذه المرحلة انتشارًا واسعًا للمدونات بين مستخدمي الإنترنت، الذين وجدوا فيها وسيلة لتبادل الآراء والأفكار بحرية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب على العراق عام 2003، والتي أطلق عليها البعض اسم "مدونات الحرب". ومن أبرز الأمثلة على ذلك المدون العراقي **سلام باكس**، الذي نقل صورًا واقعية للعراق قبل وبعد الاجتياح الأمريكي، مستقطبًا تفاعلًا كبيرًا من القراء. هذه المرحلة أبرزت الدور المتنامي للمدونات كمنصات للتعبير عن الاتجاهات السياسية والاجتماعية، وكمصدر بديل للمعلومة خارج نطاق وسائل الإعلام التقليدية.

¹ حسين علي ابراهيم، التفاعلية وما بعد التفاعلية في الاعلام الجديد، ط 1، دار الكتاب الجامعي، دولة الامارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، 2017، ص 146.

المرحلة الثالثة؛ النضج والانتشار العالمي: بدأت هذه المرحلة في منتصف عام 2004 واستمرت إلى 2005، حيث أصبح التدوين ظاهرة عالمية واسعة، مع تضاعف أعداد المدونات لتصل إلى عشرات الملايين، يملكها أفراد، منظمات، ووسائل إعلام واتصال. وفي هذه المرحلة، تحولت المدونات إلى أدوات قوية للتفاعل الاجتماعي والسياسي والثقافي، مسهلة لنقل الخبرات الشخصية والمواقف الفردية إلى جمهور واسع، ومشكلةً فضاءً بديلاً للنقاش العام والتأثير على الرأي العام الرقمي.

5. أنواع المدونات:

للمدونات أشكال وأنواع متعددة تعكس التنوع في المضمون والأساليب والممارسات الإعلامية، ما يجعلها أدوات مرنة للتعبير الرقمي. فمن حيث المضمون، تتنوع المدونات بين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الرياضية، الدينية، والتقنية، وهو ما يتيح للقراء الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات والآراء تتجاوز الحدود التقليدية للإعلام.

أما من حيث الممارسة الإعلامية والمهنية، فتقسم المدونات إلى عدة أصناف تعكس درجة الاحترافية والارتباط بالمؤسسات الإعلامية:

- **مدونات المواطنين:** ينتجها مستخدمو الإنترنت بشكل فردي، وتعكس تجاربهم الشخصية ووجهات نظرهم حول القضايا الاجتماعية والسياسية، ما يجعلها أدوات للتعبير الذاتي والمشاركة المجتمعية.
- **مدونات الجمهور:** وهي المدونات الملحقة بالمواقع الإلكترونية للوسائط الإعلامية، وتعمل على تعزيز التفاعل بين المؤسسة الإعلامية والجمهور، ما يخلق فضاءً للنقاش والتفاعل حول المحتوى المنشور.
- **مدونات الإعلاميين:** يديرها إعلاميون خارج إطار المؤسسات الإعلامية، وتوفر مساحة للكتابة بحرية أكثر، بعيداً عن قيود المؤسسات التقليدية، مما يتيح نقد السياسات والممارسات الإعلامية وإبراز الاتجاهات المستقلة.
- **مدونات الإعلاميين الملحقة بالمؤسسات الإعلامية:** تديرها المؤسسات الإعلامية الرسمية أو الخاصة، وهي تسعى إلى مزج المهنة الإعلامية بالمرونة التفاعلية للمدونات، ما يعزز قدرة هذه المنصات على الوصول إلى جمهور أوسع وتحقيق تأثير أكبر في الرأي العام الرقمي.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

بالتالي، تُظهر هذه الأنواع من المدونات كيف يمكن للفضاء الرقمي أن يكون وسيلة متعددة الأبعاد للتعبير عن الرأي العام، وميدانًا للتفاعل الاجتماعي والسياسي، وتحديًا للهيمنة التقليدية للإعلام، مع توفير مساحات جديدة للابتكار والنقد والمشاركة المجتمعية.

أما (Henring و Others) فقد حددا أنواع المدونات بثلاثة أنواع رئيسية:¹

— **المرشحات (Filters)** وهي مدونات تتضمن في الغالب ملاحظات وتقسيمات للأحداث العامة الخارجية بصورة موسعة، ويكون مضمونها في الأغلب سياسيًا.

— **الصحف الشخصية (Personal journals)** وهي عكس النموذج السابق، حيث تميل إلى الطابع الشخصي، ويعرض المدون من خلالها آرائه وأفكاره واتجاهاته ومشاعره الخاصة.

— **مدونات المعرفة (Klogs / Knowledge blogs)** وهي نوع من المدونات يركز على إبداء ملاحظات وتعليقات بخصوص الموضوعات العلمية أو أحد المشروعات أو المنتجات.

هناك تقسيم آخر للمدونات لا يقتصر على نوع المحتوى فحسب، بل يشمل أيضًا الطريقة التي يتم بها تقديم وكتابة المحتوى:

— **المدونات الشخصية:** وهي يوميات مستمرة أو تعليقات فردية، ويعد هذا النوع الأكثر شيوعًا. أصحاب المدونات الشخصية غالبًا ما يفتخرون بمدوناتهم، حتى وإن لم تُقرأ على نطاق واسع. هذه المدونات ليست مجرد وسيلة اتصال، بل تمثل مساحة للتفكير في الحياة والأعمال الفنية. بعض المدونات الشخصية تكون وجدانية بطابع خاص، وقليل منها يصل إلى الشهرة، بينما تحقق بعض المدونات شهرة واسعة بسرعة. ومنصات مثل تويتر تتيح للمدونين تبادل الأفكار والمشاعر على الفور مع الأصدقاء والعائلة، بسرعة أكبر من البريد الإلكتروني أو الكتابة التقليدية.

— **مدونات المؤسسات والشركات:** تُستخدم للقطاعات الخاصة والأغراض التجارية، سواء داخليًا لتحسين الاتصال الداخلي والخارجي وتعزيز الثقافة التنظيمية، أو خارجيًا للتسويق، العلامات

¹ - شريهان توفيق، شيرين كدواني، مرجع سبق ذكره، ص5.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

التجارية، أو لأغراض العلاقات العامة. وتعرف أيضًا بمدونات النوادي والجمعيات، حيث تهدف إلى تبليغ الأعضاء والأطراف المعنية بأنشطة النادي أو الجمعية.

– **مدونات الموضوعات المحددة:** بعض المدونات تركز على موضوع معين، مثل المدونات السياسية، مدونات السفر، مدونات المنازل والأزياء، مدونات المشاريع، المدونات التعليمية، مدونات الموسيقى الكلاسيكية، المدونات القانونية، ومدونات الأم المتعلقة بالمناقشات الأسرية والمنزلية.

– **المدونات حسب نوع الوسائط:** مدونات الفيديو (vlog)، مدونات الصور (photo blog) والمدونات ذات الوظائف القصيرة وفيها أنواع مختلطة من الوسائط وتسمى (Tumble log) والمدونات التي تكتب على الآلة الكاتبة ثم يتم مسحها ضوئياً تسمى بمدونات (Typecast)¹.

خاتمة

خلص هذا المبحث إلى أن المدونة الإلكترونية تمثل فضاءً رقمياً متفرداً في منظومة الاتصال الحديثة، يجمع بين البعد الفردي والاجتماعي، ويتيح للأفراد التعبير عن آرائهم وأفكارهم والتفاعل مع الآخرين خارج الإطار التقليدي للمؤسسات الإعلامية. وقد تبين من خلال استعراض التعريفات والمصادر المختلفة للمدونات أن لها سمات أساسية تتمثل في التتابع الزمني للتدوينات، الهوية الشخصية للمدون، والطابع الاجتماعي التفاعلي الذي يتيح التعليق والمشاركة، ما يجعلها وسيلة ديناميكية للتواصل وتبادل المعرفة.

كما أن المدونات تتنوع بحسب المضمون، مثل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذلك بحسب الممارسة الإعلامية، من مدونات شخصية إلى مدونات مرتبطة بالمؤسسات الإعلامية، وصولاً إلى المدونات المتخصصة أو تلك المعتمدة على وسائط متعددة. ورغم الانتقادات التي ترى المدونات نشاطاً محدود التأثير أو تعبيراً ذاتياً سطحياً، فإنها تظل مساحة حيوية للنقاش العمومي، ووسيلة فعالة لاستجلاء اتجاهات الرأي العام وتعزيز حرية التعبير، بما يعكس التحولات العميقة في طبيعة الفعل الاتصالي وعلاقة الفرد بالمجال العمومي الرقمي.

¹ - عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 189.

المبحث الثاني: خصائص التدوين الإلكتروني في الجزائر ودوافعه

تمهيد

يعدّ التدوين الإلكتروني من أبرز مظاهر الاتصال الرقمي التي منحت الأفراد مساحة أوسع للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بعيداً عن قيود الإعلام التقليدي. فلم يعد المدون مجرد متلقٍ للمعلومات، بل أصبح مشاركاً فعالاً في إنتاج المحتوى وصناعة الخطاب وتوجيه النقاش العام. وقد ساهمت التطورات التكنولوجية في جعل التدوين أكثر سهولة وانتشاراً، مما جعله وسيلة معتمدة للتعبير الشخصي ومناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية دراسة خصائص التدوين الإلكتروني لما تتميز به من مرونة وسرعة وتفاعلية وتعدد في أساليب العرض، إلى جانب تحليل دوافع المدونين التي تدفعهم إلى استخدام هذا الفضاء، سواء للتعبير عن الذات، أو للتأثير في الآخرين، أو للمشاركة في الشأن العام. ويسعى هذا المبحث إلى توضيح هذه الخصائص والدوافع وفهم أبعادها في سياق التحولات التي يشهدها المجال الرقمي.

1. خصائص التدوين الإلكتروني:

تتميز المدونات بمجموعة من الخصائص التي أسهمت في انتشار هذه الظاهرة الإعلامية الجديدة وتبنيها من قبل عدد كبير من مستخدمي الإنترنت، ومن بين هذه المميزات ما أشار إليه جمال الزرن في بحثه المعنون بـ "سلطة التدوين"¹:

أ. الصحفي المواطن:

كانت المدونة في بداية ظهورها أشبه بصحيفة شخصية تتسم بالذاتية والارتباط بالخصوصية، خاصة ما يتعلق بالحياة الخاصة، غير أنّها ومع تبلور وانتشار الوسائط المتعددة (الصورة، الفيديو، الصوت) تحوّل اهتمامها إلى نقل الوقائع والأحداث، مما أدى إلى بروز البعد الإعلامي. الصحفي في مخرجاتها، وهو ما أسهم في ظهور ما يُعرف بالمدونات الإخبارية. كما أن إمكانية تحديث أي مدونة من أي جهاز حاسوب ومن أي

¹ - جمال الزرن، صحافة المواطن: المتلقي عندما يصبح مرسلاً، المجلة التونسية لعلوم الإعلام والاتصال، العدد 51-52، 2009، ص 4-5.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

بقعة في العالم، ونشر مختلف المضامين، وقّرت فرصة واسعة للتفاعل لمستخدمي الإنترنت في حلّهم وترحالهم. وقد عبّر عن هذه الحالة (دير وسني) بقوله: "كل مواطن هو بالضرورة صحفي صاعد، يتحكّم في زمن الأحداث ووقعها، فلا تستطيع أية وكالات أنباء أن تنشر صحفيين في كل الشوارع، فظهور الصحفي المواطن أصبح ظاهرة غير قابلة للتجاهل، فقد أظهرت حادثة تسونامي في جنوب شرق آسيا، وتفجيرات لندن، وإعصار كاترينا في الولايات المتحدة، حقيقة قوة وفعالية هذه الظاهرة".

ب. نهاية احتكار صناعة الخبر:

تتجلّى التمثلات الاجتماعية* للتدوين بشكل واضح في صورة علاقة صدامية بين شبكة الإنترنت وإفرازاتها، كالمدونات، من جهة، ووسائل الإعلام التقليدية من جهة أخرى. وقد أدرك الصحفيون أنفسهم أن هذا الصنف الجديد من الإعلام أحدث ثورة على التقاليد الإعلامية السائدة، إذ فقدت المؤسسات الإعلامية شرعية احتكارها للمعلومة، وأصبح بإمكان الجميع تجاوز عوائق النشر والكتابة والتحكم في إرسال واستقبال المعلومة بكل حرية ويسر. وقد غدت المدونة في اللاوعي الجمعي رمزًا للخروج عن نمط الصحافة

* التمثل الاجتماعي هو مسار لنشاط ذهني، يقوم من خلاله الفرد أو الجماعة بإعادة تشكيل الواقع الذي يواجهه، ثم يضيف عليه معنى خاص.

تنتمي الدراسات الخاصة بالتمثلات الاجتماعية إلى المجالات التي تهتم بدراسة التمثلات الخاصة بالتفكير اليومي (pensée quotidienne)

وتتمثل في المسار الذي يقوم من خلاله الأفراد بإعادة بناء الحقيقة، وإعطائها معنى ما وهذا ما يسمح بإنتاج معرفة اجتماعية تؤثر في طبيعة

العلاقات بين الأفراد والجماعات.

إن التمثلات الاجتماعية تعني إذن على نحو ما، الطريقة التي يفهم من خلالها الفاعلون أحداث الحياة اليومية، أي تلك المعرفة الساذجة التي

أصبحت محل اهتمام العلوم الاجتماعية اليوم، والتي تسمى بمعرفة الحس المشترك أو التفكير الطبيعي في مقابل التفكير العلمي، إن هذه المعرفة

تشكل انطلاقة من تجاربنا وأيضاً من المعلومات والمعارف ونماذج التفكير التي نتلقاها ونرسلها عن طريق التقليد والتربية والاتصال الاجتماعي

وهي من جانب آخر، معلومات يتم بلورتها وتقسيمها اجتماعياً.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

التي توصف بسلبية الأداء، حيث تكشف المدونات، ولاسيما مدونات الصحفيين التشاركيين، عن توجه تحريري ناقد يعبر بشكل علني عن رفضهم للرؤية السلبية للصحافة التقليدية واحتكارها لمنظومة صناعة الخبر.

ج. التقنية في خدمة حرية التعبير:

أسهمت البساطة التقنية في إنشاء وتحديث المدونات في تحويل هذا الشكل الاتصالي إلى وسيلة إعلام جماهيرية، حيث أصبح بإمكان صاحب المدونة نشر الأخبار، وعرض القضايا، وتلقي ردود القراء وإضافات الزوار بشكل فوري. وقد تزامن ظهور التدوين وتطوره مع بروز حركة دعاة المصادر المفتوحة على شبكة الإنترنت، الذين انطلقوا من رغبة واضحة في تكريس حرية التعبير والتشارك في المعرفة والمعلومة بين الجميع. واستفادت هذه الحركة التحررية الافتراضية من الخصائص التقنية التي وفرتها المدونات، إذ أتاحت للمستخدمين فرصة نشر آرائهم وعرض مصادر معلوماتهم بصورة سريعة، مجانية وفعالة.

ورغم التطور المتسارع للبرمجيات الإلكترونية واتجاهها نحو مزيد من التعقيد، فإن التدوين اتجه في المقابل نحو تبسيط أدواته، مما جعل منه وسيلة مناسبة لتبادل المعلومة والتفاعل التحرري مع شبكة الإنترنت. فقد مكّنت هذه السهولة التقنية عامة الناس من تبني ممارسة التدوين دون الحاجة إلى معرفة معمقة في البرمجة أو علوم الحاسوب، إذ أصبح بإمكان أي فرد التعبير عن رأيه بكل سهولة عبر فضاء اتصالي يوفر نماذج جاهزة ومهيأة تقنياً للاستعمال الجماهيري.

إن الخلفية الفكرية للمدونة القائمة على شرعية التشارك في المعرفة والمصدر والمعلومة ما كان لها أن تتحقق لو ظلت رهينة لثقافة تكنولوجية عالية ومعقدة، لذلك اتجه المهتمون بهذه الظاهرة إلى تبسيط أدواتها وتقنياتها بوصف ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق طابعها التحرري وديمقراطيتها. وتُعد المدونات السياسية والتقنية من أشهر أنواع المدونات وأكثرها انتشاراً عالمياً.

2. أسباب ودوافع التدوين الإلكتروني الجزائري:

من خلال مراجعة المدونات الإلكترونية العربية والجزائرية، استطعنا تكوين فكرة عامة حول أهم أسباب ودوافع انتشار ظاهرة التدوين الإلكتروني العربي عموماً، والتدوين الجزائري خصوصاً. إن دوافع التدوين الإلكتروني تختلف من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، فما قد يصلح في بلد ما قد لا يصلح في بلد آخر، وما نجده في ثقافة المدونين المغاربة قد لا يكون حاضراً لدى المدونين الخليجيين. والمؤكد أن دوافع التدوين تتمايز بتمايز واختلاف المجتمعات والثقافات، بل وحتى داخل المجتمع الواحد، تبعاً

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

للمتغيرات الديمغرافية كالسن والجنس والمهنة والمستوى التعليمي. فهي تتراوح بين دوافع سياسية تتمثل في النقد والتعليق، ودوافع ذاتية كالحب والمذكرات الشخصية، فضلاً عن كونها حالة من التعبير الذاتي والترويج عن النفس، ومحاولة للهروب من حصار الحياة اليومية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كما تبدو المدونات محاولة لتجاوز المحرمات بمختلف تصنيفاتها، ليصبح الممنوع مرغوباً فيه، وتغدو الكتابة على واجهة المدونات بديلاً عن الاستقالة والسلبية والانسحاب الذاتي، في ظل حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي التي يعيشها العالم والمنطقة العربية، والجزائر واحدة منها. وعليه يمكن تلخيص أسباب التدوين كما أشار إليها (جمال الزرن)¹ في دراسته سلطة التدوين¹ والمتمثلة في العناصر الآتية:

1. حرية التعبير:

يُعدّ التضيق على حرية التعبير من طرف الحكومات والمؤسسات غير الرسمية سبباً رئيسياً في انتشار ظاهرة التدوين الإلكتروني، ويظهر ذلك بوضوح في أن أغلب الناشطين في ميدان التدوين ينتمون إلى فئة اجتماعية ذات مستوى تعليمي معتبر. ويتجلى هذا من خلال عدم رضاهم عن المادة الإخبارية المعروضة، ولا سيما تلك التي تقدمها مؤسسات الإعلام الحكومية، إذ يطالبون بسقف أعلى من الحرية في التعبير عن آرائهم، ويساهمون في تجسيد مبدأ حرية التعبير عن الرأي، وترسيخ ثقافة النقد السياسي والاجتماعي عبر الاتصال الإلكتروني.

أما في الحالة الجزائرية، فإن احتكار الدولة لمجال السمع البصري ومصادر الخبر الأساسية مثل الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء، وعدم فتح هذا المجال إلا وفق حسابات سياسية محددة، قد أسهم في تكريس خطاب إعلامي أحادي يفتقر إلى التعددية والتوازن، رغم الدور المحوري الذي تلعبه هذه الوسائل في تشكيل الاتجاهات والرأي العام. وقد ساهم هذا الوضع في تعزيز لجوء الأفراد إلى الفضاء الرقمي كمنصة بديلة للتعبير الحر. ويؤكد هذا الواقع تصنيف الجزائر في مراتب متأخرة على المستوى العالمي في مجال حرية التعبير، وفق تقارير المنظمات الدولية المختصة.

في ظل عجز الإعلام التقليدي عن تلبية تطلعات فئات واسعة من المجتمع، ولا سيما النخب المتعلمة والناشطين في الشأن العام، برز التدوين الإلكتروني كفضاء بديل يتيح إمكانات أوسع للتعبير والمشاركة،

¹ - جمال الزرن، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

مستفيداً من الخصائص التفاعلية لشبكة الإنترنت التي تركز مبدأ حرية التعبير وتتجاوز القيود المؤسسية المفروضة على الخطاب الإعلامي الرسمي. فقد مكّنت هذه البيئة الرقمية المدونين من الالتفاف على الإجراءات الحكومية الصارمة التي تسعى إلى ضبط المجال العمومي وتوجيهه، خاصة فيما يتعلق بالتعبير عن الاتجاهات والمواقف والآراء المرتبطة بالقضايا السياسية والاجتماعية الحساسة، الأمر الذي حرم المواطنين طويلاً من التعبير الحر عن مشاغلهم وتوجهاتهم في مختلف الميادين.

وفي هذا الإطار، تميز المدونات الإلكترونية، العربية عمومًا والجزائرية على وجه الخصوص، إلى تناول ما يُعرف بـ "المسكوت عنه"، والاهتمام بالقضايا التي تُقصى من التداول في الفضاءات العمومية التقليدية ولا تحظى بتغطية عادلة في وسائل الإعلام الرسمية، نتيجة خضوعها لاعتبارات سياسية ورقابية. وبذلك تتحول هذه المدونات إلى منصات نقدية تسعى إلى إعادة تمثيل الواقع الاجتماعي والسياسي كما هو، وكشف التناقضات البنيوية التي تُغلفها الخطابات الرسمية، التي غالبًا ما تتخذ طابعًا تكنوقراطيًا يبرّر التضيق باسم الحفاظ على التقاليد والآداب العامة وأمن الدولة.

ورغم محدودية عدد المدونات الإلكترونية الجزائرية، ولا سيما النشطة منها، مقارنة بنظيراتها في بعض الدول العربية الأخرى، فإن مضامينها تكشف عن وعي احتجاجي يسعى إلى إعادة الاعتبار لحرية التعبير داخل السياق الجزائري، من خلال تبني خطاب جريء يتسم بالطابع النقدي السياسي والاجتماعي. ويتجلى ذلك في الشعارات التي يرفعها بعض المدونين، مثل عبارة "صفحة لحرية الرأي في وطن اللاحرية" التي وردت في مدونة "اتجاه" للمدون الصحفي (علي العلمي)، وهو ما يعكس بوضوح حالة التوتر بين الخطاب الرسمي المعلن حول الحريات وممارسات التضيق الفعلية، ويؤكد أن التدوين لم يعد مجرد ممارسة فردية، بل أصبح أداة رمزية لمساءلة السلطة وإعادة تشكيل معالم الفضاء العمومي الرقمي.

2. سهولة النشر:

تُعَدّ صعوبة النشر عبر القنوات الإعلامية الكلاسيكية أحد العوامل البنيوية التي أسهمت بشكل مباشر في بروز وانتشار ظاهرة التدوين الإلكتروني، حيث عبّرت المدونات عن شكل من أشكال القطيعة مع صحافة الطباعة والنشر الورقي التي لا تزال، في السياق العربي عمومًا والجزائري خصوصًا، خاضعة لمنظومة قانونية ذات طابع رقابي صارم، تحدّ من حرية الوصول إلى الفضاء العمومي وتقيّد إمكانيات التعبير خارج

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

الأطر الرسمية. وفي هذا الإطار، ينظر المدونون إلى التدوين باعتباره بديلاً تواصلياً وإعلامياً يُعيد توزيع سلطة النشر من المؤسسات إلى الأفراد، ويقوّض احتكار المؤسسات الإعلامية التقليدية لعملية إنتاج الخبر وتداوله. وتبرز أهمية المدونات الإلكترونية باعتبارها وسيطاً أكثر مرونة وسرعة وأماناً، يسمح بتداول مضامين لا تجد طريقها إلى النشر في الوسائل التقليدية، سواء بسبب القيود الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد، أو نتيجة للضوابط السياسية التي تفرضها الأنظمة على الخطاب الإعلامي. كما تمثل هذه المدونات فضاءً لكشف المسكوت عنه وتسلط الضوء على الممارسات غير المشروعة أو المختفية عن المجال الإعلامي الرسمي، الأمر الذي يمنحها بعداً نقدياً يتجاوز الترفيه أو التعبير الذاتي نحو مساءلة البنى الاجتماعية والسياسية القائمة.

وعليه، يمكن اعتبار التدوين الإلكتروني تعبيراً عن تحوّل في منطق الاتصال من نموذج عمودي خاضع للرقابة إلى نموذج أفقي أكثر تحرراً، يقوم على تجاوز وسائل المراقبة والإذن المسبق، ويكرّس حق الفرد في النشر والمبادرة والتعبير المستقل، بما يعكس تحولات أعمق في بنية السلطة الإعلامية وعلاقتها بالمجتمع المدني.

3. قضايا الشأن العام:

لقد ساهمت المدونات في نقل قضايا الشأن العام من نطاق التعتيم أو التهميش إلى فضاء افتراضي أكثر انفتاحاً، مستفيدة من ارتباطها بالحركات السياسية والاجتماعية الداعية إلى الديمقراطية في الوطن العربي، حيث تحولت إلى أدوات ضغط رمزي تسعى إلى إعادة مساءلة بنية السلطة السياسية وآليات إدارتها للمجال العمومي. ومن خلال خطابها النقدي، عملت على المطالبة بسقف أعلى من الحرية السياسية، وتعزيز قيم الشفافية، والمشاركة الشعبية، والتداول السلمي على السلطة، إلى جانب فضح مظاهر الفساد والإقصاء والتسلط.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى المدونات باعتبارها فضاءً موازياً لإنتاج الخطاب السياسي، يقوم على إعادة توزيع سلطة التعبير وإعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والسلطة، حيث لم تعد الممارسة السياسية حكراً على النخب والمؤسسات الرسمية، بل امتدت إلى الأفراد ضمن إطار تفاعلي قائم على النقد والمساءلة والمشاركة الرمزية. ويعكس هذا التحول تفكك النموذج العمودي للاتصال السياسي لصالح نموذج أفقي يمنح الفاعلين الجدد إمكانية تأويل الواقع وتأثيره خارج قوالب الخطاب الرسمي.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

وبذلك، لا تمثل المدونات مجرد امتداد تقني لوسائل الاتصال، بل تشكل فضاءً لإعادة إنتاج الوعي السياسي والاجتماعي، ومجالاً لتفكيك الخطاب السلطوي الذي يشرعن ممارساته تحت غطاء المحافظة على النظام العام والتقاليد، بينما يقيّد فعليًا إمكانيات التعبير الحر والمشاركة الديمقراطية الحقيقية.

4. إظهار القيم الفردية:

إن واقع الكبت والعنف والقهر الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يطبع التجربة اليومية لكثير من الشباب العربي، إلى جانب ما يرافقه من فراغ قيمي واضطراب في منظومات المعنى والانتماء، شكّل أحد الشروط الموضوعية التي ساهمت في بروز التدوين كفضاء بديل للتعبير والتفريغ الرمزي. فالمدونات لم تعد مجرد وسيلة تقنية لتدوين الوقائع، بل تحولت إلى مجال شبه اعترافي يوثق التجارب الفردية بكل ما تحمله من آلام وأحزان وخيبات وأحلام وانتصارات ذاتية، معبرة بذلك عن توترات نفسية واجتماعية تعكس عمق الأزمة التي يعيشها الفرد داخل بني اجتماعية مأزومة ومغلقة.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار المدونات حقلاً خصباً لتشكيل اتجاهات جديدة وغير مألوفة في المجتمعات العربية، سواء في بعدها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الديني، حيث تتيح للأفراد إمكانيات تتجاوز الخطابات السائدة وإنتاج سرديات بديلة تعكس رؤى نقدية للواقع المعيش. فهي تمثل مساحة لإعادة تشكيل الذات وتفكيك القيم المهيمنة، وتفتح المجال أمام التعبير عن قضايا كانت تُعدّ سابقاً من المحظورات أو المسكوت عنه داخل المجال العمومي التقليدي.

وعلى الرغم من الطابع التعددي لشبكة الإنترنت بوصفها فضاءً للتواصل والمعرفة والخدمات الاقتصادية والعلمية، فإنها تؤدي في الوقت ذاته وظيفة رمزية أعمق تتمثل في دعم حرية الفرد وتعزيز حضوره كفاعل اتصالي مستقل. إذ لم يعد الفرد مجرد متلقٍ سلبي لخطاب المؤسسات الرسمية، بل أصبح منتجاً للمعنى وصانعاً للخطاب، قادرًا على بناء منصبه الخاصة وصياغة رؤيته للعالم خارج سلطة الإعلام المؤسسي.

وعليه، فإن التدوين يعكس تحوّلًا بنيويًا في طبيعة الفعل الاتصالي، حيث ينتقل الفرد من موقع الخضوع لخطاب أحادي إلى موقع الفاعلية والمبادرة والمساءلة، بما يؤشر على تشكل نمط جديد من المواطنة الرقمية يقوم على التعبير الحر، وإعادة التفاوض حول القيم، وطرح بدائل رمزية في مواجهة منظومات السلطة السياسية والثقافية السائدة

خاتمة

يتضح من خلال تحليل خصائص التدوين الإلكتروني ودوافعه أن هذه الممارسة لم تعد مجرد نشاط تواصلية بسيط، بل أصبحت بنية رمزية معقدة تتقاطع فيها حرية التعبير مع رهانات الهوية، والتأثير، والتموقع داخل الفضاء الرقمي. فمرونة التدوين وسهولة استخدامه وتعدد وسائطه جعلت منه أداة فعالة لإنتاج المعنى وبناء الخطاب، في حين كشفت دوافع المدونين عن مزيج متشابك من الحاجات الذاتية والرغبات الاجتماعية، يتراوح بين البحث عن الاعتراف، وتشكيل الرأي، وتفريغ المشاعر، والمشاركة في القضايا العامة.

غير أن هذه الخصائص والدوافع، رغم ما تحمله من إمكانيات تحريرية، لا تخلو من إشكاليات بنيوية تتصل بسطحية بعض المضامين، وهيمنة الخطاب الانفعالي، وتداخل الذاتي بالمعرفي، مما يطرح تساؤلات نقدية حول مدى مساهمة التدوين في تعزيز نقاش عقلائي مسؤول داخل الفضاء العمومي الرقمي. ومن هنا، يمكن اعتبار التدوين الإلكتروني ظاهرة اتصالية مزدوجة، تجمع بين كونها مساحة للتعبير الحر من جهة، ومجالاً تحكمه شروط تقنية ورمزية تحدّ أحياناً من فاعليته التداولية من جهة أخرى.

المبحث الثالث: التدوين الإلكتروني عبر المنصات الرقمية

تمهيد

مع تطور تقنيات الاتصال وانتشار الهواتف الذكية، شهد التدوين الإلكتروني تحولاً نوعياً تمثل في الانتقال من المدونات التقليدية إلى المنصات الرقمية التفاعلية مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام ويوتيوب والتيك توك، حيث أضحت هذه الفضاءات أكثر ديناميكية وسرعة في تداول المعلومات، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل طبيعة الممارسة التدوينية من نصوص مطولة ذات طابع فردي إلى محتوى متعدد الوسائط يجمع بين النص والصورة والفيديو. وقد أسفر هذا التحول عن بروز دور متزايد للمواطن الصحفي والمدون المؤثر في إنتاج المحتوى وتوجيه النقاش العام، إلى جانب ارتفاع مستوى التفاعل الجماهيري عبر آليات التعليق والمشاركة وإعادة النشر، مما ساهم في توسيع دائرة انتشار الخطاب السياسي والاجتماعي داخل الفضاء الرقمي. كما أضحت التدوين أداة فاعلة للتعبئة والتأثير وصناعة الرأي العام، متجاوزاً حدود التعبير الشخصي ليعدو ممارسة اتصالية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واضحة.

وعليه؛ سنحاول من خلال هذا المبحث استكشاف تحول وسائل التدوين من المدونة إلى المنصات الرقمية وأثره على التعبير والمشاركة في القضايا السياسية والاجتماعية. وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية: الخصائص المميزة للمدونات التقليدية مقابل المنصات الرقمية؛ الانتقال من الفضاء الفردي إلى الفضاء الجماهيري؛ تأثير المنصات الرقمية على التعبير عن الاتجاهات والمواقف والمميزات والقيود الجديدة على المنصات الرقمية.

1. الخصائص المميزة للمدونات التقليدية مقابل المنصات الرقمية

يشكّل انتقال التدوين من المدونات التقليدية إلى المنصات الرقمية الحديثة تحولاً نوعياً في طبيعة الممارسة التعبيرية ودورها في تشكيل الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية. فبعد أن كان التدوين محصوراً في فضاءات شخصية تعتمد أساساً على النص المكتوب وتوجّه إلى جمهور محدود، تحول مع ظهور منصات مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام واليوتوب إلى ممارسة تواصلية تفاعلية ذات طابع جماهيري، تقوم على التشاركية والانتشار الواسع والتفاعل الفوري. وقد أتاح هذا التحول للمدونين والمستخدمين الانتقال من مجرد التعبير الفردي إلى الانخراط في نقاش عمومي مفتوح، حيث لم تعد الآراء والمواقف تُسجّل فقط، بل أصبحت تُناقش وتُتداول وتُعاد صياغتها ضمن شبكة اجتماعية رقمية ديناميكية. وبذلك بات التدوين عبر

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

المنصات الرقمية أداة مؤثرة في توجيه الرأي العام وصياغة المواقف الجماعية، خصوصاً في سياق القضايا السياسية والاجتماعية، إذ مكّن الأفراد من التعبير عن مواقفهم، وحشد التأييد، وبناء تصورات مشتركة حول مختلف القضايا الوطنية، مما يعكس تحوّل التدوين من فعل انعزالي إلى ممارسة اجتماعية تفاعلية ذات بعد نقدي ومشارك في صناعة الفضاء العمومي الرقمي.

2. الانتقال من الفضاء الفردي الى الفضاء الجماهيري:

بينما كانت المدونات التقليدية تتمحور أساساً حول ذاتية المدون وملاحظاته الشخصية، وتعبّر عن مواقف فردية تُنشر في فضاء محدود التأثير، تحوّلت المنصات الرقمية إلى فضاءات تفاعلية ديناميكية تمارس دوراً محورياً في إنتاج الخطاب العام وتداوله. فقد أصبحت هذه المنصات، وعلى غرار فيسبوك وتويتر ويوتيوب والانستغرام، محرّكات حقيقية للتفاعل الجماهيري، يتيح للأفراد والجماعات المشاركة في نقاش القضايا السياسية والاجتماعية، والتعليق عليها، وإعادة تأطيرها ضمن سياقات جديدة تعكس تنوع الرؤى والاتجاهات. وأسهم هذا التحول في تعزيز ما يمكن تسميته بـ"المواطنة الرقمية"، حيث لم يعد المستخدم مجرد متلقٍ سلبي للمعلومة، بل فاعلاً مشاركاً في مراقبة أداء السلطات والمؤسسات، وانتقاد السياسات العمومية، والمطالبة بالإصلاح والتغيير.

وقد أتاح هذا التحول الرقمي مرونة أكبر في التعبير السياسي والاجتماعي، من خلال تعدد أشكال المحتوى المنشور، مثل النصوص التحليلية، الصور الرمزية، الفيديوها القصيرة، والبلث المباشر، وهو ما وسّع من دائرة المشاركة المجتمعية وفتح المجال أمام فئات كانت مهمشة في الفضاءات التقليدية. كما ساهمت خاصية التفاعلية في تعزيز النقاش العمومي وإضفاء طابع تعددي عليه، حيث تتقاطع الآراء المؤيدة والمعارضة، وتتجسد المواقف الفردية ضمن سياق جماعي يعكس نبض الرأي العام. وبهذا المعنى، لم تعد المنصات الرقمية مجرد بديل تقني للمدونات، بل أصبحت بنية تواصلية جديدة تعيد تشكيل العلاقة بين الفاعل الاجتماعي والفضاء العمومي، وتسهم في إعادة إنتاج الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية ضمن منطق تشاركي يقوم على الحوار والمساءلة والشفافية.

3. تأثير المنصات الرقمية على التعبير عن الاتجاهات والمواقف:

ساهمت المنصات الرقمية في إحداث تحوّل جوهري في آليات التعبير عن الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، من خلال توفيرها فضاءات تواصل تفاعلية تتجاوز حدود النشر الفردي

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

الضيق نحو مشاركة جماعية واسعة النطاق. فقد أتاحت أدوات مثل المنشورات، التعليقات، الوسوم (الهاشتاقات)، البث المباشر، والمجموعات الافتراضية، للمستخدمين إمكانية التعبير عن آرائهم بصورة فورية، والمساهمة في تشكيل النقاش العمومي حول قضايا راهنة تمس الشأن العام. وتُعد حملات الهاشتاغ نموذجًا بارزًا على ذلك، حيث ساهمت في تسليط الضوء على قضايا اجتماعية وسياسية كانت مهمشة أو مغيبة عن الأجندة الإعلامية التقليدية، كما شكلت أداة ضغط رمزية للتدديد بالممارسات الحكومية غير الشفافة والمطالبة بالإصلاح والتغيير.

وفي هذا الإطار، تحولت منصات مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام واليوتوب من مجرد وسائط لنقل المحتوى إلى فضاءات للنقاش العمومي وتبادل الرؤى، حيث يتفاعل الأفراد والجماعات في بيئة رقمية تسمح بتعدد الأصوات وتنوع المواقف، ما يعكس ديناميكية الرأي العام في سياقه الرقمي المعاصر. وقد أسهم هذا الانفتاح في تعزيز حرية التعبير النسبية، وخلق فرص جديدة لصياغة مواقف جماعية تجاه قضايا حساسة، سواء عبر النقاشات المفتوحة أو الحملات الرقمية المنظمة. وبذلك، لم تعد المنصات الرقمية مجرد امتداد تقني للمدونات التقليدية، بل أصبحت فضاءً استراتيجياً لإنتاج الاتجاهات وإعادة تشكيلها، ضمن سياق تواصلية يتسم بالتفاعلية والآنية والتأثير المتبادل بين الفاعلين الاجتماعيين، وهو ما يجعلها أداة مركزية في فهم تحولات التعبير السياسي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة.

أ. منصة الفاييسبوك ودورها في التعبير عن الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية

يُعدّ الفاييسبوك المنصة الرقمية الأكثر حضورًا وانتشارًا في الفضاء الاتصالي الجزائري بنسبة حوالي (69,3%) من إجمالي السكان لعام 2024¹، حيث يشكّل مجالاً مركزياً للتدوين والمشاركة والتفاعل، متجاوزاً في تأثيره المدونات التقليدية من حيث سرعة الانتشار واتساع الجمهور وتنوع أشكال المحتوى. وقد أسهم هذا الانتشار الواسع في تحويل الفاييسبوك إلى فضاء عمومي رقمي بديل، تُصاغ فيه المواقف وتُعبّر الاتجاهات بشأن القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يعكس تحولات عميقة في أنماط المشاركة والتعبير داخل المجتمع الجزائري.

أتاح التدوين عبر الفاييسبوك للمستخدم الجزائري الانتقال من موقع المتلقي السلبي إلى فاعل رقمي مشارك في إنتاج الخطاب وتداوله، حيث أصبح بإمكانه نشر آرائه، تحليل الأحداث الجارية، وإبداء موافقه

¹ Facebook users in Algeria - November 2024 | NapoleonCat

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

تجاه السياسات العمومية، والقرارات الحكومية، والقضايا الاجتماعية مثل البطالة، السكن، الهجرة غير الشرعية، وارتفاع الأسعار. وقد ساهمت خاصية التفاعل (الإعجاب، التعليق، المشاركة) في تحويل المنشورات الفردية إلى مواد نقاش جماعي، تتقاطع فيها الأصوات وتنوّع المواقف، مما يجعلها أداة فعالة لاستجلاء الاتجاهات العامة داخل المجتمع.

وفي السياق الجزائري، برز الفايسبوك بوصفه منصة رئيسية للتعبئة الرقمية خلال محطات سياسية واجتماعية مفصلية، لا سيما خلال الحراك الشعبي، حيث استُخدم في الدعوة إلى التظاهرات، توثيق الأحداث، وتداول الخطابات الاحتجاجية، فضلاً عن تشكيل رأي عام نقدي تجاه أداء المؤسسات. وهو ما يؤكد أن التدوين عبر هذه المنصة لم يعد مجرد تعبير ذاتي، بل أصبح ممارسة تواصلية ذات أبعاد سياسية واجتماعية، تسهم في بلورة الوعي الجمعي وإعادة تعريف العلاقة بين المواطن والسلطة.

كما يتيح الفايسبوك فضاءً واسعاً للتعبير عن القضايا المحلية والمجتمعية التي غالباً ما تُهمّش في وسائل الإعلام التقليدية، حيث تُطرح انشغالات المواطنين اليومية وتُناقش في شكل تدوينات رقمية تفاعلية، ما يمنحها بعداً تشاركياً يساهم في تعزيز الرقابة المجتمعية الرمزية وإعادة توجيه الاهتمام العمومي نحو قضايا واقعية ملموسة.

تتجلى المشاركة الرقمية عبر الفايسبوك في الجزائر في عدة مستويات، من أبرزها:

- **المشاركة الرمزية:** من خلال الإعجاب والمشاركة والتعليق، وهي مؤشرات رقمية تعكس درجة القبول أو الرفض تجاه قضية معينة.
- **المشاركة التعبيرية:** عبر صياغة منشورات تحليلية أو نقدية تعبر عن مواقف واضحة تجاه الشأن العام.
- **المشاركة التعبوية:** التي تظهر في الدعوة إلى الوقفات الاحتجاجية أو الحملات الرقمية حول قضايا محددة.

وُثِّمَ هذه الأشكال في تعزيز حضور المواطن داخل الفضاء العمومي، وتحويله إلى طرف فاعل في إنتاج الخطاب وتوجيهه، بما يعكس تطوراً في مفهوم المشاركة السياسية والاجتماعية في البيئة الرقمية.

ورغم هذه الإمكانيات، يظل التدوين عبر الفايسبوك محكوماً بعدة تحديات، أبرزها تحكم الخوارزميات في مستوى وصول المحتوى، وانتشار الأخبار الزائفة، وضعف التحقق من المصادر، إضافة إلى أشكال الرقابة

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

الذاتية أو الخارجية التي قد تحدّ من حرية التعبير. غير أن ذلك لم يُضعف من مكانته كمنصة رئيسية لصناعة الرأي العام الرقمي في الجزائر، بل جعله فضاءً ديناميكياً يعكس توازناً معقداً بين الحرية والضغط، وبين التعبير والمساءلة.

وعليه، يمكن القول إن التدوين عبر الفايسبوك في الجزائر يمثل اليوم أحد أهم مظاهر المشاركة الرقمية المعاصرة، حيث تتجسد فيه عملية تفاعل مستمر بين الفرد والمجتمع، وتتلور من خلاله الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، بما يجعله أداة مركزية لفهم ديناميكية الرأي العام وتحولاته في السياق الجزائري الراهن.

ب. التدوين عبر يوتيوب: المنصة المرئية ودورها في التعبير الرقمي في الجزائر

شكل التدوين عبر اليوتيوب أحد أبرز آليات التعبير الرقمي المعاصرة في الجزائر، بحيث بلغ عدد المستخدمين حوالي (21.1) مليون مستخدم في أوائل 2025، ما يعادل (44.8%) من إجمالي السكان، فيما وصلت تغطية المنصة الإعلانية إلى حوالي (58.2%) من مستخدمي الإنترنت في الجزائر¹. تمثل هذه الاحصائيات مدى انتشار المنصة في المجتمع الرقمي الجزائري، وقدرتها على الوصول إلى شريحة كبيرة من المستخدمين لإيصال الرسائل والمواقف لا سيما في ظل التغيرات التي يشهدها الفضاء الإعلامي الرقمي. فهذه المنصة، المتخصصة في المحتوى البصري والسمعي، أتاحت للمدوينين والناشطين إمكانية إنتاج مقاطع فيديو متنوعة — من تحليلات سياسية واجتماعية إلى تقارير ميدانية وتوثيق احتجاجات —، مما منحهم قدرة على إيصال رسائلهم بفعالية أكبر من النصوص التقليدية. حيث يتميز هذا النوع من التدوين بقدرته على الجمع بين الأداء السردي والمرئي، ما يمنحه بعداً حجاجياً وتوثيقياً لا يمكن إغفاله.

من الناحية النظرية، تلعب مقاطع الفيديو المنشورة على يوتيوب دوراً مركزياً في بلورة الوعي الجمعي وإعادة تأطير القضايا السياسية والاجتماعية. فالمنصة تتيح ليس فقط إنتاج المحتوى، بل أيضاً تفاعله عبر التعليقات والبت المباشر والمشاركة، وهو ما يحول المشاهد من متلقٍ سلبي إلى فاعل يساهم في النقاش الرقمي. هذا التفاعل الحي يعزز من تواتر الخطاب بين صانع المحتوى والجمهور، مما يؤدي إلى بناء أنماط رأي عام رقمي متغير ومتفاعل.

¹ Digital 2025: Algeria — DataReportal – Global Digital Insights

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

تتجلى أهمية اليوتيوب في الجزائر من خلال اعتباره كفضاء حيوي خلال الفترات الحساسة، مثل الحراك الشعبي لسنة 2019، عندما استخدم العديد من الصحفيين الميدانيين والمدونين اليوتيوبز المنصة لتوثيق الانتفاضات، نقل الصور، وتحليل التحول السياسي والاجتماعي. وقد أسهم هذا الاستخدام في توسيع مدى تأثير المحتوى الرقمي إلى ما بعد الحدود المحلية، وتمكين فئات لم يكن لها منبر في الإعلام التقليدي للتعبير عن رؤاها ومخاوفها.

من جهة أخرى، إن للمحتوى المرئي ميزات تمكن من التعبير بعمق، فالفيديو يسمح بعرض تجارب، شهادات مباشرة، تفسيرات بصرية، وتحليل سياقي يُبرز جوانب لا يمكن نقلها بالكلمات فقط. كما يتيح خصائص المنصة مثل البث المباشر والتعليقات والمشاركة التفاعل الفوري مع الجمهور، وهو ما يخلق ديناميكية حوارية بين صانعي المحتوى والمتلقين، ويعكس التنوع الحي للمواقف والاتجاهات داخل المجتمع.

مع ذلك، لا يخلو هذا الفضاء من تحديات تشمل الرقابة الرقمية وتوزيع المحتوى الذي يخضع لخوارزميات توجيه المستخدم التي قد تقود إلى فقاعات توصية بعيداً عن النقاش العمومي المتوازن؛ كما أن احتمالية التلاعب بالمعلومات أو نشر المحتوى التضليلي تظل قائمة، مما يستدعي وعياً نقدياً من الجمهور وممارسيه على حد سواء.

في ضوء ماسبق، التدوين عبر يوتيوب في الجزائر لا يمثل مجرد امتداد للتدوين التقليدي، بل تحولاً ذا مغزى في الإنتاج الرقمي للمعنى والموقف تجعل منه منصة استراتيجية تمنح الأفراد قدرة على التعبير البصري التفاعلي والمشاركة الفاعلة في النقاش العام حول القضايا السياسية والاجتماعية، وتعمل كرافعة لإعادة تشكيل الرأي العام الرقمي في ظل التحولات التكنولوجية والاجتماعية المعاصرة.

د. التدوين الإلكتروني عبر إنستغرام ودوره في التعبير عن الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية

تعد منصة إنستغرام (Instagram) واحدة من أبرز المنصات الرقمية المعاصرة التي تعتمد على المحتوى البصري كأداة أساسية للتواصل والتدوين الرقمي، إذ مكّنت المستخدمين من التعبير عن آرائهم

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

ومواقفهم السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال الصور والفيديوهات القصيرة، ما أضفى على التدوين بعدًا بصريًا وجاذبية أكبر مقارنة بالمنصات النصية التقليدية مثل المدونات أو تويتر. ويُمثل هذا التحول جزءًا من دينامية أوسع لتطوير وسائل التعبير الرقمي التي تربط بين الفرد والجماعة، وتعزز إمكانية المشاركة في النقاش العمومي بشكل متسارع وواسع الانتشار.

يُنظر إلى إنستغرام في الجزائر كمنصة متعددة الاستخدامات للتعبير الفردي والجماعي، حيث يتيح للمدوينين نشر محتوى مرئي يعكس الواقع الاجتماعي والسياسي المحلي. وقد برزت خاصية القصص المصورة (Stories) والفيديوهات القصيرة (Reels) كأدوات محورية لتسليط الضوء على القضايا اليومية، بما في ذلك مشكلات الخدمات العامة، مظاهر الفساد المحلي، والتحركات الاحتجاجية الشعبية، ما ساهم في إدماج المتابعين في الحوار الرقمي وجعلهم جزءًا فاعلاً من التفاعل مع الأحداث الجارية. ويتيح المحتوى البصري إيصال الرسائل بسرعة وكفاءة أكبر، لا سيما لدى الشباب الذي يشكل النسبة الكبرى من مستخدمي المنصة، وهو ما يعكس الدور الحيوي لإنستغرام في تشكيل النقاش العمومي الرقمي بين الفئات العمرية الفاعلة في المجتمع. تتميز منصة إنستغرام بعدة خصائص مكنت المدوينين من استثمارها كفضاء للتدوين الرقمي وتشكيل الاتجاهات والمواقف، من أبرزها القوة البصرية التي توفرها الصور والفيديوهات القصيرة لنقل الرسائل بطريقة مؤثرة، والتفاعل اللحظي من خلال التعليقات والإعجابات وإعادة النشر ومشاركة القصص، ما يعزز المشاركة الجماعية ويحوّل المتلقي إلى عنصر فاعل في إنتاج الخطاب الرقمي. كما يسمح الابتكار في عرض المحتوى، عبر استخدام القصص المصورة والفيديوهات المتحركة، بتقديم رسائل أكثر جاذبية وقدرة على التأثير، وهو ما يزيد من قيمة المنصة كأداة للتعبير السياسي والاجتماعي.

شهدت الجزائر اعتمادًا متزايدًا على إنستغرام، خصوصًا بين الشباب والمدوينين المستقلين، حيث أصبح فضاءً لتبادل المعلومات والتفاعل الاجتماعي والسياسي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك صفحات مثل (Dzactu) و (Algeria Today)، التي استثمرت المنصة لنشر صور وفيديوهات تغطي الفعاليات الاجتماعية والاحتجاجات، مما ساهم في تعزيز الوعي بالقضايا المحلية وتمكين المتابعين من التعبير عن آرائهم ومواقفهم بطريقة تفاعلية. كما لعبت الميزات المتقدمة مثل (Stories) و (Reels) دورًا في تمكين المدوينين من تجاوز قيود الإعلام التقليدي ونقل محتوى كان يُهمل أو لا يحظى بالتغطية في الصحافة الرسمية، ما يجعل إنستغرام

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

أداة فعّالة لدراسة الاتجاهات الرقمية ومتابعة مستويات المشاركة الجماهيرية في النقاشات حول القضايا السياسية والاجتماعية في الجزائر.

هـ. منصة التويتير ودورها في التعبير عن الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية

تعتبر منصة تويتير إحدى أبرز المنصات الرقمية المتخصصة في التدوين القصير والسريع، حيث يُجبر محدودية عدد الأحرف المدونين على صياغة محتوى مركز وواضح، ما يعزز قدرته على التأثير والتواصل الفوري مع الجمهور. وتمثل المنصة بيئة خصبة للتفاعل الرقمي، حيث يمكن للأفراد نشر الأخبار العاجلة، التحليلات السياسية، والمواقف الاجتماعية بطريقة قابلة للرصد اللحظي ومتابعة تدفق النقاشات على مدار الساعة.

ساهم تويتير بشكل واضح في تمكين المواطنين الجزائريين من التعبير عن آرائهم ومواقفهم تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، خصوصاً خلال فترات التحولات الكبرى، مثل الحراك الشعبي في سنة 2019. فقد ساهمت التغريدات المرتبطة بالهاشتاغات مثل (#الحراك_الجزائري) و(#Hirak) في نقل الأحداث إلى جمهور واسع، داخل الجزائر وخارجها، مكنت الناشطين من التعبير الجماعي الفوري، ومواكبة المستجدات السياسية والاجتماعية لحظة بلحظة.

كما استخدم الصحفيون المستقلون والمدونون الناشطون تويتير لتسليط الضوء على الممارسات الحكومية ومساءلة السلطات عبر النقد البناء، ومطالبتها بالإصلاحات الضرورية. وقد أسهم ذلك في تحويل المنصة إلى فضاء رقمي يعكس الاتجاهات العامة للمجتمع، ويتيح دراسة الرأي العام ومؤثراته بطريقة مباشرة ودقيقة.

يتسم التدوين عبر تويتير بعدة خصائص مميزة تعزز دوره كمنصة للتعبير السياسي والاجتماعي:

- **الفورية والانتشار السريع:** يتيح نشر الأخبار والمواقف بشكل لحظي، ما يعزز تأثير الرسائل ويتيح للجمهور التفاعل الفوري عبر الإعجابات وإعادة التغريد والتعليقات.
- **تنظيم الحملات الرقمية:** استخدام الهاشتاغات والتغريدات الموجهة يمكّن من حشد الدعم لقضايا محددة، وتشكيل حركات ضغط جماهيرية أو حملات مناصرة للقضايا الاجتماعية والسياسية.
- **توسيع دائرة الجمهور:** تمكن المنصة المستخدمين من الوصول إلى جمهور واسع، بما يشمل النشطاء المحليين، وسائل الإعلام، والجمهور الدولي، ما يزيد من قابلية التأثير الرقمي للمحتوى.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

- **التدوين المختصر والمركز:** يقود قياس عدد الأحرف إلى إنتاج محتوى موجز وفعال، قادر على توصيل الرسالة بسرعة ووضوح، ما يجعله مناسباً للفضاءات الرقمية ذات الحركة السريعة والتدفق المستمر للمعلومات.
- من ثم، يبرز تويتر كأداة رئيسية للتدوين الرقمي في الجزائر، لا يقتصر دوره على نقل المعلومات فحسب، بل يمتد إلى صياغة المواقف، رصد الاتجاهات، وتعزيز المشاركة الجماعية في النقاشات العمومية، بما يعكس التحولات المعاصرة في طبيعة الفعل السياسي والاجتماعي الرقمي.
- رغم ما توفره المنصات الرقمية من إمكانيات واسعة للتعبير والمشاركة، إلا أن هذا الفضاء الرقمي الجديد يفرض أيضاً مجموعة من القيود والتحديات التي تحد من فاعلية التدوين، ومن أبرزها:
- **تأثير الخوارزميات:** تتحكم الخوارزميات في ترتيب المحتوى وظهوره، ما قد يؤدي إلى تقييد وصول الرسائل إلى جمهور محدد أو إعادة ترتيب الأولويات وفق اعتبارات تجارية وتقنية.
- **انتشار المعلومات المضللة:** تعزز سرعة النشر وعدم وجود رقابة صارمة احتمال تداول الأخبار الزائفة والمعلومات المغلوطة، ما يؤثر على مصداقية النقاش العمومي.
- **الرقابة الرقمية:** تمارس بعض المنصات أو الجهات الرسمية شكلاً من أشكال الرقابة على المحتوى، ما يفرض قيوداً على حرية التعبير ويخلق حالات من الرقابة الذاتية بين المستخدمين.
- **الميل نحو السطحية:** يفضل الجمهور أحياناً المحتوى السريع والقصير على التحليل المتعمق، ما قد يقلل من جودة الخطاب السياسي والاجتماعي مقارنة بالمدونات التقليدية التي كانت تتيح مساحة أكبر للعمق والتحليل.
- إن التحول من المدونات التقليدية إلى المنصات الرقمية يشكل مرحلة نوعية في تطور ممارسة التدوين، حيث باتت المنصات الرقمية أدوات فاعلة للتعبير عن الاتجاهات والمواقف السياسية والاجتماعية، وتيسر المشاركة الجماهيرية في النقاش العمومي. كما أن هذا التحول يعكس تغيراً جوهرياً في طبيعة الفعل الاتصالي، من فضاء شخصي محدود التأثير إلى فضاء تفاعلي جماهيري، يتيح للأفراد ليس فقط التعبير عن آرائهم، بل المساهمة الفعالية في تشكيل الرأي العام الرقمي وممارسة الرقابة الاجتماعية والسياسية، بما يجعل التدوين الرقمي جزءاً لا يتجزأ من المشهد الإعلامي الحديث في العالم العربي والجزائر خصوصاً.

الفصل الأول: التدوين الإلكتروني الماهية، الخصائص والانواع

ومع ذلك، فإن هذه الإمكانيات لم تخلُ من قيود هيكلية وتقنية، أبرزها تأثير الخوارزميات، انتشار المعلومات المضللة، الرقابة الرقمية، والميل نحو السطحية في التعامل مع القضايا. وبالتالي، فإن الدراسة الأكاديمية للمنصات الرقمية تتطلب مقارنة تحليلية مزدوجة، تجمع بين فهم أبعاد القوة والتأثير التي توفرها هذه الوسائط، والحدود أو القيود التي تحدّ من إمكانيات التعبير الفعلي والمشاركة الفاعلة، وهو ما يجعلها موضوعاً حيويًا لفهم التحولات المعاصرة في التعبير الرقمي والرأي العام

خاتمة

يمثل التدوين الإلكتروني اليوم عنصرًا محوريًا في ديناميات الاتصال الرقمي، حيث انتقل من كونه وسيلة فردية للتعبير الشخصي عبر المدونات التقليدية إلى فضاء تفاعلي جماهيري عبر المنصات الرقمية. هذا الانتقال عزز قدرة الأفراد على التعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاش العام، وساهم في استجلاء الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، مع تمكينهم من تجاوز قيود الإعلام التقليدي.

كما أتاح التدوين عبر المنصات الرقمية فرصًا جديدة للتفاعل اللحظي، نشر المحتوى متعدد الوسائط، وممارسة الرقابة المجتمعية على السياسات العامة، مما أعاد تشكيل العلاقة بين المواطن والسلطة والمجتمع في الفضاء الرقمي. ورغم هذه الإمكانيات، يظل التدوين الإلكتروني محكومًا بمجموعة من القيود التقنية والبنوية، أبرزها تأثير الخوارزميات، انتشار المعلومات المضللة، والرقابة الرقمية.

بالتالي، يقدم هذا الفصل قراءة تحليلية للتطورات التي شهدتها التدوين الإلكتروني، مسلطًا الضوء على التحولات الكبرى في طبيعة التعبير الرقمي ودوره في المشاركة الاجتماعية والسياسية، بما يؤسس لفهم معمق للوظائف الجديدة للاتصال الرقمي في تشكيل الرأي العام المحلي والإقليمي.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

تمهيد

المبحث الأول: الاتجاهات المفهوم والمكونات والخصائص

المبحث الثاني: قياس الاتجاهات وعلاقتها بمفهوم الرأي العام

المبحث الثالث: دراسة الاتجاهات في الاتصال والبيئة الرقمية

خاتمة

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات والمواقف أنواعها وقياسها

تمهيد

مفهوم الاتجاه من أكثر المفاهيم استخدامًا في علوم الاجتماع والنفس والسياسة والإعلام، وربما يعود ذلك إلى كثرة ظهوره في الدراسات الإمبريقية، خاصة وأن هذا المفهوم يتميز بقدر كبير من المرونة، مما جعله يُستخدم على نطاق الفرد والجماعة، وكذلك على نماذج واسعة من الثقافة. وقد أدى ذلك إلى أن يصبح نقطة التقاء بين علوم الاجتماع والنفس والسياسة والإعلام.¹ قد أدى ذلك إلى أن يصبح نقطة التقاء بين علوم الاجتماع والنفس والسياسة والإعلام. ويمكن القول إن الباحثين يستخدمون مفهوم الاتجاه بطرق متباينة، تختلف باختلاف الأطر التصورية والنظرية السائدة في العلوم الاجتماعية. وبالرغم من هذا التباين، فإن هناك قدرًا مشتركًا من الاتفاق بين الباحثين في استخدامه، خاصة أن هذا المفهوم لا ينتمي إلى أيٍّ من المدارس السلوكية التي يسود بينها النزاع.²

تُعَدُّ دراسة الاتجاهات مجالًا محوريًا في علوم الاجتماع وعلوم الإعلام والاتصال، نظرًا لما تحمله من دلالات معرفية حول أفكار الأفراد وآرائهم، سواء في موقع تلقي أو الإرسال للرسائل الإعلامية والاتصالية، وما تعكسه من مواقف تجاه قضايا الشأن العام داخل المجتمع. وفي هذا السياق، تمثل منصّات النشر الإلكتروني إحدى أهم الوسائط الرقمية التي أتاحها التطور التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال، إذ تُوفّر فضاءً مفتوحًا يتيح للمستخدمين التعبير عن آرائهم وتداول أفكارهم بشأن مختلف القضايا السياسية والاجتماعية، مما يجعلها مصدرًا ثريًا لدراسة الاتجاهات وتحليلها.

يُعَدُّ الاتجاه مفهومًا تأثيريًا ومحركًا أساسيًا للسلوك، باعتبار أن الاتجاهات تمثل شكلاً من أشكال الاستعداد المسبق، المتعلّم والمكتسب، لدى الفرد. كما أنّ الاتجاهات والمواقف تؤدي دورًا فاعلاً في تشكيل السلوك وتوجيهه في مختلف المواقف الاجتماعية.

¹ المصدر عبد العظيم، محاضرات علم النفس الاجتماعي المعاصر، جامعة الأزهر، غزة، ص 95، 2002.

² ياسر نمر ابو حامد، الاتجاهات السياسية لطلبة الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على طلبة جامعة النجاح الوطنية، مجلة جامعة الاقصى

(سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص 327-357، يونيو 2015.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

وحسب (دينكن ميتشيل)، فإن أول من استعمل مفهوم الاتجاه من منظور اجتماعي ونفسي هو الفيلسوف الإنجليزي (هربرت سبنسر)، وذلك في حديثه عن اتجاه العقل وكيف يساعد الإنسان على اتخاذ قرارات وإصدار أحكام بشأن المسائل التي هي محل نقاش وعدم اتفاق¹.

لقد كان الاتجاه موضوع اهتمام علم النفس الاجتماعي، حيث حاول رواده تفسير السلوك الاجتماعي باعتباره متغيراً وسيطاً بين المنبئ والاستجابة، ثم توجّهت الدراسات لاحقاً إلى بحث الفروق بين الاتجاهات المحافظة والاتجاهات المتطرفة. وانطلاقاً من ذلك، يُنظر إلى الفرد الذي يحمل معتقدات إيجابية تجاه شخص أو موضوع أو فكرة على أنّ مشاعره وسلوكياته ستكون إيجابية، والعكس بالعكس صحيح. وقد شدّد الباحثون على أنّ عامل التعلّم يُعدّ مهماً في فهم الاتجاهات، التي تُعدّ أساساً استجابةً لشيء محدّد². أمّا علماء النفس التشكيليون فقد فسّروا السلوك الاجتماعي بالاعتماد على العناصر التنظيمية للمجال السيكلوجي، معتقدين أنّ السلوك يعتمد على قوى مائعة تجعله غير قابل للدراسة بصفة دقيقة ومتّسقة تتميز بدرجة عالية من الموضوعية. ويؤكدون أنّ العمليات الإدراكية أساسية في فهم الاتجاهات، التي تُعدّ بالنسبة إليهم وجهة نظر معيّنة للعالم الذي يعيش فيه الفرد³.

وعليه، أصبح مفهوم الاتجاه من أكثر المفاهيم النظرية استخداماً، خاصة في علم النفس، وظلّ هذا المفهوم دون تغيير إلى يومنا هذا. وهناك جانبان آخران لمفهوم الاتجاه دفعا به سريعاً إلى مجال دراسة آثار وسائل الاتصال الجماهيري:

أولهما: الاعتقاد السائد قبل الحرب العالمية الثانية بأنّ وسائل الاتصال تستطيع أن تغيّر الاتجاهات أو المواقف. أمّا الجانب الثاني لهذا المفهوم، فكان المسلّم به أنّ الاتجاهات والسلوك يرتبطان ارتباطاً قوياً؛ إذ كانت الفكرة القائمة آنذاك أنّ الاتجاهات تشكّل السلوك، ومن ثمّ، إذا استطاع القائم بالاتصال أن يغيّر اتجاهات أفراد الجماهير من خلال استخدام الرسائل المقنعة، فإنه يستطيع تبعاً لذلك إحداث تغييرات أكيدة في سلوكهم

¹ دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ط2، تر: احسان محمد الحسن، دار الطليعة، 1986، ص ص 27-28.

² عبد الرحمن عزي، السعيد بومعيرة، الاعلام والمجتمع رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربي والاسلامية، الورسط للنشر

والتوزيع، 2010، ص 28.

³ دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

العلني الصريح. وقد جعل هذا النوع من الفهم مفهوم الاتجاه يبدو شديد الأهمية في مجال أبحاث الاتصال الجماهيري.

فالاتجاهات ذات صلة وثيقة بحياة الإنسان، بأفكاره وقيمه وثقافته وسلوكه. ولكل إنسان اتجاهاته الخاصة نحو القضايا السياسية والاجتماعية، وتنشأ هذه الاتجاهات بعد مراحل التنشئة الاجتماعية والظروف الخاصة التي يمر بها الإنسان. وتعدّ خبراته السابقة وطبيعة المجتمع الذي ينشأ فيه، إلى جانب عوامل أخرى، من المحددات الأساسية التي تسهم في تكوين الاتجاهات لدى الأفراد¹.

تركزت دراستنا على دراسة الاتجاهات في البيئة الرقمية، نظرًا لأهميتها المتزايدة بفعل طبيعة البيئة الاتصالية الحديثة التي تتسم بالسرعة، والتفاعلية، واللامركزية في إنتاج وتداول المحتوى. فقد أحدث التحول الرقمي تغييرًا جذريًا في كيفية تشكّل الاتجاهات، إذ لم يعد المتلقي مستهلكًا سلبيًا للمعلومات، بل أصبح مشاركًا فاعلاً في إنتاج الخطاب العام، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية. ويتيح هذا الانخراط النشط للفرد التعبير عن مواقفه وتوجهاته، بالإضافة إلى إمكانية تعديلها باستمرار تحت تأثير، طبيعة المنصة الرقمية، خصائص المحتوى، التفاعل الجماهيري آليات الانتشار الخوارزمية مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بـ **الاتجاهات في البيئة الرقمية**. وما تحتم به دراستنا هذه هو استجلاء اتجاهات المدونين بشأن دور ومساهمة التدوين الإلكتروني ومنصاته الرقمية كفضاء حر للتعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف بشأن القضايا السياسية والاجتماعية.

سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد نظري لمفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها من خلال ثلاث

مباحث

المبحث الأول بعنوان الاتجاهات، المكونات، الخصائص، والأنواع، أما المبحث الثاني؛ يتضمن قياس الاتجاهات والفرق بينها وبين مفهوم الرأي العام، وخصصنا المبحث الثالث إلى دراسة الاتجاهات في علوم الاعلام والاتصال والبيئة الرقمية.

¹ - حسين صديق، الاتجاهات من منظور علم الاجتماع، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، ال عدد3+4، 2012، ص299.

المبحث الأول: الاتجاهات المفهوم والمكونات والخصائص

تمهيد

تعدّ دراسة الاتجاهات من المواضيع الجوهرية في العلوم الاجتماعية والنفسية والإعلامية، إذ تمثل الاتجاهات آلية أساسية لفهم سلوك الفرد واستجاباته تجاه مختلف الظواهر والقضايا الاجتماعية والسياسية. فالإتجاه ليس مجرد اعتقاد أو رأي، بل هو استعداد نفسي، معرفي، وجداني، وسلوكي يتشكل من خلال الخبرات والتنشئة الاجتماعية والتفاعل مع البيئة. كما أنّ دراسة الاتجاهات تساعد في تفسير كيفية الفرد مع محيطه الاجتماعي والثقافي، وتوضيح دوره في المشاركة الفعالة داخل الجماعات، سواء عبر السلوك المباشر أو من خلال التعبير عن مواقفه ومعتقداته. في هذا المبحث، سيتم استعراض مفهوم الإتجاه بمختلف تعاريفه العلمية، مع التركيز على مكوّناته الأساسية الثلاثة: المعرفي، والوجداني، والسلوكي، لتوضيح دور كل مكوّن في تشكيل الاتجاهات الفردية والجماعية.

I. الاتجاهات المفهوم والمكونات

1. مفهوم الاتجاهات ومكوناتها

أ. مفهوم الاتجاهات

فيما يخص لفظ (ATTITUDE) ، فهو قديم العهد بهذه التسمية، إذ إن كلمته اللاتينية (OPTITUDO) أخذت معناها الحالي من اللغة الإيطالية. (ATTITUDINE) وظهر لأول مرة في القرون الوسطى على يد نقاد الفن لوصف الحالة والاتجاه التي يمنحها القانون لصورهم بهدف التعبير عن الظواهر النفسية. ويرجع تاريخ التسمية إلى أصلين: اللفظ الأول يدل على (اللياقة)، وهي الفكرة التي أكد عليها (هربرت سبنسر)، أما الأصل الثاني فيرتبط باستخدام كلمة (POSTURE) ، التي تشير إلى وضع الجسم عند التصوير. وقد تطور استخدام هذا المصطلح فأصبح يشير إلى الوضع المناسب للجسم للقيام بأعمال معينة.¹

أما الاتجاه في اللغة العربية فهو مأخوذ من الفعل "وجه". فـ"وجه فلاناً في حاجة" يعني أرسله، و"وجه فلاناً" يعني جعله يتوجه اتجاهًا معينًا. ويُعرف أيضًا بأنه "اتجه إليه" أي أقبل بوجهه عليه، و"توجه إليه" يعني ذهب إلى جهة معينة أو انطلق نحوها.² ويعرف المنجد الأبجدي الاتجاه بأنه الميل نحو "الاتجاه السياسي". اتجه-اتجاهها أي أقبل وله رأي.³

بالنسبة للمنجد الإعلامي الاتجاه (ATTITUD) حالة من الاستعداد أو التأهب النفسي والعصبي، تولّد تأثيراً دينامياً على استجابة الفرد تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة سواء أكانت بالرفض أم بالإيجاب فيما يتعرض له من مواقف ومشكلات. ويتأثر بالخبرات التي مرّ بها الفرد من ناحية، وبالسمات المزاجية من ناحية أخرى.⁴

¹ - محمد مزيان، القيم والاتجاهات في عالم الإعلام والاتصال، الجزائر: دار لالة سكيّنة، ط1، 2003، ص49.

² - المعجم الوجيز، القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1992، ص661.

³ - المنجد الأبجدي، بيروت: دار الشروق، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص10.

⁴ - المعجم الإعلامي، مرجع سبق ذكره، ص8.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

انتشر مفهوم الاتجاهات بصفة عامة خلال القرن العشرين وهذا ما نراه بوضوح في العديد من الدراسات والأبحاث العلمية المرتبطة بالاتجاهات الاجتماعية. غير أن هذه الدراسات أشارت إليها من زوايا متعددة ومتباينة، بحيث تشير كل منها إلى التعريف الذي يحقق أهدافها، مما أدى إلى تنوع تعريف الاتجاهات وتعددتها.

فعرّف (ALLPORT)(1935) الاتجاه "بأنه حالة استعدادات عقلية ونفسية وعصبية تتكون لدى الفرد من خلال الخبرة والتجربة التي يمر بها وتؤثر هذه الحالة تأثيراً ملحوظاً على استجابات الفرد أو سلوكه إزاء جميع الأشياء والمواقف التي تتعلق بهذه الحالة"¹.

ركز هذا التعريف للاتجاه على النواحي الاجتماعية، النفسية والعقلية المتأثرة بخبرات الفرد، وكذلك الدور الدينامي للاتجاه من حيث نوعية الاستجابة نحو كل الموضوعات والمواقف الاجتماعية سواء كانت ايجابية أو سلبية. مما جعل المختصين يركزون في دراساتهم على هذه النواحي وخاصة الايجابية منها ومحاولة تقويم الجوانب السلبية والحد من انتشارها، وهذا من خلال وسائل عديدة أهمها التلفزيون لقدرته التأثير على الأفراد، من أجل تعديل أو تغيير الاتجاهات السلبية².

في حين يرى (Newcomb) أن الاتجاه حالة من الاستعداد تثير الدافع، ومن ثم فإن اتجاه الفرد نحو شيء ما يصبح عبارة عن استعداد للعمل والإدراك والتفكير والشعور أو الاستعداد للاستجابة أي كان نوعها. ويؤكد (Newcomb) على عنصر الدافع في مفهوم الاتجاه. ومنه الاتجاه ليس هو السلوك ذاته ولكنه الدافع الذي يكمن وراء السلوك³.

¹ - عبد الرحمن محمد عيسوي، دراسات في علم النفس الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص194.

² - الدسوقي عبده إبراهيم، وسائل واساليب الاتصال الجماهيرية والاتجاهات الاجتماعية، تحليل نظري، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ص135.

³ - عبد الرحمن محمد عيسوي، مرجع سبق ذكره، ص195.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

ويؤكد (Newcomb) في تعريفه للاتجاه انه ليس استجابة، ولكنه ميل إلى حد ما للاستجابة بطريقة معينة لشيء أو لموقف معين، ويشير مفهوم الاتجاه إلى العلاقة بين الفرد وبين أي جانب من جوانب الحياة في بيئته سواء كانت له قيمة سلبية أو ايجابية بالنسبة له.

ويقول (Newcomb) من المستحسن من الناحية العملية أن نفهم الاتجاه نحو موضوع معين باعتباره أنه يمتد على مقياس يبدأ من الانحياز التام نحو الشيء أو الموافقة عليه وينتهي عند عدم الانحياز، أي عدم الموافقة عليه وتمثل نقطة الوسط الحياد. والاتجاهات بهذه الصورة تخضع للاختبار و القياس.¹

يقدم (Proshansky) و (Seidenberg) تعريفا للاتجاه وهو أنه "عبارة عن ميل معقد للاستجابة الثابتة بالموافقة أو المعارضة للموضوعات الاجتماعية التي في البيئة"، وهذه الاستجابة تختلف من ثقافة لأخرى، فالموضوع الذي قد يعارضه الناس في ثقافة ما قد يوافقون عليه في ثقافة أخرى. وأن الاتجاه يستنتج من سلوك الشخص نحو المؤسسات والجماعات المختلفة، والتعليم والطب، والجنس والزواج والدين.

تمثل الاتجاهات في نظر (Proshansky) وزميله الرابطة النفسية الأساسي بين قدرة الشخص على الإدراك أو الإحساس أو التعلم وبين خبرته المستمرة في الموقف الاجتماعي المعقد، أي أن الاتجاهات ترتبط بين نواح نفسية مثل الإدراك ونواح اجتماعية سبق أن خبرها الفرد في الموقف أو المجال نفسه.²

أما (Michel Argyle) فيعرف الاتجاه "بأنه الميل إلى الشعور أو السلوك أو التفكير بطريقة محددة إزاء الناس أو الآخرين أو منظمات أو موضوعات أو رموز"، ويواصل (Argyle) كلامه فيقول: "اعتقد الباحثون لفترة طويلة أن الاتجاه ذو طبيعة بسيطة لكنهم الآن يعلمون أنه ليس كذلك وأنه ذو بناء مركب، ويشمل الاتجاه ثلاث جوانب وهي الشعور والسلوك والتفكير"³.

¹ - محمود السيد أبو النيل، علم النفس الاجتماعي عربيا وعالميا، ط1، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 2009، ص353.

- المرجع نفسه، ص 353.²

- المرجع نفسه ، 354 ص³

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

ويرى (ثورستون) "الاتجاه بأنه درجة الشعور الإيجابي أو السلبي المرتبط ببعض الموضوعات السيكلولوجية" والتي يقصد بها- الموضوعات السيكلولوجية - أي رمز أو نداء أو قضية أو شخص أو مؤسسة أو فكرة أو غير ذلك مما يختلف حوله الناس¹.

من هذا التعريف يتضح جليا أن الاتجاه لا يكون إزاء الحقائق الثابتة المقررة إنما هو دائما اتجاه الموضوعات الجدلية وهذا ما يتمحور عليه بحثنا مساهمة التدوين الالكتروني كفضاء عام في التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية من وجهة نظر المدونين الجزائريين.

وبقدم (RAJAKAR) تعريفا للاتجاه يتمثل في "كونه نسقا أو تنظيما له مكونات ثلاثة: معرفية (COGNITIVE) وجدانية (AFFECTIVE) وسلوكية (BEHAVIORAL) ويتمثل في درجات القبول أو الرفض لموضوع الاتجاه².

اما بوجاردوس (BOUGARDUS) فيرى ان الاتجاه "نزعة التصرف سواء ايجابا او سلبيا نحو وضع ما في البيئة التي تحدد قيما ايجابية او سلبية لهذا التصرف³". ويشير الاتجاه عند كاباسوامي (KOPPUSWAMY) الى "موقف الفرد اتجاه بعض المواقف او الجماعات المختارة⁴".

ويعرف هاري أبشو (APSHOW) الاتجاهات بأنها "المواقف التي يتخذها الأفراد في مواجهة القضايا والمسائل والأمور المحيطة بهم، بحيث يمكن الاستدلال على هذه المواقف من خلال النظر إلى الاتجاه على أنه بناء يتكون من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يغلب عليه الطابع المعرفي، ويشير إلى المعلومات التي لدى الفرد والمتعلقة بهذه القضايا أو المسائل؛ أما الجزء الثاني فهو سلوكي، ويتمثل في الأفعال التي يقوم بها الفرد أو يعمل

¹ - عبد الرحمن محمد عيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

- المرجع نفسه، ص 176²

³Bougardous, **Fundamental of psychoilogie**, 2nd Edition and Groths.1931, p444

⁴دويدار عبد الفتاح، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص 58

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

على الدفاع عنها أو تسهيلها فيما يتصل بهذه القضايا؛ في حين يتمثل الجزء الثالث في الجانب الانفعالي، ويعبر عن مشاعر الفرد تجاه كل ما يتصل بهذه القضايا".¹

أما (زهران) فيرى أن الاتجاه النفسي-الاجتماعي هو تكوين فرضي، أو متغير كامن أو متوسط (يقع بين المثير والاستجابة)، وهو عبارة عن استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي-عصبي متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو مواقف أو رموز في البيئة التي تثير هذه الاستجابة.²

يورد (ميشيل دينكن) في معجم علم الاجتماع أن الاتجاه يشير إلى "ميل أو نزعة يتعلمها الفرد في بيئته الاجتماعية، تهدف إلى تقييم الأشياء بطريقة مميزة ومتماسكة، بعيدة كل البعد عن التضاد والتنافر".³ ويعرف عبد اللطيف خليفة الاتجاهات بأنها عبارة عن الحالة الوجدانية أو الانفعالية للفرد نحو موضوع ما، وتتكون بناءً على ما لدى الفرد من معارف ومعتقدات وخبرات عن هذا الموضوع. وقد تدفع هذه الحالة الوجدانية الفرد إلى القيام ببعض الاستجابات أو إظهار انفعالات في موقف معين، ويتحدد من خلال هذه الاستجابات مدى رفضه أو قبوله لموضوع الاتجاه.⁴، يقرّ الزغبى بأن الاتجاهات عبارة عن محددات موجّهة وضابطة لسلوك الفرد، وهي أساليب منظّمة ومتسقة في التفكير والسلوك وردود الفعل تجاه الناس والجماعات والقضايا الاجتماعية والسياسية. ويشير (جوردون مارشال) إلى أن "الاتجاه، بمعناه الفضفاض، هو توجه نحو شخص أو موقف أو نظام أو عملية اجتماعية، وبعدّ مؤشّرًا على قيمة أو اعتقاد كامن خلفها."

إن بقاء الاتجاه أو استقراره، أو سلبه أو إيجابيته تجاه المسائل المختلفة، يرتبط بتأثير الفرد بالمشكلات المتنوعة الموجودة في البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة به، بالإضافة إلى مضمون الثقافة السياسية والاجتماعية التي يتفاعل معها. لذا تُصنّف الاتجاهات على أساس نسبتيتها، كما يطالها التغيير والتطور تبعًا للتحوّلات الاجتماعية والسياسية في البيئة المحيطة بالفرد. وفي هذا السياق، تُعدّ الاتجاهات ميلاً نحو قضية

¹ بلقيس احمد مرعي، توفيق النيسر في علم النفس التربوي، ط 1، 1983، ص 240.

² زهران حامد، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1977، ص 95.

³ دينكن ميشيل، مرجع سبق ذكره، ص12.

⁴ عبد اللطيف خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 321، 1999.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

معينة يرتبط بدرجة المعرفة التي اكتسبها الفرد نتيجة خبراته السابقة، إلى جانب انفعالاته واستعداداته تجاه قضية أو موقف ما¹. لذا فإن أي فرد يمتلك عددًا غير محدد من الاتجاهات إزاء المسائل والقضايا الموجودة في بيئته، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية وغيرها. كما يرتبط تغير هذه الاتجاهات وتطورها بالتغيرات الحاصلة في تلك المسائل والقضايا داخل المجتمع.

وبناءً على ذلك، فإن الاتجاهات تُوصف بما يلي:

- الاتجاهات مكتسبة من البيئة المحيطة بالفرد.
- الاتجاهات غير ثابتة ونسبية في ديمومتها واستمراريتها.
- الاتجاهات قابلة للاكتساب والتعديل والتطوير.
- الاتجاهات قابلة للقياس.
- الاتجاهات تأخذ شكلين: سلبي وإيجابي
- الاتجاهات تتسم بطابع انفعالي وتكون على تماس مباشر بالقيم ومستوى المعارف
- الاتجاهات أداة مهمة لفهم السلوك السياسي والاجتماعي والاتصالي للفرد.
- الاتجاهات قد تكون سطحية أو عميقة.

وقد قُدمت للاتجاه تعريفات متعددة، وعلى الرغم من اختلافها وتنوعها، فقد أجمعت أغلبها. إن لم نقل كلها. على أن الاتجاه هو استجابة قبول أو رفض من الفرد إزاء موضوع أو فكرة أو موقف جدلي معين، أي موقف يحتمل القبول أو الرفض. كما تتفق التعريفات على أنّ للاتجاه ثلاثة مكونات: الإدراكي، والوجداني، والسلوكي، وأن الفرد يكتسب هذه الاستجابة عبر خبراته الحياتية.

وعليه، فالاتجاه هو ميل أو استعداد نفسي واجتماعي وعقلي لدى الفرد، يتشكل نتيجة الخبرات السابقة والتنشئة الاجتماعية والتفاعل مع البيئة، ويعكس مواقف الفرد وانفعالاته تجاه موضوعات أو قضايا معينة في المجتمع. ويشمل الاتجاه ثلاثة أبعاد مترابطة:

¹ الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

- البعد المعرفي: ويشمل المعلومات والمعتقدات التي يمتلكها الفرد حول موضوع محدد.
- البعد الوجداني أو الانفعالي: ويتكوّن من مشاعر الفرد وانفعالاته تجاه الموضوع.
- البعد السلوكي: وهو الاستجابات أو الأفعال التي يقوم بها الفرد أو يميل إلى القيام بها تجاه الموضوع.

ويظهر الاتجاه كعامل مؤثّر في تشكيل سلوك الفرد واستجاباته، سواء كانت إيجابية أو سلبية، وهو قابل للتغير والتطور تبعًا للتغيرات في البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يتفاعل معها الفرد. وكخلاصة لما سبق:

يُنظر إلى الاتجاهات في الأدبيات السوسولوجية والنفسية بوصفها بُنى معرفية وانفعالية وسلوكية تتكوّن لدى الفرد ضمن سياق اجتماعي وثقافي معيّن، ما يجعلها تمثّل أحد أهم المحددات التي توجه سلوكه واستجاباته تجاه القضايا والأحداث المحيطة به. وتؤكد المقاربات النظرية أن الاتجاهات ليست مجرد آراء لحظية، بل هي حصيلة تراكمية لخبرات الفرد ومعارفه وتفاعلاته مع البيئة، تتسم بالمرونة وقابلية التغيّر تبعًا للتحوّلات في المجتمع، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو رقمية.

ويشير الطابع المكتسب للاتجاهات إلى ارتباطها المباشر بعمليات التنشئة الاجتماعية والثقافة السياسية السائدة، ما يجعلها تتفاوت من حيث القوة والعمق. فالاتجاهات القوية تميل إلى الثبات النسبي وتمارس تأثيرًا أوضح على السلوك، بينما تتسم الاتجاهات الضعيفة بالهشاشة وقابلية التعديل. وهذا التفاوت يؤكّد أن الاتجاهات ليست بنى ثابتة، بل تتطور وتُعاد صياغتها كلما تغيّر سياق المثيرات الاجتماعية والسياسية التي يتعرّض لها الفرد.

وتُبرز النظريات التفسيرية الحديثة أن الاتجاهات تعمل كمرشّحات إدراكية وانفعالية توجه تفاعل الفرد مع الأحداث، إذ يقوم البعد المعرفي بتحديد إطار الفهم والتفسير، بينما يحدّد البعد الوجداني مستوى القبول والرفض، أما البعد السلوكي فيُترجم هذا الموقف إلى أفعال ملموسة أو ردود فعل ظاهرة. ومن ثمّ يصبح الاتجاه عاملاً بنائيًا يسهم في تشكيل السلوك، لا مجرد انعكاس له.

وفي البيئة الرقمية، يزداد تأثير الاتجاهات بوصفها محرّكًا رئيسيًا لأنماط السلوك الاتصالي، مثل المشاركة، إعادة النشر، التعبير عن الرأي، أو حتى الصمت الرقمي. إذ يظهر الاتجاه كآلية تفسيرية لسلوك الفاعلين

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

الرقمين تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، خاصة في فضاءات تتميز بسرعة تداول المعلومة وتنوع مصادر التأثير. فالمُدَوّنون ومستخدمو المنصات الرقمية يعكسون اتجاهاتهم من خلال المحتوى الذي ينتجونه أو يستقبلونه، ومن خلال أنماط التفاعل التي يمارسونها، مما يجعل الاتجاهات جزءاً من ديناميكية النقاش العمومي الرقمي.

وبذلك، يتضح أن الاتجاهات ليست مجرد انطباعات ذاتية، بل هي بني تحليلية تسمح بفهم آليات تشكل الرأي العام في المجتمع التقليدي والرقمي على حدّ سواء، وتفسّر التغيرات التي تطرأ على السلوك السياسي والاجتماعي للأفراد بتغير السياقات الثقافية والاتصالية التي ينتمون إليها.

وفي سياق بحثنا، يُترجم هذا المفهوم إلى "الاتجاهات في البيئة الرقمية" التي تعكس مواقف المدوّنين تجاه القضايا السياسية والاجتماعية عبر المدونات والمنصات الرقمية، سواء من خلال التعبير أو المشاركة. ويُعبّر عن هذا الاتجاه عبر الموافقة، أو عدم الموافقة، أو اتخاذ موقف الحياد. كما تتأثر الاتجاهات الرقمية بالضغط الاجتماعي (لولب الصمت)، والحوار العمومي (الفضاء العمومي)، والبنية التقنية للمنصات (الاحتمية التكنولوجية).

ب. مكونات الاتجاهات:

تُضح من التعريفات السابقة أن الاتجاهات تبني على ثلاثة مكونات رئيسية: المكوّن المعرفي، والمكوّن العاطفي أو النزوعي، والمكوّن السلوكي. فما الذي تتضمنه هذه المكونات؟

يتضمّن المكوّن المعرفي للاتجاه كل ما لدى الفرد من عمليات إدراكية ومعتقدات وأفكار تتعلق بموضوع الاتجاه، كما يشمل ما لديه من حجج وأسس تبرّر قبوله لهذا الموضوع. ومن ثمّ، تُعدّ قنوات التواصل الثقافية والحضارية مصدراً رئيسياً في تشكيل هذا المكوّن المعرفي¹. فالاتجاهات، إذن، تُعدّ حصيلة ما اكتسبه الفرد من خبرات وآراء ومعتقدات من خلال تفاعله مع بيئته المادية والاجتماعية، فهي أنماط سلوكية يتم اكتسابها وتعديلها، وتتكوّن وتنمو وتتطور لدى الفرد من خلال هذا التفاعل مع البيئة.

¹ - فؤاد البهي السيد، سعد عبد الرحمن، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999، ص 254 -

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

أما المكوّن العاطفي للاتجاه فيُستدل عليه من خلال مشاعر الشخص ورغباته نحو الموضوع، سواء من إقباله عليه أو نفوره منه، وحبّه أو كرهه له. وهو الصفة المميزة للاتجاه التي تميّزه عن المفاهيم الأخرى مثل العقيدة، والرأي، والميل، والاهتمام.¹ فهو شعور عام يؤثر في استجابة القبول أو الرفض تجاه موضوع معين، ويشير إلى النواحي العاطفية والانفعالية أو الوجدانية المتعلقة بالموضوع، والتي تنعكس في سلوك الفرد. بمعنى آخر، يعكس هذا المكوّن كيف يشعر الفرد عند تعامله مع الموضوع، وطبيعة هذا الشعور تتوقف على العلاقة بين الموضوع والأهداف الأخرى التي يعتبرها الفرد مهمة. ويصبح هذا الشعور إيجابياً تجاه الموضوع إذا كان يساهم في تحقيق أهداف أخرى، والعكس صحيح.

ويتضح المكوّن السلوكي للاتجاه في الاستجابة العملية تجاه موضوع الاتجاه بطريقة محددة، وهو عبارة عن مجموعة التغيرات والاستجابات الواضحة التي يقوم بها الفرد في موقف معين: فعندما يمتلك الفرد اتجاهًا إيجابيًا نحو شيء ما أو موضوع معين، فإنه يسعى إلى مساندة وتدعيم هذا الاتجاه. أما إذا امتلك اتجاهًا سلبيًا نحو موضوع أو شيء ما، فإنه يظهر سلوكًا معاديًا تجاهه. بمعنى آخر، يمثل هذا المكوّن الأساليب السلوكية للفرد تجاه المثير، سواء كانت إيجابية أو سلبية، أي أنّه نزوع أو ميل الفرد للقيام بأنماط من السلوك المتعلقة بالموضوع، متى توفّر الموقف أو المجال الذي يقع فيه اتجاه الشخص وموضوع اتجاهه، وذلك حين تدعو الحاجة إلى مثل هذا الإجراء.

إن الفئات الثلاثة المكوّنة للاتجاه مترابطة مع بعضها، وتشكل معًا مضامين الاتجاه. ومع ذلك، يشير الباحثون عادةً إلى أنّ المكوّن المعرفي يحتل المكانة الأعظم بين المكوّنات الأخرى، وقد يكون السبب في ذلك أنّ القيادة وتحديد الأولويات تقع على عاتق هذا المكوّن دون غيره لبناء الاتجاه.

وتتأثر مكوّنات الاتجاه هذه بالعديد من العوامل المختلفة، بعضها مرتبط بالفرد، وبعضها الآخر مرتبط بالسياق الاجتماعي والثقافي. فالمكوّن السلوكي للاتجاه يتأثر بضوابط الأنا الأعلى، وكذلك بالضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. أما المكوّن المعرفي للاتجاه فيتأثر بالبراهين والحجج التي يقدمها أهل الرأي والخبرة، إضافةً إلى البرامج العلمية والدينية والثقافية التي تنقلها وسائل الإعلام. وقد يطغى أي مكوّن من

¹ المرجع نفسه، ص 253.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

هذه المكونات على باقي المكونات الأخرى في الاتجاه، كما يحدث عندما يتبنى الشخص اتجاهًا فكريًا دون أن يرتبط ذلك بعاطفة أو مشاعر معينة.

2. تكوين الاتجاهات أهميتها ووظائفها

أ. تكوين الاتجاهات:

يتم اكتساب الاتجاهات الاجتماعية لدى الفرد عن طريق التفاعل بينه وبين المجتمع، ومن خلال التنشئة الاجتماعية والتعليم بمراحلها المختلفة، وكذلك عبر المؤسسات الاجتماعية بمختلف أنواعها، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، مثل الأسرة، جماعات الأصدقاء، الجمعيات، النقابات، وغيرها من المؤسسات الأخرى. وقد أشار إلى ذلك كل من (أدورنو) (Adorno) و (بندورا) (Bandura). كما تتكوّن الاتجاهات خلال مراحل نمو الفرد، أي أنّها لا تقتصر على مرحلة معينة ولا تتوقف عند أخرى، نظراً لما تتصف به من استمرارية. وترتبط الاتجاهات في تكوينها بالمجال البيئي، الوسط الاجتماعي، المركز الاقتصادي الذي يعيش فيه الفرد، وكذلك بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

ويشير كل من (كريس) (Kris) و (سباير) (Speir) إلى أنّ نشأة الاتجاهات الاجتماعية تتم عبر ثلاثة طرق أساسية؛ الاتصال المباشر بموضوع الاتجاه، التعرض للتنظيمات الاجتماعية التي تشمل مختلف نواحي الحياة، والتعرض للإعلام الذي يؤدي إلى تكوين اتجاهات جديدة. ويحدث الاتصال بموجب الاتجاه بطريقة غير مباشرة، مما يؤدي إلى تكوين اتجاه نحوه، وينتج عن التلقي، أو المعاناة، أو التراكم، أو التكرار، وهو ما أشار إليه (نيوكمب 1969).

أما كل من (هربرت)، و(ماركيوز)، و(هابرماس) فقد أشاروا إلى دور التنظيمات الاجتماعية في المجتمع في نشأة وتكوين الاتجاهات، مثل التنظيم الأسري ودوره في عملية التنشئة الاجتماعية، خاصة خلال سنوات عمر الفرد الأولى. وفيما يخص دور وسائل الإعلام والاتصال في نشأة وتكوين الاتجاهات، فقد تعددت الآراء نظراً لأهمية هذه الوسائل في التأثير على تكوين الاتجاهات.¹

بما أن الاتجاهات تكتسب من خلال عملية التفاعل الاجتماعي فإن العديد من العوامل تلعب دوراً هاماً في تكوين الاتجاهات مثل اتجاهات الأسرة، التجارب الشخصية للأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة،

¹ - قباري اسماعيل، علم الاجتماع الجماهيري وبناء الاتصال، دراسة في الاعلام والاتجاهات والرأي العام، الاسكندرية منشأة المعارف، مصر،

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

والمؤثرات الثقافية والحضارية بما تشمله من النظم الدينية والاخلاقية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية السائدة في المجتمع.¹

يمكن تلخيص الخطوات التي يمر بها تكوين الاتجاه فيما يلي:

- المرور بخبرات فردية جزئية، سواء كانت مواتية أو غير مواتية، تدور حول موضوع الاتجاه.
- تكامل هذه الخبرات وتناسقها واتجاهها نحو وحدة كلية.
- تمايز هذه المجموعة من الخبرات وتفرداها عن غيرها، وظهورها على شكل اتجاه عام.
- تعميم هذا الاتجاه وتطبيقه على الحالات والمواقف الفردية التي يواجهها الفرد، والتي تدور حول موضوع الاتجاه.

ب. أهمية الاتجاهات ووظائفها:

يتبنى الفرد الاتجاهات نحو الموضوعات المختلفة لأنها تحقق له العديد من الوظائف، فهي تقوم بتحديد السلوك وتفسيره، وتقوم أيضاً بتنظيم العمليات الدافعة والانفعالية والإدراكية والمعرفية لنواحي المجال الذي يعيش فيه الفرد، كما أنها تنعكس في سلوك الفرد وتفاعلاته مع الآخرين وتمكّنه من القدرة على السلوك واتخاذ القرارات والمواقف النفسية المتعددة بانتظام وتوحيد دون تردد، أو التفكير في كل موقف وفي كل مرة تفكيراً مستقلاً، وهذه الاتجاهات توضح العلاقة بين الفرد وعالمه الاجتماعي .

تؤدي الاتجاهات العديد من المهام التي تيسر للفرد التعامل مع المواقف والأوضاع الاجتماعية وغير الاجتماعية، ومعرفة وظائف الاتجاهات تساعد على توضيح دورها، وعليه فإن الطرق المناسبة لتغيير الاتجاهات تعتمد على الوظائف التي تؤديها هذه الاتجاهات ، يقول كاتز(1960) في هذا الصدد أنّ الدراسة الوظيفية للاتجاه محاولة لفهم الأسباب التي تدعو الناس إلى تكوين الاتجاهات، وهذا بالرغم من ارتباطها بالحوادث والظروف الداخلية والخارجية² .

¹ - عدنان يوسق العنوم، علم النفس الاجتماعي، ط 1، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 202.

² - الدسوقي عبده ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 155.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

لابد للاتجاه أن يحقق وظيفة محدّدة في حياة الانسان النفسية والاجتماعية مما يعطي بعض الأفكار عن دوافع الاتجاهات وكيف تتكوّن أو كيف تتغيّر. ويشير (كاتز) أنّ أيّ اتجاه يجب أن يخدم وظيفة واحدة أو عدّة وظائف مما يبرز وجود أسس دافعية مختلفة لتكوين الاتجاهات...¹.

وعليه؛ قسّم (كاتز) (Katz) هذه الوظائف إلى أربعة أنواع، وقد اتفق معه الباحثون في هذا التقسيم لأنّه اعتمد في ذلك على الأسس الدافعية للاتجاه، وهذه الوظائف تتمثل في الوظيفة التفعّية، ووظائف الدّفاع عن الذات والوظائف التعبيرية.

— الوظيفة التفعّية أو التّكيفية، والتي يسعى الإنسان من خلالها لتحقيق قيمه أو أهدافه باعتباره عضواً في جماعة ينتمي إليها، وأن الانسان بطبيعته يحب المعيشة في جماعات، لذا فالالاتجاهات تساعد في تكوين اتجاهات ايجابية مقبولة لهذه الجماعة، كما أنّها تساعد أيضاً على التّكيف الاجتماعي².

— وظائف الدّفاع عن الذات، حيث تقوم الاتجاهات الاجتماعية بحماية الفرد من دوافعه التي يرضاها ومن القوى التي تهدّد هذه الذات من الخارج، كما أنّها في الوقت نفسه تحميه من القلق الناشئ عن التّهديدات الداخلية أيضاً وتساعد الاتجاهات الدّفاعية في التغلب على الصّراعات التي يتعرّض لها الفرد، و تختلف الاتجاهات الدّفاعية في بعض الأحيان عن الاتجاهات التّكيفية، فالالاتجاهات الدّفاعية تبدأ من داخل الشّخص والموضوعات والمواقف المرتبطة بها³.

— الوظائف التعبيرية و التي تمكّن الشّخص من التعبير الإيجابي عن قيمه وعن نوع شخصيته وتعكس المعتقدات الدّينية والمقدّسة عند الشّخص وفكرته عن نفسه، وتساعد في تكوين الرّضا والقناعة⁴.

¹ - المرجع نفسه، ص 200

²-Cantril .H ; **General and specific attitudes psychology**. New York.1976. pp.171- 172.

³ سعد جلال، علم النفس الاجتماعي، منشأ المعارف، الاسكندرية، مصر، 1984، ص ص 170 - 171

⁴ - الدسوقي عبده ابراهيم، وسائل وأساليب الاتصال الجماهيرية والاتجاهات الاجتماعية، تحليل نظري، دار الوفاء للطباعة والنشر،

الاسكندرية، مصر، ص 155.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

— الوظائف المعرفية؛ أحيانا ما يطلق عليها الوظائف الاقتصادية، لأنها تساعد الشخص في توضيح معارفه وسلوكه نحو أشياء معينة، مثلما يظهر في العلم، كما أنها تساعد الشخص في تصنيف المعارف المتشابهة وتجميعها ، وإيجاد الرابط بينهما.¹

ويشير (محمود عوده 1971) من خلال دراسته عن وسائل الاتصال والتغيير الاجتماعي إلى بعض وظائف الاتجاهات قائلا: إنها تساهم في تفهم عملية الوعي والشعور الذي يحدده النشاط الفردي الواقعي، وإنها تساعد في عملية التوافق، وتساعد في تحديد ما سيفعله الانسان أو ما يقوله في مواقف معينة، أو ما سيتمتع به أو سيكرهه، وتوضح أسلوب تعامله مع الآخرين، تساعد في تحديد أنماط سلوكه، ومركزه الاجتماعي، معرفة واقعه الاجتماعي والبيئة المرتبطة به، وظروف مجتمعه وأحواله الاجتماعية و السياسية والاقتصادية ، ظروف العالم المحيطة بمجتمعه، التطورات والتغيرات التي يتعرض لها مجتمعه والعلاقة بينه وبين دول العالم.²

كما أشار كل من (حامد زهران 1972) و(مختار حمزة 1982) أن للاتجاهات وظائف عديدة منها أنها تساعد في تنظيم العمليات الدافعية و الانفعالية والادراكية والمعرفية لدى الأفراد، حول بعض التواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد ، كما أن الاتجاهات تساعد الفرد في القدرة على اتخاذ القرارات وكيفية توجيه سلوكه في المواقف الاجتماعية المختلفة في شتى المجالات، كما أنها تساعد في إيجاد نوع من الاتساق والتوحيد في آرائه دون تردد، وتساعد على التفكير في كل المواقف الاجتماعية كل منها على حده تفكيراً مستقلاً، كما أنها تساعد في توضيح أهم صور العلاقات بين الفرد و عالمه الاجتماعي، وتساهم بدور كبير في توجيه استجاباته اتجاه الأشياء والموضوعات التي تخدم مصالحه الشخصية وقضاياها الخاصة والعامة، سواء أكانت مرتبطة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها أو مجتمعه الكبير، وأنها تساعد في معرفة أهم المعايير الاجتماعية والقيم والمعتقدات الاجتماعية السائدة في مجتمعه.³

¹ نفس المكان

² -محمود عوده، اساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 156- 171.

³ حامد عبد السلام، مبادئ علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1972، ص ص 180- 184

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

وقد استعرضت العديد من المراجع الحديثة عددا من الوظائف التي يمكن للاتجاهات أن تحققها نذكر أهمها: يحدد الاتجاه طريق السلوك ويفسره، الاتجاهات وسيلة انتساب للجماعات، الحاجة إلى التكيف والحماية، الاتجاهات تساعد على اتخاذ القرارات ووظيفة الحصول على المعرفة.¹

وعليه للاتجاهات أهمية تتضح فيما يلي²:

- تساعد الاتجاهات الفرد على التكيف مع الحياة الواقعية، كما تساهم في التكيف الاجتماعي، وذلك من خلال قبوله للاتجاهات التي تعتنقها الجماعة ومشاركته فيها، ومن ثم شعوره بالتجانس معهم.
- تضيف الاتجاهات معنى ودلالة ومغزى على حياة الفرد اليومية، حين يتفق سلوكه مع اتجاهات تشبه هذا السلوك تلك الاتجاهات.
- تعمل اتجاهاتنا النفسية على إشباع كثير من الدوافع والحاجات النفسية والاجتماعية، ومن هذه الحاجات: الحاجة إلى التقدير والقبول الاجتماعي، الحاجة للانتماء إلى جماعة معينة، والحاجة إلى المشاركة الوجدانية.
- تسهل الاتجاهات استجاباتنا في المواقف التي لدينا اتجاهات خاصة بها، فلا نبحث عن سلوك جديد في كل مرة نواجه فيها هذا الموقف. كما تساعد الاتجاهات على تفسير ما يمر به الفرد من مواقف وخبرات، وإضفاء معنى ودلالة على هذه المواقف.

¹-المرجع نفسه، ص 200.

²عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 197-198.

3. الخصائص الرئيسية للاتجاهات¹:

إن الاتجاهات لا تشكل استجابة معزولة وأما هي نمط من ردود الفعل التي تبدأ في عدد معين من المناسبات المتشابهة، ولا يخضع للعرضية بل هو قار نسبيا وأسلوب التعبير عنه لا يتوقف على اللغة اللفظية وحسب، وإنما يمكن أن يستشف من اللغة الشبهية (غير اللفظية) أيضا والتي في بعض الأحيان تكون أكثر دلالة من اللغة غير اللفظية ويتضمن الاتجاه الخصائص التالية:

- إمكانية الاستجابة من نفس النسق نحو الموضوعات من نفس النوع؛
 - يفترض الاتجاه دائما علاقة مع شيء ما: شيء مادي، مؤسسة، قيمة؛
 - والعلاقة مع شيء ما تتضمن إعطاء معنى لذلك الشيء؛
 - الاتجاه لا يوجد إلا بالعلاقة بين شيء أو شخص: صديق عدو أو الفن أو الديمقراطية، أو الدين؛
 - الاتجاه لا يوجد في حد ذاته، فالعلاقة التي يكونها الفرد فيما يتعلق بالاتجاهات تتضمن مظهرها فرديا وسيكولوجيا، ومظهرها آخر اجتماعيا وسيكولوجيا، والتي تتدخل فيها تأثيرات خارجية؛
 - وأخيرا الاتجاه ليس فطريا، فهو مبني انطلاقا من إدراك الموضوع، وهذا الإدراك يمكن أن يكون مباشرا، شخص لا يحب شيئا ما، أو ذهني: موقف عدائي إزاء أيديولوجية ما.
- يتضح من دراسة المفهوم والمكونات والخصائص، أن الاتجاهات تمثل عناصر مركبة ومتعددة الأبعاد، تشمل المعرفة، والمشاعر، والسلوك، وتترابط هذه المكونات لتشكل بنية متكاملة تعكس مواقف الفرد وانفعالاته تجاه موضوعات الحياة المختلفة. كما أنها ليست ثابتة، بل تتأثر بالعوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية، ويمكن تعديلها أو تطويرها عبر الخبرات الجديدة والتنشئة والتأثير الإعلامي. وبالتالي، فإن فهم الاتجاهات ومكوناتها يتيح للباحثين والممارسين في مجالات علم النفس والاجتماع والإعلام تفسير سلوك الأفراد والجماعات، وتوجيه جهود التغيير الاجتماعي والتربوي والإعلامي بما يتوافق مع أهداف المجتمع واحتياجاته.

¹-عبد الرحمن عزي، السعيد بومعيزة، الاعلام والمجتمع رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربي والاسلامية ، الورسط للإعلام

4. أنواع الاتجاهات وتصنيفها

أ. أنواع الاتجاهات

للاتجاهات أنواع عديدة، تختلف مسميات هذه الأنواع باختلاف الزاوية أو الاتجاه النظري الذي ينظر به العلماء إلى هذه الاتجاهات، وأهم أنواعها ما يلي:

— الاتجاهات العامة والاتجاهات النوعية:

الاتجاهات العامة نوع من الاتجاهات التي تهتم أساساً بالتواحي الكلية والموضوعات الشاملة، وهذا ما أكدته أبحاث (هارتلي E.L.Hartly) الميدانية والتي أجراها على التعصب القومي والعنصري، حيث استطاع من خلال دراسته التوصل بأن هناك اتجاهات عامة لدى أفراد المجتمع الأمريكي الذين يتعصبون ضد اليهود أو الزنوج، كما استطاع التوصل إلى اتجاهات عامة أيضاً إلى كل ما هو أجنبي، وأما الاتجاهات النوعية فإنها تنصب أساساً على التواحي الذاتية، وهذا ما أشار إليه (كانتريل H.Cantril) من خلال أبحاثه التي اهتمت بتصنيف الاتجاهات، حيث صنفها إلى نوعين هما (الاتجاهات عامة و نوعية) كما أنه أكد على أن الاتجاهات العامة تكون أكثر ثباتاً واستقراراً من الاتجاهات النوعية، وأن الاتجاهات النوعية- التي تنصب على جزئية الموضوع الذي يدور حوله الاتجاه دون بقية الجزئيات الأخرى - تعتمد على الاتجاهات العامة وتستمد منها قوتها ودوافعها¹، وتعتبر أقل ثباتاً من الاتجاهات العامة، ويمكن للاتجاهات النوعية أن تضمحل وتتلاشى نتيجة تكوين اتجاهات نوعية تتنافر فيما بينها وتؤدي إلى ضعفها.

وهناك من صنف الاتجاهات إلى اتجاهات جماعية واتجاهات فردية، الاتجاهات المشتركة بين عدد كبير من الناس في المجتمع الواحد تسمى بالاتجاهات الجماعية، أما الاتجاهات التي يتسم بها الفرد دون الآخرين، أي التي تعتمد على الذاتية فهي اتجاهات فردية. فمثلاً إعجاب الناس بالأبطال والزعماء يعتبر اتجاهًا جماعياً، وإعجاب الشخص بصديق له يعد اتجاهًا فردياً².

كما تُصنّف الاتجاهات من حيث درجة الوضوح إلى اتجاهات علنية واتجاهات سرية؛ فالاتجاهات العلنية تشير إلى ذلك النوع من الاتجاهات التي لا يجد الفرد حرجاً أو خوفاً في إظهارها أو التحدث عنها

¹ -Hartley.E.L.,problems in pryudice, New York ,1966,pp,125,127.

² - مختار حمزة، مبادئ علم النفس، دار البيان العربي السعودية، 1981، ص ص، 177- 179.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

أمام الناس، أما الاتجاهات السرية فهي تلك التي لا يرغب الفرد في التحدث عنها ويحتفظ بها في قرارة نفسه¹.

كما حاول العلماء أيضًا تصنيف الاتجاهات من حيث قوتها إلى اتجاهات قوية وأخرى ضعيفة. فالاتجاهات القوية هي التي تسيطر على جانب كبير من حياة الإنسان، وتجعله يسلك في المواقف سلوكًا حادًا، مثل الاتجاه نحو الدين²، بينما تشير الاتجاهات الضعيفة إلى موقف الفرد الضعيف أو المستسلم، الذي لا يمتلك القدرة على المقاومة أو الاحتمال. وهذا ما أكدته كانتريل (H. Cantril) من خلال دراسته للجماعات، إذ قال إن الاتجاهات القوية تظهر بصورة واضحة في الجماعات الصغيرة مثل الأسرة، في حين تظهر الاتجاهات الضعيفة في المنظمات الاجتماعية الكبيرة³.

ومن جانب آخر، تُصنّف الاتجاهات من حيث الهدف إلى اتجاهات موجبة واتجاهات سلبية. فالقبول والتأييد يُعبّر عنه بالإيجابية، أما الرفض والمعارضة فيُعبّر عنهما بالسلبية. فالاتجاهات الموجبة تدفع الفرد نحو الشيء وتجعله يقبله ويوافق عليه، على عكس الاتجاهات السلبية التي تجعل الفرد يبتعد عنه أو ينفر منه ويعارضه⁴.

وأخيرًا، توصل علماء الاجتماع والباحثون إلى تصنيف الاتجاهات إلى نوعين: **الاتجاهات اللفظية** أو **المرنة**، و**الاتجاهات العملية** أو **الجامدة**. فالاتجاهات المرنة تشير إلى أن الفرد يستطيع التعبير عنها شفاهةً أو كتابةً، بينما الاتجاهات العملية أو الجامدة تظهر من خلال أثر السلوك، وغالبًا ما تكون أقوى وأكثر صدقًا من الاتجاهات اللفظية. كما أن الاتجاهات الجامدة يصعب تغييرها، لأنها في الغالب تمثل جزءًا من النسق القيمي للفرد⁵.

¹ - الدسوقي عبده ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² - منى محمد ابراهيم البطل، تكنولوجيا الاتصال المعاصرة، (الشخصية ونظم المعلومات)، ط1، القاهرة، مصر، 2000، ص 174.

³ - الدسوقي عبده ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 153.

⁴ - نجيب اسكندر وآخرون، الدراسات العلمية للسلوك الانساني، مؤسسة المطبوعات الحديثة، 1961، ص ص 298-299.

⁵ - سعد جلال، مرجع سبق ذكره، ص 219.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

بهذا، تجعل الاتجاهات المرنة الفرد أكثر حرية، إذ يمكنه التعبير عن آرائه واتجاهاته دون قيود، على عكس الاتجاهات الجامدة. ومهما تنوّعت اتجاهات الأفراد والجماعات، وانسجمت أو تناقضت مواقفهم إزاء الأحداث والموضوعات، فإن تراكم الاتجاهات في ذهن الفرد يزيد اعتماده عليها واسترشاده بها، مما يقلل من قدرته على البحث المستقل وتحليل الموضوعات، فيصبح سلوكه وأنماطه أكثر تكرارًا وثباتًا¹.

¹-عبد الله بجلال، الرأي العام، مفهومه تكوينه، خصائصه، مظاهره وأهميته وقياسه، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 5، شتاء 1991،

المبحث الثاني: قياس الاتجاهات وعلاقتها بمفهوم الرأي العام

تمهيد

يُعتبر قياس الاتجاهات خطوة محورية لفهم سلوك الأفراد والجماعات، إذ يتيح التعرف على مستويات القبول أو الرفض تجاه القضايا والأحداث المختلفة، كما يساعد في استكشاف العوامل التي تؤثر في اتخاذ المواقف والقرارات. ويكتسب هذا المبحث أهميته من العلاقة الوثيقة بين الاتجاهات والرأي العام، حيث يشكل الرأي العام انعكاسًا لمجموع الاتجاهات الفردية والجماعية تجاه موضوع معين، سواء كان سياسيًا، اجتماعيًا، أو اقتصاديًا. ويبرز التحدي البحثي في كيفية تحديد أدوات وأساليب قياس الاتجاهات بدقة، مع مراعاة طبيعتها متعددة الأبعاد (معرفية، وجدانية، وسلوكية)، وكذلك تأثير البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية على نتائج القياس. كما يكتسب المبحث أهمية خاصة في سياق البيئة الرقمية، حيث تشكل الاتجاهات وتتفاعل بسرعة عبر المدونات المنصات الرقمية، ما يجعل قياسها وتحليلها ضرورة لفهم ديناميات الرأي العام الرقمي.

I. الاتجاهات وعلاقتها بالرأي العام

1. الاتجاه والرأي:

نعلم أن الاتجاه يعني الاستعداد العقلي للاستجابة أو الميل العام نحو الاقتراب أو الابتعاد عن موضوع ما، أي أن الاتجاه يشير إلى ما نحن على استعداد للقيام به. أما الرأي فهو تنظيم خاص للخبرة المعرفية الإدراكية فقط، سواء كانت هذه الخبرة منقولة أو مباشرة، ومن الواضح أن الرأي يخلو من المكون العاطفي أو الانفعالي الذي يميز الاتجاه النفسي ويمنحه خصائصه الأخرى. بمعنى أن الرأي يشير إلى ما نعتقد أنه الصواب.¹ وبمعنى آخر، الرأي هو التعبير الذي يدلّ به الفرد على استجابته لسؤال عام يُطرح عليه في موقف معين، أي أن الرأي يتضمن الإعلان عن وجهة نظر قد تتغير تبعًا للظروف المختلفة.²

¹ - عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² - محمد مزيان، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

ويتضمن الرأي، أو يقوم جزئياً على الاتجاه، ولكنه ليس مرادفاً له تماماً، فهو يرتبط ببعض عناصر وأبعاد الاتجاه، إذ يمثل الاتجاه ميلاً مؤيداً أو مناهضاً تجاه موضوع معين أو شيء أو فكرة أو واقعة.¹ فالرأي ليس مجرد تعبير لفظي عن الاتجاه، بل يختلف عنه من حيث علاقته الوظيفية بالسلوك. إذ يوجد الرأي فقط عندما تعجز الاتجاهات عن تمكين الفرد أو الجماعة من مواجهة الموقف، أي حين تبرز مشكلات جديدة.² من ثم، تُعد الاتجاهات أكثر عمومية من الآراء، حيث تمثل الأخيرة الوحدة البسيطة ووسيلة التعبير اللفظي عن الاتجاهات.

ويجب على الباحث التمييز بين الاتجاهات والآراء الظاهرة التي تجسدها الروايات اللفظية، إذ تشير الاتجاهات إلى عناصر الاستعداد لإنشاء هذه الروايات، بينما قد تتأثر الآراء الظاهرة بعوامل أخرى غير الاتجاهات، مثل المعايير الاجتماعية ومتطلبات الدور الاجتماعي. لذلك، في بعض الحالات، لا تقدم الآراء الظاهرة مقياساً صادقاً للسلوك الفعلي إلا إذا تم توحيد الظروف المحيطة بقياس هذا السلوك والآراء الظاهرة. ويشير ذلك إلى ضرورة تحفظ الباحث عند الاعتماد على الآراء الظاهرة كمؤشر للاتجاه أو لسلوك الفرد، ما لم تُجرى اختبارات إضافية تؤكد صدق المقاييس والنتائج معاً.³ وهذا ما تم اعتماده في البحث من خلال الاستعانة ببعض المؤشرات غير المباشرة للكشف عن الرقابة الذاتية للمدونين، مثل استخدام أسلوب التهكم والسخرية، أو غلق خاصية التعليق.

2. الاتجاهات والرأي العام:

فيما يتعلق بعلاقة الاتجاهات بالرأي العام، فقد رأى الباحثون أنه من الممكن إطلاق مصطلح "الاتجاهات الجماعية" على الرأي العام. وقد أكد (Newcomb) هذا المعنى حين قال: "لفظ اتجاه الجماعة (Groupe Attitude) هو الاستخدام الأدق لمفهوم الرأي العام، إلا أن المصطلح الأخير هو الأكثر شيوعاً واستخداماً".⁴

¹ - مليكه جوزي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² هاني الرضا ورامز عمار، الرأي العام والإعلام والدعاية، القاهرة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 25.

³ - محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

⁴ - محمود السيد أبو النيل، مرجع سبق ذكره، ص 241.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

للرأي العام تعريفات متعددة تختلف من باحث لآخر، وذلك بحسب الهدف المرجو من البحث. فحسب (Allport)، يُعرّف الرأي العام بأنه "تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من الناس عما يرونه في مسألة ما، سواء أكان ذلك بالموافقة أم بالمعارضة لموضوع معين أو فكرة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية". أما (Doob) فقد ربط مفهوم الرأي العام بوجود مشكلة قائلاً: "لا يوجد رأي عام إلا إذا كانت هناك مشكلة قائمة تتطلب حلاً". ويعني ذلك أن تشكّل الرأي العام، حسب (Doob)، يقتزن بوجود مشكل مطروح، وأن زوال هذا المشكل يؤدي بالضرورة إلى زوال جمهور الرأي العام.¹

إذن، يُعرّف الرأي العام بأنه مجموعة الآراء التي يعبر عنها أفراد الجماعة-سواء من تلقاء أنفسهم أو بناءً على دعوة موجهة إليهم-تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لحالة محددة، أو لشخص معين، أو لاقتراح خاص، ويترتب عليها احتمال القيام بسلوك مباشر أو غير مباشر. ويمثل الرأي العام صورة من صور السلوك الجماعي نتيجة تفاعل بين أفراد الجماعة أو بين الجماعة والجماعات الأخرى. وبالتالي، يُعد الرأي العام نتاجاً جماعياً يعكس موقف الجماعة كله تجاه موضوع معين، ويعكس استعدادها للسلوك والعمل فيما يتعلق بهذا الموضوع. ويقسم الرأي العام حسب عمق التأثير والتأثر إلى ثلاثة أقسام:

— **الرأي العام القائد (قادة الرأي):** ويضم زعماء المجتمع، الأكاديميين، المثقفين، والسياسيين الذين يمتلكون القدرة على التأثير في الأفراد وتوجيه آرائهم، وغالباً ما تتأثر وسائل الإعلام بمواقفهم أكثر مما يتأثرون بها.

— **الرأي العام المثقف:** ويضم الفئة المتوسطة من حيث الثقافة في المجتمع، التي تتأثر بوسائل الإعلام وتؤثر بدورها في الفئات الأقل اطلاعاً ودراية.

— **الرأي العام المنقاد:** ويضم الفئة الأمية في المجتمع، التي تتأثر بوسائل الإعلام والدعاية وتنقاد خلف أصحاب الرأي القائد والرأي العام المثقف.

كما يُقسّم الرأي العام بحسب إثارة الاتجاهات إلى رأي عام فعلي ورأي عام كامن، أي بناءً على ما إذا كانت هناك ردود فعل أم لا بالنسبة لمشكلة معينة. ففي هذه الحالة، يمكن أن يكون الرأي العام خارجياً (معبراً عنه) أو داخلياً (غير معبر عنه).

¹ - المكان نفسه.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

فالرأي العام الفعلي هو الذي يتحول إلى سلوك واقعي ملموس، مثل الإضراب أو الثورة، ويشير إلى أن الاتجاهات قد أثّرت ولها تأثير على السلوك الداخلي والخارجي للفرد.

أما الرأي العام الكامن، هو الرأي الذي لم يظهر بعد بصراحة ووضوح، أي أن هناك اتجاهات لم تبلور بعد تجاه قضية أو مشكلة معينة، ولم يحدث ما يثيرها. فمثلاً، خلال فترة السلم، يظل الرأي العام الكامن موجوداً لأن قضية القتال ليست متداولة بين الناس، لكن عند حدوث نزاع، يمكن أن يتحول هذا الرأي الكامن إلى رأي عام فعلي.

في سياق دراستنا، يُعد الرأي العام المستتر أو الباطن هو ذلك الرأي الذي كانت الجماعات غير قادرة على الإفصاح عنه سابقاً نتيجة الخوف من الضغوط الاجتماعية، بما في ذلك القوانين والتشريعات، والمعايير والقيم السائدة. غير أن ظهور وسائل الاتصال الرقمية، وبخاصة المدونات الشخصية والشبكات الاجتماعية ومنتديات النقاش الإلكترونية، أتاح للفرد والجماعات التعبير بحرية أكبر عن آرائهم ومناقشة القضايا التي كانت في الماضي محظورة أو صعبة التعبير عنها. وسنتناول من خلال بحثنا قدرة هذه البيئة الرقمية الجماعات من تجاوز القيود الاجتماعية والقانونية، وكسر حاجز الصمت، وتحويل الرأي الكامن إلى رأي عام ظاهر يمكن ملاحظته وتحليله عبر منصات التدوين الإلكتروني.

أما الرأي العام الذي يُعبّر عن آراء المدونين والمستخدمين بصراحة وبكل حرية، دون خوف أو ضغوط اجتماعية، فهو الرأي العام الظاهر في البيئة الرقمية. ففي هذه الحالة، يمكن للأفراد التعبير عن آرائهم في المدونات الشخصية، ومنصات التدوين الأخرى، ومشاركة مواقفهم تجاه القضايا المختلفة علناً.

وعليه فالبيئة الرقمية أسهمت في إعادة تشكيل العلاقة بين الاتجاهات والرأي العام، إذ أتاحت للأفراد التعبير بحرية أكبر وكشف الاتجاهات الكامنة، وتحويلها إلى آراء عامة يمكن رصدها وتحليلها. وبأتي هذا في صلب أهداف دراستنا، التي تهدف إلى استكشاف اتجاهات المدونين ومدى قدرة البيئة الرقمية على الكشف عن هذه الاتجاهات الكامنة لدى المدونين.

II. قياس الاتجاهات

تستهدف العديد من الدراسات معرفة اتجاه الأفراد نحو موضوعات أو مفردات معينة، أو نحو أفراد محددين، بالإضافة إلى قياس شدة هذا الاتجاه وكثافته، لتقديم صورة شاملة عن الاتجاه العام تجاه هذه المفردات أو الموضوعات أو الأفراد. ولذلك، يتم الاستفادة من مقاييس الاتجاهات الشائعة في مجال العلوم الاجتماعية، وتكييفها لتناسب مع طبيعة دراسة جمهور المتلقين وأهدافها. وهناك العديد من المقاييس الخاصة بالاتجاهات، التي تُستخدم في مجالات العلوم الاجتماعية والسلوكية المختلفة، والتي تُطبق أيضًا في دراسات الجمهور.¹ وأكثر المقاييس شيوعًا واستخدامًا هي مقاييس (Likert)، و (Charles Osgood)، و (Guttman) إلا أن مقياس (Thurstone) لم يعد مستخدمًا كثيرًا حاليًا، نظرًا لما يتطلبه من جهد على أكثر من صعيد، ويُستعمل أساسًا في دراسة اختلافات الجماعة. أما مقياس (Guttman) فيُستخدم لدراسة تغيير الاتجاه أو البنية السلمية للاتجاه. بينما يُعد مقياس (Likert – Rensis) الأكثر شيوعًا في العلوم الاجتماعية لقياس الاتجاه، وخصوصًا في دراسة أنماط الاتجاه أو البحث في نظريات الاتجاهات، ويتميز بالبعد الأحادي، أي إمكانية التأكد من أن جميع المفردات تقيس نفس الظاهرة أو المتغير.²

I. مقياس Thurstone:

ظهر هذا المقياس في عام 1929، ويعرف باسم مقياس المجالات المتساوية (Equal-Appearing Intervals Scale)، ويستند إلى افتراض وجود عبارات تعكس مستويات مختلفة من التأييد والمعارضة تجاه موضوع الاتجاه. وعليه، يمكن قياس الاتجاه نحو الموضوع المدروس عن طريق عرض مجموعة من العبارات على الباحثين، وتحديد اختياراتهم لكل عبارة، ثم ترجمة هذه الاختيارات وتكميمها لتحديد الاتجاه وشدته.

تتبع خطوات بناء المقياس كما يلي:

1. اختيار العبارات: يتم اختيار عدد من العبارات يتراوح بين 100 و 130 عبارة، تعكس مستويات التأييد والمعارضة لموضوع الاتجاه.

¹ -محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص 241، 243.

² -عبد الرحمن عزي، السعيد بومعينة، مرجع سبق ذكره، ص 423.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

2. **تحكيم العبارات**: تُعرض العبارات على مجموعة من المحكمين لتحديد الدرجة المناسبة لكل عبارة على مقياس من 1 إلى 11، حيث تمثل الدرجات 1 و 2 أقصى درجات التأييد أو المعارضة، والدرجة 6 تمثل الفئة المحايدة. وتستبعد العبارات التي لم يتفق عليها المحكمون.
3. **إعادة ترتيب العبارات**: بعد تحكيمها، تُعاد العبارات ترتيباً حسب الدرجات التي تم الاتفاق عليها، ويُحدد لكل فئة عدد متساوٍ من العبارات لعرضها على الجمهور.
4. **حساب النتيجة الفردية**: يتم حساب متوسط تقدير الفرد بناءً على العبارات التي يختارها، ويعتبر هذا المتوسط مؤشراً على شدة اتجاهه نحو الموضوع المدروس.¹

II. مقياس (Charles Osgood)

بدأ شارل أوسجود توظيف هذا المقياس في أوائل خمسينيات القرن العشرين (1952)، وأصبح يُعرف باسم مقياس التمايز في المعاني (**Semantic Differential Scale**) ويُستخدم هذا المقياس ليس فقط لوصف الأشخاص، وإنما أيضاً لقياس المعنى الضمني للمفاهيم المجردة المتعلقة بالموضوعات والأحداث، إذ تُستغل التضمينات لتوليد الاتجاه نحو الموضوع أو الحدث أو المفهوم. ويُطلب من المبحوث اختيار موقعه على المقياس بين صفات ثنائية القطب، مثل: ملائم / غير ملائم، خير / شر، ديمقراطي / مستبد، وما شابه ذلك. ويُستخدم هذا المقياس غالباً في الحالات الجدلية؛ على سبيل المثال، قد يكون محتوى المدونات مفيداً لبعض الفئات وغير مفيد لفئات أخرى.

يتم اختيار المقاييس اللفظية المحتملة بناءً على اتفاق الخبراء وأصحاب الاختصاص، وتوضع على مقياس ذي مسافات متعددة (خمسة أو سبعة)، بحيث يعبر أولها عن الصفات الموجبة، وآخرها عن الصفات السالبة. على سبيل المثال: مفيد جداً / غير مفيد على الإطلاق، ممتاز / ضعيف / ضعيف جداً. بعد ذلك، يُوجّه المبحوث للتأشير على النقطة التي تعكس اتجاهه وشدة موقفه نحو المفهوم أو الفكرة، بما يعكس جوانب الموضوع المختلفة.

¹- نفس المرجع، ص ص 426- 427

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

ولضمان شمولية القياس، يجمع لكل مفهوم عدد من المقاييس تعكس تنوع التباين حول هذا المفهوم، مثل: التقديم، الكفاءة، النشاط، القوة، القدرة، العدد، السرعة، النجاح، السعادة وغيرها، مع استخدام المسافات المتعددة بين الصفة وعكسها مثل: ممتاز / ضعيف، كبير / صغير، جيد / رديء.

ويتطلب استخدام هذا المقياس معرفة الجوانب التفصيلية لموضوع الاتجاه، وقد تستلزم الموافقة على بعض الجوانب وعدم الموافقة على جوانب أخرى، إضافة إلى المهارة في تحديد عوامل التقويم التي تُوضع على المقياس بين أقصى الدرجات الموجبة والسالبة. كما يحتاج الباحث إلى القدرة على بناء العلاقة بين تباين دلالات المفاهيم وتقويم هذا التباين، لتحقيق وصف دقيق لموضوع الاتجاه وشدته.

ولذلك، يتطلب تطبيق هذا المقياس توفر ثلاثة عناصر أساسية:

- تباين في معنى ودلالة أو أهمية المفهوم بالنسبة للمبحوثين.
 - تباين في الاتجاهات نحو هذه المعاني أو الدلالات أو الأهمية.
 - تباين في الاستجابات بين التقويم الإيجابي والسلبي.
- ويؤكد الباحثون على صعوبة وصف العوامل الوجدانية والفكرية، إذ يمكن استنتاجها عادة من العنصر السلوكي فقط. وقد يقدم المقيسون على اختبارات الاتجاهات إجابات تحمل نوعاً من التهرب، لذلك تُطرح العديد من الأسئلة بطريقة غير مباشرة لتجنب إدراك المستجوبين للأهداف الحقيقية للاختبار، مما يساعد في الحصول على إجابات أكثر صدقاً وتلقائية. ومن هنا، يُعتبر قياس الاتجاهات ميداناً معقداً من حيث صحة الإجابات وموثوقيتها.

III. مقياس ليكرت (Likert):

الاجراءات المتبعة في بناء مقياس Likert هي كالتالي:

- **جمع المفردات:** يقوم الباحث بجمع عدد من المفردات ذات الصلة بالاتجاهات موضوع البحث، والتي تكون واضحة ومناسبة لقياس هذا الاتجاه.
- **تجريب المفردات:** تُعرض هذه المفردات على عينة تمثل الفئة المستهدفة التي ستوزع عليها استمارات الاستبيان. ويعتمد حجم العينة على إمكانيات الباحث. يضع المشاركون إجاباتهم على كل مفردة عن طريق اختيار إحدى الفئتين: الموافقة أو عدم الموافقة.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

— تحديد علامات الإجابة: تُحسب الإجابات على المفردات بطريقة تعكس مدى ملاءمتها للاتجاه المستهدف، بحيث تُعطى العلامة الأعلى للإجابة التي تدل على الاتجاه الموافق. ولا يهم ما إذا كانت العلامة الأعلى هي 5 أو 1، المهم هو توحيد تسجيل الإجابات بما يتوافق مع لغة الاتجاه المشار إليها في صياغة المفردة.

— حساب النتيجة الكلية: تُحدد النتيجة الكلية لكل فرد بجمع نتائج جميع المفردات الخاصة به.

— تحليل النتائج: تُحلل النتائج لتحديد أي المفردات تتميز بالوضوح الأكبر، من خلال مقارنة أعلى وأدنى النتائج على المقياس الكلي.

في سياق دراستنا حول اتجاهات المدونين في البيئة الرقمية، يُعد مقياس Likert أداة مناسبة وفعالة لقياس مواقف الأفراد تجاه قضايا محددة. إذ يسمح هذا المقياس بالكشف عن شدة الاتجاهات واتجاهها، سواء كانت مؤيدة أو معارضة أو محايدة، من خلال الإجابات المباشرة على المفردات المتصلة بالموضوع. كما يتيح للباحث تحليل النتائج بطريقة كمية، مما يسهل مقارنة الاتجاهات بين الأفراد أو الجماعات المختلفة، ورصد الاتجاهات الكامنة التي قد تظهر من خلال الاستجابات الرقمية.

علاوة على ذلك، يمكن تكييف مقياس (Likert) مع طبيعة البيئة الرقمية، حيث تُستخدم الاستبيانات الإلكترونية لتوزيع المفردات على جمهور المدونين، مما يضمن جمع بيانات دقيقة ومرنة. كما يسمح هذا الأسلوب بتحديد المفردات الأكثر وضوحًا وتأثيرًا على الاتجاه العام، بما يتيح استنتاج نماذج سلوكية واتجاهات قابلة للرصد في الفضاء الرقمي. ومن خلال هذا التحليل، يمكن فهم مدى تأثير البيئة الرقمية (منصات التدوين الإلكتروني) على تكوين الرأي العام وكشف الاتجاهات الكامنة لدى المدونين، وهو ما يمثل أحد الأهداف الأساسية لهذه الدراسة.

المبحث الثالث: دراسة الاتجاهات في الاتصال والبيئة الرقمية

I. دراسة الاتجاهات في علوم الاتصال

فيما يتعلق بدراسة الاتجاهات في الاتصال يؤكد (بلقاسم بن روان) "أن الطريقة الوحيدة التي لدينا لدراسة الاتجاه من خلال دراسة السلوك اللفظي أو غير اللفظي، الذي يعتبر انعكاسًا لهذا الاتجاه، فنحن

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

نستنتج الاتجاهات من الردود أو الإجابات التي نحصل عليها على سلم قياس الاتجاه أو من الاختبارات، أو من استجابة الفرد اللفظية على منبه ما، أو من سلوكه غير اللفظي¹. نقلا عن الأستاذ بن روان أشار (Melvin Defleur) إلى أن هناك طريقتين للنظر إلى الأدلة التي نستنتج منها وجود الاتجاهات وطبيعة تلك الاتجاهات، وهاتان الطريقتان تعكسان مفهومين مختلفين للاتجاهات، الأول هو مفهوم الاحتمال (Probabilité)؛ الثاني هو مفهوم العملية الخفية (Processus latent). يؤكد (Defleur) أن المبدأ الأساسي في النموذج الاحتمالي لقياس الاتجاهات يقوم على فكرة أن الاستجابات الدالة على الاتجاه تتسم بدرجة من الثبات النسبي. فحين يواجه الفرد مجموعة من المنبهات من النوع نفسه، يمكن التنبؤ باستجابته المتوقعة. فإذا رفض فكرة معينة مراراً في مواقف متشابهة، فإن الاحتمال الأكبر هو أنه سيستمر في رفضها عند عرضها عليه لاحقاً، ما يعني أن اتجاهه العام تجاه هذه الفكرة لن يتغير بسهولة.

وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج اتجاه الفرد من الاستجابات الثابتة والمتكررة، مع ضرورة أن يتأكد الباحث عند استخدام هذا الأسلوب من تحديد الموضوعات أو المثيرات التي تُظهر استجابات ثابتة لدى المبحوث، لأنها تمثل المؤشر الأكثر دقة على الاتجاه الفعلي².

وأغلب دارسي الاتجاهات لا يتوقفون عند هذا الحد فهم يعملون على تحديد هذه الاتجاهات بالبحث عن ثبات هذه الاستجابات ولكنهم يذهبون عادة أبعد من هذا، لأنهم يفترضون، وجود متغير ما خفي (كامن) (Latent) أو افتراضي يعمل داخل الفرد الذي يقوم بالسلوك، يشكل هذا المتغير ويؤثر على السلوك الذي يمكن ملاحظته ويقوم ذلك المتغير بدور الوسيط، بمعنى آخر، تنظيم السلوك الذي يمكن ملاحظته أو يمكن تفسيره على ضوء متغير ما خفي (Le latent) الذي يعمل كوسيط، إذا نظرنا إلى الاتجاه بهذا الشكل فهو ليس الاستجابات نفسها، وليس احتمالاتها، ولكنه يعتبر متغيراً وسيطاً يعمل بين المنبه والاستجابة، ويمكن استنتاجه من السلوك العلني³.

¹ - بلقاسم بن روان، وسائل الإعلام والمجتمع، الجزائر، دار الخلدونية، ط 1، 2007، ص ص 89 - 90.

² - المرجع نفسه، ص 91.

³ - نفس المكان.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

يوضح الأستاذ (بن روان) أن هذا الشكل يُعدّ المدخل الأكثر اعتمادًا لدراسة الاتجاهات في مجال الاتصال؛ إذ تُعامل الاتجاهات بوصفها متغيرًا وسيطًا قد يكون من أقوى المتغيرات المتاحة للتحليل. فهي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد نوع الاستجابة التي قد يُحدثها أي اتصال موجّه إلى الفرد. ويفترض أغلب الباحثين أن اتجاه الفرد _ سواء كان مؤيدًا أو معارضًا _ سيتحدد، عند تساوي العوامل الأخرى، وفق السلوك المتوقع صدوره عنه.

وبناءً على ذلك، أصبح تغيير الاتجاه يُستخدم كمتغير تابع في الدراسات الإعلامية، نظرًا لصعوبة دراسة السلوك الإنساني بشكل مباشر أو عزله وقياسه بدقة. ولذلك، اعتبر الباحثون أن حدوث تغيير في الاتجاه يمثل مؤشرًا على أن الاتصال قد ترك أثرًا فعليًا على السلوك أو على الأقل مَهّد لتغييره.

ويرى (محمد عبد الحميد) أيضًا، أن الاتجاه يُعدّ أحد أهم العوامل الوسيطة إلى جانب الإدراك والمعرفة، لارتباطه الوثيق بعملية الاتصال بوجه عام، والإعلام بوجه خاص. كما يعتبر هذه العوامل، في علاقتها بعناصر النموذج الاتصالي، متغيرات مستقلة وتابعة في الوقت ذاته؛ فهي تُعدّ مستقلة عندما ترتبط بالسلوك الاتصالي لجمهور المتلقين، إذ تؤثر في مختلف مراحل العملية الإعلامية، وفي أنماط استجابة الجمهور تجاه وسائل الإعلام أو القائم بالاتصال أو الرسائل الإعلامية ومضامينها.

وقد تتحول هذه العوامل إلى متغيرات تابعة عندما تتأثر ببعض الرسائل الإعلامية ومحتواها، سواء من حيث الاتجاه الذي تتخذه أو من حيث درجة شدته. كما تمتاز هذه العناصر الثلاثة _الاتجاه، الإدراك، والمعرفة_ بعلاقة متينة ومتداخلة فيما بينها، سواء على مستوى البناء أو على مستوى مسارات التأثير ودرجاته، بما يعكس طبيعتها المركبة في فهم السلوك الاتصالي وتفسيره¹.

وفيما يتعلق باتجاه دراسة السلوك، يشير (بن رُوان بلقاسم) إلى أن هذا التوجّه يفرض على الباحث اعتماد الاتجاه المتكامل في تحليل السلوك، وهو اتجاه يقوم على الكشف عن العوامل الوسيطة والتعرّف عليها، إضافةً إلى تحديد المؤشرات الدالة على السلوك النهائي المستهدف. ومن ثمّ، يسمح هذا المنظور

¹ - محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام. مرجع سبق ذكره، 1993، ص 97.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

بتحديد الفئات السلوكية الخاضعة للدراسة، والاختيار الدقيق للمتغيرات والعناصر التي تندرج ضمن هذا الإطار المتكامل.¹

وفيما يتعلق بصعوبات قياس الاتجاهات في علوم الإعلام والاتصال، يُنبّه (بلقاسم بن روان) إلى ضرورة توخّي الحذر عند استنتاج السلوك من خلال قياس الاتجاهات. فهذه تمثل أولى الإشكاليات المنهجية في دراسة تأثير وسائل الإعلام؛ إذ قد لا تعكس إجابات الفرد على الأسئلة حقيقة اتجاهاته الفعلية، بل قد تمثل مجرد رأي، والرأي بدوره قد لا يعبر بالضرورة عن السلوك الواقعي. ويرجع ذلك إلى أن الرأي يحمل طبيعة اجتماعية تجعل الفرد أحياناً يقدم إجابات متأثرة بالضغط أو التوقعات الاجتماعية، وليس بما يعبر بدقة عن سلوكه الحقيقي.²

وعليه؛ تُعدّ دراسة الاتجاهات أحد المحاور الأساسية في بحوث الاتصال، نظراً لكونها تمثل متغيراً وسيطاً يفسّر كيفية تفاعل الأفراد مع الرسائل الإعلامية، وكيفية تأثرهم أو مقاومتهم لها. وفي سياق التدوين الإلكتروني في الجزائر، تكتسب دراسة اتجاهات المدونين أهمية خاصة، لأن الممارسة التدوينية ترتبط في جوهرها بعمليات التعبير، وصياغة الرأي، وتوجيه النقاشات العامة في الفضاء الرقمي.

ويشير الباحثون، إلى أنّ الاتجاهات تُعدّ من أقوى المتغيرات التي دخلت مجال الاتصال، لما لها من قدرة على التنبؤ بنوعية الاستجابة التي قد يُظهرها الفرد تجاه محتوى معيّن. وبناءً على ذلك، يصبح من الممكن قراءة مواقف المدونين الجزائريين تجاه دور التدوين كفضاء حر في التعبير ومشاركة القضايا السياسية والاجتماعية من خلال تتبع الاتجاهات التي يعبرون عنها في مضامينهم الرقمية، خاصة في ظل الدور المتنامي للمدونات كفضاء عام بديل.

كما يؤكد محمد عبد الحميد أن الاتجاه يُعدّ عاملاً وسيطاً مركزياً ضمن النموذج الاتصالي، إذ يتفاعل مع الإدراك والمعرفة ويؤثر فيها ويتأثر بها. وينطبق ذلك بشكل واضح على المدونين في الجزائر، حيث تتحدد أنماط تفاعلهم مع المنصات الرقمية، ومواقفهم من المحتوى السياسي والاجتماعي، بناءً على اتجاهاتهم الراسخة

¹ - بلقاسم بن روان، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² - المرجع نفسه، ص 91.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

أو المتغيرة. فالاتجاهات هنا قد تكون متغيراً مستقلاً يؤثر في سلوك التدوين، وقد تتحول في الوقت نفسه إلى متغير تابع يتأثر بالرسائل الرقمية، وبالأحداث الوطنية، وبطبيعة التفاعلات التي تفرضها البيئة الإلكترونية.

ومن منظور الاتجاه المتكامل في دراسة السلوك، يشير (بن روان) إلى أنّ تحليل الاتجاهات يتطلب الكشف عن العوامل الوسيطة التي تؤثر في السلوك النهائي. وبالنسبة للمدونين الجزائريين، يتجلى ذلك في ضرورة فهم دوافعهم للتدوين، وتمثلاتهم للفضاء الرقمي، ومستوى انخراطهم في النقاشات العامة. فالاتجاهات لا تُقرأ فقط من خلال التصريحات المباشرة، وإنما من خلال الأنماط السلوكية الرقمية التي يعبرون عنها عبر التفاعل، والمشاركة، وإعادة النشر. وهذا ما تم اعتماده في الدراسة من خلال التركيز على لغة التدوين المنصات المفضلة وأيضاً دوافع المدونين بالإضافة الى الهوية الرقمية للمدون.

ورغم أهمية اتجاهات المدونين في تفسير ممارساتهم الرقمية، فإن قياس هذه الاتجاهات يظلّ تحدياً منهجياً معقداً. إذ يُحدّر بن روان من الاعتماد الكامل على الإجابات المصرّح بها، لأنها قد لا تعكس السلوك الحقيقي، خاصة في بيئة رقمية قد يتعرض فيها الأفراد لضغوط اجتماعية أو سياسية تؤثر على تصريحهم بمواقفهم. وهذا ينطبق بوضوح على المدونين الجزائريين الذين قد يفضلون أحياناً تقديم آراء معتدلة أو مبهمّة تجنباً لسوء الفهم أو للمساءلة، وأيضاً اعتماد أساليب لتجنب المخاطر، مما يجعل الاتجاهات الرقمية مجالاً يتطلب دقة كبيرة في التحليل والقياس.

II. دراسة الاتجاهات في البيئة الرقمية

أصبحت دراسة الاتجاهات في الاتصال الرقمي من الموضوعات المركزية في بحوث الإعلام المعاصرة، نظراً لما أحدثته المنصات الرقمية والمدونات وشبكات التواصل من تحولات عميقة في طبيعة تكوين المواقف والرؤى تجاه القضايا العامة. فالفضاء الرقمي لم يعد مجرد وسيط ناقل للمعلومات، بل أصبح بيئة اتصالية ديناميكية تُعيد تشكيل الإدراك والسلوك والتفاعل الاجتماعي.

من خصوصية دراسة الاتجاهات في السياق الرقمي في أن المستخدم لم يعد متلقياً سلبياً، بل أصبح منتجاً للمحتوى ومشاركاً في صناعة النقاش العمومي. فالتفاعلية، وتعدد الوسائط، وسرعة الانتشار، والخوارزميات التي تتحكم في ترتيب المحتوى، كلها عوامل تنقل عملية تكوين الاتجاهات من السياق التقليدي إلى بيئة أكثر تعقيداً وديناميكية. ومن خلال هذه البيئة، تتأثر الاتجاهات بجملة من العناصر مثل طبيعة المحتوى، حجم التفاعل الاجتماعي، بنية المنصة، والسياق الاجتماعي والسياسي المحيط.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

وتشير الأدبيات إلى أن الاتجاهات الرقمية تتشكل عبر ثلاثة أبعاد مترابطة:

1. **البعد المعرفي:** المحتوى الذي يتلقاه المستخدم و تمثلاته حول القضايا.

2. **البعد الانفعالي:** المشاعر المرتبطة بالموضوع داخل التفاعل الرقمي.

3. **البعد السلوكي:** الاستجابات العملية مثل التعليق، المشاركة، النشر، أو كتابة التدوينات.

تمثل **الاتجاهات** _ بوصفها بناءً معرفيًا وانفعاليًا وسلوكيًا _ أحد أهم المؤشرات لفهم كيفية استجابة الأفراد للمحتوى الرقمي. وفي سياق الاتصال الرقمي تتأثر الاتجاهات كذلك بعوامل مثل: طبيعة المنصة الرقمية خصائص المحتوى، التفاعل الجماهيري، آليات الانتشار الخوارزمية، وهذا ما يجعل اتجاهات المستخدمين أكثر سيولة، وأكثر قابلية للتعديل مقارنة بالاتصال التقليدي بحيث تسمح المنصات الرقمية للمستخدمين بالتعرض المكثف والمتكرر للمعلومات، وبالتفاعل الفوري مع محتوى متنوع بصريًا ولغويًا. هذا التنوع والسرعة يساهمان في إعادة تشكيل المعتقدات، تعزيز مشاعر معينة أو تقييدها، ودفع الأفراد نحو أنماط سلوكية رقمية محدّدة (إعجاب، تعليق، مشاركة، كتابة تدوينة...). كما يؤدي تصميم المنصات وخوارزمياتها إلى خلق "فقاعات معرفية" تُوجّه المستخدم نحو محتوى يتناسب مع اتجاهاته السابقة، ما يعززها أو يُعيد إنتاجها.

كما يعتبر التأثير الاجتماعي الرقمي من الأسباب المهمة لدراسة الاتجاهات في الاتصال الرقمي فالاتجاهات المستخدمين تتأثر بدرجة كبيرة بتفاعلات الآخرين (الإعجابات، التعليقات، إعادة النشر)، وأن التأثير الاجتماعي الرقمي أصبح عنصرًا حاسمًا في تعديل المواقف أو تثبيتها. وعليه، السلوك الاتصالي داخل الشبكات لا يتحدد فقط بمحتوى الرسالة، بل أيضًا بحجم الدعم الاجتماعي المرئي الذي تحظى به.

تؤثر البيئة الرقمية في تشكيل الاتجاهات من خلال عدة آليات، أبرزها:

- **التخصيص الخوارزمي** الذي يوجّه المستخدم نحو محتوى يتوافق مع مواقفه، مما قد يعزز اتجاهاته أو يقوده نحو التطرف المعلوماتي.
- **التفاعل الاجتماعي المرئي** (الإعجابات، التعليقات، إعادة النشر) الذي يلعب دورًا في التصريح بالمواقف أو تقييدها، وفق منطق التأثير الاجتماعي.
- **الطابع المتعدد الوسائط** (نصوص، صور، فيديو) الذي يزيد من قوة التأثير المعرفي والانفعالي على المستخدم.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لتحديد مفهوم الاتجاهات أنواعها وقياسها

- بيئة النقاش المفتوحة التي تتيح للمستخدمين التعبير عن الذات وتشكيل هوية رقمية مرتبطة باتجاهاتهم.

وعليه؛ المنصات الرقمية لا تعكس الاتجاهات فحسب، بل تساهم في إنتاجها وتعديلها، من خلال آليات الترشيح المعلوماتي وتضخيم بعض الخطابات على حساب غيرها، وهو ما توضحه نظريات مثل لولب الصمت والحتمية التكنولوجية والفضاء العمومي.

وفي السياق الجزائري، تمثل الاتجاهات الرقمية مؤشراً مهماً على طبيعة الرأي العام داخل البيئة الإلكترونية، خاصة مع توسع استخدام المدونات والمنصات الاجتماعية بوصفها فضاءً بديلاً للنقاش العمومي. وهذا يجعل تحليل الاتجاهات الرقمية مدخلاً أساسياً لفهم كيفية تفاعل المستخدمين مع القضايا السياسية والاجتماعية، وكيف تسهم التكنولوجيا في إعادة تشكيل أنماط الإدراك والمواقف في المجتمع.

ختاماً، يتضح أن دراسة الاتجاهات في الاتصال والبيئة الرقمية تمثل مجالاً بحثياً بالغ الأهمية، بالنظر إلى الدور المركزي الذي تلعبه الاتجاهات في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات، وفي صياغة ملامح الرأي العام داخل الفضاءين الواقعي والرقمي على حدّ سواء. فقد بينت مناقشة هذا المبحث أن الاتجاهات، بطبيعتها المعقدة والمتعددة الأبعاد، لا يمكن فهمها أو قياسها بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تتفاعل ضمنه، وأن التحولات التي أحدثتها المنصات الرقمية - من حيث سرعة تداول المحتوى، وتوسع المشاركة، وتداخل الأدوار بين المنتج والمتلقي - قد أعادت تعريف آليات التأثير والتعبير عن الاتجاهات والمواقف.

كما تأكد، أن البيئة الرقمية لا تغتفر فقط من سرعة تشكل الاتجاهات، بل تؤثر أيضاً في عمقها وانتشارها، من خلال ما توفره من فضاءات للنقاش وتبادل الخبرات، ومن خلال ديناميات التفاعل المرئي مثل الإعجابات، وإعادة النشر، والتعليقات. وهو ما يجعل قياس الاتجاهات الرقمية تحدياً منهجياً يتطلب أدوات دقيقة قادرة على التقاط هذه التحولات وفهم آثارها على الرأي العام.

وعليه، فإن الإحاطة بالاتجاهات داخل الاتصال الرقمي تمثل خطوة أساسية لفهم ديناميات الوعي الجماعي المعاصر، وتحليل كيفية تشكل المواقف في مجتمع يتزايد اعتماده على الوسائط الرقمية في بناء المعرفة وصياغة المواقف واتخاذ القرارات. وبذلك يصبح هذا المبحث ركيزة معرفية لفهم العلاقة المتشابكة بين الاتجاهات، الرأي العام، والفضاء الاتصالي الرقمي وما يحمله من فرص وتحديات.

خاتمة

يمكن القول إن هذا الفصل قد قدّم إطاراً نظرياً متكاملًا لفهم مفهوم الاتجاهات باعتبارها أحد المفاهيم المركزية في علوم النفس والاجتماع والسياسة والاتصال وذلك من خلال تتبع تطورها النظري، وبيان خصائصها ومكوناتها وأنواعها، ثم التطرق إلى أساليب قياسها وصلتها الوثيقة بمفهوم الرأي العام، قبل الانتقال إلى دراسة اتجاهات الأفراد في البيئة الرقمية المعاصرة. وقد أظهرت المعالجة النظرية أنّ الاتجاهات ليست مجرد استجابات عابرة، بل هي بناءات عقلية وانفعالية مكتسبة، تتشكل عبر التنشئة الاجتماعية والخبرات الفردية، وتؤثر بفاعلية في السلوك واتخاذ المواقف تجاه قضايا المجتمع.

كما أبرز الفصل التداخل العميق بين الاتجاهات ووسائل الإعلام، خاصة خلال القرن العشرين، حين اعتُقد أنّ الرسائل الإعلامية قادرة مباشرة على التأثير في مواقف الجماهير وتغيير سلوكهم. ورغم أن تطور الأبحاث اللاحقة قد أعاد النظر في هذه الفرضية، إلا أنه أكد استمرار أهمية الاتجاهات في تفسير كيفية استقبال الأفراد للرسائل الإعلامية، وكيفية تفاعلهم معها، وما ينتج عن ذلك من مواقف وسلوكيات.

وفي سياق التحوّل الرقمي، اتضح أنّ البيئة الاتصالية الجديدة— بما تتسم به من سرعة وتفاعلية وتعدد في اتجاهات إنتاج المحتوى— قد أسهمت في إعادة تشكيل آليات تكوين الاتجاهات، وجعلت المستخدمين أطرافاً فاعلة في بناء الخطاب العام، وليس مجرد متلقين سلبيين له. وأظهرت خصائص الفضاء الرقمي، مثل الخوارزميات، والتفاعلات الاجتماعية المفتوحة، وتدفق المحتوى اللحظي، كلها عوامل مؤثرة في تشكيل الاتجاهات الرقمية وتحوّلها وتجذرها، الأمر الذي يجعل دراستها ضرورية لفهم ديناميات الرأي العام الرقمي.

وبناءً عليه، فقد وضع هذا الفصل الأسس النظرية الضرورية التي يقوم عليها البحث في اتجاهات المدونين والمنصات الرقمية، من خلال ربط المفهوم بأصوله النفسية والاجتماعية والإعلامية، ومناقشة أساليب قياسه، ثم إسقاطه على البيئة الرقمية التي تشكل مجال الدراسة. ومن هنا، يمهد هذا الإطار النظري للانتقال إلى التحليل الإمبريقي في الفصول اللاحقة، لفهم اتجاهات المدونين ودور التدوين الإلكتروني في التعبير عن المواقف والقضايا السياسية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

تمهيد

المبحث الأول: التدوين الإلكتروني في ضوء تطور الحتمية التكنولوجية:

من الحتمية التقنية إلى التفاعل الرقمي.

المبحث الثاني: نظرية الفضاء العام كإطار تحليلي لدراسة التدوين الإلكتروني.

المبحث الثالث: منظور لولب الصمت كنموذج تفسيري لدراسة التدوين الإلكتروني

خاتمة

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تقديم المداخل النظرية المختلفة التي يمكن من خلالها فهم ظاهرة التدوين الإلكتروني في الجزائر، من حيث طبيعتها وأثرها على الاتجاهات والمواقف والسلوك الرقمي للمدوينين. يتناول الفصل المبحث الأول تطور مفهوم الحتمية التكنولوجية، موضحاً كيف أثرت الوسائل التقنية على أنماط التفاعل الرقمي، وما أتاحتها من إمكانيات للتدوين كوسيلة للتعبير والمشاركة. أما المبحث الثاني فيسلط الضوء على نظرية الفضاء العام، كإطار تحليلي يتيح تقييم مساهمة التدوين الإلكتروني في خلق فضاء عام رقمي يعكس تعددية الآراء والاتجاهات. ويخصص المبحث الثالث لدراسة نظرية لولب الصمت، مستعرضاً كيف تتأثر حرية التعبير الرقمية بالضغوط الاجتماعية والإعلامية، مع التركيز على مفهوم المراقبة الذاتية للمدوينين الجزائريين. ومن خلال هذا الفصل، يُمكن بناء فهم متكامل لدور التدوين الإلكتروني في التعبير عن الاتجاهات والمواقف السياسية والاجتماعية ضمن السياق الجزائري

المبحث الأول: التدوين الإلكتروني في ضوء تطور الحتمية التكنولوجية: من الحتمية التقنية إلى التفاعل

الرقمي

تمهيد

تُعَدُّ الحتمية التكنولوجية إحدى أبرز المقاربات النظرية التي أثّرت في فهم العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع، خاصة مع التحولات العميقة التي رافقت صعود وسائل الاتصال الرقمية. وتفترض هذه المقاربة أنّ التكنولوجيا ليست مجرد أدوات محايدة، بل عامل محدّد يوجّه التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي، ويعيد تشكيل أنماط التفاعل البشري. وفي سياق تزايد الاعتماد على الوسائط الرقمية في التعبير عن الرأي العام، وتنامي دور الفضاء الإلكتروني في تشكيل المواقف والاتجاهات، تبرز أهمية هذه النظرية في تفسير كيفية تأثير التقنيات الجديدة في السلوك الاتصالي وفي ديناميات التواصل، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات.

وانطلاقاً من ذلك، تُستخدم نظرية الحتمية التكنولوجية في هذه الدراسة، بوصفها إطاراً تحليلياً لفهم مساهمة التدوين الإلكتروني ومنصاته المختلفة في التعبير عن الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية. فهذه النظرية تفترض أنّ المدونات والمنصات الرقمية لا تؤثر فقط في طبيعة الخطاب المتداول، بل في كيفية تشكل المواقف ذاتها؛ إذ أن الانتقال نحو بيئات رقمية مفتوحة، تفاعلية، وسريعة الإيقاع، يخلق شروطاً جديدة للتعبير والمشاركة والتفاوض حول القضايا العمومية. وبناءً على ذلك، تُسهم الوسائط الرقمية للتدوين - في منظور هذه المقاربة - في إعادة تشكيل فضاء النقاش وفي تعزيز استقلالية المستخدمين وقدرتهم على إنتاج محتوى يعكس رؤاهم واتجاهاتهم، مما يجعل التكنولوجيا عاملاً مهيكلًا في بناء الوعي السياسي والاجتماعي لدى فئات واسعة من المدونين.

وقد مرّ مفهوم الحتمية التكنولوجية بمراحل تطور متعددة، انعكست على طبيعة الدراسات الإعلامية والاجتماعية الحديثة، بدءاً من الرؤية الاقتصادية المبكرة مروّجاً بالمقاربات الاتصالية، وصولاً إلى الحتمية الرقمية المعاصرة.

تعود الجذور الفكرية للحتمية التكنولوجية إلى إسهامات عدد من مفكري الاقتصاد والاجتماع، وفي مقدمتهم (ثورشتاين فيبلن) و(كارل ماركس)، حيث أسهما في ترسيخ فكرة الدور الحاسم للتكنولوجيا في تشكيل البناء الاجتماعي. فقد اعتبر (فيبلن) أن التقدم التكنولوجي يمثل القوة المحركة الأساسية للتغيير الاجتماعي، وأن الابتكارات التقنية تحدد طبيعة المؤسسات الاقتصادية وأنماط التنظيم الاجتماعي. أما

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

(ماركس) فقد ربط بين وسائل الإنتاج والتكنولوجيا من جهة والبنية الاجتماعية من جهة أخرى، مؤكداً أن أي تطور في الأدوات وطرائق الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى تحولات عميقة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يمنح للتكنولوجيا طابعاً حتمياً في توجيه مسار المجتمع.

ومع تطور الفكر الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تعزز الاتجاه الذي يربط بين التكنولوجيا والحداثة، حيث بدأ الباحثون ينظرون إلى الابتكارات التقنية بوصفها عاملاً مركزياً في إحداث التغيير الاجتماعي. فقد أُشير إلى تأثيرها المباشر في إعادة تشكيل أنماط العمل وتنظيم العلاقات الاجتماعية، بل وامتدادها إلى المجال الثقافي والرمزي، بما في ذلك التأثير في القيم وأساليب التعبير والثقافة الشعبية، مما مهد لبلورة التصور النظري للحتمية التكنولوجية بصيغته المبكرة.

1. الحتمية التكنولوجية من إينيس إلى ماكلوهان:

في خضم الحرب العالمية الثانية وما شاهدها أوروبا من موجات عدم الاستقرار، اتجهت أنظار البحث في علوم الإعلام والاتصال نحو القارة الأمريكية فأنجزت النصف الثاني من القرن الماضي العديد من الدراسات والبحوث الاتصالية التي تناولت الاتصال الجماهيري العمليات الاتصالية، الرسائل الإعلامية مضامين الرسائل، وسائل الإعلام، تأثير الرسائل الإعلامية على سلوك المشاهد، المستمع، القارئ وغيرها¹. التي تشكل اليوم التراث النظري لهذا العلم وقد كانت كندا واحدة من الدول التي أثبتت باحثوها براعة في التقصي الميداني والإنتاج المعرفي الغزير، وقد أكدوا أن النظريات هي بمثابة مرجعيات لكثير من الدراسات اليوم على غرار (هارولد إينيس) و(مارشال ماكلوهان).

ولطالما اعتقد (هارولد إينيس) الجغرافي والاقتصادي السياسي الكندي أن تكنولوجيا الاتصال تشكل أساس العمليات السياسية والاقتصادية لكنه كان قد أعلن فرضيته هذه وبدأ اختبارها متأخراً، وذلك بعدما بات واضحاً أن هناك نوع من السيطرة تتعرض لها بلده كندا من دول الجوار بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان تملكان نظاماً اتصالياً تكنولوجياً قوياً بإمكانه أن يضرب في قلب الحياة الثقافية في كندا، ويهدد تنظيمه الاجتماعي في داخل وجود أزمة انحرافات تكنولوجية²، كما تبين أن هناك نوع من السيطرة

¹ جابر عبد الله جابر، نظريات الشخصية، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2001، ص 36.

² بسام عبد الله مشاقبة، نظريات الاتصال، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص ص 74-75.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

السياسية على المكان والزمان من قبل محتكري المعرفة والتكنولوجيا، حيث تبلورت نتائج بحوث (إينيس) من خلال دراسة الإمبراطورية في سنة 1950 وانحراف الاتصال في سنة 1951، وقد جاءت فرضيات (إينيس) وبحوثه بمثابة المبشر لميلاد نظرية جديدة تهتم بأثر تكنولوجيا الاتصال على ثقافة المجتمعات وقدرتها على إحداث التغير بها والتي نسبت فيما بعد لتلميذه (مارشال ماكلوهان) بعدما طورها وأعطاهها تسمية الحتمية التكنولوجية فيما بعد.¹

2. ألبرت مارشال ماكلوهان Marchal Macluhan

(مارشال ماكلوهان) ، باحث في التربية والفلسفة ، عالم اجتماع ، أستاذ أدب انجليزي ومن أشهر الرواد المنظرين في الاتصال ، ولد في 21 جويلية 1911 في مدينة (أيدمونتن) ب (ألبرتا) بكندا ، والدته كانت ممثلة وأبوه تاجر عقارات، كان ينوي دراسة الهندسة لكنه درس الأدب الانجليزي بجامعة (مانيتوبا) وتحصل على الماجستير سنة 1934، اعتنق الكاثوليكية سنة 1937 وأصبح مستشارا للفاثيكان لاحقا، أكمل ماكلوهان دراسته بجامعة (كامبردج Cambridge) بإنجلترا تحصل على الدكتوراه منها سنة 1943 في الأدب الانجليزي ، عاد سنة 1944 إلى كندا ودرس بكلية (Windsor) ومن ثم رحل سنة 1946 إلى (تورينتوا) لتدريس الأدب الانجليزي في معهد سان ميشال أين أصبح عضوا في مدرسة الاتصال المشهورة بها.

امتازت مؤلفات ماكلوهان بطابعها التنبؤي لذا أطلق عليه في الغرب لقب " نبي العصر الالكتروني " ويعد أول من استخدم مصطلح العولمة معنيا حينما صاغ جملته الشهيرة (القرية الكونية Global village)، مبشرا بتقلص المجتمع الإنساني الى قرية كونية صغيرة تتشابك بفعل ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي الحاصل في وسائل الإعلام والتوصل.

أجريت له سنة 1970 عملية في الدماغ لاستئصال ورم سرطاني وتوفي بعدها في 13 ديسمبر 1980 تاركا إنتاجا علميا ثريا من مئات المقالات المنشورة في المجلات ومجموعة من الكتب المهمة:

¹ بشير العلاق، نظرية الاتصال: مدخل كامل، اليازوري، عمان، الأردن، 2013، ص 82.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

- (العروس الميكانيكية) سنة 1951؛ (مجرة غوتنبرغ) التي نال عليها جائزة الحاكم سنة 1962؛ (الفهم وسائل الاتصال) سنة 1964، (الوسيلة هي الرسالة) سنة 1967؛ (الحرب والسلام في القرية العالمية) سنة 1969¹.

أبدى العلماء والباحثون في مجال الاتصال وعلم الاجتماع وحتى الانثروبولوجيا اهتماما بالغاً بكتابات ماكلوهان وأثارت أطروحاته نقاشاً وانتشاراً منقطع النظير، إذ تم اعتباره من أوائل كتاب الحداثة الذين يرون أن المجتمع أصبح مجتمع معلومات، وأن التطور التقني في قنوات الاتصال من أعظم الثورات التي تعرفها الحضارة الإنسانية.

استند ماكلوهان في بناء نظريته الحتمية على أفكار وأطروحات الفلاسفة الغربيين أمثال (آدم سميث) و(جون ستيوارت ميل) و(نيتشه)، إذ تركز في جوهرها على القوة الاقتصادية والصناعية التي عرفت أوروبا في عصر النهضة الصناعية في القرن 18 حينما كان كل تغير اجتماعي يعزى إلى القوة المادية وسطوة الآلة والتقنية.

وكانت له الأسبقية في التوجه نحو الدراسات ثلاثية (التكنولوجيا - الثقافة - الاتصال) في المجتمع المعاصر، حيث تأثر بالتوجه البحثي لجامعة (تورينتوا) وأعمال كل من (هارولد انيس) و(أريك فافلوك)، الذين درسا الكيفية التي ساهم بها الأدب الإغريقي في الانتقال بالمجتمع اليوناني من ثقافة شفوية سائدة إلى ثقافة مكتوبة ناشئة، خاصة أطروحات أنيس في كتابه (الإمبراطورية والاتصال سنة 1950) الذي مكن (ماكلوهان) من أن يؤسس لنظريته الخاصة بالتغير الاجتماعي وينقلها في مؤلفه (مجرة غوتنبرغ) إلى حالة القرن 20، معتقداً بالفكرة القائلة أن تغير أنظمة الاتصال هو الذي يفسر التغير التاريخي. لهذا كان ماكلوهان شديد الإعجاب بعمل المؤرخين أمثال الدكتور (وايت white) صاحب كتاب (التكنولوجيا والتغير الاجتماعي) الذي ظهر سنة 1962...، فأكد بأن النسيج الاجتماعي هو الثقافة المتقدمة بخطى التكنولوجيا، وتبنى المجتمعات البشرية ثقافياً بواسطة المادية التكنولوجية، وتبنى اجتماعياً بفضل التطور الاجتماعي².

3. مفهوم الحتمية التكنولوجية في الدراسات الاعلامية

¹ نور الدين تواتي، ماكلوهان مارشال: قراءة في نظرياته بين الامس واليوم، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد، 2013، ص 187.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

ترتبط نظرية الحتمية التكنولوجية بالمفكر الكندي (مارشال ماكلوهان) الذي قدّمها في ستينيات القرن العشرين باعتبارها تصورًا يفسّر التطور الاجتماعي انطلاقًا من تطور وسائل الاتصال. إذ يرى (ماكلوهان) أنّ تكنولوجيا الإعلام ليست مجرد أدوات ناقلة للرسائل، بل قوة بنوية تُعيد تشكيل الوعي الإنساني وأنماط التفكير والسلوك، وتؤثر بعمق في التنظيم الاجتماعي والثقافي للمجتمعات الحديثة. وقد عرض أفكاره الأساسية لأول مرة في كتابه "مجرة غوتنبرغ" سنة 1962، مؤكدًا أن طبيعة الوسيلة الإعلامية تفوق في تأثيرها مضمون الرسالة، وهو ما عبّر عنه بمقولته الشهيرة: "الوسيلة هي الرسالة".

ويؤكد (ماكلوهان) أن كل تقنية إعلامية جديدة تُحدث تحولات جذرية في إدراك الإنسان للعالم وفي أنماط تفاعله معه؛ فاختراع الطباعة، على سبيل المثال، غيّر بنية التفكير الفردي وأسهم في تطوير الوعي العقلاني، بينما أحدثت الوسائط الإلكترونية تحولًا في التجربة الاجتماعية والذهنية. ووفق هذا التصور، تصبح التكنولوجيا عاملاً حتميًا موجّهًا للسلوك الإنساني ومسار التطور التاريخي، حيث لا يسيطر الإنسان على الوسيلة بقدر ما يصبح خاضعًا لتأثيراتها ومحدودًا بإكراهاتها البنوية.

ومن وجهة نظرنا شير الحتمية التكنولوجية إلى أن التكنولوجيا ليست مجرد أدوات محايدة، بل قوى فاعلة تؤثر في بنية المجتمع وأنماط التفاعل البشري. وفق هذا المنظور، فإن الوسائط الرقمية، بما فيها المدونات، تشكل بيانات محددة تفرض نوعًا من الاستخدامات والسلوكيات على المستخدمين، وتعيد صياغة طريقة التفاعل مع المعلومات والخطاب السياسي والاجتماعي.

وعليه، تعتبر الحتمية التكنولوجية إطارًا نظريًا مناسبًا لدراسة مساهمة التدوين الإلكتروني ومنصاته الرقمية في التعبير عن الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية. وفق هذا المنظور، لا تُعدّ الوسائط الرقمية مجرد أدوات محايدة، بل هي عوامل مهيكلّة تؤثر في طبيعة الممارسة التواصلية ونمط التفاعل بين الأفراد والجماعات. فالمدونات ومنصات التواصل الاجتماعي، من خلال تصميمها ووظائفها التقنية، تخلق فضاءات للنقاش العام وتوفر أدوات للتعبير الحر والمباشر، وهو ما يسمح للمدوينين بمشاركة مواقفهم واتجاهاتهم وإعادة تشكيل الرأي العام بطريقة أكثر تفاعلية من الإعلام التقليدي. كما تفترض الحتمية التكنولوجية أن البنية التقنية لهذه المنصات تحدد طبيعة الاستخدامات والأنماط السلوكية للفاعلين، ما يجعل التكنولوجيا عاملاً مؤثرًا في تشكيل الخطاب السياسي والاجتماعي، وتعزيز قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة في النقاشات العمومية.

4. أطروحات الحتمية التكنولوجية في الاعلام

أ. وسائل الاتصال هي امتداد لحواس الانسان:

يرى مارشال ماكلوهان أن الناس يتكيفون مع ظروف البيئة في كل عصر من خلال استخدام حواس معينة ذات صلة وثيقة بنوع الوسيلة الاتصالية المستخدمة. فطريقة عرض وسائل الإعلام للموضوعات، وطبيعة الجمهور الذي تتوجه إليه، تؤثران على مضمون تلك الوسائل. فطبيعة وسائل الاتصال التي تسود في فترة من الفترات هي التي تكون المجتمعات أكثر مما يكونها مضمون الرسائل الاتصالية، ويعتقد (مكلوهان) فيما يسميه (الحتمية التكنولوجية Technological Determinism) أي أن المخترعات التكنولوجية هي التي تؤثر على تكوين المجتمعات.

ويرى (مكلوهان) أن التحول الأساسي في الاتصال التكنولوجي يجعل التحولات الكبرى تبدأ لدى الشعوب، ليس فقط في التنظيم الاجتماعي، وإنما في الحواس الإنسانية أيضاً. وبدون فهم الأسلوب الذي تعمل بمقتضاه وسائل الإعلام، لن نستطيع فهم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على المجتمعات، فأى وسيلة جديدة هي امتداد للإنسان، تؤثر على طريقة تفكيره وسلوكه، فكاميرا التليفزيون تمد أعيننا، والميكروفون يمد أسماعنا، والآلات الحاسبة توفر الجهد العقلي وتؤدي إلى امتداد الوعي¹.

ويقسم (مكلوهان) تطور الاتصال الى أربع مراحل هي:

- المرحلة الشفوية: التي تعتمد كلية على الاتصال الشفهي Totally Oral ، وقد استغرقت معظم التاريخ البشري....
- مرحلة الكتابة: وقد استمرت نحو ألفي عام.
- مرحلة الطباعة: من سنة 1500 إلى سنة 1900 تقريباً.
- مرحلة الوسائل الإلكترونية: منذ بداية القرن العشرين.

¹ حسن عماد مكاي، ليلي السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط4، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

ويرى (ماكلوهان) أن وسائل الاتصال الإلكترونية غيرت في توزيع الإدراك الحسي أو كما يسميها ماكلوهان استخدام الحواس فامتداد أية حاسة يعدل من طريقة تفكيرنا وتصرفاتنا وإدراكنا للعالم من حولنا. يندرج التدوين الإلكتروني والمنصات الرقمية بشكل مباشر ضمن هذه مرحلة الوسائل الإلكترونية، إذ تقوم على:

- الجمع بين النص والصورة والصوت والفيديو.
- التفاعل الفوري بين المرسل والمتلقي.
- تفكيك مركزية الخطاب الإعلامي التقليدي.
- إعادة تشكيل الإدراك الحسي وفق ما يسميه ماكلوهان بـ"امتداد الحواس".

وبذلك تصبح المدونات والمنصات الرقمية امتدادًا للحواس البشرية، حيث لا يقتصر إدراك المستخدم على البصر أو السمع منفردين، بل يتكاملان داخل بيئة رقمية تفاعلية تعيد تشكيل طرق التفكير وبناء المواقف والاتجاهات.

● منصات التدوين الإلكتروني امتداد لحواس الإنسان

انطلاقاً من تصور (مارشال ماكلوهان) الذي يرى أن وسائل الاتصال تمثل امتدادًا لحواس الإنسان وتعيد تشكيل إدراكه للعالم وسلوكه الاجتماعي، يمكن فهم منصات التدوين الرقمية بوصفها امتدادًا إدراكيًا وتفاعليًا يعيد صياغة علاقة الأفراد بالقضايا السياسية والاجتماعية. فهذه المنصات لا تؤدي وظيفة نقل الآراء فحسب، بل تخلق بيئة إدراكية جديدة تؤثر في طريقة تلقي القضايا وصياغة المواقف تجاهها، حيث يصبح المدون أكثر حضورًا في المجال العام وأكثر قدرة على التعبير عن رؤيته وتحليل الأحداث السياسية والاجتماعية خارج الأطر التقليدية للإعلام.

ووفقًا للحتمية التكنولوجية، فإن الخصائص التقنية لمنصات التدوين — مثل التفاعلية، وسهولة النشر، والتعليق، والمشاركة الفورية — تعمل على توسيع الحواس السياسية للمستخدم، فتجعله أكثر وعيًا بالقضايا وأكثر انخراطًا في النقاش العمومي. فكما يرى (ماكلوهان) أن الوسيلة تؤثر في بنية التفكير قبل المضمون، فإن طبيعة المنصات الرقمية نفسها تسهم في تشكيل اتجاهات المدونين ومواقفهم، حيث تتحول من مجرد أدوات للتعبير إلى فضاءات لإنتاج الخطاب السياسي وصناعة الرأي العام وتوجيه النقاش العمومي.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

وبذلك يمكن القول إن منصات التدوين، باعتبارها امتدادات للحواس السياسية والمعرفية للمدون، تساهم في إعادة تنظيم العلاقة بين الفرد والسلطة والقضية العامة، وتتيح نمطاً جديداً من المشاركة السياسية يقوم على الحوار المفتوح، والتفاعل المستمر، وتعدد وجهات النظر، مما يعزز من حضور الفرد كفاعل رقمي في تشكيل الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية.

ب. وسائل الاتصال الساخنة ووسائل الاتصال الباردة¹:

ابتكر (مكلوهان) مصطلحات "الساخن" و "البارد" ليصف بناء وسيلة الاتصال، أو التجربة التي يتم نقلها، وكلمة "بارد" تستخدم في وقتنا الحاضر لتعني ما ألفنا على أن نطلق عليه كلمة "ساخن" في الماضي.

ويهتم (مكلوهان) بالقدرة على التخيل الذي يعتبر محور فكرته عن الساخن والبارد، فالوسيلة الساخنة هي الوسيلة التي لا تحافظ على استخدام التوازن في الحواس، أو الوسيلة التي تقدم المعنى مصطنعاً وجاهزاً مما يقلل احتياج الفرد للخيال. أما الوسيلة الباردة فهي تحافظ على التوازن، وتثير خيال الفرد باستمرار. ويرى (مكلوهان) أن الوسائل المطبوعة والراديو ووسائل (ساخنة)، لأن كل منها تعتمد على استخدام حاسة واحدة فقط ولا تحتاج سوى لقدر بسيط من الخيال، في حين يرى السينما والتلفزيون من الوسائل "الباردة" التي تحتاج الى ممارسة جهد كبير في التخيل من جانب المشاهدين.

بهذا المعنى، يمكن القول: إن الآلية الذاتية (Automation) باردة، في حين أن الوسائل الميكانيكية ساخنة، والشخص التقليدي ساخن، في حين أن الشخص المتطور بارد. والوسيلة الساخنة درجة وضوحها مرتفعة وعلى درجة عالية من الفردية، وتحتوي على قدر كبير من المعلومات المطلوبة. أما الوسيلة الباردة فدرجة وضوحها منخفضة، وتنقل معلومات قليلة، وتحتاج الى جهد من جانب الجمهور لاستكمال التجربة.

ويرى (مكلوهان) أن مد جهازنا العصبي تكنولوجياً، سوف يمكّن الإنسان من إدماج البشرية كلها داخله، وأن الوسائل الإلكترونية سوف تجعلنا نعود إلى الترابط مرة أخرى، فالتلفزيون سوف يعود بالفرد مرة أخرى إلى التجارب الجماعية للثقافة الشفهية، وسوف يشجع المساهمة بدلاً من الانسحاب والعزلة، والعمل بدلاً من الاقتصار على التفكير.

¹ المرجع نفسه، ص ص 277-278.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

وعليه؛ يقوم تمييز مارشال ماكلوهان بين الوسائل الساخنة والوسائل الباردة على تصوّر إدراكي يرى فيه أن الوسيلة لا تنقل المضمون فقط، بل تعيد تشكيل طريقة إدراك الإنسان للعالم من خلال الحواس. لذلك، فإن معيار التصنيف لا يتعلق بما تُقدّمه الوسيلة من محتوى، بل بكيفية تقديمه ومدى اكتماله الحسي، وبدرجة مشاركة المتلقي في بنائه.

• الوضوح الحسي عند ماكلوهان

- يقصد ماكلوهان بدرجة الوضوح الحسي مقدار التفاصيل والمعلومات التي توفرها الوسيلة للحواس.
- فالوسيلة الساخنة تتميز بوضوح عالٍ وكثافة معلوماتية كبيرة، حيث تُشيع حاسة واحدة بشكل مكثف (كالراديو لحاسة السمع أو الطباعة لحاسة البصر). وهذا الإشباع يجعل الرسالة مكتملة تقريباً، فلا تترك مجالاً واسعاً للتأويل أو التخيل، لأن المعنى يُقدّم بصورة جاهزة.
 - أما الوسيلة الباردة فدرجة وضوحها منخفضة، وتقدم معلومات ناقصة أو مفتوحة، ما يفرض على المتلقي التدخل الذهني لتفسيرها وربط عناصرها واستكمال معناها.
- إذن، كلما زادت كثافة التفاصيل ووضوح الصورة أو الصوت، اقتربت الوسيلة من السخونة، وكلما انخفض ذلك، اقتربت من البرودة

• مستوى مشاركة المتلقي في استكمال المعنى

- يرتبط هذا المعيار بدور الجمهور في العملية الاتصالية:
- في الوسائل الساخنة يكون المتلقي شبه سلبي، إذ تتولى الوسيلة معظم مهمة تشكيل المعنى، ويكتفي الفرد بالاستقبال.
 - في الوسائل الباردة يتحول المتلقي إلى شريك في الإنتاج الدلالي، إذ يُطلب منه أن يملأ الثغرات، ويربط المعطيات، ويشارك بخياله وخبرته في تفسير الرسالة.
- وبهذا المعنى، فإن البرودة لا تعني ضعف التأثير، بل على العكس، تعني ارتفاع مستوى التفاعل والمشاركة الذهنية.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

يمكن القول إن الوسيلة الساخنة "تتحدث بدلاً عن المتلقي"، بينما الوسيلة الباردة "تدعوه للمشاركة في الكلام".

فالصحيفة المطبوعة، على سبيل المثال، تقدم نصاً واضحاً ومفصلاً، لا يحتاج سوى للقراءة، لذلك تُعد ساخنة، في حين أن الحوار التلفزيوني أو التفاعل عبر منصات التواصل يحفز الجمهور على التعليق والتفسير والمناقشة، فيُصنف كوسيلة باردة.

وعليه ووفقاً ل(ماكلوهان)، لا تُقاس قوة الوسيلة بثراء مضمونها فحسب، بل بقدرتها على إشراك المتلقي في بناء المعنى. فكلما كانت الرسالة مغلقة عالية الوضوح قلّت مشاركة الجمهور، وكلما كانت مفتوحة وناقصة ازدادت مشاركته، وهو ما يشكل جوهر الفرق بين الوسائل الساخنة والباردة.

● تصنيف المدونات والمنصات الرقمية للتدوين على أساس ثنائية (الساخن والبارد) لماكلوهان

يرى ماكلوهان أن معيار التمييز بين الوسائل الساخنة والباردة يقوم على درجة الوضوح الحسي ومستوى مشاركة المتلقي في استكمال المعنى. وبناءً على هذا التصور، يمكن القول إن المدونات والمنصات الرقمية لا تنتمي بصورة مطلقة إلى أحد القطبين، بل تمثل نمطاً هجيناً يجمع بين خصائص الوسيلة الساخنة والوسيلة الباردة في آن واحد، غير أن الطابع الغالب عليها هو البرودة التفاعلية.

● المدونات والمنصات الرقمية كوسائل اتصال باردة

تُصنّف المدونات والمنصات الرقمية في الغالب ضمن الوسائل الباردة للأسباب التالية:

- انخفاض درجة الاكتمال الدلالي للمحتوى، حيث يُعرض الخطاب غالباً في شكل مفتوح قابل للتأويل.
 - اعتمادها على التفاعل والمشاركة (تعليقات، إعجابات، إعادة نشر)، مما يتطلب تدخلاً نشطاً من المتلقي لاستكمال المعنى.
 - إثارته للخيال والتفسير الشخصي، خاصة في النقاشات السياسية والاجتماعية ذات الطابع الجدلي.
 - تحقيق التوازن بين الحواس من خلال الجمع بين النص والصورة والفيديو والرموز التعبيرية.
- وبذلك، لا يتلقى الجمهور المحتوى في حالة سلبية، بل يتحول إلى فاعل مشارك في إنتاج الدلالة، وهو ما ينسجم مع مفهوم الوسيلة الباردة التي تحفز التخيل والمساهمة المستمرة.

• المدونات والمنصات الرقمية كوسائل شبه ساخنة

- في بعض السياقات، تتحول المنصات الرقمية إلى وسائل ذات طابع ساخن، خاصة عندما:
- تعتمد على المحتوى المكثف عالي الوضوح مثل الفيديوهات المباشرة أو الخطاب الدعائي السياسي.
 - تقدم المعنى بصورة مكتملة ومغلقة لا تتيح مجالاً واسعاً للتأويل.
 - تُوجّه المتلقي نحو تفسير محدد للقضايا دون الحاجة إلى جهد تخيلي كبير.
- هنا تتجلى خاصية الوسيلة الساخنة من خلال وضوح الرسالة وارتفاع كثافة المعلومات وهيمنة خطاب أحادي الاتجاه.

بناءً عليه؛ تُعدّ المدونات الإلكترونية والمنصات الرقمية، وفق منظور (ماكلوهان)، وسائل اتصال باردة في طبيعتها البنيوية، لما توفره من فضاءات تفاعلية مفتوحة تتطلب مشاركة إدراكية دائمة من الجمهور في بناء المعنى وتفسير الخطاب، غير أنها قد تكتسب طابعاً ساخناً في حالات معينة تتسم بارتفاع كثافة المحتوى وسيطرة الدلالة الجاهزة، خاصة في الخطابات السياسية الدعائية أو المحتوى المرئي عالي الإخراج.

انطلاقاً من ذلك، فإن تصنيف المدونات كوسائل باردة يعزز دورها كفضاء محفّز للنقاش العمومي وتشكيل الاتجاهات، حيث تقوم على المشاركة، والحوار، وإعادة إنتاج المعنى، وهو ما يفسّر قدرتها على استقطاب الرأي العام والمساهمة في بلورة المواقف السياسية والاجتماعية.

ج. الوسيلة هي الرسالة The Medium is the Message

بمعنى أن طبيعة كل وسيلة، وليس مضمونها هو الأساس في تشكيل المجتمعات، ويرى (ماكلوهان) أن الرسالة الأساسية في التلفزيون هي التلفزيون نفسه، كما أن الرسالة الأساسية في الكتاب هي المطبوع، فالمضمون غير مهم، وأن المهم هو الوسيلة التي تنقل المحتوى، ويشير (ماكلوهان) إلى أن لكل وسيلة جمهوراً من الناس الذين يفوق حبهم لهذه الوسيلة اهتمامهم بمضمونها، بمعنى آخر.. التلفزيون كوسيلة هو: محور لاهتمام كبير، فكما يحب الناس القراءة من أجل الاستمتاع بتجربة المطبوع، فإنهم يحبون التلفزيون بسبب الشاشة التي تعرض الصور والصوت والحركة والألوان.

ويقترح (ماكلوهان) أن بناء الوسيلة ذاتها مسئول عن نواحي القصور فيها، ومسئول عن مقدرتها في توصيل المضمون، فهناك مثلاً، وسيلة أفضل من وسيلة أخرى في إثارة تجربة معينة، فمثلاً: مشاهدة مباراة في

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

كرة القدم أفضل في التلفزيون عنها في الراديو أو الجريدة، ومباراة كرة القدم الرديئة على الشاشة أكثر إثارة من مباراة عظيمة تذاع بالراديو. وعلى خلاف ذلك، فإن مطالعة أخبار الجرائم في الصحف أكثر إثارة عنها في التلفزيون، ويبدو أن لكل وسيلة خصائص خاصة بها تجعلها هي الأفضل في إثارة موضوعات معينة¹.

وعليه؛ يرى (ماكلوهان) أنّ الوسيلة الاتصالية نفسها - وليس المحتوى الذي تحمله - هي التي تُحدث التأثير الأعظم في المجتمع، لأنها تعيد تشكيل طريقة إدراك الإنسان للعالم.

• منصات التدوين بوصفها رسالة: مقارنة ماكلوهانية لتأثير الوسيلة في تشكيل الاتجاهات السياسية والاجتماعية

يمكن إسقاط طرح مارشال ماكلوهان القائل بأن "الوسيلة هي الرسالة" على منصات التدوين الرقمية بوصفها فضاءات لا يقتصر تأثيرها على مضمون ما يُنشر فيها، بل يمتد إلى طبيعة التجربة الاتصالية التي تفرضها على المستخدمين، ومن ثم إلى كيفية تشكّل الوعي والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية. فوفق هذا المنظور، لا تُعدّ المدونة مجرد قناة محايدة لنقل الآراء، بل هي بنية تقنية ذات خصائص محددة تصوغ شكل الخطاب، وطريقة التفاعل معه، وحدوده التعبيرية.

فمنصات التدوين، بما توفره من إمكانيات مثل التعليق الفوري، وإعادة النشر، والوسوم (Hashtags)، والتفاعل الرمزي (الإعجابات، المشاركات)، تخلق بيئة تواصلية تُشجّع على المشاركة النشطة، وتجعل القارئ شريكاً في إنتاج المعنى لا مجرد متلقٍ سلبي. وبذلك، فإن تأثير التدوين لا يرتبط فقط بمحتوى التدوينة، بل بطبيعة المنصة نفسها التي تحدد نوع النقاش وحدته وامتداده، وتسمح بتشكيل شبكات رأي وتيارات فكرية قد تتجاوز في تأثيرها مضمون التدوينات الفردية.

كما أن لكل منصة تدوينية خصائص تجعلها أكثر قدرة على إثارة قضايا معينة، فالتدوين النصي المطوّل في المدونات التقليدية يسمح بطرح تحليلات معمقة حول الشأن السياسي والاجتماعي، بينما تفرض المنصات المختلطة (مثل فيسبوك أو إكس أو إنستغرام) خطاباً سريعاً مكثفاً، يعتمد على الاختزال والرمزية، ما يؤثر في طبيعة الاتجاهات المتشكلة ويجعلها أكثر آنية وتفاعلاً وانفعالاً. وهنا تتجلى فكرة ماكلوهان بأن

¹ حسن عماد مكاوي، ليلي السيد، المرجع نفسه، ص ص 276_277.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

الوسيلة قد تكون أكثر تأثيراً من المحتوى ذاته، إذ تصبح المنصة الرقمية إطاراً مهماً يوجه طبيعة التعبير وحدود المشاركة.

وعليه، يمكن القول إن منصات التدوين، وفق منظور الحتمية التكنولوجية، لا تنقل فقط اتجاهات المدونين ومواقفهم، بل تسهم في إنتاجها وصياغتها وتوجيهها، حيث تصبح البنية التقنية للمنصة عاملاً محدداً في تشكيل الرأي العام الرقمي، وفي إعادة تنظيم العلاقة بين الفرد والقضية السياسية والاجتماعية، وهو ما يعزز اعتبار التدوين فضاءً فاعلاً في تشكيل الوعي الجماعي وليس مجرد وسيط لنقله.

انطلاقاً من أطروحة ماكلوهان القائلة بأن طبيعة الوسيلة هي التي تشكّل المجتمع أكثر من مضمونها، يمكن النظر إلى منصات التدوين بوصفها بنى تقنية تُعيد تشكيل أساليب التعبير وممارسات المشاركة السياسية والاجتماعية، حيث لا يقتصر تأثيرها على نقل الآراء، بل يمتد إلى صياغة أنماط التفاعل، وضبط إيقاع النقاش، وتوجيه عملية بناء الاتجاهات. فالتدوين الرقمي، من خلال خصائصه التفاعلية وسرعته وانتشاره، يُنتج ثقافة تواصلية جديدة تؤثر في كيفية إدراك الأفراد للقضايا وفي تمثلاتهم لها، مما يجعل المنصة ذاتها رسالة قائمة بذاتها، وفق منطق الحتمية التكنولوجية.

د. العالم قرية عالمية Global Village

ومن الناحية السياسية يرى (ماكلوهان)، أن وسائل الإعلام الالكترونية حولت العالم الى قرية عالمية تتصل جميع اجزائها ببعضها البعض، وتحت تلك الوسائل على العودة الى الحياة القبلية¹.

في ضوء مفهوم "القرية العالمية" (ماكلوهان)، يمكن النظر إلى منصات التدوين كفضاءات أسهمت في إعادة تشكيل المجال السياسي من خلال ربط الأفراد والجماعات في شبكة تواصل عالمية آنية، جعلت من التعبير عن القضايا السياسية ممارسة جماعية تشاركية. فقد أدّت هذه المنصات إلى تلاشي الحدود الجغرافية، وإلى نشوء نوع من الوعي السياسي الجمعي القائم على التفاعل المستمر وتبادل المواقف والاتجاهات، بما يشبه الروابط القبلية التي تقوم على القرب الرمزي والشعور بالانتماء المشترك. وهكذا لم تعد القضايا السياسية محصورة في سياقها المحلي، بل أصبحت جزءاً من نقاش كوني يعكس تجسيداً عملياً لفكرة القرية العالمية في المجال الرقمي.

¹ المرجع نفسه، ص 276.

3. تطور الحتمية التكنولوجية في العصر الرقمي عند مارك بوستر¹ Mark Poster :

مع التحولات الرقمية، لم تعد الحتمية التكنولوجية تُفهم بالمعنى الميكانيكي الصارم، بل شهدت تطوراً نوعياً تمثل في الانتقال نحو قراءات أكثر مرونة، تُراعي التفاعل الجدلي بين الإنسان والتقنية (الانتقال من الحتمية الصلبة إلى الحتمية اللينة). في هذا السياق برزت إسهامات مفكرين معاصرين مثل (مارك بوستر) و(بول أدلر)، اللذين قدّما مقاربات نقدية تعيد صياغة الحتمية التكنولوجية بما يتلاءم مع البيئة الرقمية الجديدة.

(بوستر Mark Poster) من أبرز المفكرين الذين أعادوا قراءة الحتمية التكنولوجية في سياق الثورة الرقمية، حيث طرح مفهوم "نمط المعلومات (Mode of Information)" ، انتقل بها من التركيز على الوسيلة التقنية إلى التركيز على منظومة المعلومات معتبراً أن وسائل الاتصال الرقمية لا تكفي بتغيير أدوات الاتصال، بل تعيد تشكيل أنماط الوعي، وبُنى الخطاب، والهوية الفردية والجماعية.

يرى (بوستر) أن المجتمع المعاصر دخل ما يسميه "عصر الوسائط الثاني"، حيث لم تعد وسائل الاتصال مجرد أدوات لنقل الرسائل، بل أصبحت أنظمة خطابية تنتج أنماطاً جديدة من الوعي والتفاعل، وتعيد تعريف العلاقة بين الفرد والسلطة والمعرفة. وفي هذا السياق، برز مفهوم "الذات الشبكية" التي تتشكل داخل فضاء تفاعلي مفتوح، يتيح للفرد التعبير عن آرائه ومواقفه خارج الأطر المؤسسية التقليدية

ويؤكد (بوستر) أن التكنولوجيا الرقمية تفرض شروطاً جديدة للفعل الاجتماعي، حيث تعيد تنظيم آليات التعبير والتأثير، دون أن تلغي تماماً دور الفاعلين الاجتماعيين، وهو ما يعكس تحوّلاً من حتمية صلبة إلى حتمية معلوماتية تقوم على إعادة تشكيل بيئة الخطاب والوعي الجماعي.

يرى (بوستر) أن المستخدم داخل الفضاء الرقمي لم يعد مجرد متلقٍ سلبي، بل أصبح فاعلاً يشارك في إنتاج المعنى وصياغة الخطاب والتأثير في الرأي العام، وهو ما ينسجم مع طبيعة التدوين الإلكتروني الذي يقوم على التعبير الحر، والمشاركة التفاعلية، وإبداء المواقف تجاه القضايا المختلفة. وبذلك تنتقل العلاقة بين الفرد والتكنولوجيا من مجرد استعمال إلى علاقة تشكّل متبادل، حيث تُعيد المنصات الرقمية إنتاج الوعي الاجتماعي والسياسي من خلال أنماط جديدة من التواصل الرمزي.

¹ Poster, Mark, *The Second Media Age*, Cambridge, Polity Press, 1995.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

يمكن فهم ظاهرة التدوين الإلكتروني في الجزائر بوصفها تجسيدا عملياً لما طرحه (بوستر) حول التحولات التي أحدثتها الوسائط الرقمية في بنية الخطاب والذات. فقد أسهمت المنصات الرقمية في تحويل المدون الجزائري من متلقٍ سلبي إلى فاعل نشط يشارك في إنتاج المعنى وصياغة الرأي العام.

لقد أتاح التدوين الإلكتروني فضاءً عمومياً رقمياً بديلاً مكن الأفراد من التعبير عن اتجاهاتهم تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، وممارسة أشكال من النقد والنقاش لم تكن متاحة بذات الدرجة في الإعلام التقليدي. وهو ما يعكس قدرة التكنولوجيا على إعادة توزيع أدوار الاتصال، حيث لم تعد السلطة الرمزية حكراً على المؤسسات الإعلامية، بل أصبحت موزعة بين فاعلين رقميين متعددين.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن التدوين الإلكتروني في الجزائر لا يمثل فقط وسيلة تعبير حديثة، بل هو بنية اتصالية جديدة أسهمت في إعادة تشكيل الوعي الجمعي، وتوجيه اتجاهات الرأي العام، وفق منطق تفاعلي يتداخل فيه الذاتي بالجمعي، والتقني بالاجتماعي.

ويؤكد هذا التحليل أن تطور الحتمية التكنولوجية من (ماكلوهان) إلى (بوستر) يوفر إطاراً تفسيرياً لفهم تأثير المنصات الرقمية على الممارسة التدوينية في الجزائر، حيث أصبحت التكنولوجيا عاملاً مسهماً في تشكيل الخطاب والهوية، دون أن تتحول إلى قوة قهرية مطلقة، مما يعكس انتقالاً نحو مقاربة أكثر توازناً تُقر بتأثير التكنولوجيا وتمنح في الوقت ذاته دوراً مركزياً للفاعل الاجتماعي.

ويمكن الاستفادة من تطور الحتمية التكنولوجية - طرح (بوستر) - في تفسير التدوين الإلكتروني في السياق الجزائري، من خلال:

- تفسير التحول من الإعلام التقليدي إلى التدوين الرقمي باعتباره نتيجة مباشرة للتطور التقني.
- فهم تشكل الاتجاهات الرقمية لدى المدونين الجزائريين كنتاج لتفاعل بين الوسيط التكنولوجي والوعي الفردي.
- تعزيز الربط بين نظرية الحتمية التكنولوجية ونظرية الفضاء العمومي ل(هابرماس) في تفسير ديناميكية النقاش داخل المنصات الرقمية.

4. من الحتمية التكنولوجية إلى الاتجاه التفاعلي النقدي لبول أدلر (Paul Adler)¹

في مقابل (بوستر)، (بول أدلر) أحد المنظرين المعاصرين الذين أعادوا قراءة نظرية الحتمية التكنولوجية قراءة نقدية، حيث رفض الطرح التقليدي الذي يمنح التكنولوجيا سلطة مطلقة في تشكيل المجتمع، واعتبرها نتاجاً لتفاعل معقد بين البنية التقنية والسياق الاجتماعي والمؤسسي. وفي السياق نفسه، اتجه عدد من الباحثين المعاصرين إلى تجاوز الحتمية الصارمة نحو مقارنة أكثر توازناً ترى أن المنصات الرقمية والخوارزميات لا تفرض تأثيراتها بشكل ميكانيكي، بل تعمل على إعادة تشكيل بيئة الفعل الاجتماعي من خلال توفير إمكانات محددة توجه السلوك دون أن تلغيه، وهو ما يعكس تحولاً من الحتمية إلى التفاعلية التقنية

يقدم (بول أدلر Paul Adler) تصوراً نقدياً يركز على البعد التنظيمي والاجتماعي للتكنولوجيا، حيث يعتبرها نتاجاً لعلاقات اجتماعية واقتصادية وليست قوة مستقلة بذاتها. ورغم أن أطروحته أقل التصاقاً بموضوع التدوين والخطاب الإعلامي، إلا أنها تساهم في توضيح أن تأثير التكنولوجيا لا يتم بشكل آلي، بل عبر شروط اجتماعية وسياسية محددة.

ويمكن الاستفادة من طرح (أدلر) في تفسير السياق الجزائري، من خلال فهم أن تطور التدوين لا يرتبط فقط بالتقنيات الرقمية، بل أيضاً بعوامل مثل حرية التعبير، التشريعات القانونية، والبنية السياسية، وهو ما يفرض مقارنة تكاملية تجمع بين الحتمية التقنية والخصوصية الاجتماعية. وهذا ما يتوافق مع فرضية البحث "يواجه المدون الجزائري صعوبات عند التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية".

¹ Paul S. ADLER, « **Technological Determinism** », The International Encyclopedia of Organization

Studies, 2e éd, Londres, Sage Publications, 2006.

خاتمة

يتضح من خلال استعراض تطور الحتمية التكنولوجية أن هذه النظرية لم تعد تُفهم بوصفها هيمنة مطلقة للتكنولوجيا على المجتمع، بل أصبحت إطاراً تفسيرياً يبرز دور الوسائط الرقمية في إعادة تشكيل أنماط الخطاب والوعي والاتجاهات. وفي السياق الجزائري، برز التدوين الإلكتروني كأحد تجليات هذا التحول، حيث أتاح فضاءً رقمياً مفتوحاً عبّر من خلاله المدونون عن مواقفهم واتجاهاتهم، مسهمين في إعادة صياغة الفضاء العمومي الرقمي.

وعليه، فإن الاعتماد على منظور مارك بولستر في تحليل التدوين الإلكتروني يتيح فهماً أعمق للتفاعل بين التكنولوجيا والفاعلين الاجتماعيين، ويؤكد أن التأثير التقني لا يتم بطريقة ميكانيكية، بل من خلال شبكة معقدة من الممارسات والخطابات التي تشكل الرأي العام في البيئة الرقمية.

المبحث الثاني: نظرية الفضاء العام كإطار تحليلي لدراسة التدوين الإلكتروني

تمهيد:

يشهد المجال الاتصالي المعاصر تحولات عميقة بفعل التطور التكنولوجي والانتشار الواسع للإنترنت، حيث أفرز ذلك أشكالاً جديدة من التواصل والمشاركة العمومية، من أبرزها التدوين الإلكتروني الذي بات يمثل وسيلة فعالة للتعبير وإثارة النقاش حول القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية. ولمقاربة هذه الظاهرة تحليليًا، يبرز مفهوم الفضاء العام كما صاغه الفيلسوف الألماني (يورغن هابرماس) باعتباره إطارًا نظريًا مناسبًا لفهم طبيعة التفاعل والتواصل داخل البيئة الرقمية، ودور التدوين في تشكيل الرأي العام وإعادة توزيع أدوار الفاعلين في المجال العمومي.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا الإطار النظري إلى توضيح مفهوم الفضاء العام وشروطه وخصائصه، ثم بيان كيفية توظيفه كمدخل تحليلي لدراسة التدوين الإلكتروني بوصفه فضاءً عامًا رقميًا.

1. مفهوم الفضاء العام عند يورغن هابرماس

مفهوم الفضاء العمومي يجد جذوره الأولى في الفكر الفلسفي الألماني مع (كانط) في سياق عصر الأنوار، حيث ارتبط باستعمال العقل النقدي وبناء منظومة قيمية حديثة تقوم على الحرية والمساءلة العقلانية. غير أن محدودية الديمقراطية التمثيلية وأزمة الحداثة دفعت (يورغن هابرماس) إلى إعادة صياغة المفهوم ضمن تصور جديد للفعل الديمقراطي، يقوم على الحوار العقلاني المفتوح بين المواطنين بعيدًا عن هيمنة الدولة والسوق.

الفضاء العمومي عند (هابرماس) هو مجال وسطي مستقل يقع بين الدولة والمجتمع المدني، يجتمع فيه أفراد عقلانيون لمناقشة قضايا الشأن العام بحرية، بهدف تكوين رأي عام قادر على ممارسة النقد والمراقبة والتأثير في القرار السياسي، وهو بذلك يمثل شرطًا لإنتاج الشرعية السياسية. وقد نشأ هذا الفضاء تاريخيًا في أوروبا مع صعود البرجوازية، من خلال المقاهي والصالونات والنوادي والصحف، واتسم في بداياته بالعقلانية والمحاجة والنقاش النقدي الحر.

غير أن تطور الرأسمالية وتحول وسائل الإعلام إلى أدوات خاضعة لسلطة المال والهيمنة السياسية أدى إلى تآكل الوظيفة النقدية للفضاء العمومي، حيث تحولت الثقافة إلى سلعة، واستبدلت المداولات العقلانية

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

بالاستهلاك الترفيهي والدعاية السياسية، ما نتج عنه ما يسميه (هابرماس) بـ"التواصل المشوّه" و"الإجماع الزائف"، وتفكك المجال العمومي وفقدانه دوره الديمقراطي¹

2. المبادئ الجوهرية للفضاء العام عند (هابرماس)

أ. حرية التعبير والرأي

يُعد حرية التعبير والنقد شرطاً أساسياً لتشكّل الفضاء العمومي، حيث يجب أن يكون للأفراد القدرة على إبداء آرائهم ومناقشة القضايا العامة بحرية، دون خوف من الرقابة أو العقاب السياسي أو القانوني. ويشير هابرماس إلى أن النقاش الحر هو الوسيلة لإنتاج رأي عام عقلاني، يسمح بتداول الآراء المختلفة وإعادة تقييم السياسات العامة.

ب. المساواة في فرص المشاركة:

لا يتحقق المجال العام إلا عندما تتاح لجميع المواطنين فرص متساوية للمشاركة في النقاش العام، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي. فالمساواة في الوصول إلى الحوار تضمن عدم احتكار النقاش من قبل النخب أو الفاعلين الأقوياء، وتمكّن من ظهور آراء متنوعة تعكس مصالح الجمهور العام.

ج. اعتماد الحوار العقلاني والحجج المنطقية:

يقوم الفضاء العمومي على مبدأ النقاش العقلاني، أي أن يتم تقديم الآراء والحجج بطريقة موضوعية ومنطقية، بعيداً عن الانفعالات أو التأثيرات العاطفية غير المبررة. فالنقاش العقلاني يميّن من استنباط إجماع مؤقت قائم على الحجج المنطقية وليس على القوة أو الإكراه.

د. استقلالية النقاش عن مراكز النفوذ:

يشترط هابرماس أن يكون النقاش في المجال العام مستقلاً عن هيمنة الدولة أو المؤسسات الاقتصادية أو أي سلطة سياسية، بحيث لا تتحكم مصالح القوى المؤثرة في طبيعة النقاش أو اتجاهاته. ويضمن هذا

¹ كريمة بوفلاقة، في نقد مفهوم الفضاء العمومي الهابرماسي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 12، العدد 03، 2024، ص ص

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

الاستقلال أن يكون المجال العمومي فضاءً نقدياً حقيقياً قادراً على مراقبة السلطة وتوجيه النقاش العام بشكل عقلائي .

هـ. قابلية التأثير في الرأي وصنع القرار:

أخيراً، يرتبط تحقق الفضاء العمومي بقدرته على التأثير في تشكيل الرأي العام والمساهمة في صناعة القرار السياسي والاجتماعي. إذ لا يكفي أن يكون النقاش حرًا وعقلائيًا فقط، بل يجب أن يترجم إلى نتائج ملموسة ضمن الحياة العامة، بما يضمن استمرارية العلاقة بين النقاش العام والديمقراطية التشاركية.

وعليه؛ يمثل الفضاء العام حسب هابرماس مجالاً اجتماعياً يتشكل فيه الأفراد كوحدة مستقلة، حيث يمكنهم مناقشة القضايا العامة بحرية، والنقد البناء، وتشكيل الرأي العام بشكل عقلائي بعيداً عن الضغوط السياسية والاقتصادية".

3. التدوين الإلكتروني بوصفه فضاء عامًا رقميًا:

يشكل التدوين الإلكتروني أحد أبرز تجليات الفضاء العام المعاصر، حيث يوفر للأفراد إمكانات للتعبير عن آرائهم خارج الأطر الرسمية التقليدية. ويُنظر إليه باعتباره امتداداً رقمياً للفضاء العام الكلاسيكي، مع استحداث خصائص جديدة تتمثل في الانفتاح واللامركزية، والتفاعل المباشر من خلال التعليقات وإعادة النشر، وتعددية الأصوات التي تسمح بظهور فاعلين جدد خارج النخب التقليدية، إضافة إلى السرعة والانتشار التي تعزز تشكّل الرأي العام. ومن هذا المنطلق، يُعد التدوين الإلكتروني منصة للنقاش العمومي، تتقاطع فيها وجهات النظر حول القضايا السياسية والاجتماعية، بما يتوافق مع رؤية (هابرماس) للفضاء العام كحاضنة للحوار الديمقراطي العقلائي، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات البنيوية والقيود السياقية التي تفرضها البيئة الرقمية على ممارسة هذا الحوار.

4. أهمية الفضاء العام كمدخل لتحليل التدوين الإلكتروني في الجزائر

تُعدّ نظرية الفضاء العمومي (ليورغن هابرماس) من أهم المداخل النظرية لفهم التحولات التي طرأت على أنماط التواصل والمشاركة في المجتمعات المعاصرة، خاصة في ظل بروز التدوين الإلكتروني والمنصات الرقمية كفضاءات جديدة للتعبير والنقاش حول قضايا الشأن العام. فقد أسهمت هذه الوسائط في توسيع نطاق المجال العام من صورته التقليدية المرتبطة بالمؤسسات والصالونات والصحافة المطبوعة، إلى فضاء رقمي مفتوح

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

يتسم بالتعدد والتفاعلية والآنية، حيث لم يعد النقاش العمومي حكراً على النخب، بل أصبح متاحاً لشرائح اجتماعية واسعة تمارس حقها في إبداء الرأي والمشاركة في تشكيل الوعي الجماعي.

وانطلاقاً من تصور (هابرماس) الذي يربط الفضاء العمومي بوجود نقاش عقلائي حر يقوم على التداول والحجاج ويهدف إلى بلورة رأي عام مستقل، يمكن النظر إلى التدوين الإلكتروني بوصفه أحد أشكال المجال العمومي الرقمي الذي يوفر للمدونين إمكانية التعبير عن مواقفهم تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، والمشاركة في نقاشات تتسم بطابع نقدي تفاعلي، يسهم - نظرياً - في تعزيز الديمقراطية التداولية وترشيد الممارسة السياسية. فالممارسات التدوينية، بما تتضمنه من تعليقات ومشاركات وردود، تخلق فضاءً تواصلياً يسمح بتبادل وجهات النظر وإعادة إنتاج الخطاب العمومي خارج الأطر الرسمية.

غير أن هذا الامتداد الرقمي للفضاء العمومي لا يخلو من إشكالات، إذ يشير (هابرماس) إلى أن المجال العمومي قد يتعرض للتشويه بفعل هيمنة القوى الاقتصادية والسياسية وتغلغل منطق السوق والإعلام التجاري، وهو ما بات يظهر بوضوح في البيئة الرقمية من خلال هيمنة القيود السياسية والاجتماعية، وثقافة الصورة، وتسليع المعلومة، وانتشار الخطابات المختزلة والانفعالية، الأمر الذي يحد من قدرة التدوين الإلكتروني على إنتاج نقاش عقلائي معمق، ويحوّله أحياناً إلى فضاء صوري تغلب عليه الاستمالة والتأثير الرمزي بدل الحجاج العقلائي.

كما تُظهر مقارنة (هابرماس) للفضاء العمومي أن تحقق المجال العام الحر يظل رهين توافر شروط أساسية، على رأسها حرية التعبير، وتكافؤ الفرص في المشاركة، واستقلالية الخطاب عن الضغوط السلطوية، وهي شروط تتأثر بصورة واضحة في سياق التدوين الإلكتروني والمنصات الرقمية بفعل القيود السياسية والقانونية المنظمة للمجال الاتصالي. فعندما تُخضع الممارسة التدوينية لمراقبة تشريعية صارمة، أو تُحاط بآليات تضيق تحدّ من حرية النشر والتداول، فإن ذلك ينعكس على طبيعة الخطاب المنتج داخل هذا الفضاء، حيث يتحول من نقاش نقدي مفتوح إلى تعبير حذر أو انتقائي يخضع لمنطق التكتيف مع الإطار القانوني والسياسي القائم. ووفق هذا المنظور، لا تُفهم المنصات الرقمية بوصفها فضاءات تحريرية مطلقة، بل كمجالات تواصل تتقاطع فيها إمكانات التعبير مع محددات الضبط والتنظيم، الأمر الذي قد يؤدي إلى إضعاف وظائفها النقدية وإعادة تشكيلها في اتجاه تواصل مشروط، يبتعد عن النموذج الهبرماسي القائم على التداول العقلائي الحر،

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

دون أن ينفي بالضرورة ما قد تتيحه من فرص نسبية لتوسيع دائرة المشاركة وإعادة توزيع أدوار الفاعلين في المجال العمومي.

وعليه، يشكّل التدوين الإلكتروني في هذا الإطار مجاًلاً مزدوج الطبيعة؛ فهو من جهة يفتح إمكانيات حقيقية لتوسيع الفضاء العمومي وتعزيز حرية التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية، ومن جهة أخرى يطرح تساؤلات حول مدى تحقق الشروط التداولية التي افترضها هابرماس، مثل المساواة في المشاركة، والاستقلالية، وغياب الإكراه. ومن ثَمَّ، فإن مقارنة التدوين الإلكتروني من زاوية نظرية الفضاء العمومي تتيح فهماً نقدياً لدوره في إعادة تشكيل النقاش العمومي ورصد حدود تحوله إلى فضاء ديمقراطي فاعل في السياق المعاصر.

5. توظيف نظرية الفضاء العمومي في دراسات التدوين الإلكتروني

يتيح اعتماد نظرية الفضاء العام كمقاربة تحليلية فحص التدوين الإلكتروني من عدة زوايا معرفية، تتعلق بطبيعة الخطاب التدويني ومدى عقلانيته، وأنماط المشاركة والتفاعل بين المدونين، بالإضافة إلى قياس درجة استقلالية الممارسات الرقمية عن تأثيرات السلطة والرقابة، ورصد الدور الذي يلعبه التدوين في تشكيل الاتجاهات والمواقف ضمن المجتمع الرقمي. كما يتيح هذا المدخل دراسة حدود الديمقراطية الرقمية وإمكاناتها، من خلال تحليل الفضاء الذي تتشكل فيه المداولات بين الفاعلين الرقميين.

في هذا السياق، اعتمدت الدراسة الحالية نظرية الفضاء العام كإطار تحليلي لفهم كيفية إدراك المدونين للمنصات الرقمية كفضاء للتعبير عن آرائهم ومشاركة المواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية. ولتحقيق هذا الهدف بطريقة منهجية، تم الاعتماد على الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية لقياس اتجاهات المدونين، دون اللجوء إلى تحليل الخطاب أو المحتوى المنشور على المدونات أو الشبكات الاجتماعية. صمّم الاستبيان ليشمل محاور متعلقة بحرية التعبير، المشاركة في النقاش السياسي والاجتماعي، مدى تأثير التدوينات على المتلقين، والصعوبات التي يواجهها المدونون عند التعبير عن آرائهم. وقد أتاح هذا الأسلوب قياس الاتجاهات بشكل كمي، وتحديد الفروق بين المدونين وفق المتغيرات الديموغرافية مثل السن، الجنس، المستوى التعليمي، والوظيفة، مع تقييم مدى قدرة المنصات الرقمية على تمكينهم من ممارسة دورهم في الفضاء العام. وبذلك، سمحت نتائج الاستبيان بتفسير سلوك المدونين نحو القضايا السياسية والاجتماعية وربطه بمفاهيم نظرية الفضاء

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

العام، مع توفير استنتاجات علمية دقيقة حول مساهمة التدوين الإلكتروني في تشكيل المواقف والاتجاهات في المجتمع الجزائري.

خاتمة

يتضح من خلال الطرح النظري، أن نظرية الفضاء العام (لهابرماس) توفر مدخلاً مفاهيمياً متيناً لفهم التدوين الإلكتروني كفضاء عام رقمي، حيث يتيح للمدوينين التعبير عن آرائهم ومواقفهم والمشاركة في النقاش حول القضايا السياسية والاجتماعية. كما يبرز هذا الإطار أهمية المبادئ الجوهرية للفضاء العام، من حرية التعبير والمساواة في المشاركة إلى الحوار العقلاني والاستقلالية عن مراكز النفوذ، في تقييم إمكانيات المنصات الرقمية كأدوات للنقاش الديمقراطي. وعليه، يتيح هذا المبحث ربط ممارسات التدوين الرقمي بسلوكيات المدونين واتجاهاتهم، مع مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والسياسية والثقافية للسياق الجزائري، مما يجعل نظرية الفضاء العام أساساً مهماً لدراسة مساهمة التدوين الإلكتروني في بلورة الرأي العام الرقمي وتشكيل المواقف الاجتماعية والسياسية ضمن البيئة الرقمية.

المبحث الثالث: منظور لولب الصمت كنموذج تفسيري لدراسة التدوين الإلكتروني

تمهيد

يعتبر المبحث الثالث محاولة لتطبيق إطار نظرية لولب الصمت على الظاهرة الرقمية الحديثة للتدوين الإلكتروني في الجزائر، بهدف فهم العلاقة بين حرية التعبير عن الاتجاهات والمواقف الفردية والضغط الاجتماعي والإعلامية والسياسية في البيئة الرقمية. تتناول النظرية كيفية تأثير الخوف من العزلة الاجتماعية والضغط الرمزي على سلوك الأفراد في التعبير عن آرائهم. من خلال هذا المبحث، سيتم تحليل آليات عمل نظرية لولب الصمت، الانتقادات الموجهة لها، ودورها في تفسير سلوك المدونين الجزائريين، مع التركيز على المراقبة الذاتية الرقمية كعنصر مركزي يوضح كيفية ضبط المدون لمحتواه قبل النشر، وتأثير ذلك على الاتجاهات والمواقف ضمن الفضاء الرقمي الجزائري.

1. التعريف بنظرية لولب الصمت إليزابيث نويل-نيومان

تعدّ نظرية لولب الصمت (Spiral of Silence Theory) من النظريات الحديثة في بحوث الرأي العام، وقد ارتبطت باسم باحثة علم الاجتماع الألمانية (إليزابيث نويل-نيومان) سنة 1974. وتقوم

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

فحوى هذه النظرية على أن وسائل الإعلام¹، حينما تتبنى اتجاهًا ثابتًا ومتسقًا تجاه إحدى القضايا لفترة معينة، فإن الرأي العام يتحرك في الاتجاه نفسه الذي تطرحه تلك الوسائل.

و ترى نويل-نيومان أن عملية تكوين الرأي العام تمثل عملية دينامية معقدة تتداخل فيها عوامل نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية، إلى جانب الدور المحوري الذي تؤديه وسائل الإعلام في بلورة الاتجاه السائد حول القضايا المثارة داخل المجتمع².

تعتمد نظرية دوامة الصمت على فرضية أساسية مفادها أن وسائل الإعلام، عندما تتبنى آراء أو اتجاهات معينة وتكررها بصورة منتظمة، تسهم في تشكيل تصور الأفراد حول الرأي السائد داخل المجتمع. ونتيجة لهذا التصور، يميل معظم الأفراد إلى تبني المواقف التي تبدو لهم مهيمنة، مما يؤدي إلى تكوين رأي عام منسجم مع الخطاب الإعلامي السائد.

وتفترض النظرية أن الأفراد يخشون العزلة الاجتماعية والرفض الرمزي، وهو ما يدفعهم إلى مراقبة المناخ العام للرأي وتعديل مواقفهم وفقًا لما يرونه اتجاهًا سائدًا. وفي حال تعارض آرائهم الشخصية مع هذا الاتجاه، فإنهم يميلون إلى كبجها وعدم التعبير عنها علنًا، في حين يصبح الأفراد الذين تتوافق آراؤهم مع الرأي الغالب أكثر جرأة في إظهار مواقفهم والدفاع عنها.

ومع استمرار وسائل الإعلام في دعم رأي معين، يزداد شعور الأفراد بأن هذا الرأي يمثل الموقف الجماعي المقبول، الأمر الذي يعمق حالة الصمت لدى المخالفين ويعزز حضور الصوت المهيمن. وهكذا يتشكل أثر لولبي تتراجع فيه الأصوات المعارضة تدريجيًا، بينما يترسخ الرأي السائد ويعيد إنتاج نفسه داخل الفضاء العام، بصرف النظر عن التوزيع الحقيقي للآراء داخل المجتمع.

وبذلك، تبرز نظرية دوامة الصمت كإطار تفسيري يوضح كيفية التفاعل بين الضغوط الإعلامية والاجتماعية في توجيه السلوك التعبيري للأفراد، ويكشف عن العلاقة الجدلية بين الخوف من العزلة، وهيمنة الخطاب الإعلامي، وتشكل الرأي العام داخل المجتمعات الحديثة.

¹ - فريال مهنا، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 259.

² - حسن عماد مكاي، مرجع سبق ذكره، ص 270.

2. آليات عمل نظرية لولب الصمت

أسست إليزابيث نويله-نويمان، بالاشتراك مع زوجها، مركزًا لاستطلاعات الرأي العام يُعدّ من أفضل مراكز قياس الرأي العام في ألمانيا، وقد اكتسب هذا المركز مصداقية علمية عالية على المستويين الأكاديمي والمهني. ولا شك أن نظرية دوامة الصمت تُعدّ من النظريات المهمة التي تستوجب وقفة تحليلية متأنية لفهم طبيعة الرأي العام في مختلف المجتمعات، إذ تشير إلى أن ما نراه في استطلاعات الرأي العام في أوقات معينة قد لا يعكس بالضرورة التوجهات الحقيقية للجمهور. فقد يعتقد الأفراد أن الرأي العام يسير في اتجاه محدد، الأمر الذي يدفعهم إلى التعبير عن هذا الاتجاه، ليس انطلاقًا من قناعاتهم الفعلية، بل استجابة لما يتصورونه بوصفه الرأي السائد. ويعزز هذا السلوك خوف الأفراد من العزلة الاجتماعية، مما يجعلهم أكثر ميلًا إلى تبني الآراء والمواقف التي تروّج لها وسائل الإعلام على أنها تمثل الاتجاه الغالب داخل المجتمع.¹

وقد اقترحت (نويله-نويمان) مجموعة من المناهج البحثية التي تجمع بين المقاييس الميدانية والمسحقة المطبقة على الجمهور والقائمين بالاتصال، بهدف قياس قوة وتأثير وسائل الإعلام، فضلًا عن اعتماد منهج تحليل المضمون كأداة مكملة لفهم طبيعة الخطاب الإعلامي السائد. وقد طورت نظريتها استنادًا إلى بحوث تجريبية معمقة قامت بها أثناء عملها على هذه النظرية، حيث رصدت ثلاثة متغيرات أساسية تسهم في تعزيز قوة تأثير وسائل الإعلام، وهي:

- التأثير التراكمي عبر التكرار: تميل وسائل الإعلام إلى تقديم رسائل متشابهة ومكررة حول موضوعات أو شخصيات أو قضايا معينة، ويؤدي هذا التراكم في العرض إلى إحداث تأثيرات تدريجية بعيدة المدى على المتلقين.

¹ Cees J. Hamelink, Olga Linné, **Mass Communication Research: On Problems and Policies: The Art**

نقلا عن: بوغازي فتيحة، 98 p, Greenwood Publishing Group, USA, 1994, **of Asking the Right Questions**

مرجع سبق ذكره، ص 81.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

- الشمولية: تهيمن وسائل الإعلام على بيئة الفرد الاتصالية وتحصره من مختلف الاتجاهات، مما يؤدي إلى سيطرة شبه كاملة على مصادر المعلومات المتاحة له، وينتج عن ذلك تأثير شامل يصعب مقاومته أو الإفلات منه.
- التجانس: يشير إلى وجود قدر من الاتفاق والانسجام بين القائمين بالاتصال والمؤسسات التي ينتمون إليها، الأمر الذي يؤدي إلى تشابه التوجهات المهنية والقيم الإعلامية الحاكمة لرسائلهم، فتبدو المضامين المتداولة في وسائل الإعلام المختلفة متقاربة ومتسقة.
- وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تقليص قدرة الفرد على تبني رأي مستقل تجاه القضايا المثارة، مما يعزز من فرص وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات وتوجيه الرأي العام بما يخدم الخطاب المهيمن.¹
- وبالتالي، فإن تعزيز وسائل الإعلام للآراء والاتجاهات السائدة يؤدي إلى إخفاء الاتجاهات والآراء التي تتبناها الأقلية. ومن العوامل التي تجعل الأفراد يحرصون على إبداء وجهات نظرهم والمشاركة بآرائهم:
- إحساس الفرد بانتمائه إلى رأي الأغلبية.
- إدراكه للرأي السائد باعتباره متوافقاً مع توقعاته المستقبلية واتجاهاته الشخصية.
- إحساس الفرد بقيمته الذاتية وتقدير ذاته، حيث يزيد هذا الإحساس من جرأته على الإعلان عن آرائه، بينما ضعف الثقة بالنفس يدفعه إلى التردد والامتناع عن التعبير.
- الميل إلى الحوار والتخاطب مع من يتفقون معهم أكثر ممن يعارضونهم.
- الخصائص الاجتماعية والديموغرافية، إذ يميل الرجال، والأشخاص في الفئة العمرية الصغيرة البالغة، وأفراد الطبقة الوسطى والعليا، إلى المشاركة والحوار بسهولة أكبر.
- الإطار القانوني والمؤسسي، حيث تشجع معظم القوانين الأفراد على التعبير عن آرائهم عندما يشعرون بأنهم يمثلون الأغلبية أو يشكلون قوة تأثير ضمن المجتمع.

¹ Dennis, The Media Society: Evidence about Mass Communication in America, Dubuque, Iowa WMC

Brown Company. 1978, pp 8_9

نقلا عن: حسن عماد مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 280_281.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

وفي الحالات غير الموازية لهذه العوامل، يميل الأفراد إلى الالتزام بالصمت، إلا إذا تمكنوا من الانضمام إلى الأغلبية. مع الإشارة إلى أن درجات الالتزام بالصمت تختلف بحسب إدراك الأفراد للفجوة بين آرائهم واتجاهاتهم الشخصية والآراء السائدة في المجتمع، وكذلك بحسب مستوى تأييد وسيادة هذه الآراء داخل الجماعة والمجتمع¹.

مع قيام وسائل الإعلام بتحديد صورة الاتجاه السائد ودعم هذا الاتجاه، فإنها تمارس نوعاً من الهيمنة أو السيطرة على الرأي العام، وتعزز الاعتقاد بتأثيرها الكبير وعدم محدوديته، مع تقليص فاعلية العوامل الانتقائية التي قد تظهر في التزام الأفراد بالصمت نتيجة الخوف الاجتماعي. ويؤكد هذا الدور قدرة وسائل الإعلام على فرض هيمنة الأفكار والآراء السائدة التي تتبناها، وتقويض تعزيز الأفكار البديلة أو الانتقائية لدى الأفراد، بما يمكنها من التأثير في تشكيل الاتجاهات العامة وتغيير المواقف.

وتؤكد النظرية أن لوسائل الإعلام خصائص تجعلها قادرة على الحد من الإدراك الانتقائي لدى الأفراد، مما يزيد من قدرة وسائل الإعلام على توجيه الرأي العام وتحديد نطاق الخطاب المقبول وهي كالتالي.

2

- **الشيوع والانتشار:** تعتبر وسائل الإعلام، أينما وجدت، مصدرًا رئيسيًا للمعلومات. وتتميل الوسائل الإخبارية إلى تكرار نشر وإذاعة الأخبار والقصص عبر مختلف البرامج أو الصفحات، وكذلك عبر الوسائل المختلفة خلال فترات زمنية متتالية، مما يعزز تأثيرها على المتلقين ويزيد من إحساس الجمهور بأن هذا الاتجاه يمثل الرأي السائد.

- **التناغم أو الاتفاق:** يؤثر تشابه القيم والمبادئ التي يلتزم بها العاملون في المؤسسات الإعلامية على المحتوى الذي يقدمونه، مما يؤدي إلى تشابه الرسائل الإعلامية واتساقها عبر الوسائل المختلفة.

وفي الوقت الذي تهتم فيه وسائل الإعلام ببناء صور عامة للقضايا وتحريك وعي الجمهور للتركيز على قضايا محددة، نجد أنها في الوقت نفسه تضغط على الآخرين لإخفاء آرائهم ومواقفهم أو وجهات نظرهم

¹ محمد عبد الحميد، نظريات الاعلام واتجاهات التأثير، مرجع سبق ذكره، ص ص 426 _ 427.

² المرجع نفسه، ص 428.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

التي تتعارض مع الصورة السائدة للرأي أو الإجماع العام الذي تمثله وسائل الإعلام. وهذه العملية تُبرز فكرة تدعيم الصمت أو تعزيز إحساس الأفراد بتباين آرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم مع الأغلبية، مما يدفع الفرد إلى الالتزام بالصمت وإخفاء وجهة نظره لتجنب الشعور بالعزلة أو التباين مع الآخرين.

ويُعد هذا جوهر مصطلح "Spiral of Silence دوامة الصمت"، حيث يشير إلى قدرة وسائل الإعلام على تعزيز الصمت بين الأقليات، ودفعها إلى كبح آرائها ومواقفها ووجهات نظرها أمام السائد في المجتمع.¹

إن أكثر ما يهمنا في هذه النظرية هو الدور الذي تلعبه التدوين الإلكتروني كآلية جديدة ووسيلة جديدة من وسائل الاعلام التي فرضها التطور التكنولوجي في تحدي الصمت واحد المصادر المهمة للكشف عن القضايا والمشكلات السياسية والاجتماعية، والتعبير عن الآراء والاتجاهات والمواقف المختلفة وكسر حاجز الصمت والخوف من العزلة الاجتماعية.

3. الانتقادات الموجهة للنظرية:

لقد تعرضت نظرية دوامة الصمت للعديد من الانتقادات، أهمها أن وسائل الإعلام، بهذا الدور، قد تؤدي إلى إضعاف المجتمع، حيث تقف حائلاً دون التدفق الحر للمعلومات. كما أن النظرية تُغفل العوامل الفردية، مثل إحساس الذات وعلاقته بالقضية المعنية، إذ قد لا يلجأ الفرد إلى التزام الصمت حتى في حال وجود تهديد بالعزلة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، رأى الأستاذ محمد عبد الحميد أن فروض تدعيم الصمت تغفل جوانب عديدة يمكن ملاحظتها من خلال تصاعد تأثير وسائل الإعلام، ومنها:

- وصف جمهور وسائل الإعلام بالنشاط والعناد يؤدي إلى التشكيك في فكرة تشكيل رأي الأغلبية وتأثيره، إذ يظل الرأي المخالف مستمراً وفاعلاً من وجهة نظر الأفراد الذين يلتزمون الصمت، ويدفعهم عنادهم وقوة معتقداتهم إلى البحث عن وسائل وآليات بديلة للإعلان عن آرائهم واتجاهاتهم.

¹ محمد عبد الحميد، نظريات الاعلام واتجاهات التأثير، مرجع سبق ذكره ص 424.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

• التعددية في الاتجاهات والمواقف والآراء تشير إلى عدم وجوب التزام الفرد برأي معارض للغالبية، وتتيح له الفرصة للبحث عن وسائل للتعبير عن رأيه بحرية.

• التطور الحديث في تكنولوجيا الاتصال يوفر للأفراد العديد من الوسائل التي تمكن الأقليات من التعبير عن آرائهم ومواقفهم وتبادلها داخليًا وخارجيًا، مما يقلل من شعورهم بالعزلة ويدفعهم إلى البحث عن بدائل لوسائل الإعلام التقليدية، ومن بينها التدوين الإلكتروني، الذي يشكل محور دراستنا.

ومن وجهة نظر الأستاذ عبد الحميد، فإن فروض تدعيم الصمت تغفل عدة جوانب تتجلى مع تصاعد تأثير وسائل الإعلام¹:

1. جمهور وسائل الإعلام يتسم بالعناد والنشاط في مواقف عنيدة، وهو ما يدفعه إلى البحث عن وسائل بديلة للإعلان عن آرائه واتجاهاته.

2. التعددية في المواقف والآراء تسمح للفرد بالبحث عن وسائل مناسبة للتعبير عن رأيه.

3. التطور التكنولوجي في الإعلام والاتصال يمكن الأفراد من تجاوز شعورهم بالعزلة، ويحفزهم على البحث عن بدائل لوسائل الإعلام التقليدية.

وعليه؛ أصبحت وسائل الإعلام الجديدة، والمواقع الإعلامية، وأدوات الاتصال والتفاعل على شبكة الإنترنت مصدرًا رئيسيًا للمعلومات والكشف عن القضايا والمشكلات الغائبة، وللتعبير عن المواقف والاتجاهات والآراء. وكلما زاد استخدام هذه الوسائل بين أفراد المجتمع، ارتفع مستوى المشاركة والمساهمة، وتوسعت دائرة التعبير عن اتجاهات ومواقف الرأي العام. ونتيجة لذلك، تختفي ظاهرة الاعتقاد بهيمنة الرأي السائد الناتجة عن تبني وسائل الإعلام التقليدية لها، ويزول الالتزام بالصمت والخوف من العزلة، وهو ما يمكن صياغته من خلال دور المواقع الإعلامية وأدوات الاتصال والتفاعل الاجتماعي في تحدي الصمت (Challenge the Silence).

¹ محمد عبد الحميد، المدونات الاعلام البديل، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2009، ص ص 265-266.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

تعد الوسائل الإعلامية الجديدة واستخداماتها المتنوعة المتغير المستقل في تحدي الصمت، ويعد التدوين الإلكتروني أحد هذه الوسائل. فقد بلغ عدد المدونات الإلكترونية أكثر من 100 مليون مدونة في عام 2010، وتمثل المدونات السياسية والاجتماعية أكثر من 50% منها. ويعلن المدونون فيها عن آرائهم الصريحة في القضايا والمشكلات السياسية والاجتماعية، ويشاركونهم في الرد والتعليق الزائرون الباحثون عن بدائل للتعبير عن آرائهم ومواقفهم، كما يشاركونهم المدونون الآخرون عبر الروابط والتواصل مع مدونات أخرى أو منصات تواصل اجتماعي كالفيسبوك واليوتيوب.

وقد أثبت التدوين الإلكتروني بكل أنواعه وانتشاره وتزايد عدد المدونين اختفاء ظاهرة الالتزام بالصمت والخوف من العزلة الاجتماعية، وتوجيه نقد وسائل الإعلام التقليدية في تناولها للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلاقة ذلك بالقوى المسيطرة في المجتمع.¹

وعليه، تؤكد الرؤية النقدية لعلاقة التدوين الإلكتروني بوسائل الإعلام التقليدية أن المتغيرات الأساسية التي رصدتها نظرية تدعيم الصمت كانت الدافع الرئيسي وراء التمرد على هذه الوسائل من جانب المدونين، وأن اختلاف المصالح بين وسائل الإعلام والقوى المسيطرة قد يحول دون الكشف عن الاتجاه السائد بينهما. ويطرح التدوين الإلكتروني إمكانية إعادة اختبار الفروض التي قامت عليها النظريات التقليدية، بما فيها نظرية دوامة الصمت، إذ أن العاملين الرئيسيين في النظرية — الخوف من العزلة الاجتماعية ومناخ الرأي الذي يفتح أو يقيد حرية التعبير — لم يُختبرا بالشكل الكافي في التفاعلات والنقاشات التي تدور بين الجمهور المرسل والمتلقي عبر أشكال التدوين المختلفة والشبكات الاجتماعية المتاحة.

وقد حاولت بعض الدراسات العلمية التعرف على كيفية تأثير الاتصال الوسيط عبر الإنترنت في النموذج الذي قامت عليه نظرية دوامة الصمت. ومن هذه الدراسات² :

- دراسة Shahira وXudong، التي اختبرت مجموعة من الفروض العلمية، ومنها انخفاض الشعور بالعزلة الاجتماعية لدى الجمهور عند مناقشة قضية اجتماعية معينة عبر الإنترنت.

¹ محمد عبد الحميد، المدونات الاعلام البديل، مرجع سبق ذكره، ص 270.

² فتحيحة بوغازي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

- دراسة Daniel Lee Min ، التي ركزت على الاتصال الوسيط عبر الكمبيوتر وعلاقته بتكوين رأي عام حقيقي تجاه قضية معينة، مع التركيز على شبكات التواصل الاجتماعي بوصفها وسائل اتصال وسيطة.

ويشير بعض المنظرين في علوم الإعلام والاتصال الجماهيري والرأي العام إلى أنه لا يمكن اعتبار ما قدمته نيومان **نظرية بالمعنى الصارم**، بل نموذجًا لتفسير تأثير وسائل الإعلام على الجمهور والفرد. في حين اعتبرها علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي إحدى **الأطروحات الديمقراطية المهمة** لفهم الخطاب العام للمجتمع.

4. نظرية لولب الصمت والتدوين الإلكتروني في الفضاء الرقمي الجزائري

تُعدّ نظرية دوامة الصمت من أبرز الأطر التفسيرية لفهم ديناميات التعبير عن الرأي داخل الفضاء الرقمي، إذ تقوم على فرضية مفادها أن الأفراد يميلون إلى كبح آرائهم المخالفة عندما يدركون أن اتجاهاتهم لا تنسجم مع الرأي السائد، خوفًا من العزلة الاجتماعية أو الإقصاء الرمزي. وفي سياق التدوين الإلكتروني داخل الفضاء الرقمي الجزائري، تكتسب هذه النظرية بعدًا أكثر تعقيدًا، حيث يتداخل تأثير المناخ الإعلامي المهيمن مع الضغوط الاجتماعية والسياسية في إنتاج سلوك تعبيرى يتسم بالحذر والانتقائية.

فالمدون الجزائري، باعتباره فاعلاً رقمياً داخل مجال عام رقمي، لا يعبر عن مواقفه بحرية مطلقة، بل يخضع إدراكه لما هو "مقبول" أو "مرفوض" إلى عملية تقييم مستمرة للمناخ السائد، سواء عبر وسائل الإعلام التقليدية أو عبر الخطابات المهيمنة على المنصات الرقمية. ويترب عن هذا الإدراك نشوء ما يمكن تسميته بـ"الرقابة الذاتية الرقمية"، وهي آلية ضبط داخلي يمارسها المدون على مضمونه التدويني المتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية، بحيث يعيد صياغة أفكاره أو يمتنع عن نشرها أصلاً تفادياً لما قد يترتب عنها من ردود فعل سلبية أو تبعات اجتماعية أو حتى قانونية.

وفي هذا الإطار، لا يُفهم الصمت الرقمي بوصفه غياباً للتعبير فحسب، بل باعتباره سلوكاً اتصالياً ناجماً عن تفاعل معقد بين اتجاهات المدون الذاتية وإدراكه لميزان القوى الرمزي داخل الفضاء الرقمي. فكلما ازداد حضور خطاب مهيمن يسوّق لاتجاهات معينة، تعزز شعور المدونين المخالفين بأن التعبير عن رأيهم قد يضعهم خارج دائرة القبول الاجتماعي، فيميلون إلى الصمت أو إلى التعبير المشروط والمشفّر.

وعليه، تتيح نظرية دوامة الصمت تفسير حدود حرية التعبير الرقمية لدى المدون الجزائري، من خلال الكشف عن العلاقة بين إدراكه للمناخ العام، ومستوى الرقابة الذاتية التي يمارسها على محتواه، وسلوكه الاتصالي في التعاطي مع القضايا السياسية والاجتماعية، مما يجعلها إطاراً تحليلياً ثرياً لفهم طبيعة المشاركة الرقمية وتفاوتها بين الجراة والتراجع داخل المشهد التدويني الجزائري.

5. توظيف نظرية لولب الصمت في دراسة التدوين الإلكتروني في الجزائر

تعد نظرية **لولب الصمت** لصاحبها (نويل نيومان) إطاراً مفاهيمياً ملائماً لتحليل سلوك المدونين الجزائريين في التعبير عن آرائهم تجاه القضايا السياسية والاجتماعية. وتنطلق النظرية من فرضية أن الأفراد قد يمتنعون عن التعبير عن وجهات نظرهم إذا شعروا بأنها أقلية أو معرضة للرفض الاجتماعي أو العقاب، ما يؤدي إلى ظهور الخوف من العزلة الاجتماعية أو ما يُعرف بـ "المراقبة الذاتية". وفي سياق البيئة الرقمية الجزائرية، يمكن توظيف النظرية لفهم كيفية تأثير القيود القانونية والسياسية على حرية التعبير في المدونات والمنصات الرقمية، ومدى انعكاس ذلك على المواقف والاتجاهات التي يتم التعبير عنها على هذه الفضاءات. كما تسمح النظرية برصد ديناميكيات الصمت الرقمي، وتقييم الدور الذي تلعبه المنصات الرقمية للتدوين في إتاحة مساحة للتعبير الحر، أو في فرض قيود غير مباشرة على نشر الآراء الحساسة. ويمكن من خلال هذا الإطار تفسير الفروقات في أنماط التعبير بين المدونين وفق المتغيرات الديموغرافية، وبيان العلاقة بين رغبتهم في التعبير عن آرائهم وخطر التعرض للمراقبة أو العزلة الاجتماعية. وبذلك، يوفر هذا التوظيف تحليلاً نقدياً لكيفية مساهمة التدوين الإلكتروني في التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، في ظل بيئة قانونية وسياسية محدودة الحرية، مع توضيح أثر المراقبة الذاتية الرقمية على نوع الفضاء العام الرقمي.

مع التأكيد ان يُقصد بالمراقبة الذاتية في هذه الدراسة عملية الضبط الواعي التي يمارسها المدون على مضمونه التدويني المرتبط بالقضايا السياسية والاجتماعية قبل نشره في الفضاء الرقمي، من خلال تقييمه المسبق لما يكتبه، وتقدير مدى توافقه مع المناخ السائد واتجاهات الرأي العام، وما قد يترتب عنه من ردود فعل اجتماعية أو سياسية محتملة. ولا تشير المراقبة الذاتية هنا إلى تتبع التعليقات أو مراقبة التفاعل الجماهيري بعد النشر، بل تقتصر على الرقابة القبلية التي يفرضها المدون على ذاته أثناء صياغة المحتوى، سواء بدافع الخوف من الإقصاء أو النقد أو الوصم الاجتماعي، أو رغبة في الحفاظ على صورته الرقمية وعلاقته بالجمهور.

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

وبذلك، تُعد المراقبة الذاتية آلية مركزية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمنظور لولب الصمت، إذ تعكس مدى تأثير المدون بإدراكه للمناخ العام السائد، وتُظهر حجم التوتر القائم بين حرية التعبير والرغبة في تجنب العزلة الرمزية داخل الفضاء الرقمي.

خاتمة

خلص المبحث إلى أن **نظرية لولب الصمت** توفر إطاراً تحليلياً غنياً لفهم سلوكيات التعبير الرقمي لدى المدونين في الجزائر، حيث يتفاعل إدراك الفرد للمناخ العام مع الضغوط الاجتماعية والسياسية لتشكيل **مستوى الرقابة الذاتية الرقمية** على المحتوى. كما أبرزت النظرية أهمية التدوين الإلكتروني كأداة للتعبير عن الآراء والاتجاهات، وكوسيلة لتحدي الصمت الذي قد تفرضه وسائل الإعلام التقليدية أو الظروف الاجتماعية والسياسية. ومن خلال توظيف هذه النظرية، يمكن تفسير التفاوت في الجرأة على التعبير بين المدونين، وعلاقة ذلك بالخوف من العزلة أو العقاب الاجتماعي، مما يجعل المبحث إطاراً مهماً لدراسة **دور التدوين الإلكتروني في التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية ضمن البيئة الرقمية الجزائرية**.

خاتمة الفصل

الفصل الثالث: المداخل النظرية الحديثة لدراسة التدوين الإلكتروني

خلص الفصل إلى أن دراسة التدوين الإلكتروني في الجزائر لا يمكن فصلها عن الإطار النظري الذي يتيح تفسير دوافع وسلوكيات المدونين، وأثر الوسائط الرقمية على الرأي العام. فالحتمية التكنولوجية توضح العلاقة بين التكنولوجيا والسلوك الرقمي، ونظرية الفضاء العام تؤكد أهمية التعددية وإتاحة المجال للحوار، بينما يسلط منظور لولب الصمت الضوء على الضغوط النفسية والاجتماعية التي تؤثر على حرية التعبير الرقمي ومستوى الرقابة الذاتية. ويؤكد هذا الفصل أن التفاعل بين هذه المداخل النظرية الثلاثة يوفر أدوات تحليلية قوية ومتكاملة لفهم مساهمة التدوين الإلكتروني في التعبير عن القضايا السياسية والاجتماعية في الجزائر، مع إبراز التحديات والفرص التي توفرها البيئة الرقمية لتعزيز المشاركة والمواطنة الفاعلة

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في التعبير ومشاركة الاتجاهات من

القضايا السياسية والاجتماعية

تمهيد

المبحث الأول: خصائص عينة الدراسة

المبحث الثاني: أسباب ودوافع استخدام المدونين الجزائريين للتدوين الالكتروني

المبحث الثالث: القضايا السياسية والاجتماعية التي يهتم بها المدونون عينة البحث

المبحث الرابع: اتجاهات المدونين من دور التدوين الالكتروني كفضاء عام لمشاركة القضايا

السياسية والاجتماعية

المبحث الخامس: صعوبات التدوين الالكتروني المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية

خاتمة

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في التعبير ومشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية

والاجتماعية

تمهيد

يضمّ الفصل الرابع خمسة مباحث مترابطة تهدف إلى تقديم صورة شاملة عن واقع التدوين الإلكتروني لدى المدونين الجزائريين. ففي المبحث الأول عرضنا الخصائص العامة لعينة الدراسة من حيث السمات الأساسية المرتبطة بالمدونين. ويتناول المبحث الثاني الأسباب والدوافع التي تجعل المدونين يلجؤون إلى التدوين الإلكتروني باعتباره وسيلة للتعبير والمشاركة. أمّا المبحث الثالث فيركّز على أهم القضايا السياسية والاجتماعية التي تستحوذ على اهتمام المدونين وتشكل محور محتوهم الرقمي. ويخصّص المبحث الرابع لتحليل اتجاهات المدونين نحو الدور الذي يلعبه التدوين الإلكتروني كفضاء عام للنقاش وتداول الرأي حول القضايا السياسية والاجتماعية. ويختتم الفصل بـ المبحث الخامس الذي يستعرض الصعوبات والعوائق التي يواجهها المدونون عند تناول هذه القضايا داخل البيئة الرقمية، واقتراحات المدونين المتعلقة بتفعيل دور التدوين الإلكتروني في التعبير ومشاركة المواقف من القضايا السياسية والاجتماعية.

المبحث الأول: خصائص عينة الدراسة

تمهيد

استنادًا إلى الموروث النظري الذي قدّمته العديد من الدراسات الإمبريقية حول تأثير العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في أنماط التعرّض لوسائل الإعلام، ارتأينا في هذا البحث الوقوف عند مجموعة من المتغيرات السوسيواجتماعية الخاصة بعينة الدراسة. وتشمل هذه المتغيرات: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، إضافةً إلى اتجاهات المدون الجزائري نحو دور التدوين الإلكتروني في التعبير عن مواقفه إزاء القضايا السياسية والاجتماعية.

وعليه، يتناول هذا المبحث بالتحليل أبرز خصائص ومميزات عينة الدراسة من خلال المتغيرات المشار إليها، وذلك بغرض إبراز أبعادها السوسيوديموغرافية وعلاقتها بموضوع البحث.

1. السمات السوسيوديمغرافية للمدونين الجزائريين

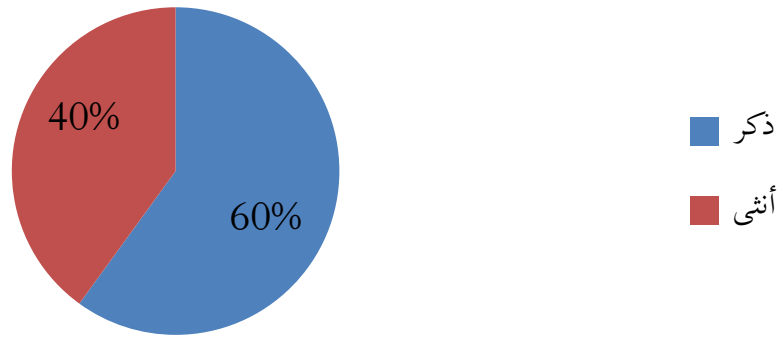
أ. الجنس والسن

الجدول رقم (03): توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	93	60%
انثى	62	40%
المجموع	155	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستمارة

المنحنى البياني رقم (01): توزيع العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الباحث

تضح من الجدول رقم (02) أنّ نسبة الذكور ضمن عينة الدراسة بلغت (60%) مقابل (40%) من الإناث، وهو ما يشير إلى حضور كلا الجنسين في فضاء التدوين الإلكتروني مع تسجيل تفوّق نسبي لصالح الذكور. ويُفسّر ذلك باهتمام المدونين الجزائريين، ذكورا وإناثا، باستخدام شبكة الإنترنت وممارسة النشاط التدويني في البيئة الرقمية، مع مراعاة أنّ العينة المدروسة تتميز بخاصيتين أساسيتين: الانخراط في مواقع التدوين الإلكترونية، والممارسة الفعلية للنشاط التدويني عبر منصات التدوين المختلفة وتتسق هذه النتيجة مع الإحصائيات العالمية حول استخدام الإنترنت التي تُظهر تفوّق الذكور على الإناث في معدلات الاستخدام عموماً، كما تنسجم مع ما أشارت إليه بعض الدراسات إلى أنّ المدونين الذكور أكثر إقبالا على التدوين بالمقارنة مع الإناث.

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

ويمكن تفسير هذا التفاوت في ضوء الحتمية التكنولوجية التي تؤكد أنّ المحددات الاجتماعية والثقافية تؤثر في فرص الوصول والاستخدام، وكذلك من منظور الفضاء العمومي حيث ما يزال تمثيل الإناث في النقاشات الرقمية أقل من الرجال نتيجة اعتبارات اجتماعية وثقافية.

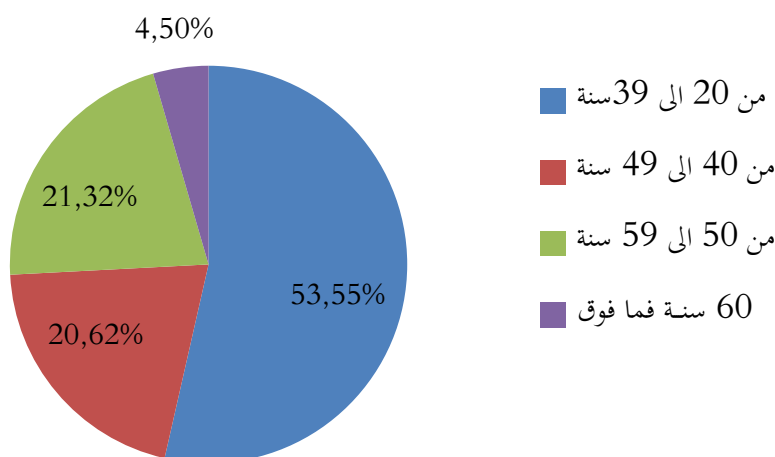
وعليه، فإنّ هذه النتيجة لا تعكس فقط الاختلاف الكمي بين الجنسين في استخدام التدوين الإلكتروني، بل تكشف أيضاً عن استمرار الفوارق النوعية في المشاركة الرقمية، وهو ما يمنح دراستنا بُعداً تحليلياً مهماً في تفسير دور منصات التدوين في مشاركة اتجاهات المدونين الجزائريين نحو القضايا السياسية والاجتماعية.

الجدول رقم (04): توزيع العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة
من 20 الى 39 سنة	83	53.5%
من 40 الى 49 سنة	32	20.6%
من 50 الى 59 سنة	33	21.3%
60 سنة فما فوق	7	4.5%
المجموع	155	100%

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (02): توزيع العينة حسب متغير السن



المصدر: من إعداد الباحث

تعدّ تحديد الفئات العمرية أمراً مهماً في هذه الدراسة، لكونه يمكن من فهم اتجاهات المدوّنين الجزائريين نحو دور التدوين الإلكتروني في التعبير عن المواقف والاتجاهات المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية ومشاركتها. ومن خلال الجدول أعلاه، يتبيّن أن الفئة العمرية (20-39 سنة) تمثّل النسبة الأكبر من عيّنة الدراسة، حيث بلغت (53,5%). ويُفسّر ذلك بكون هذه الفئة تمثل شريحة الشباب الأكثر إقبالاً على استخدام مواقع التدوين والإنترنت بصفة عامة، وهو ما يعكس ديناميكيّتها الرقمية وارتباطها بالفضاءات التفاعلية.

كما أظهرت النتائج أنّ الفئة العمرية التي (تفوق 60 سنة) تشكل النسبة الأقل، إذ بلغت (4,5%) فقط، ويُعزى ذلك إلى دخول هذه الفئة مرحلة التقاعد المهني وما يرافقها من ميل إلى الاستقرار والابتعاد عن الأنشطة الرقمية المكثفة. في المقابل، شكّلت الفئة العمرية (40-59 سنة) نسبة متوسطة بلغت (65%) من مجموع عيّنة الدراسة، وهو ما يدلّ على مشاركة أقل مقارنةً بالشباب، لكن دون انعدام الحضور.

كشفت النتائج أنّ الفئة العمرية (20-39 سنة) تمثل الفاعل الأساسي في فضاء التدوين الإلكتروني بالجزائر، حيث يشكّل الشباب النسبة الأكبر من المدونين، وهو ما يعكس دورهم الحيوي في صناعة النقاشات الرقمية وتشكيل اتجاهات الرأي العام، خاصةً فيما يتصل بالقضايا السياسية والاجتماعية. وتؤكد هذه المعطيات ما أشارت إليه الأدبيات النظرية حول كون فئة الشباب الأكثر اندماجًا في الفضاءات الرقمية نظرًا لمرونتهم في التكيف مع الوسائط الحديثة واعتمادهم عليها كوسيلة للتعبير والمشاركة.

في المقابل، يظهر أنّ الفئات المتقدمة في السن (40-59 سنة) تشارك بنسبة متوسطة، ما يدل على انخراطها المحدود نسبيًا في التدوين الإلكتروني، وهو انخراط يتأرجح بين الرغبة في متابعة القضايا المطروحة والقيود المرتبطة بمتطلبات الحياة المهنية والاجتماعية. أما الفئة التي تفوق أعمارها (60) سنة، فتبقى الأقل حضورًا، وهو ما يمكن تفسيره بارتباط هذه المرحلة العمرية بالتقاعد المهني والميل إلى الراحة، إلى جانب ضعف الاستخدام الرقمي مقارنةً بالفئات الأصغر سنًا.

وعليه، يمكن القول إنّ البنية العمرية للمدونين الجزائريين تُظهر هيمنة واضحة للشباب، بما يجعلهم الفئة الأكثر تأثيرًا في توجيه النقاشات الرقمية وصياغة الاتجاهات العامة داخل الفضاء التدويني الافتراضي.

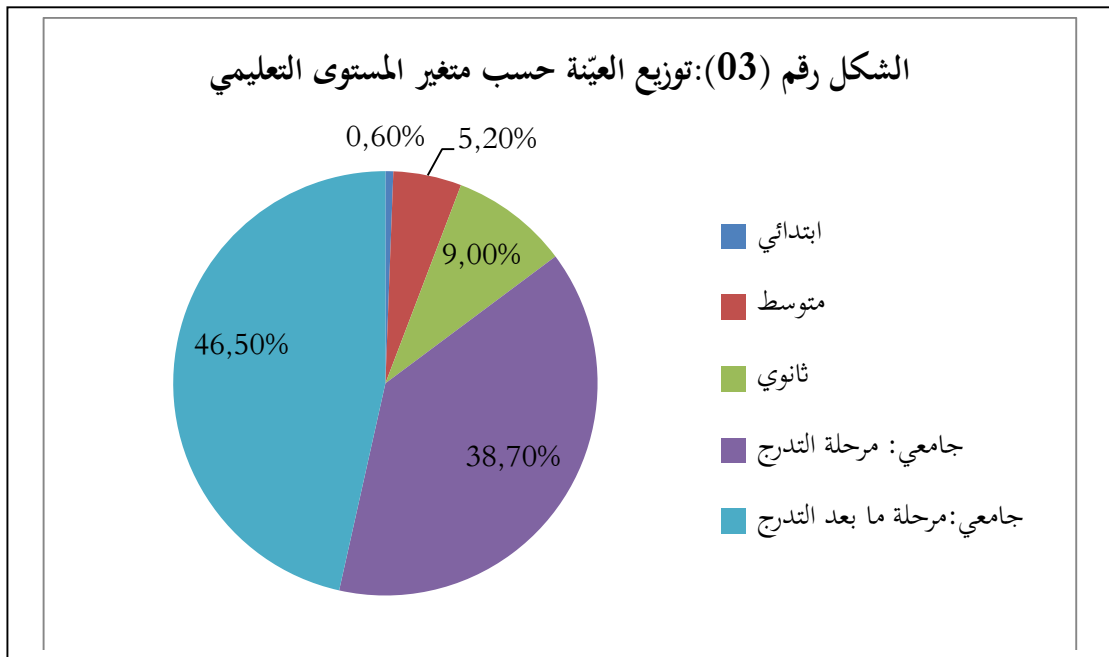
ب. متغير المستوى التعليمي ومتغير الوظيفة

• متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (05): توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
0,6	1	ابتدائي
5.2	8	متوسط
9.0	14	ثانوي
38.7	60	جامعي: مرحلة التدرج
46.5	72	جامعي: مرحلة ما بعد التدرج
%100.0	155	المجموع

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة



المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه أنّ نسبة (85,2%) من أفراد عيّنة الدراسة ينتمون إلى المستوى التعليمي الجامعي؛ حيث بلغت نسبة حملة مرحلة ما بعد التدرج (46,5%)، في حين مثّل طلبة مرحلة التدرج

(38,7%)، أما المستويات التعليمية الدنيا، فقد شكّلت حضورًا محدودًا للغاية؛ إذ لم تتجاوز نسبة المشاركين من المستوى الابتدائي (1%) من مجموع العينة.

تشير النتائج إلى أنّ الطابع الجامعي الغالب على عينة الدراسة يُمثّل عاملاً أساسياً في تفسير طبيعة التدوين الإلكتروني في الجزائر، حيث تُظهر الفئات المتعلمة، وخاصةً حملة الشهادات الجامعية (التدرج وما بعد التدرج)، قدرة أكبر على استخدام الفضاء الرقمي كمنصة للتعبير والنقاش. ويعكس ذلك وعياً متزايداً بأهمية التدوين الإلكتروني ليس فقط كأداة للتواصل، بل أيضاً كآلية للمشاركة في قضايا الشأن العام وبناء اتجاهات الرأي العام.

في المقابل، يظل حضور الفئات ذات المستويات التعليمية الدنيا محدوداً للغاية، وهو ما يؤكد وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي والانخراط في التدوين الرقمي؛ إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي، زادت فرص المشاركة الفعّالة في النقاشات الافتراضية. وتُعدّ هذه النتيجة منطقية بالنظر إلى أنّ الفئات المتعلمة أكثر اهتماماً باستخدام شبكة الإنترنت، وهو اهتمام يشهد تزايداً مستمراً في المجتمع الجزائري-حيث نسبة الأمية في الجزائر لا تتجاوز (8%) سنة 2022، حسب إحصاءات الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار¹ - سواء من حيث ممارسة التدوين الإلكتروني أو من حيث توظيفه للتعبير عن المواقف والآراء المرتبطة بقضايا الشأن العام.

إنّ الطابع الجامعي الغالب على عينة الدراسة يعكس علاقة وثيقة بين المستوى التعليمي والانخراط في التدوين الإلكتروني. فكلما ارتفع المستوى التعليمي، ازدادت القدرة على توظيف الفضاء الرقمي للتعبير عن المواقف والمشاركة في النقاشات العامة. وهذا ينسجم مع أطروحات نظرية الفضاء العمومي عند(هابرماس)، التي ترى في الفئات المتعلمة الفاعل الأبرز في صناعة النقاشات العقلانية حول قضايا الشأن العام. كما يتوافق مع نظرية الحتمية التكنولوجية، حيث يظهر أنّ الفئات المتعلمة أقدر على التكيف مع الأدوات الرقمية واستثمارها في النقاش السياسي والاجتماعي.

أما ضعف مشاركة الفئات التعليمية الدنيا يؤكد - من منظور نظرية لولب الصمت - محدودية مساهمتها في تشكيل ومشاركة اتجاهات الرأي العام داخل الفضاء الرقمي، نظراً لهيمنة الخطاب النخبوي الذي تقوده الفئات الجامعية الأكثر تمكّناً من أدوات التعبير الرقمي.

¹ الديوان الوطني لمحو الأمية، متاح على الرابط : <https://onaea.dz> ، تاريخ الاطلاع: مارس 2025

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

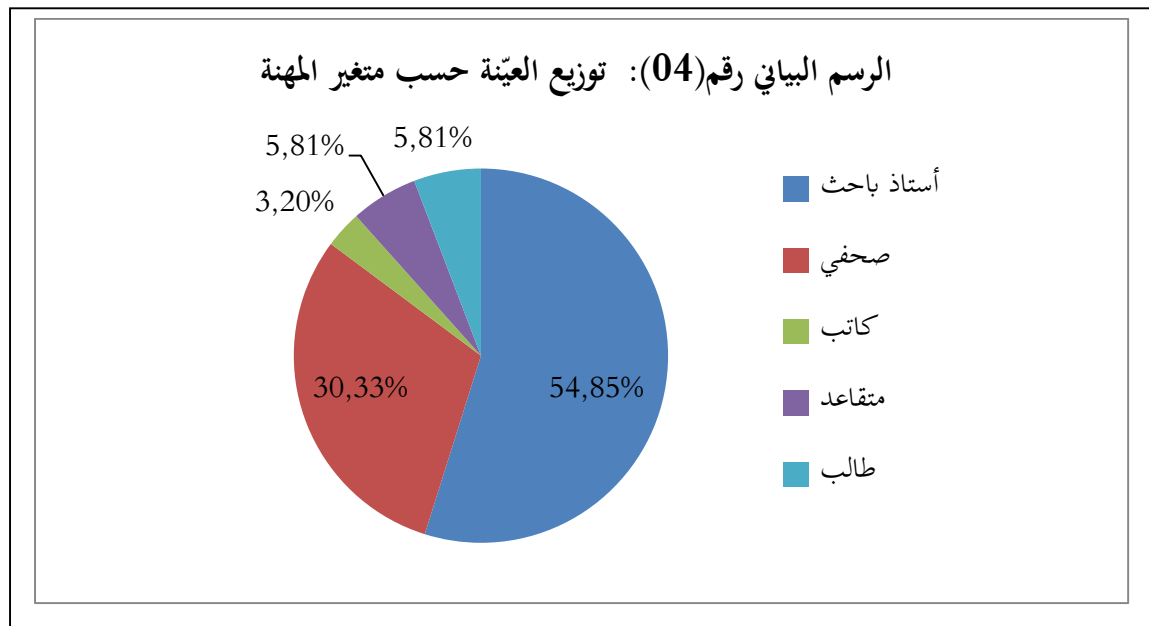
عليه، يمكن القول إنّ المستوى التعليمي يُعدّ محدّدًا أساسيًا في تفعيل المشاركة الرقمية، إذ يوفّر للفرد الأدوات المعرفية والمهارات اللازمة للتفاعل مع الفضاء التدويني والافتراضي، الأمر الذي يجعل الفئات الجامعية الأكثر حضورًا في النقاشات الرقمية وتشكيل اتجاهات الرأي العام

1. متغير المهنة:

الجدول رقم (06): توزيع العينة حسب متغير المهنة

المهنة	التكرار	النسبة %
أستاذ باحث	85	54,8
صحفي	47	30.3
كاتب	5	3.2
متقاعد	9	5.8
طالب	9	5.8
المجموع	155	99,9%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة



المصدر: من اعداد الباحث

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

يتضح من الجدول أعلاه، أنّ أعلى نسبة من أفراد عيّنة الدراسة تعود إلى فئة الأساتذة الجامعيين والباحثين، حيث بلغت (58%)، وهو ما يعكس أهمية هذه الفئة داخل العينة. في المقابل، سجّلت فئة الكتاب أدنى نسبة مشاركة بلغت (3,2%) فقط. أمّا فئة الصحفيين فقد شكّلت نسبة متوسطة قدّرت بـ (30,3%)، أي ما يعادل (47) مفردة من مجموع العيّنة.

وتمثّل هذه النتائج مؤشراً مهماً على نوع العينة، إذ يُلاحظ أنّ الغالبية تنتمي إلى فئات مهنية ذات صلة مباشرة بالمجال المعرفي والإعلامي، الأمر الذي يمنح الدراسة قوة في تفسير دور التدوين الإلكتروني في التعبير عن الاتجاهات والمواقف إزاء القضايا السياسية والاجتماعية.

كما تتوافق هذه النتيجة مع منظور الحتمية التكنولوجية التي تعتبر أنّ التطور الرقمي أوجد فضاءً جديداً أكثر جذباً للنخب القادرة على استثماره معرفياً ومهنياً، كما تنسجم مع طرح الفضاء العمومي الذي يجعل من المدونات ومواقع التدوين منصات بديلة لإعادة إنتاج النقاش العام. وفي المقابل، يمكن تفسير ضعف تمثيل بعض الفئات، مثل الكتاب، من خلال نظرية لولب الصمت التي تؤكد أنّ الأفراد الذين يفتقدون إلى مكانة اجتماعية أو انتماء مؤسّساتي قوي غالباً ما يتجنبون التعبير العلني عن مواقفهم خشية التهميش أو العزلة.

وعليه، فإنّ هذه المؤشرات تسلّط الضوء على أنّ التدوين الإلكتروني ليس فضاءً محايداً، بل هي مجال تُعيد فيه البنية المهنية والمعرفية للأفراد تشكيل أنماط المشاركة والتأثير في القضايا السياسية والاجتماعية، وهو ما يمنح دراستنا بعداً نقدياً في تحليل علاقة التدوين بحرية التعبير وباتجاهات الرأي العام الجزائري.

خاتمة

إنّ تحليل متغيرات الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة مجتمعة يكشف أنّ التدوين الإلكتروني في الجزائر مجال أغلبيته ذكور، طابع الشباب، المستوى التعليمي العالي، والارتباط بالمهن المعرفية والإعلامية، ما يجعله فضاءً نخبويّاً نسبياً في التعبير عن الاتجاهات والمواقف إزاء القضايا السياسية والاجتماعية.

المبحث الثاني: أسباب ودوافع استخدام المدونين الجزائريين للتدوين الالكتروني

تمهيد

خبرة التدوين بدلالة متغيرات الدراسة الجنس، السن، المستوى التعليمي، والمهنة

لغة التدوين الالكتروني بدلالة متغيرات الدراسة

1. خبرة التدوين بدلالة متغيرات الدراسة (الجنس، السن، المستوى التعليمي، والمهنة)

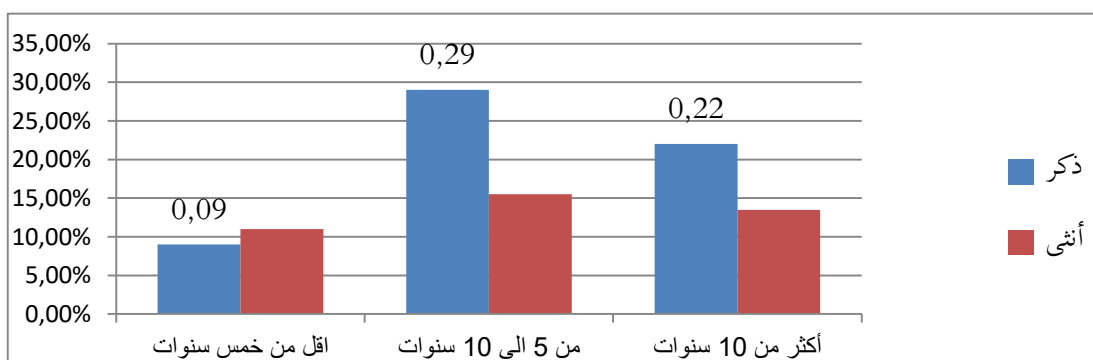
ونقصد بها عدد السنوات التي قضاها المدون للتدوين الالكتروني في ممارسة النشاط التدويني على مدونته الخاصة ومنصات التدوين الأخرى

الجدول رقم (07): خبرة التدوين بدلالة متغير الجنس

الجنس	ذكر		انثى		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
اقل من خمس سنوات	14	9%	17	11%	31	20.0
من 5 الى 10 سنوات	45	29%	24	15,5%	69	44.5
أكثر من 10 سنوات	34	22%	21	13,5%	55	35.5
المجموع	93	60%	62	40%	155	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (05): خبرة التدوين بدلالة الجنس



المصدر: من إعداد الباحث

يتضح لنا من الجدول أعلاه أنّ أعلى نسبة من المدونين بلغت (44,5%)، وتمثل الفئة التي تمتلك خبرة في التدوين الإلكتروني تتراوح بين خمس وعشر سنوات. في المقابل، سجلت الفئة الأقل خبرة. أي المدونون منذ (أقل من خمس سنوات) نسبة (20%) فقط من إجمالي العينة، بينما شكّلت الفئة التي تزيد خبرتها (أكثر من عشر سنوات) نسبة متوسطة بلغت (35,5%). ويشير ذلك إلى أنّ غالبية أفراد العينة يُعدّون من المدونين ذوي الخبرة، ممن راكموا تجربة ملحوظة في استخدام المدونات ومنصات التدوين الإلكتروني.

كما يُظهر توزيع الخبرة حسب الجنس أنّ الذكور استحوذوا على النسبة الأكبر من حيث الخبرة في السنوات الأولى لانتشار التدوين الإلكتروني في الجزائر. وعليه؛ إن المدونون الذكور دخلوا مجال التدوين في وقت مبكر واستطاعوا الاستمرار فيه لفترات أطول، في حين مشاركة الإناث تبرز بشكل أكبر في فئة "أقل من خمس سنوات"، مما يعكس دخولاً متأخراً نسبياً وحديثاً إلى فضاء التدوين الرقمي، أي في السنوات الخمس الأخيرة، فاقت نسبة الإناث (11%) نسبة الذكور (9%). وهذا يعكس تحوّلاً تدريجياً نحو تزايد حضور المرأة الجزائرية في فضاء التدوين الرقمي، خصوصاً في المرحلة الحديثة، بما يعكس دينامية جديدة في أنماط المشاركة الرقمية.

ترجع زيادة نسبة الإناث في استخدام مواقع التدوين خلال السنوات الأخيرة بعدما كان النشاط التدويني محصوراً نسبياً لدى الذكور في مراحله الأولى إلى عدة عوامل، أبرزها الانتشار الواسع للمنصات الرقمية وسهولة استخدامها، وقد وجدت العديد من الفتيات في التدوين وصناعة المحتوى وسيلة للتعبير عن أفكارهن بحرية أكبر، خصوصاً عبر استخدام المدونات والحسابات ذات الأسماء المستعارة، الأمر الذي عزّز من حضورهن التدريجي في فضاء التدوين الرقمي

† التعليق على كافة الجداول يكون وفقاً للمنهجية الإحصائية التالية: التعليق على أعلى نسبة وأصغر نسبة والنسبة المتوسطة، أما باقي

النسب فهي ظاهرة في الجداول عامة. فالنسبة المتوسطة هي التي تمثل اتجاه عينة الدراسة.

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

وعليه، تكشف هذه النتائج أنّ عيّنة الدراسة ليست فقط ذات خبرة تراكمية في التدوين، بل تعكس أيضاً تطوراً نوعياً في المشاركة النوعية، حيث بدأت الإناث في تعزيز حضورهن بشكل أكبر في السنوات الأخيرة.

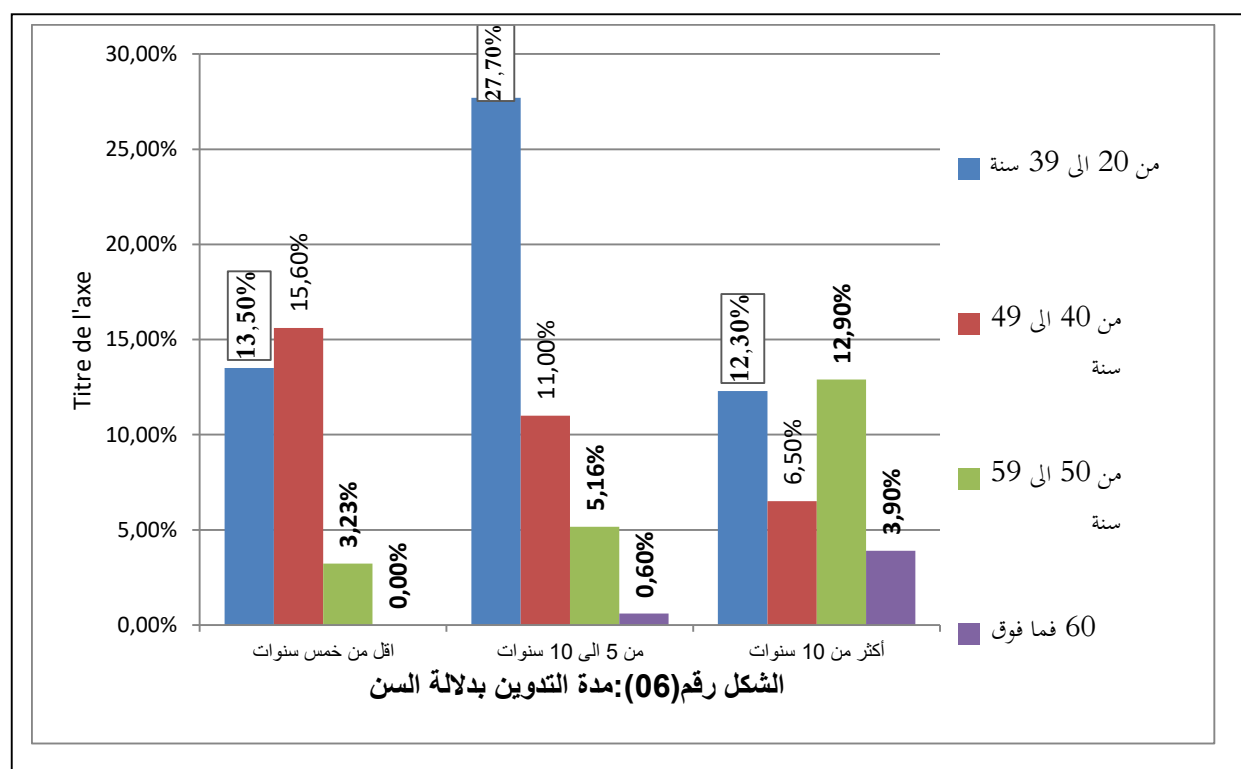
وتتوافق هذه التطورات مع ما تطرحه الحتمية التكنولوجية من كون التطور التقني يسهم في إعادة تشكيل أنماط المشاركة الاجتماعية والثقافية، كما تنسجم مع منظور الفضاء العمومي الذي يتيح للمدونات ومنصات التدوين أن تكون أداة بديلة لتوسيع دائرة النقاش العام لتشمل فئات اجتماعية كانت مهمشة أو أقل حضوراً في السابق. كما يمكن قراءتها أيضاً عبر نظرية لولب الصمت، إذ تعكس سيطرة الذكور على السنوات الأولى للتدوين حالة من الهيمنة الرمزية التي جعلت الإناث أكثر تحفظاً، لكن مع مرور الوقت وتزايد ثقة الإناث، بدأت مشاركتهن تتصاعد تدريجياً، ما يشير إلى انكسار نسبي لآلية الصمت التقليدية.

وعليه، فإنّ متغير الخبرة لا يكشف فقط عن رسوخ ممارسة التدوين لدى عينة الدراسة، بل يوضح أيضاً كيف يتطور الفضاء العمومي الرقمي عبر الزمن، وكيف تتغير موازين الحضور النوعية داخله. فالخبرة في التدوين حين تتقاطع مع البعد النوعي (الجندري) لا تقتصر على كونها مؤشراً تقنياً، بل تصبح عاملاً محورياً في تعزيز التعبير عن الاتجاهات وتوجيه مسارات الرأي العام في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم (08): خبرة التدوين بدلالة متغير السن

المتغير		السن		من 20 الى 39 سنة		من 40 الى 49 سنة		من 50 الى 59 سنة		60 فما فوق		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اقل من خمس سنوات		21	13,5	5	15,6	5	3,23	0	-	31	20		
من 5 الى 10 سنوات		43	27,7	17	11	8	5,16	1	0,6	69	44,5		
أكثر من 10 سنوات		19	12,3	10	6,5	20	12,90	6	3,9	55	35,5		
المجموع		83	53,5 %	32	20,6 %	33	21,29	7	4,5 %	155	100 %		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة



المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه أن الفئة العمرية (من 20 الى 39 سنة) هي الأعلى من حيث خبرة استخدام التدوين الالكتروني (من 5 الى 10 سنوات) بنسبة (27,7%)، اما الفئة (من 50 الى 59 سنة)

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

سجلت النسبة الأعلى في مدة التدوين (لأكثر من 10 سنوات) بنسبة قيمتها (12,3%). الفئة (من 40 الى 49 سنة) سجلت النسبة الأعلى في فئة (اقل من 5 سنوات) بنسبة (15%) كما يلاحظ أنّها تتوزع بشكل أكثر توازنا مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

أما الفئة العمرية (60 سنة فما فوق) سجّلت النسبة الأقل من حيث مدة التدوين بظهور قيمته (3,9%) في مدة أكثر من 10 سنوات و (0,06%) في المدة (من 5 الى 10 سنوات) وغياب تام في مدة (اقل من خمس سنوات).

إن الفئة العمرية (20 الى 39 سنة) هي الأكثر حضوراً في مجال التدوين بنسبة (53.5%)، حيث تتركز أغلب مساهماتها في فئة (من 5 إلى 10 سنوات)، ما يعكس دينامية الشباب ودورهم المحوري في تشكيل فضاء التدوين الرقمي. أما الفئة (40 إلى 49 سنة) التي تمثل (20.6%)، فتوزعت بشكل ملحوظ بين فئة (من 5 إلى 10 سنوات) و (أكثر من 10 سنوات)، وهو ما يشير إلى استمرارية نسبية لهذه الفئة في التدوين، مع ميلها للحفاظ على حضور متوسط المدى. في المقابل، تكشف فئة (50 إلى 59 سنة) بنسبة (21.3%) عن خصوصية لافتة، إذ نجد نسبة معتبرة منها (12.9%) تنتمي إلى فئة (أكثر من 10 سنوات)، مما يعكس وجود مدونين ذوي خبرة طويلة واهتمام مستمر بالتدوين رغم التقدم في السن. أما الفئة (60 فما فوق) فهي الأضعف تمثيلاً (4.5%)، وغالباً ما تقتصر مساهمتها على خبرات طويلة المدى (3.9% في أكثر من عشر سنوات)، بينما تغيب تقريباً عن الفئات الزمنية الأقصر.

هذه النتائج توضح أن التدوين في الجزائر يعد فضاءً شبابياً بالأساس، مع مساهمة معتبرة للفئات المتوسطة والكبيرة سناً، خاصة في فئة الاستمرارية الطويلة، ما يعكس انتقال التدوين من كونه نشاطاً مرتبطاً بجيل الشباب فقط إلى فضاء أكثر شمولية. ومن منظور نظري، يمكن ربط ذلك برؤية الحتمية التكنولوجية التي تبرز سرعة تكيف فئة الشباب مع التقنيات الرقمية، مقابل بطء نسبي لدى الفئات الأكبر سناً، في حين أن حضور فئة (50 إلى 59 سنة) ضمن المدونين المخضرمين ينسجم مع تصور الفضاء العمومي باعتباره مجالاً مفتوحاً لتراكم الخبرات والممارسات الاتصالية عبر الأجيال، كما أن التدوين الإلكتروني فضاء بديل يتيح للشباب ممارسة النقاش الحر حول قضايا الشأن العام، في ظل محدودية قنوات المشاركة التقليدية. أما من زاوية لولب الصمت، فيمكن القول إن انخراط الفئات الأكبر سناً في التدوين لفترات طويلة يعكس تحملاً نسبياً من الخوف من العزلة الاجتماعية، على عكس الفئات الأصغر التي قد تكون أكثر حساسية لردود

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

الفعل، لكنها الأكثر نشاطاً في التجديد وصناعة الرأي. أي أن الكثافة الشبابية في فضاء التدوين تعزز من قدرتهم على كسر حاجز الصمت، فالتعبير الجماعي عن المواقف والاتجاهات يقلل من الشعور بالعزلة الاجتماعية، ويدفع نحو تشكيل اتجاهات رأي عام رقمية أكثر تحرراً من الضغوط الاجتماعية والسياسية

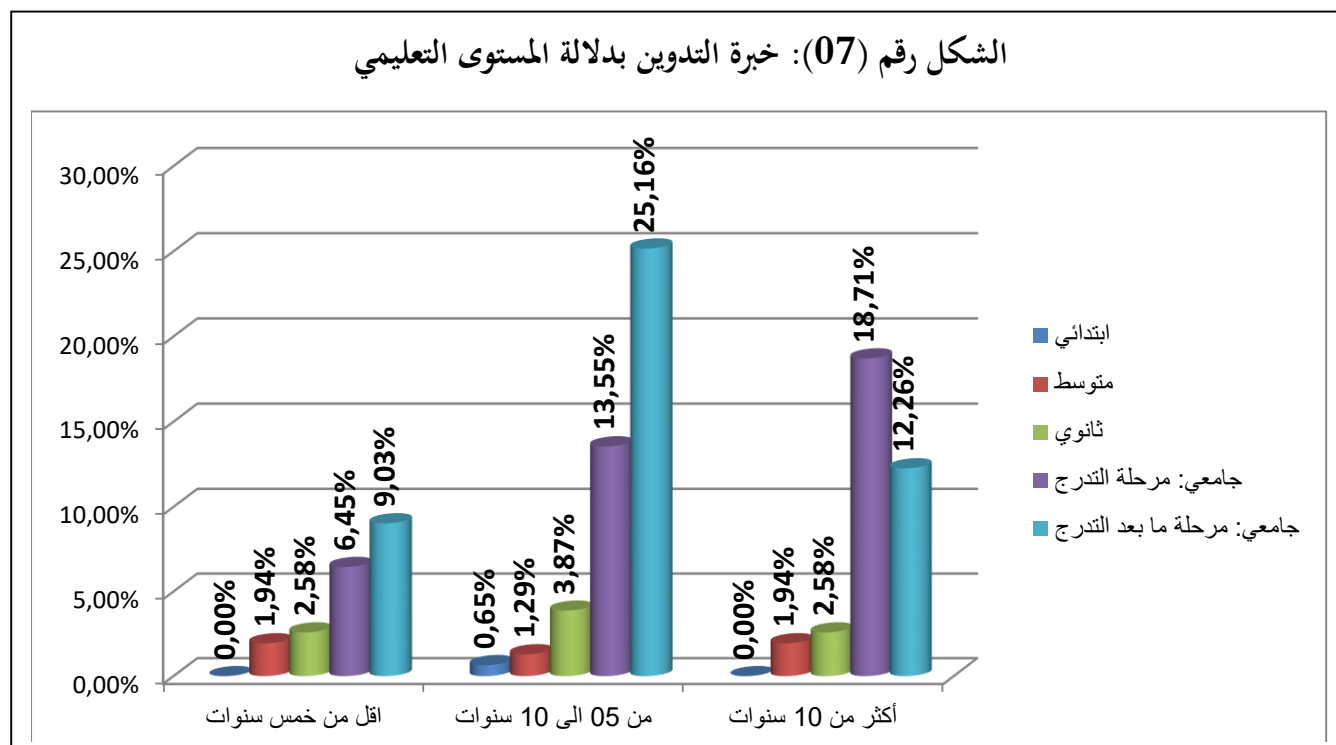
وعليه، فإنّ فئة الشباب تمثل النسبة الأعلى من مستخدمي التدوين الإلكتروني، حيث يوظفون هذه المنصات كأداة للتعبير عن ذواتهم والانخراط في مناقشة قضايا الشأن العام، إلى جانب استخدامها في أغراض أخرى مثل التواصل الاجتماعي والتسوق الإلكتروني. ويعكس ذلك انخراطاً نشطاً لهذه الفئة في البيئة الرقمية، بما يؤكد أنّ الشباب يشكّلون القوة المحركة الأساسية للممارسات التدوينية في الجزائر، ويضطلعون بدور محوري في إثراء النقاش العمومي وصياغة اتجاهات الرأي العام.

الجدول رقم (09): خبرة التدوين بدلالة متغير المستوى التعليمي

المجموع	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي: مرحلة التدرج		جامعي: مرحلة ما بعد التدرج		المجموع
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
أقل من خمس سنوات	0	-	1,94%	3	2,58%	4	6,45%	10	9,03%	14	20,00%
من 05 الى 10 سنوات	1	0,65%	1,29%	2	3,87%	6	13,55%	21	25,16%	39	44,52%
أكثر من 10 سنوات	0	-	1,94%	3	2,58%	4	18,71%	29	12,26%	19	35,48%
المجموع	1	0,65%	5,16%	8	9,03%	14	38,71%	60	46,45%	72	100,00%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (07): خبرة التدوين بدلالة المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

يظهر من الجدول أعلاه أن فئة المدونين ذوي الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات) تمثل النسبة الأعلى ضمن العينة، حيث بلغت (44.5%) من إجمالي المدونين، وهي متركزة بشكل أساسي لدى الجامعيين، مرحلة ما بعد التدرج بنسبة (54,2%)، يليهم الجامعيون من مرحلة التدرج بنسبة (35%) تليها من حيث الأهمية فئة المدونين الذين يملكون (أكثر من 10 سنوات خبرة) بنسبة (35.5%)، وتبرز داخلها نسبة 48.3% لدى الجامعيين، و(24.4%) لدى ما بعد التدرج، ما يعكس حضوراً قوياً للمدونين القدامى من النخبة الأكاديمية.

أما فئة المدونين ذوي الخبرة (الأقل من خمس سنوات) فتمثل (20%) فقط من إجمالي العينة، وتتركز أيضاً في المستويين الجامعيين بنسبة (19.4%) لما بعد التدرج و (16.7%) للتدرج، مع غياب شبه تام في المستويات الدنيا.

بذلك تُظهر القراءة الكمية أن كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت مدة الخبرة في التدوين الإلكتروني، ما يعكس علاقة طردية بين التحصيل الأكاديمي والاستمرارية في الممارسة الرقمية.

تظهرت نتائج الجدول أعلاه، والمتعلق بخبرة التدوين بدلالة المستوى التعليمي أن فئة (من 5 إلى 10 سنوات) من الخبرة هي الأكثر تمثيلاً بنسبة (44,5%) تليها فئة (أكثر من 10 سنوات) بنسبة (35,5%)، في حين تمثل فئة (أقل من 5 سنوات) نسبة (20%) فقط. وتكشف هذه النتائج أن التدوين الإلكتروني في الجزائر يتركز أساساً على فئة جامعية ناضجة معرفياً تمتلك تراكمًا زمنياً ومهارياً مع الفضاء الرقمي.

يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية، بأن الأفراد ذوي التعليم العالي يمتلكون قدرة أكبر على توظيف التكنولوجيا بوصفها امتداداً لخبرتهم المعرفية، مما يجعلهم الأكثر حضوراً في فضاء التدوين وقدرة على إنتاج محتوى نقدي حول القضايا الاجتماعية والسياسية. أما من منظور نظرية الفضاء العمومي، فإن سيطرة النخبة الجامعية على التدوين تعكس إعادة تشكيل الفضاء العام داخل البيئة الرقمية، حيث يسهم هؤلاء المدونون في إثراء النقاش العمومي حول قضايا الوطن، وإعادة بناء الحوار المجتمعي على أسس عقلانية.

ووفقاً لنظرية لولب الصمت، فإن المستوى التعليمي المرتفع والخبرة الطويلة في التدوين يمنحان المدونين الجرأة على التعبير عن آرائهم السياسية والاجتماعية بحرية أكبر، مما يساعد على كسر دائرة الصمت الرقمي التي تحد من المشاركة العمومية. وبالتالي، تكشف هذه النتائج أن العلاقة بين التعليم والخبرة التدوينية ليست

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

تقنية فحسب، بل تمتد إلى أبعاد فكرية وسياسية واجتماعية تجعل من التدوين الإلكتروني أداة للتعبير الحر ومجالاً لتفعيل الوعي الجماعي في المجتمع الجزائري.

انطلاقاً من ذلك، يمكن الاستنتاج أن العلاقة بين الخبرة التدوينية والمستوى التعليمي تجسد تداخلاً بين ثلاثة أبعاد رئيسة؛ البعد التكنولوجي الذي يتيح فرصاً أوسع للتعبير لمن يمتلك أدوات التقنية والمعرفة؛ البعد الاجتماعي والسياسي الذي يسمح بظهور خطاب نقدي للنخبة الجامعية حول القضايا العامة؛ والبعد الاتصالي الذي يُبرز الفضاء الرقمي كبديل ديمقراطي للمجال العام التقليدي في الجزائر.

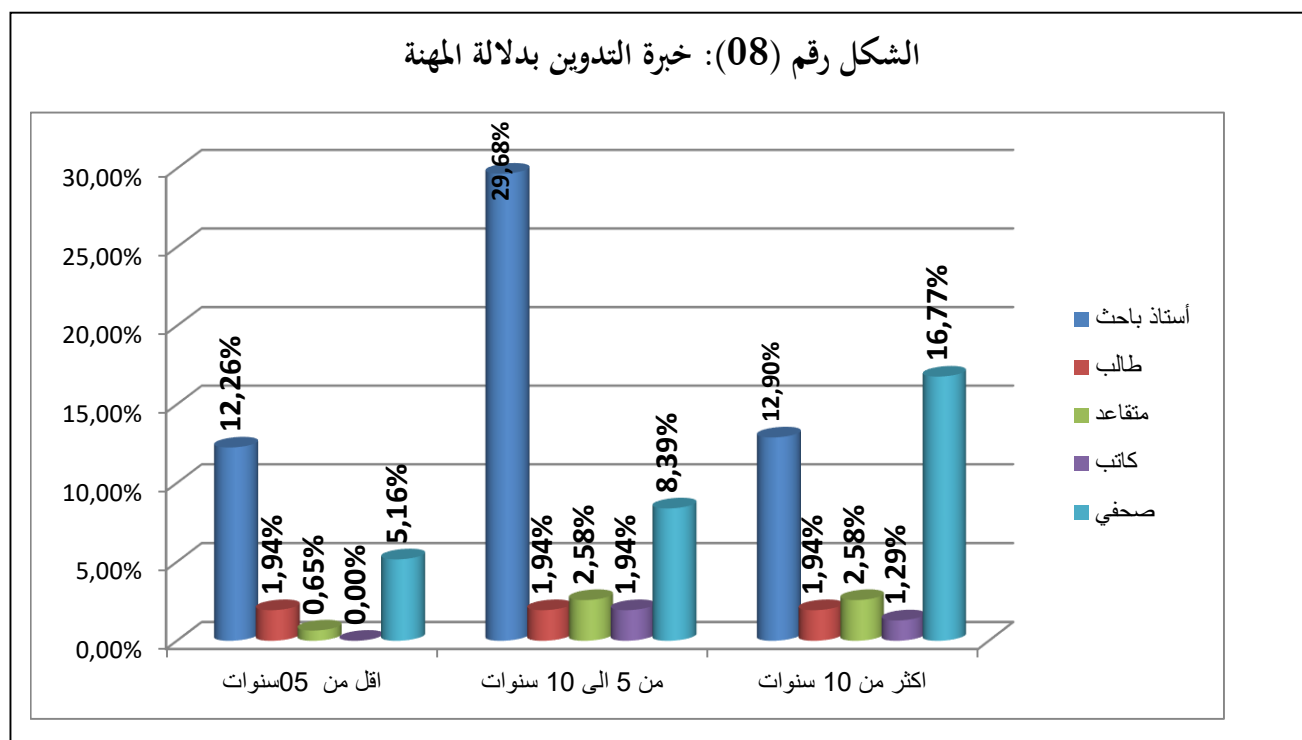
وعليه، فإن التدوين الإلكتروني يمثل في سياق هذه النتائج منصة معرفية ومجتمعية فاعلة تُمارس فيها النخبة الجامعية دورها في إعادة إنتاج الوعي السياسي والاجتماعي، وتجاوز آليات الصمت والانغلاق، من خلال استثمار الفضاء التكنولوجي في بناء خطاب تواصلية نقدي يثري النقاش العمومي حول القضايا السياسية والاجتماعية في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم (10): خبرة التدوين بدلالة متغير المهنة

المهنة	أستاذ باحث	طالب	متقاعد	كاتب	صحفي	المجموع
مدة التدوين	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
اقل من 05 سنوات	12,26%	19	1,94%	3	0,65%	1
من 5 الى 10 سنوات	29,68%	46	1,94%	3	2,58%	4
اكثر من 10 سنوات	12,90%	20	1,94%	3	1,29%	2
المجموع	54,84%	85	5,81%	9	3,23%	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (08): خبرة التدوين بدلالة المهنة



المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أن الأساتذة الباحثون يشكلون النسبة الأعلى من عينة الدراسة وأن (29,69%) ينشطون في الفئة من 5 إلى 10 سنوات وهي أعلى نسبة و (12,9%) منهم من لديه خبرة في التدوين أكثر من عشر سنوات أما النسبة الأقل من حيث عدد سنوات التدوين والمقدرة ب (3,3%) سجلت عند الكتاب، وأيضاً عند كل من الطلاب والمتقاعدين بنسبة متساوية (5,8%) والذين لديهم خبرة أكبر في فئة أكثر من عشر سنوات. أما النسبة المتوسطة والمقدرة ب (30,3%) سجلت عند الصحفيين أعلاها في الفئة أكثر من 10 سنوات خبرة في التدوين.

تشير النتائج إلى أن فئة الأساتذة الباحثين هي الأكثر حضوراً، حيث يتركز أغلبهم في فئة (من 5 إلى 10 سنوات)، ما يعكس ارتباطاً وثيقاً بين الممارسة الأكاديمية والتدوين كأداة معرفية وتواصلية. تليها فئة الصحفيين ويتوزعون بين فئتي (أكثر من 10 سنوات) و (من 5 إلى 10 سنوات)، مما يدل على استمرارية قوية للتدوين باعتباره امتداداً للعمل الإعلامي. أما فئتا المتقاعدين والطلاب فلكل منهما (5,8%) فقط، مع حضور محدود غالباً في الفترات الزمنية الأقصر أو المتوسطة، وهو ما يعكس مشاركة هامشية مقارنة بالفئات المهنية الأخرى. في حين أن الكتاب يشكلون أضعف نسبة، مع مساهمة صغيرة في فئتي (من 5 إلى 10 سنوات) و (أكثر من 10 سنوات). كما يتضح أيضاً من النتائج أن أكثر من (80%) من المدونين عينة الدراسة لديهم خبرة في التدوين تتجاوز الخمس سنوات مما يعكس الاستمرارية والاحترافية في التدوين.

إن الأساتذة الباحثين يشكلون الفئة الأكثر حضوراً في التدوين، ما ينسجم مع الحتمية التكنولوجية التي تبرز استعداد الفئات الأكاديمية لتبني الوسائط الرقمية كأدوات للمعرفة. كما يحتل الصحفيون المرتبة الثانية، وهو ما يعكس دور التدوين كامتداد للإعلام التقليدي داخل الفضاء العمومي الرقمي، حيث يُعاد إنتاج النقاش العمومي بعيداً عن قيود المؤسسات. في المقابل، تبقى مساهمة الطلاب والمتقاعدين محدودة (5,8% لكل فئة)، وهو ما يمكن تفسيره عبر لولب الصمت، إذ يشعرون بضعف التأثير أو الخوف من هيمنة الفئات الأكثر حضوراً.

بصورة عامة، يظهر أن التدوين في الجزائر يرتبط أساساً بفئات مهنية ذات علاقة مباشرة بالمعرفة والإعلام (الأساتذة والباحثون ثم الصحفيون)، بينما تبقى الفئات الأخرى أقل انخراطاً، سواء بسبب طبيعة اهتماماتها أو محدودية خبرتها مع الوسائط الرقمية. وعليه؛ التدوين الإلكتروني في الجزائر يغلب عليه الطابع الأكاديمي والمهني خاصة بين الصحفيين والباحثين.

تشير نتائج الدراسة المتعلقة بخبرة التدوين بدلالة السن والجنس والمستوى التعليمي والمهنة إلى أن التدوين الإلكتروني في الجزائر يتميز بحضور نخبوي ومعرفي واضح، حيث تستحوذ الفئة الجامعية (مرحلة التدرج وما بعد التدرج) على (85%) من مجموع المدونين، بما يعكس ارتباط التدوين بالإمكانات المعرفية والوعي بالقضايا العمومية. كما تُظهر مستويات الخبرة أن الممارسة التدوينية ليست ظرفية أو عابرة، إذ تتركز بنسبة (44.5%) ضمن فئة الخبرة المتوسطة (من 5 إلى 10 سنوات)، تليها فئة الخبرة الطويلة (أكثر من 10 سنوات) 35,5(%) ، بينما تمثل فئة (أقل من 5 سنوات فقط) (20%)، ما يؤكد رسوخ التدوين باعتباره ممارسة ثابتة لا مجرد توجه مؤقت. أما من حيث الجنس، فيتضح أن الذكور يهيمنون على فئات الخبرة الطويلة، في حين يبرز حضور الإناث في فئة أقل من خمس سنوات، بما يُظهر دخولاً حديثاً ومتزايداً للمرأة في فضاء النقاش الرقمي. وعلى المستوى العمري، تشكّل الفئة من 20-39 سنة الأكثر حضوراً بأكثر من (53%)، بما يعكس دينامية الشباب ورغبتهم في التعبير عن آرائهم، بينما تبرز الفئة (50-59 سنة) (21.3%) بخبرة طويلة، ما يدل على استمرارية التدوين لدى فئات أكثر نضجاً. كما تحتل فئة الأساتذة الباحثين الصدارة من حيث الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات)، يليهم الصحفيون، في حين تبقى مساهمة الطلاب والمتقاعدين محدودة (5.8% لكل منهما)، ما يعزز الطابع الأكاديمي والمهني للممارسة التدوينية.

وتكشف هذه المؤشرات عن بعد سياسي واجتماعي واضح؛ فسيطرة الفئات العلمية والمهنية (باحثون وصحفيون) تؤكد أن التدوين موجّه نحو النقاش العمومي وصناعة الرأي العام أكثر منه للاستخدام الترفيهي، كما أن دخول الإناث تدريجياً إلى مجال التدوين يعكس تحولاً اجتماعياً نحو تمكين المرأة في المشاركة في النقاش العام عبر الفضاء الرقمي بعيداً عن القيود التقليدية. أما كثافة الشباب، فتُمثل مؤشراً على أن التدوين أصبح أداة بديلة للتعبير السياسي والاجتماعي، خصوصاً في ظل محدودية قنوات المشاركة المؤسسية، بينما يكشف استمرار الفئات الأكبر سناً في التدوين لفترات طويلة عن تحرر نسبي من الخوف من الوصم الاجتماعي، وتحول التدوين إلى مساحة مستقلة ودائمة للتعبير الحر وبناء الوعي الجماعي.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية، إذ تُظهر أن امتلاك رأس مال معرفي وتعليمي يجعل الأفراد أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيا وتوظيفها في التعبير والمشاركة، وهو ما يفسر سيطرة الجامعيين والباحثين على الممارسة التدوينية. كما تعكس النتائج وفقاً لـ **نظرية الفضاء العمومي**، فإن حضور الباحثين والصحفيين يدل على تحول المدونات إلى ساحة بديلة للنقاش العام الحر، حيث يتم تداول

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

الأفكار السياسية والاجتماعية بعيدًا عن القيود الرسمية، ودخول المرأة حديثًا إلى التدوين يعكس توسع دائرة المشاركة العمومية لتشمل فئات كانت أقل ظهورًا في المجال العام التقليدي. ومن منظور نظرية لولب الصمت، فإن الخبرة الطويلة والمستوى التعليمي المرتفع يمنحان المدونين الثقة في التعبير عن آرائهم، خاصة في القضايا السياسية والاجتماعية الحساسة، بينما يفسر حضور الإناث في الفترات القصيرة من التدوين بكونهن حديثات الانخراط في كسر حاجز الصمت الرقمي وتجاوز الخوف من العزلة الاجتماعية.

2. لغة التدوين الالكتروني بدلالة متغيرات الدراسة (السن، الجنس، المستوى التعليمي، والمهنة)

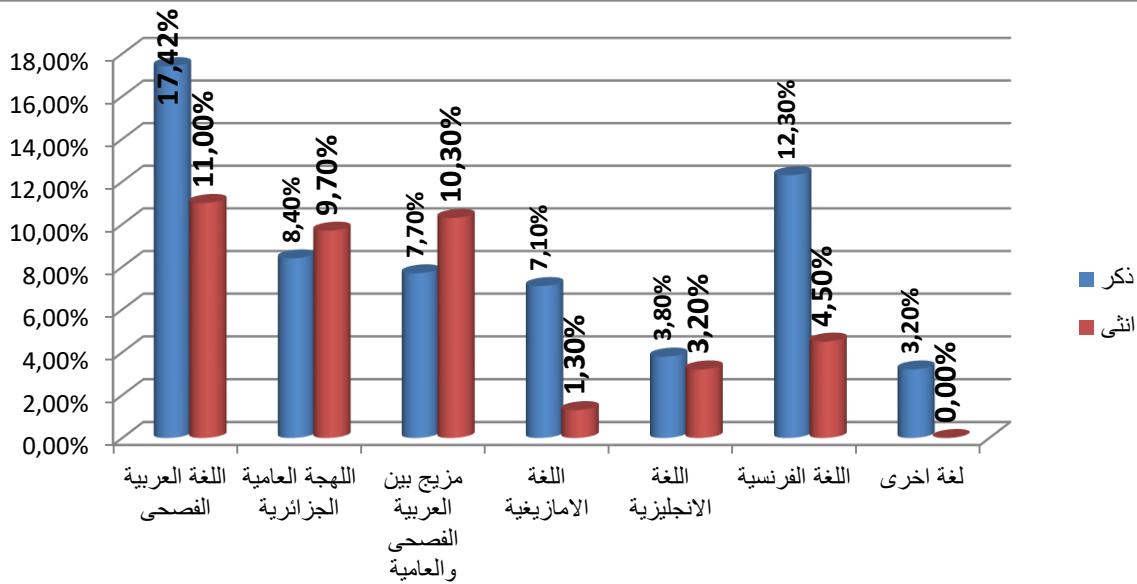
سنتطرق من خلال هذا العنصر الى اللغة المستخدمة عند المدونين الجزائريين بدلالة متغيرات الدراسة ومحاولة تحليل تفسير نتائج استخداماتها وفقا لنظرية الحتمية التكنولوجية، والفضاء العمومي (لهابرماس) ومنظور لولب الصمت.

الجدول رقم (11): لغة التدوين بدلالة الجنس

الجنس	ذكر		انثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لغة التدوين						
اللغة العربية الفصحى	27	17,42	17	11	44	28.4
اللهجة العامية الجزائرية	13	8,4	15	9,7	28	18.1
مزيج بين العربية الفصحى والعامية	12	7,7	16	10,3	28	18.1
اللغة الامازيغية	11	7,1	2	1,3	13	8.4
اللغة الانجليزية	6	3.8	5	3.2	11	7.1
اللغة الفرنسية	19	12,3	7	4,5	26	16.8
لغة اخرى	5	3.2	0	-	5	3.2
المجموع	93	60%	62	40%	155	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (09): لغة التدوين بدلالة الجنس



المصدر: من اعداد الباحث

يظهر من الجدول أن أعلى نسبة (28,4%) من المدونين عينة الدراسة يدونون باللغة العربية الفصحى، النسبة الأعلى منها للذكور، (17,42%) و(11%) للإناث، أما أقل نسبة (7,1%)، يستخدمون اللغة الإنجليزية في تدويناتهم وتتقارب فيها نسبة الذكور مع نسبة الاناث بتفوق بسيط للذكور (3,8%) (3,2%). تليها التدوين باللغة الامازيغية بنسبة قيمتها (8,4%) حيث نسبة الذكور (7,1%) تفوق نسبة الاناث (3,2%).

كما نلاحظ أن (18,1%) يدونونون باللهجة العامية الجزائرية ونفس النسبة تمزج بين الفصحى والعامية، بتفوق نسبة الإناث على الذكور. وما نسبته (16,8%) يستخدمون اللغة الفرنسية في تدويناتهم (12,3%) للذكور و (4,5%) للإناث.

نستنتج مما سبق تنوع اللغات المستخدمة من قبل المدونين الجزائريين وأن اللغة العربية الفصحى هي اللغة السائدة في التدوين الالكتروني إضافة الى اللهجة العامية، اللغة المهجينة واللغة الامازيغية لكن هذه الأخيرة لا تمثل نسبة كبيرة. كما يعتمد المدونون الجزائريون على اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية. حيث يفضل الذكور التدوين باللغة العربية الفصحى والفرنسية أكثر من الاناث في حين هاته الاخيرة تفضلن التدوين باللهجة العامية أو باللغة المهجينة التي تعتمد على المزج بين اللغة العربية الفصحى والعامية.

يرجع استخدام اللغة العربية الفصحى إلى عدة أسباب أهمها الخصائص التقنية لمواقع التدوين والتي تسمح للمدون المستخدم انتقاء اللغة التي تتوافق مع اتجاهاته، مواقفه وميولاته وأيضا جمهوره المستهدف. كما يعود استخدام اللغة العربية الفصحى في مواقع التدوين لأنها اللغة الرسمية في الجزائر ولغة الدين والتعليم والاعلام الرسمي أيضا. في حين يستخدم المدون اللغة العامية واللغة المهجينة في المنشورات غير الرسمية، خاصة فيما يسمى بالتدوين الفكاهي السياسي والاجتماعي او عند استخدام الأسلوب الساخر الذي يعبر عن خلاله على اتجاهاته ومواقفه نحو القضايا السياسية والاجتماعية. وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة التدوين والفيديو وتشكل الرأي العام السياسي الجزائري الفيديو الفكاهي نموذجا¹³⁵.

¹³⁵ بولوداني سهام، بوخلفة خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 136- 156

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

يرجع استخدام اللغة الفرنسية في المجتمع الجزائري إلى الإرث الاستعماري الذي ترك أثرا على البنية اللغوية للخطاب. فنجد التدوين باللغة الفرنسية والمتعلق أساسا بالنقد السياسي والموضوعات الاجتماعية والذي يهدف إلى التواصل مع الجماهير الواسعة وأيضا لإبراز الانفتاح والحداثة والمستوى التعليمي لدى هذه الفئة من المدونين خاصة النشطاء السياسيين والصحفيين.

إذن، يعكس المدون الجزائري في تدويناته انتماءه السياسي، الاجتماعي، الجغرافي والثقافي من خلال اللغة التي يستخدمها، فتجد التدوين باللغة الأمازيغية في أوساط المدونين كصفحات الفايسوك والمدونات إلى محاولة لإبراز الهوية الثقافية والانتماء وترسيخ الحضور الرقمي للغة الأمازيغية.

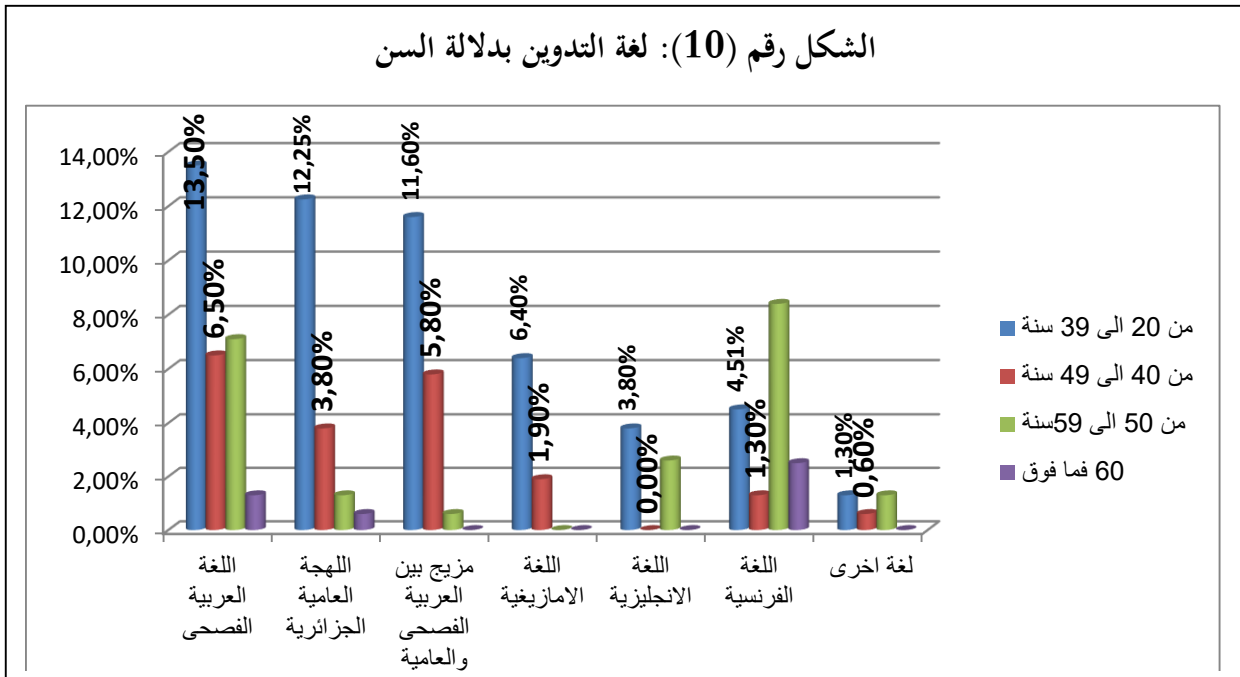
إن التعدد اللغوي في التدوين الالكتروني يمنح للمدون الجزائري القدرة على التفاعل بلغات متعددة في الفضاء الرقمي خاصة حين تطرقه للقضايا السياسية والاجتماعية التي تهمه والتي تشكل دوائر نقاش وتعد قضايا شأن عام. بالتالي التأثير على جمهور واسع محليا ودوليا، والمساهمة في تكوين فضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف حول هذه القضايا.

الجدول رقم (12): لغة التدوين بدلالة متغير السن

المتغير	السن	من 20 الى 39 سنة		من 40 الى 49 سنة		من 50 الى 59 سنة		60 فما فوق		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اللغة العربية الفصحى		21	13,5	10	6,5	11	7,1	2	1,3	44	28,4
اللهجة العامية الجزائرية		19	12,25	6	3,8	2	1,3	1	0,6	28	18,0
مزيج بين العربية الفصحى و العامية		18	11,6	9	5,8	1	0,6	0	-	28	18,0
اللغة الامازيغية		10	6,4	3	1,9	0	0,0	0	-	13	8,4
اللغة الانجليزية		6	3,8	1	-	4	2,6	0	-	11	7,1
اللغة الفرنسية		7	4,51	2	1,3	13	8,4	4	2,5	26	16,8
لغة اخرى		2	1,3	1	0,6	2	1,3	0	-	5	3,2
المجموع		83	53,5 %	32	20,6 %	33	21,9 %	7	4,5	155	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (10): لغة التدوين بدلالة السن



المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول أن اللغة العربية الفصحى أكثر استخداما لدى الفئة العمرية (من 20 الى 39 سنة) بنسبة (13,5%) تقل نسبة الاستخدام تدريجيا مع تقدم العمر. نفس الملاحظة مع اللهجة العامية الجزائرية. غير أن اللغة الهجينة التي تترج بين الفصحى والعامية تستخدم لدى فئة الشباب (من 20 الى 49 سنة) بنسبة (11,6%) و(5,8%) وغير مستخدمة لدى الفئات العمرية الأكبر سنا.

أما بالنسبة للتدوين باللغة الإنجليزية أقل استخداما بين المدونين ويتركز استخدامها في الفئة العمرية الأصغر سنا. أما الامازيغية يتضح جليا أن الأغلبية الساحقة من المدونين الذين يدونون بها هم من الشباب (من 20 الى 39 عاما) مع تركيز نسبي عند الفئة العمرية (من 40 الى 59 عاما). في حين اللغة الفرنسية موزعة بشكل ملحوظ نسبيا بين الفئات العمرية ككل وتظهر بنسبة أكبر في الفئة العمرية (من 50 الى 59 عاما) ما يعكس ارتباطا تعليميا وثقافيا قديما نسبيا لدى هذه الفئة.

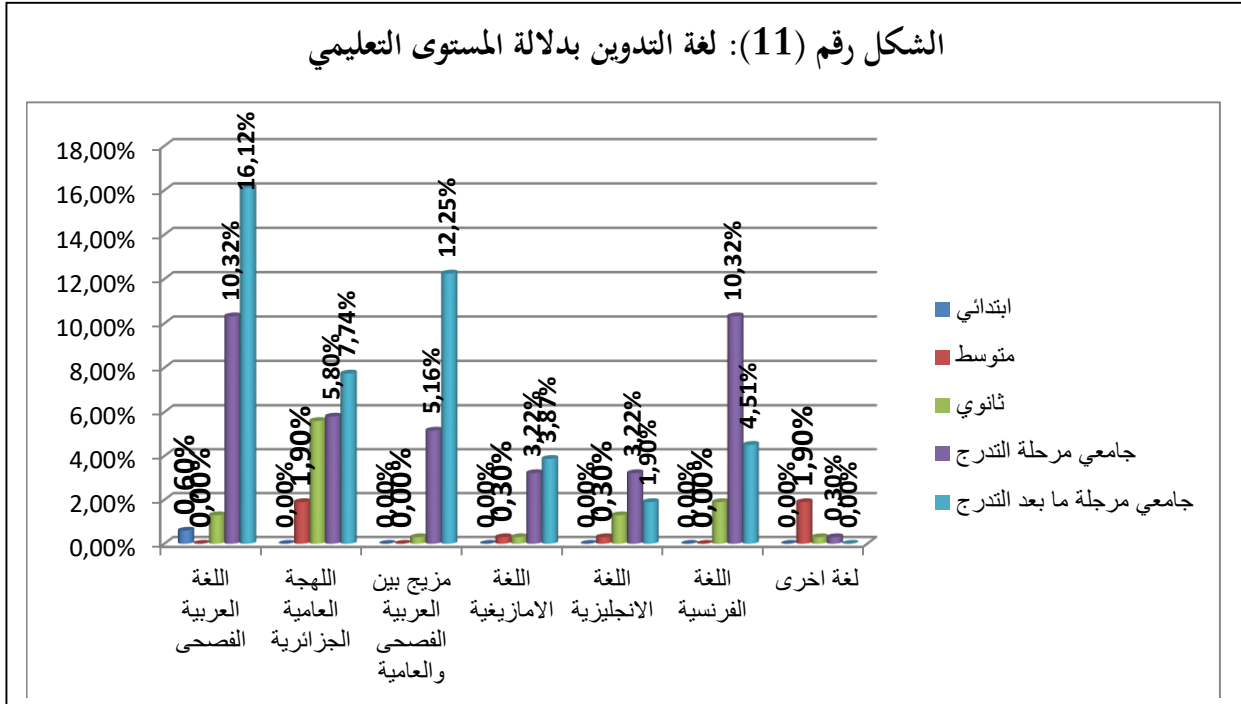
وعليه؛ اللغة العربية الفصحى هي اللغة الأكثر استخداما لدى المدونين الشباب منهم خاصة (20 الى 39 عاما)، أما اللغة الفرنسية مستخدمة لدى الفئة العمرية الأكبر سنا مقارنة بالشباب؛ اللغة الامازيغية والعامية تستخدم لدى الفئات العمرية الأصغر سنا مما يدل على الانفتاح على الهوية المحلية؛ أما اللغة الإنجليزية تستخدم بنسبة أقل وتتركز أكثر لدى الشباب دليل للانفتاح على الفضاء الرقمي العالمي.

الجدول رقم (13): لغة التدوين بدلالة المستوى التعليمي

المستوى التعليمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي مرحلة التدرج		جامعي مرحلة ما بعد التدرج		المجموع	
	ك	%	ك		ك	%	ك		ك	%	ك		%
اللغة العربية الفصحى	1	0.6	0	-	2	1,3	16	10,32	25	16,12	44	28.4	
اللهجة العامية الجزائرية	0	-	3	1,9	4	5.6	9	5,8	12	7,74	28	18.1	
مزيج بين العربية والفصحى	0	-	0	-	1	0,3	8	5,16	19	12,25	28	18.1	
اللغة الامازيغية	0	-	1	0,3	1	0,3	5	3,22	6	3,87	13	8.4	
اللغة الانجليزية	0		1	0,3	2	1,3	5	3,22	3	1,9	11	7.1	
اللغة الفرنسية	0	-	0	-	3	1,9	16	10,32	7	4,51	26	16.8	
لغة اخرى	0	-	3	1.9	1	0,3	1	0,3	-	-	5	3.2	
المجموع	1	%0,30	8	%5,16	14	%9	60	%38.7	72	%46,45	155	%100	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (11): لغة التدوين بدلالة المستوى التعليمي



المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول أن النسبة الأعلى (85%) من المدونين تملك مستوى جامعي (تدرج وما بعد التدرج). وتنوعا لغويا لدى المدونين ذوي المستوى الجامعي، إذ احتلت اللغة العربية الفصحى أعلى نسبة (26,44%) أما أدنى نسبة (5,12%) سجلت في استخدام اللغة الإنجليزية. كما أن التدوين باللغة الفرنسية قدر بنسبة (14,83%) لدى المدونين المتعلمين، بيد أن اللغة الهجينة التي تمزج بين اللغة العربية الفصحى واللغة العامية التي قدرت بحوالي 18(18%).

وعليه، التنوع اللغوي الملاحظ في مرحلة التدرج دلالة على الانفتاح على استخدام أكثر من لغة في التدوين الإلكتروني.

يتضح من خلال الجدول هيمنة الفئة الجامعية أي الغالبية المطلقة من المدونين (85%) جامعيون، مما يعني أن التدوين في الجزائر ظاهرة نخبوية مرتبطة بالتحصيل العلمي العالي، خصوصاً في مراحل التدرج وما بعد التدرج. تعتبر الفصحى اللغة الأكثر استخداماً (28.4%)، ما يعكس مكانتها كأداة رئيسية للتعبير الجاد والمعرفي في الوسط الأكاديمي والثقافي وازداد حضورها بارتفاع المستوى التعليمي. نسبة العامية والمزيج (معاً 36.2%) تكاد تعادل الفصحى، مما يشير إلى محاولة المدونين الجمع بين الرصانة الأكاديمية والقرب من الجمهور. هذا يعكس سعي المدونين الجامعيين خصوصاً للوصول إلى جمهور أوسع، خارج الأطر النخبوية.

أما اللغات الأجنبية؛ الفرنسية تحافظ على موقع ثانوي مهم (16.8%)، خصوصاً عند الجامعيين، وهو امتداد للواقع التاريخي-اللغوي في الجزائر. والإنجليزية رغم ضعفها (7.1%)، إلا أن حضورها يرمز إلى انفتاح تدريجي نحو الفضاء الرقمي العالمي. في حين تمثل الأمازيغية (8.4%)، وهي نسبة ليست ضعيفة بالنظر إلى أن الحضور الأمازيغي في التدوين يظل مرتبطاً بالهوية الثقافية أكثر منه بالخطاب الأكاديمي.

التنوع اللغوي أكبر عند الجامعيين (فصحى، عامية، مزيج، فرنسية، إنجليزية، أمازيغية)، ما يعكس رأس المال اللغوي والمعرفي لديهم. نلاحظ من خلال نتائج الجدول الحضور ضعيف جداً عند المستويات الدنيا (ابتدائي-متوسط-ثانوي)، مع ميل لاستخدام العامية والفرنسية أكثر.

وعليه؛ لغة التدوين الإلكتروني في الجزائر بدلالة المستوى التعليمي يكشف أن:

النخبة الجامعية هي المحرك الأساسي للتدوين، مع اعتماد واضح على الفصحى واللغات الأجنبية؛ في المقابل، تلعب اللهجة والمزيج دورًا في توسيع قاعدة التلقي والوصول إلى عامة الجمهور؛ يعكس هذا التوزيع اللغوي جدلية بين الخطاب النخبوي (فصحى + فرنسية + إنجليزية) والخطاب الشعبي (العامية + الأمازيغية + اللغة الهجينة)

إن التنوع اللغوي في التدوين (فصحى، عامية، فرنسية، أمازيغية، إنجليزية) من منظور الحتمية التكنولوجية هو نتيجة مباشرة للتكنولوجيا التي ألغت احتكار وسائط الإعلام التقليدية وأتاحت لكل مدون أن يختار اللغة الأقرب لجمهوره أو لهويته.

الفضاء الرقمي سمح بازدهار اللغات المهمشة (مثل الأمازيغية) التي لم تكن تحضر بنفس القوة في الصحافة التقليدية كما أن حضور الإنجليزية ولو بنسبة ضعيفة (7.1%) يعكس أثر العولمة الرقمية، حيث يدفع الفضاء التكنولوجي نحو الانفتاح على لغة المعرفة العالمية. بالتالي، التكنولوجيا تعيد تشكيل خريطة اللغة في التدوين، بحيث لم تعد اللغة مرتبطة فقط بالمكانة الاجتماعية بل أيضًا بالقدرة على التكيف مع وسائط الاتصال الجديدة.

وعليه؛ المدونين من المستوى الجامعي هم الأكثر إنتاجًا للمحتوى، وهذا يعكس من منظور نظرية المجال العام (يورغن هابرماس) احتكار النخبة للفضاء العمومي الرقمي، حيث تتحول المدونات إلى امتداد للنقاش الأكاديمي أكثر من كونها ساحة متاحة لجميع الفئات. واعتماد اللغة العربية الفصحى والفرنسية يرسخ الطابع النخبوي، لأنها لغات الخطاب الرسمي_العلمي، في حين أن حضور اللهجة العامية واللغة الهجينة يكشف محاولة لكسر الطابع المغلق للنقاش وجعله أقرب إلى الجمهور العريض.

وعليه؛ يمكن أن نستنتج بأن المجال العام الرقمي في الجزائر يتأرجح بين الانفتاح (اللغة العامية + اللغة الهجينة) والاحتكار (الفصحى + الفرنسية).

كما يكشف التوزيع اللغوي، أن فئات ذوي التعليم المنخفض (ابتدائي-متوسط-ثانوي) شبه غائبة، إذ لا يشاركون إلا بنسبة ضعيفة. هذا يعكس ما تعتمده نظرية لولب الصمت (نوبل نوبمان) وهو الخوف من العزلة والتهميش يدفع الأفراد الأقل تعليمًا إلى الصمت أو الاكتفاء بالمشاهدة. ومن يملكون رأس مال لغوي

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

ومعربي (الجامعيون) يفرضون لغاتهم ورؤاهم، ما يؤدي إلى تهميش الخطابات الشعبية (اللهجة العامية، الأمازيغية) ويجعلها أقل تداولاً في الفضاء العام الرقمي. رغم ذلك، فإن حضور العامية (18.1%) واللغة الهجينة (18.1%) يمثل مقاومة صامتة، أي محاولة من بعض المدونين الجامعيين لإعطاء صوت للفئات المهمشة دون التخلي عن هيمنتهم اللغوية.

يتضح من توزيع لغة التدوين بدلالة المستوى التعليمي، أنّ الفئة الجامعية (تدرج وما بعد التدرج) هي الأكثر حضوراً، ما يعكس الطابع النخبوي للمجال العام الرقمي في الجزائر، حيث تحتكر الفئات المتعلمة فضاء النقاش وتفرض اللغات الشرعية كاللغة العربية الفصحى والفرنسية غير أنّ حضور العامية والمزج بين الفصحى والعامية بنسبة متقاربة، يشير إلى محاولة لكسر الطابع النخبوي والانفتاح على الجمهور العريض.

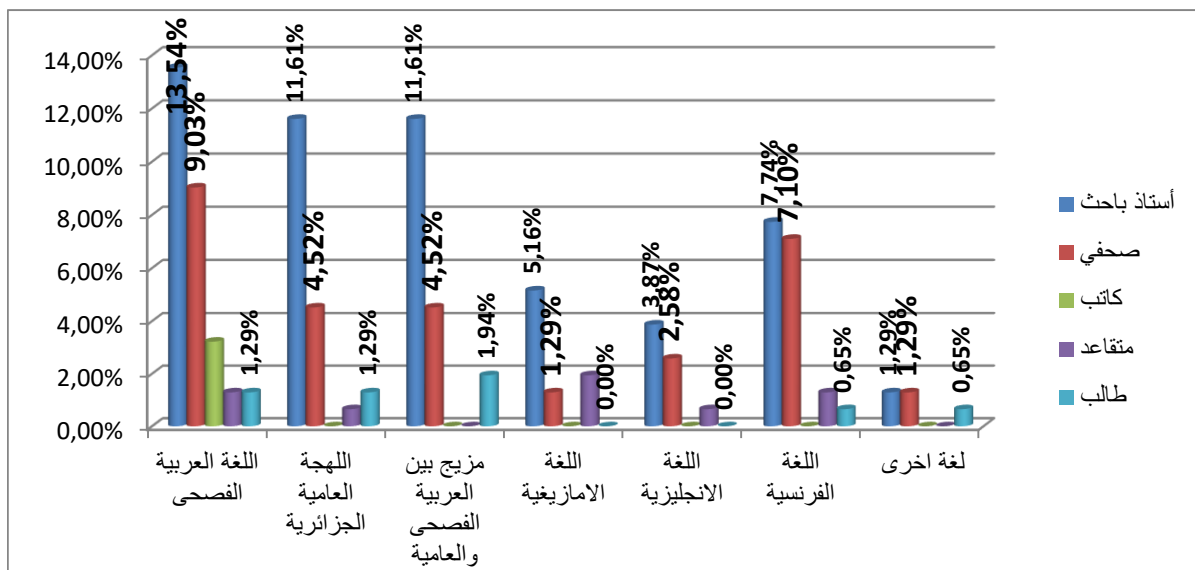
إن ضعف مشاركة الفئات الأقل تعليمياً (ابتدائي، متوسط، ثانوي) من منظور نظرية لولب الصمت يكشف عن هيمنة النخبة وتردد الفئات الهشة في التعبير خوفاً من التهميش، بينما يظل استخدام العامية والأمازيغية تعبيراً عن مقاومة صامتة لفرض صوت بديل. أما التنوع اللغوي في التدوين من زاوية الحتمية التكنولوجية يعكس أثر الوسيط الرقمي في إعادة تشكيل الخيارات اللغوية، حيث أتاح للغات مهمشة كالأمازيغية مساحة حضور، كما أدخل الإنجليزية وإن بنسبة محدودة بفعل العولمة الرقمية. وعليه، فإن التدوين الإلكتروني في الجزائر يجسد جدلية بين النخبوية والانفتاح، بين الصمت والمقاومة، وبين المحلي والعالمي.

جدول رقم (14): لغة التدوين بدلالة متغير المهنة

المستوى التعليمي		أستاذ باحث		صحفي		كاتب		متقاعد		طالب		المجموع	
اللغة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
اللغة العربية الفصحى	21	%13,54	14	%9,03	5	###	2	%1,29	2	%1,29	2	44	28.4
اللهجة العامية الجزائرية	18	%11.61	7	%4,52	0	-	1	%0,65	2	%1,29	28	18.1	
مزيج بين العربية والفصحى	18	%11,61	7	%4,52	0	-	0	-	3	%1,94	28	18.1	
اللغة الامازيغية	8	%5,16	2	%1,29	0	-	3	%1,94	0		13	8.4	
اللغة الانجليزية	6	%3.87	4	%2,58	0	-	1	%0,65	0	-	11	7.1	
اللغة الفرنسية	12	%7,74	11	%7,10	0	-	2	%1,29	1	%0,65	26	16.8	
لغة اخرى	2	%1,29	2	%1,29	0	-	0	-	1	%0,65	5	3.2	
المجموع	85	%54,83	47	%30,32	5	%3,23	9	%5,81	9	%5,81	155	%100	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (12): لغة التدوين بدلالة المهنة



المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول، التنوع اللغوي في التدوين عند الأساتذة الباحثين والصحفيين، بحيث يستخدمون اللغة العربية في تدويناتهم بنسبة أعلى مقارنة باللغات الأخرى (13,54%) عند الباحثين و (9,03%) عند الصحفيين واللغة الفرنسية بنسبة متقاربة (7%) في تدويناتهم، أما أدنى نسبة في الاستخدام هي اللغة الإنجليزية (3,87%) بالنسبة للباحثين واللغة الأمازيغية (1,29%) بالنسبة للصحفيين.

كما يتضح من النتائج المدونة في الجدول؛ الكتاب والمتقاعدون يعتمدون على اللغة العربية الفصحى لا يعتمدون على المزج بين العربية الفصحى والعامية، أما استخدام اللغة الإنجليزية متمركز لدى الأساتذة والصحفيين (3,87% و 2,58%) ونسبة قليلة عند المتقاعدين، في حين يعتمد الطلبة في تدويناتهم على اللغة المهجنة واللهجة العامية (3,23%) أكثر من اللغة العربية الفصحى (1,29%). كما يتضح من خلال الجدول أن استخدام اللغة الأمازيغية ينحصر لدى الأساتذة والصحفيين والمتقاعدين ويغيب تماما عند الطلبة والكتاب. وعليه يمكن أن نستنتج اختيار اللغة من منظور الحتمية التكنولوجية يتأثر بخصائص المنصات الرقمية، الفصحى تُستخدم أكثر في المقالات المطولة والمدونات ذات الطابع الجاد؛ العامية والمزيج يظهران في المنصات السريعة (فيسبوك، تويتر) حيث "الوسيط يفرض رسالته"؛ الفرنسية والإنجليزية تنتشر أكثر في الشبكات ذات الانفتاح الدولي أو الأكاديمي (لينكدان، منصات النشر العلمية). والتكنولوجيا هنا لا تُحدد فقط ماذا يُقال، بل أيضًا كيف يُقال وبأي لغة، وهو ما يعزز الطابع التفاعلي المتباين بين الفئات المهنية.

كما يمكن أن يعكس التنوع اللغوي في التدوين من منظور (هابرماس) أن المجال العام الجزائري غير متجانس لغويًا؛ فهناك من يفضل لغة مؤسساتية (الفصحى/الفرنسية)، ومن يتبنى لغة يومية شعبية (العامية)، ومن يذهب إلى لغات الهوية (الأمازيغية) أو العالمية (الإنجليزية).

هذا التباين يكشف عن تعدد الفضاءات العمومية:

- فضاء أكاديمي/نخبوي (اللغة العربية الفصحى، الفرنسية).
- فضاء شعبي (العامية، اللغة المهجنة).
- فضاء هوياتي (الأمازيغية).
- فضاء كوني (الإنجليزية).

ويعكس غياب التوازن بين هذه الفضاءات أن النقاش العمومي لا يزال يعاني من انقسام (لغوي-اجتماعي)، مما يحد من فعاليته في بناء رأي عام جامع.

تُظهر النتائج أن متغير اللغة في التدوين الإلكتروني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمتغير المهنة، حيث يهيمن لدى الأساتذة الباحثين والصحفيين استعمال اللغة العربية الفصحى بنسبة مرتفعة مقارنة باللغات الأخرى، يليها حضور اللغة الفرنسية التي تكاد تتقارب نسبتها بين الفئتين، في حين يتجه الطلبة إلى اعتماد اللهجة العامية أو المزج بين الفصحى والعامية كخيار رئيسي في تدويناتهم، أما اللغتان الأمازيغية والإنجليزية فتظل محصورة في هوامش الاستعمال ومقتصرة على فئات محدودة. ويمكن تفسير هذه النتائج انطلاقاً من منظور الحتمية التكنولوجية، فإن الوسيط الرقمي نفسه يُمارس أثراً بنيوياً في تشكيل الممارسة اللغوية، إذ تُستدعى الفصحى والفرنسية في المنصات ذات الطابع الرسمي أو الأكاديمي (المدونات، المواقع الإخبارية)، بينما تهيمن العامية والمزج في المنصات التفاعلية السريعة (فيسبوك، تويتر) حيث تفرض طبيعة الوسيط بساطتها وسرعتها على طبيعة الخطاب. وعليه، فإن المهنة لا تحدد فقط مضمون التدوين ودوافعه، بل تمتد لتشكيل اختياراته اللغوية ضمن جدلية تتقاطع فيها اعتبارات الشرعية الاجتماعية، وبنية المجال العام، وحتميات التكنولوجيا.

أما من منظور نظرية لولب الصمت، إذ يختار الأفراد اللغة التي تمنحهم شرعية أكبر في المجال الرقمي وتضمن لهم القبول الاجتماعي وتقلل من احتمالات العزلة الرمزية، وهو ما يفسر تمسك الفئات النخبوية (الباحثون والصحفيون) بالفصحى والفرنسية باعتبارهما لغتين ذواتي مكانة مؤسسية ورسمية، في حين يُفضّل الطلبة العامية والمزج لتوسيع قاعدة التلقي والانخراط في تفاعلات أكثر قرباً من الجمهور. كما تكشف النتائج، من منظور نظرية المجال العام عند (هابرماس)، عن تعددية فضاءات النقاش العمومي في الجزائر؛ حيث يتوزع المجال بين فضاء (أكاديمي/نخبوي) يتبنى الفصحى والفرنسية، وفضاء شعبي يميل إلى العامية والمزج، وفضاء هوياتي يتجلى في الأمازيغية، وفضاء كوني تحمله الإنجليزية، غير أن هذا التعدد يعاني من غياب التكافؤ والتوازن، مما يؤدي إلى استمرار الانقسام اللغوي داخل المجال العام ويجول دون بناء توافق جامع.

3. المنصات الرقمية التي يفضل المدون استخدامها في التدوين

أصبح التدوين الإلكتروني اليوم متشعباً إلى عدد كبير من المنصات، تختلف فيما بينها من حيث طبيعة المحتوى وأشكال التفاعل وطرق التعبير. غير أنّ المدونين لا يلجؤون هذه المنصات بشكل متساوٍ أو موحد،

بل تتحكم في اختياراتهم مجموعة من المتغيرات الفردية والاجتماعية على غرار الجنس، السن، المهنة والمستوى التعليمي. فكل متغير يترك أثره على أنماط التفضيل، سواء تعلق الأمر بالانخراط في فضاءات نصية تحليلية، أو الانجذاب نحو المنصات البصرية التفاعلية، أو اختيار فضاءات أكثر جماهيرية وانتشارًا. لكن هل لهذه المتغيرات دور في تحديد المنصة الرقمية التي يعتمد عليها المدون للتعبير عن مواقفه واتجاهاته من القضايا السياسية والاجتماعية؟ وهل يفرض كل متغير نمطًا محددًا من السلوك التدويني، أم أن طبيعة المنصات ذاتها بما تحمله من خصائص تقنية وتفاعلية قادرة على تجاوز هذه الفوارق؟

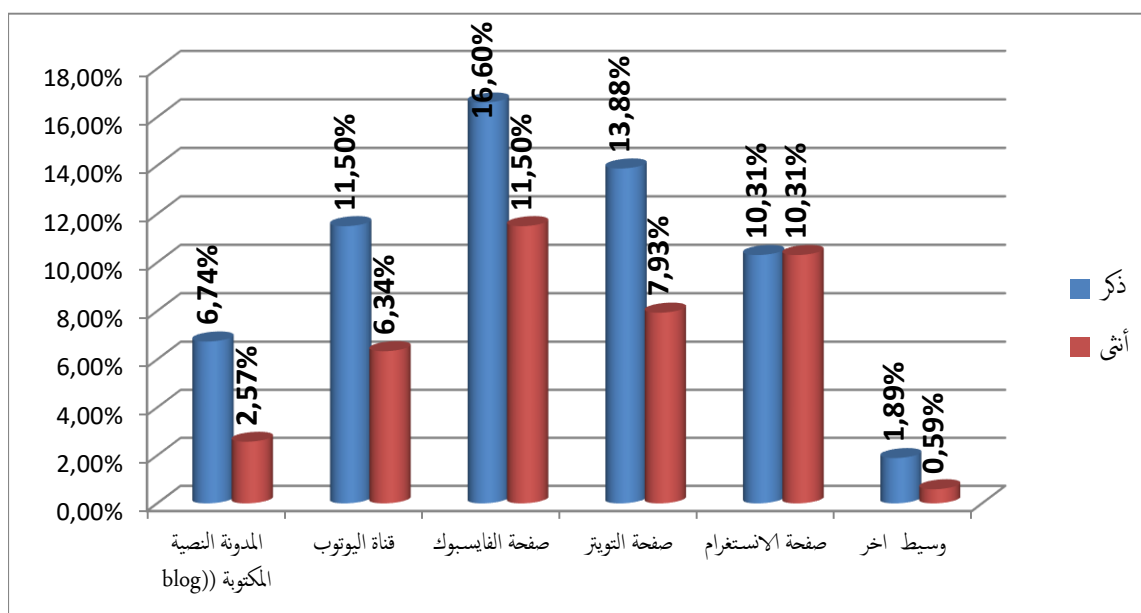
نسعى من خلال ما يلي إلى الكشف عن العلاقة القائمة بين تفضيلات المدونين الجزائريين للمنصات الرقمية المختلفة وبين خصائصهم السوسيوديموغرافية، مع محاولة تفسير هذه العلاقة في ضوء الأطر النظرية المفسّرة كالحتمية التكنولوجية، الفضاء العمومي، ولولب الصمت. ومن خلال تحليل المعطيات الميدانية، سنحاول التعرف ما إذا كانت هذه المتغيرات تشكّل محددًا جوهريًا في اختيار المنصة، أم أنّ الفضاء التدويني بما يحمله من ديناميكية يتجاوز هذه الحدود التقليدية ليعيد تشكيل أنماط التدوين والتمثيلات الاجتماعية والسياسية للمدونين.

الجدول رقم (15): المنصات الرقمية التي يفضل المدون استخدامها بدلالة الجنس

المرتبة	المجموع		أنثى			ذكر			المنصة الجنس
	النسبة	التكرار	الترتيب	النسبة	التكرار	الترتيب	النسبة	التكرار	
5	%9,33	47	5	%2,57	13	5	%6,74	34	المدونة النصية المكتوبة (blog)
4	%17,82	66	4	%6,34	32	3	%11,50	58	قناة اليوتيوب
1	%27,78	140	1	%11,50	58	1	%16,6	82	صفحة الفيسبوك
2	%21,81	110	3	%7,93	40	2	%13,88	70	صفحة التويتر
3	%20,63	104	2	%10,31	52	4	%10,31	52	صفحة الانستغرام
6	%2,58	13	6	%0,59	3	6	%1,89	10	وسيط اخر
-	%100	504	-	%39,29	198	-	%60,71	306	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (13): المنصات الرقمية التي يفضل المدون استخدامها بدلالة الجنس



المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

يتضح من الجدول أعلاه أنه من بين منصات التدوين، الفيسبوك هو الأكثر استخداما لدى المدونين الجزائريين إناثا وذكورا بنسبة (27,78%)، فموقع التويتر في المرتبة الثانية بنسبة (21,81%) أما المرتبة الأخيرة في الاستخدام كانت لوسيط آخر (2,58%) والمدونة الإلكترونية المكتوبة بنسبة (9,33%) وهذا ما يؤكد هجرة المدونين الجزائريين إلى منصات أخرى للتدوين غير المدونة الإلكترونية. أما منصة الانستغرام جاء في المرتبة الثالثة بنسبة قدرت ب (20.63%) تلاه موقع اليوتوب في المرتبة الرابعة بنسبة (17,85%).

يظهر الجدول أيضا أن الذكور يميلون إلى استخدام الفيسبوك بالدرجة الأولى بنسبة (16,6%) يليها موقع التويتر بنسبة (13,88%) فموقع اليوتوب بنسبة قدرها (11,50%)

أما الاناث تملن إلى استخدام صفحة الانستغرام (10,31%) كموقع للتدوين فموقع التويتر (7,93%) ثم موقع الفيسبوك (11.5%) بنسبة أقل من الذكور أما اليوتوب فيحتل المرتبة الرابعة في تفضيلات الاناث المستخدمات للتدوين الإلكتروني بنسبة (6,34%). بيد أن المدونات النصية المكتوبة رتبت خامسة في الاستخدام بالنسبة لكل من الجنسين الذكور والاناث. إلا أن الذكور أكثر استخداما لها من الإناث (6,74%) للذكور و (2.57% للإناث)

أظهرت نتائج الدراسة أنّ ترتيب المنصات الرقمية المفضلة لدى المدونين الجزائريين يختلف نسبيا باختلاف الجنس، غير أنّ الفيسبوك يظلّ المنصة الأكثر حضورًا لدى الجنسين (16,6% للذكور و 11,5% للإناث). هذا التفوق يعبر عن طبيعته كفضاء عام مشترك، حيث يلتقي مختلف الأفراد للتعبير عن آرائهم حول القضايا الاجتماعية والسياسية. ومن منظور نظرية الفضاء العمومي (لهابرماس)، يمكن اعتبار فيسبوك الامتداد العصري للمقهى أو الساحة العامة، غير أنّه فضاء متأثر بخصائص المنصة التقنية والاقتصادية، ما يطرح سؤالاً حول مدى "عقلانية النقاش" فيه.

في المقابل، احتلت التويتر المرتبة الثانية لدى الذكور (13,88%) مقابل (7,93%) لدى الإناث، وهو ما يعكس الطابع الجدلي والسياسي للمنصة، حيث يميل الذكور أكثر إلى الانخراط في النقاشات المباشرة وحتى الصدامية. وهذا ينسجم مع نظرية لولب الصمت، إذ قد تتردد الإناث في المشاركة في فضاءات يغلب عليها الصراع والجدل خوفاً من العزلة الاجتماعية أو التهميش، فتفضّل الانخراط في منصات أقل حدة.

أما الإنستغرام فقد تساوت فيه نسب الاستعمال بين الجنسين (10,31%)، لكنه احتل المرتبة الثانية لدى الإناث مقابل الرابعة عند الذكور، وهو ما يعكس الطابع البصري والتواصلي للمنصة. هنا نجد أثرًا واضحًا للاحتمية التكنولوجية، فطبيعة الوسيط (بصري-تصويري) تؤثر مباشرة على أنماط الاستخدام، حيث تميل الإناث إلى الفضاءات التي تتيح التعبير الذاتي والرمزي بعيدًا عن النقاشات السياسية الحادة.

بالنسبة إلى اليوتيوب، فقد كان أكثر استعمالًا عند الذكور (11,5%) مقابل 6,34% لدى الإناث)، ويُعزى ذلك إلى الطابع التقني والإنتاجي للمنصة، ما يتطلب مهارات في التصوير والمونتاج غالبًا ما يحتكرها الذكور في السياق الجزائري. هنا أيضًا يظهر البعد الحتمي التكنولوجي: فتعقيد الوسيط وحدائته التقنية يؤثران على طبيعة الفاعلين فيه.

أما المدونات النصية التقليدية، فقد تراجعت بشكل كبير لدى الجنسين (6,74%) للذكور و (2,57%) للإناث أمام هيمنة المنصات التفاعلية والبصرية، وهو ما يوضح تحوّل المدونين نحو أشكال تواصل أسرع وأكثر انتشارًا. هذا التحول يكشف من جهة أثر الاحتمية التكنولوجية (تغير الوسيط يغيّر شكل الممارسة الاتصالية)، ومن جهة أخرى يطرح تساؤلًا في إطار لولب الصمت؛ فربما لم تعد المدونة المكتوبة فضاءً آمنًا أو فعالًا للتأثير في الرأي العام، مقارنة بالمنصات الشبكية التي تتيح سرعة في التفاعل وتخفيفًا من عبء العزلة.

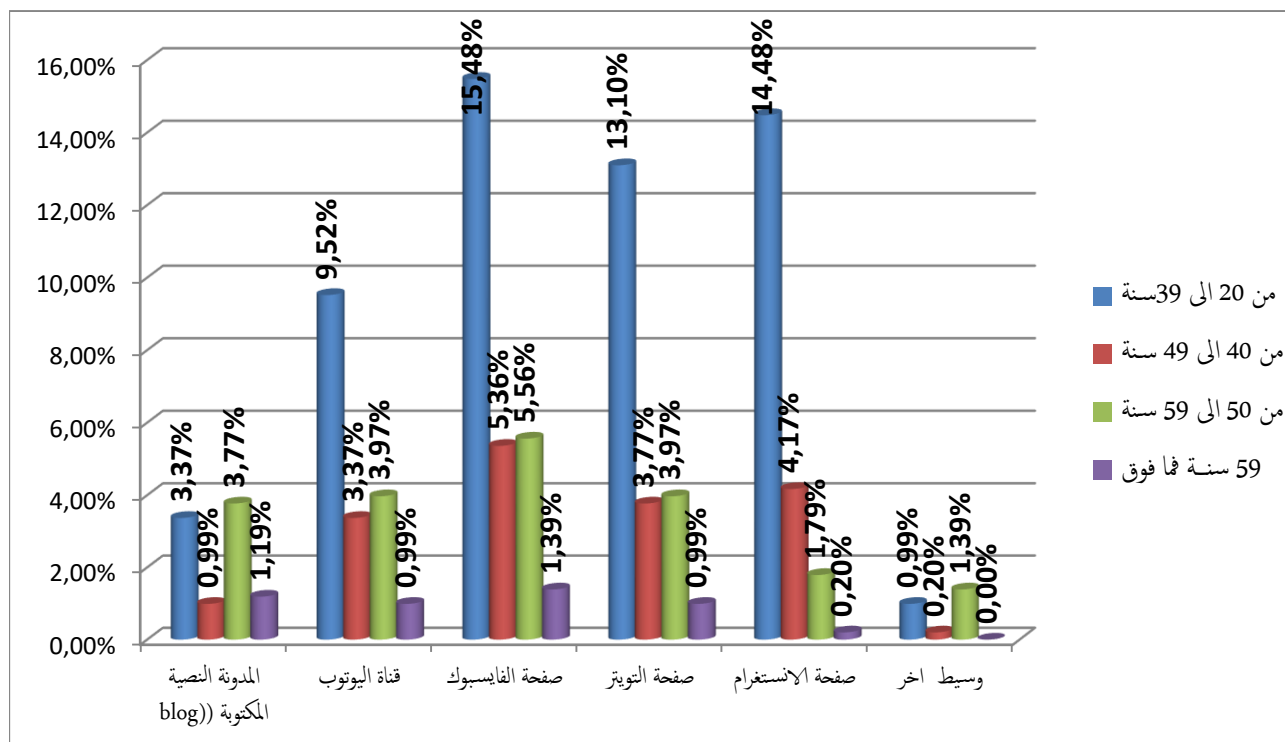
وعليه؛ لمتغيّر الجنس دور بارز في توجيه تفضيلات المدونين نحو المنصات الرقمية، حيث تتوزع اختيارات الذكور والإناث بين الفضاءات الجدلية، والبصرية، والتواصلية. غير أنّ هذا التباين لا يمكن تفسيره فقط من زاوية الفروق الفردية، بل يتقاطع مع خصائص المنصات ذاتها كما تشير إليه الاحتمية التكنولوجية، ومع طبيعة النقاش العمومي الذي تتيحه حسب نظرية الفضاء العمومي، فضلًا عن القدرة في التعبير والخوف من العزلة التي تصفها نظرية لولب الصمت. ومن ثمّ، يظل تأثير الجنس عاملاً معقدًا يتداخل مع أبعاد تقنية واجتماعية وسيكولوجية تجعل من اختيار المنصة عملية مركبة تتجاوز البعد الفردي.

الجدول رقم (16): ترتيب مواقع التدوين التي يستخدمها المدون بدلالة السن

السن			من 20 الى 39 سنة			من 40 الى 49 سنة			من 50 الى 59 سنة			59 سنة فما فوق			المجموع		
المنصة	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	التكرار	النسبة %	التكرار	التكرار	النسبة %	التكرار	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	الترتيب	الترتيب
المنصة النصية المكتوبة (blog)	17	3,37%	5	0,99%	5	19	3,77%	4	6	1,19%	2	47	9,33%	5			
قناة اليوتيوب	48	9,52%	4	3,37%	4	20	3,97%	2	5	0,99%	3	90	17,86%	4			
صفحة الفاييسوك	78	15,48%	1	5,36%	1	28	5,56%	1	7	1,39%	1	140	27,78%	1			
صفحة التويتر	66	13,10%	3	3,77%	2	19	3,97%	2	5	0,99%	3	110	21,83%	2			
صفحة الانستغرام	73	14,48%	2	4,17%	3	21	1,79%	5	1	0,20%	4	104	20,63%	3			
وسيط اخر اذكره	5	0,99%	6	0,20%	6	1	1,39%	7	0	0,00%	5	13	2,58%	6			
المجموع	287	56,94%		17,86%		103	20,44%		24	4,76%		504	100,00%	-			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (14): ترتيب مواقع التدوين التي يستخدمها المدون بدلالة السن



المصدر: من اعداد الباحث

يظهر الجدول ترتيب مواقع التدوين حسب الفئات العمرية ويتضح جلياً أنّ عامل السن يُعد محدّداً أساسياً في اختيار المنصة الرقمية، حيث يهيمن الشباب (20-39 سنة) بنسبة (56,94%) على الفضاء التدويني، مع تركيز واضح على فايسبوك (15,48%)، إنستغرام (14,48%) وتويتر (13,10%)، ما يعكس نزوعهم إلى الوسائط التفاعلية والبصرية. في المقابل، تسجّل الفئة (40-49 سنة) حضوراً متوسطاً يميل إلى فايسبوك، بينما تفضّل الفئة (50-59 سنة) فايسبوك وتويتر ويوتيوب باعتبارها منصات أكثر ارتباطاً بالمعلومة والنقاش العام. أما فئة (59 سنة فما فوق) فتمثل الأقلية (4,76%) وتظل مرتبطة أساساً بالفايسبوك والمدونات النصية.

تؤكد نتائج الدراسة أنّ تفضيل المنصات الرقمية للتدوين يختلف بدلالة السن، وهو ما يمكن قراءته في ضوء النظريات المفسّرة للسلوك الاتصالي. فحسب نظرية الحتمية التكنولوجية، فإن الأجيال الشابة (20-39 سنة) التي نشأت في بيئة رقمية تفاعلية تميل بشكل واضح إلى المنصات البصرية مثل إنستغرام واليوتيوب، باعتبار أنّ "الوسيلة هي الرسالة" وأن خصائص هذه الوسائط البصرية السريعة تفرض على الشباب أنماطاً جديدة من التدوين أكثر تفاعلية وانفتاحاً على الثقافة الرقمية. بينما تميل الفئات الأكبر سنّاً إلى المدونات النصية عند (50-59 سنة وفوق 59 سنة)، ما يعكس استمرار تعلقها بالوسائط النصية التقليدية الأكثر عمقاً وتحليلاً.

أما في ضوء نظرية الفضاء العمومي (لهابرماس)، فإن النتائج تُظهر أنّ الفايسبوك ظل المنصة الجامعة لكل الفئات العمرية، مما يجعله "الفضاء العمومي الرقمي" الأوسع للتعبير والنقاش العمومي، حيث تتقاطع الأجيال المختلفة في النقاش السياسي والاجتماعي. في حين يبرز التويتر كفضاء أقرب للنخب والفئات الوسطى (40-59 سنة)، التي تميل إلى النقاشات المركزة والمباشرة، بما ينسجم مع طبيعته كمنصة للنقاش السياسي والجدلي.

وبالنسبة لنظرية لولب الصمت (نويل-نيومان)، فإن الفئات العمرية الشابة التي وجدت في الإنستغرام واليوتيوب مجالاً آمناً للتعبير عن الذات قد تكون أقل عرضة للصمت الرقمي، نظراً لسيطرة المحتوى البصري الخفيف والتفاعلي الذي يحدّ من حدة المواجهة. بينما الفئات الأكبر سنّاً التي تفضّل المدونات النصية

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

وفيسبوك قد تواجه ضغوطاً أكبر في التفاعل مع القضايا الجدلية، ما قد يؤدي إلى الانسحاب أو الاكتفاء بالتعبير في فضاءات ضيقة، انسجماً مع آليات "الصمت" عندما يغيب الإجماع أو تهيمن آراء مخالفة.

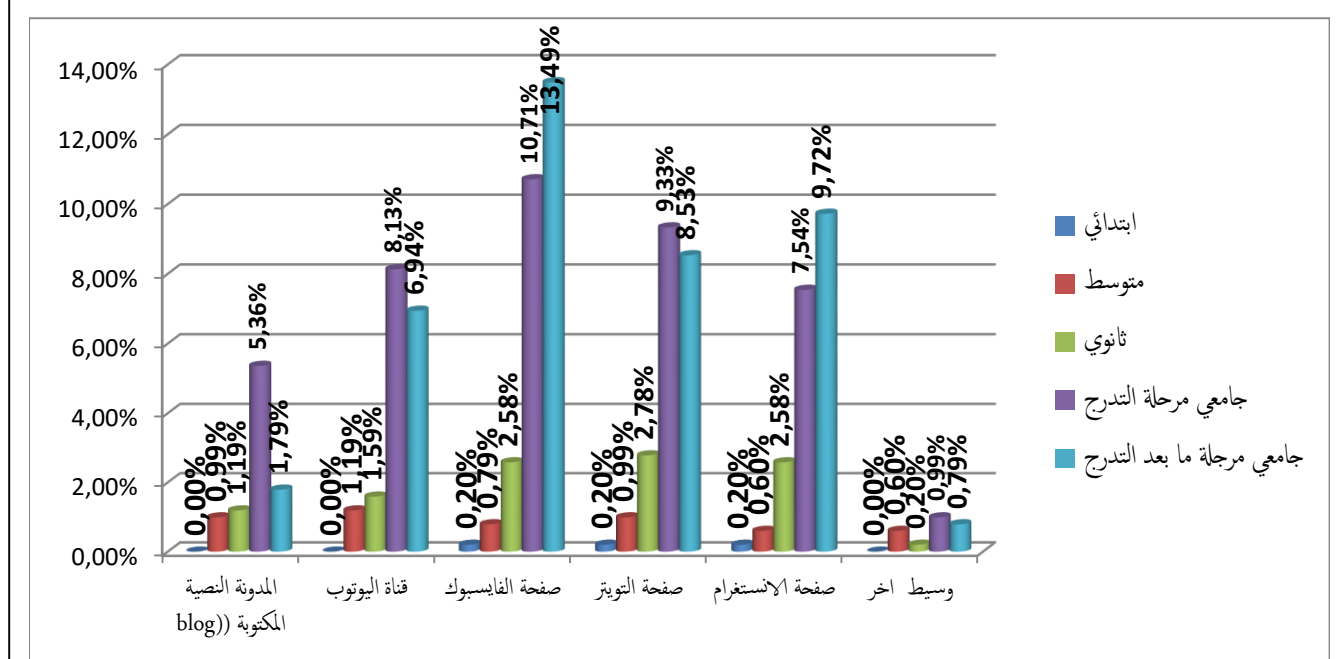
وعليه، متغير السن يشكّل متغيراً مؤثراً في نمط التدوين، حيث يعكس الشباب انفتاحاً على أشكال جديدة من التعبير الرقمي، بينما يظل النضج العمري عاملاً محفزاً للمشاركة المباشرة في النقاشات ذات الطابع السياسي والاجتماعي، بما يعزز أو يضعف دور المنصة في تشكيل اتجاهات الرأي العام.

الجدول رقم (17): المنصات الرقمية التي يستخدمها المدون بدلالة المستوى التعليمي

الترتيب	المجموع		جامعي مرحلة ما بعد التدرج		جامعي مرحلة التدرج		ثانوي		متوسط		ابتدائي		المستوى التعليمي
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	المنصة
5	%9,33	47	%1,79	9	%5,36	27	%1,19	6	%0,99	5	%0,00	0	المدونة النصية المكتوبة (blog)
4	%17,86	90	%6,94	35	%8,13	41	%1,59	8	%1,19	6	%0,00	0	قناة اليوتيوب
1	%27,78	140	%13,49	68	%10,71	54	%2,58	13	%0,79	4	%0,20	1	صفحة الفايسبوك
2	%21,83	110	%8,53	43	%9,33	47	%2,78	14	%0,99	5	%0,20	1	صفحة التويتر
3	%20,63	104	%9,72	49	%7,54	38	%2,58	13	%0,60	3	%0,20	1	صفحة الانستغرام
6	%2,58	13	%0,79	4	%0,99	5	%0,20	1	%0,60	3	%0,00	0	وسيط اخر اذكره
-	%100,00	504	%41,27	208	%42,06	212	%10,91	55	%5,16	26	%0,60	3	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (15): المنصات الرقمية التي يستخدمها المدون بدلالة المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الباحث

تشير نتائج الجدول تصدّر الفيسبوك المرتبة الأولى بنسبة (27,78%)، تلاه تويتر (21,83%)، ثم إنستغرام (20,63%)، فالتيوب (17,86%)، بينما تراجعت المدونة النصية المكتوبة إلى المرتبة الخامسة (9,33%). وتُظهر هذه المعطيات تحوّلًا في أنماط التدوين من النص التقليدي إلى المنصات التفاعلية، بما ينسجم مع أطروحات الحتمية التكنولوجية التي ترى أن طبيعة الوسيط الرقمي تحدد شكل الخطاب ومضمونه، حيث فرضت تقنيات التفاعل السريع والمباشر أنماطًا جديدة من التعبير والمشاركة.

وفي إطار نظرية الفضاء العمومي (لهابرماس)، يمكن النظر إلى هذه المنصات بوصفها امتدادًا لفضاء عام افتراضي يسمح بتداول القضايا السياسية والاجتماعية، في ظل محدودية الفضاءات التقليدية للنقاش العمومي. غير أن هذا الفضاء الرقمي يظل غير متكافئ بسبب ارتباط المشاركة فيه بالمستوى التعليمي والقدرة التقنية، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية داخل البيئة الافتراضية.

أما من زاوية نظرية لولب الصمت (إليزابيث نويل-نيومان)، فإن تفضيل المدونين للمنصات الجماهيرية مثل فيسبوك وتويتر يعكس ميلهم إلى الانخراط في فضاءات تشهد تفاعلًا واسعًا وتدعم الرأي السائد، في حين يتجنب كثيرون التعبير عن المواقف المعارضة خشية العزلة أو الإقصاء الرقمي. ومن ثمّ، التعبير عن الاتجاهات والمواقف في الجزائر عبر هذه المنصات في توازن دقيق بين الانفتاح على النقاش وبين الخضوع لآليات الامتثال والمواءمة مع الخطاب السائد.

وهذه النتائج المتوصل إليها تتوافق مع "دراسة صحافة المواطن من منظور لولب الصمت" للباحثة فتيحة بوغازي حيث تؤكد أن صحافة المواطن والمدونات يوسّع الفضاء العمومي ويُمكّن المواطنين العاديين من التعبير، إلا أنه يقترن بخوف من التعبير في حال مخالفة الرأي السائد، مما يُبيّن آليات لولب الصمت إذ يختار البعض الصمت أو الامتثال أو التعبير في منصات يجدون فيها دعماً أكبر للرأي العام. كما تؤكد نتائج دراسة بوغازي على أن الهوية المهنية للصحفي المدون في ظل صحافة المواطن تتعرض إلى تحديات، وأن من يملك القدرة التقنية والتعليمية هم غالباً من يملكون الفرص الأكبر للتحدث والمشاركة.

وعليه نستنتج؛ المستوى التعليمي يشكل عاملاً محددًا في اختيار المنصة الرقمية للتدوين، حيث تهيمن الفئة الجامعية على فضاءات النقاش السياسي والاجتماعي عبر وسائط تفاعلية مثل فيسبوك وتويتر، فيما تراجع الفئات الأقل تعليمًا عن المشاركة. وهذا يعكس من جهة منطق الحتمية التكنولوجية في توجيه الخطاب،

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

ومن جهة ثانية حدود الفضاء العمومي الذي تسيطر عليه النخبة، إضافة إلى حضور آليات لولب الصمت التي تجعل الأفراد يميلون إلى التعبير في المنصات التي يشعرون فيها بالاندماج مع الرأي السائد.

المستوى التعليمي للمدون؛ لا يحدد فقط حجم المشاركة، بل يوجه أيضاً نوعية المنصة المفضلة للتدوين، وهو ما يفسر أن النقاشات السياسية والاجتماعية في الجزائر تتشكل داخل فضاء افتراضي تقوده النخبة المتعلمة، خاضع لمنطق الوسيط التكنولوجي، ومقيد بآليات الامتثال لتيارات الرأي السائدة.

يُظهر تحليل اتجاهات المدونين الجزائريين أن **المستوى التعليمي** يمثل محدداً جوهرياً في اختيار المنصات الرقمية للتدوين والتعبير عن المواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، حيث تبرز الفئة الجامعية بوصفها **الفاعل الأساسي** في بناء الخطاب العمومي الرقمي. هذا المعطى يعكس من جهة الحتمية التكنولوجية التي تجعل من امتلاك الرأسمال المعرفي شرطاً للاستفادة من أدوات التدوين، ومن جهة أخرى يكشف عن محدودية **الفضاء العمومي** الذي يظل نخبويًا أكثر منه شاملاً. كما تتجلى في هذا السياق آليات لولب الصمت، حيث تؤثر تصورات الأغلبية في إضعاف مشاركة الفئات الأقل تعليمًا، ما يكرّس فجوة رقمية ومعرفية تؤثر في تشكيل الرأي العام عبر المنصات التفاعلية

يمكن القول إن اتجاهات المدونين الجزائريين نحو مساهمة التدوين في التعبير عن القضايا السياسية والاجتماعية تتشكل وفق ثلاثية مترابطة: **هيمنة الوسيط (الحتمية التكنولوجية)**، **حدود الفضاء العمومي**، و**آليات لولب الصمت**، مع ما يرافقها من إعادة إنتاج للنخبوية والتفاوتات الاجتماعية في المجال الرقمي.

تؤكد نتائج أنّ اختيار المنصات الرقمية من قبل المدونين الجزائريين لا يخضع لاعتبارات تقنية بحتة، بل يتأثر بجملة من المتغيرات السوسيوديموغرافية أبرزها الجنس، السن، المهنة، والمستوى التعليمي، حيث يتضح أنّ كل متغير يسهم في تحديد نمط التفاعل والمشاركة في القضايا السياسية والاجتماعية.

فمن جهة، يظهر أنّ **الجنس** يشكّل محدداً أساسياً، فقد تبين أنّ الذكور يفضلون **تويتر** و**يوتيوب** بحكم طابعهما الجدلي والتقني، بينما تميل الإناث أكثر إلى **إنستغرام** كفضاء بصري تفاعلي، مع بقاء **فايسبوك** منصة مشتركة جامعة للجنسين، أما من ناحية السن، فتنجذب الفئات الشابة نحو المنصات

البصرية (إنستغرام ويوتيوب) التي تتيح تعبيراً رمزياً وسريعاً، بينما تميل الفئات الأكبر سناً إلى فايسبوك والمدونات النصية التي تسمح بنقاش أكثر عقلانية. كما يبرز أثر المهنة، حيث يسيطر الأساتذة الباحثون والصحفيون على فايسبوك وتويتر باعتبارهما منصتين للنقاش العمومي، في حين يميل الطلبة أكثر إلى يوتيوب وإنستغرام كأدوات تعبيرية وشبابية. أما المستوى التعليمي فيرتبط بقوة بتويتر وفايسبوك، حيث يهيمن الأكاديميون والطلبة الجامعيون على النقاشات ذات الطابع السياسي والفكري، مما يعكس دور التعليم في رفع منسوب الوعي والقدرة على المساهمة في النقاش العمومي.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء النظريات الثلاث:

- وفق نظرية الحتمية التكنولوجية، فإن خصائص الوسائط تفرض على الأجيال والمهن المختلفة أنماطاً معينة من التدوين؛ فالشباب ينجذبون إلى الوسائط البصرية بينما الفئات المتقدمة في السن تميل إلى النصية.
- أما نظرية الفضاء العمومي (لهابرماس) فتبرز من خلال بقاء فايسبوك وتويتر فضاءين مركزيين للنقاش العمومي في الجزائر، حيث تتقاطع الفئات العمرية والمهنية المختلفة لتشكيل اتجاهات الرأي العام.
- في حين تكشف نظرية لولب الصمت عن أن بعض الفئات (خاصة الإناث أو كبار السن) قد تلجأ إلى الانسحاب أو الاكتفاء بالتعبير في فضاءات أكثر أماناً (مثل إنستغرام أو المدونات)، عندما تسود آراء مخالفة أو تُهيمن الخطابات المهيمنة في فايسبوك وتويتر.

اختيار المنصة الرقمية يتشكل من تفاعل العوامل الفردية (السن، التعليم، الجنس، المهنة) مع خصائص الوسيط الرقمي، هذا التفاعل يحدد طبيعة المشاركة في القضايا السياسية والاجتماعية، وبالتالي يساهم في تشكيل اتجاهات الرأي العام في الجزائر

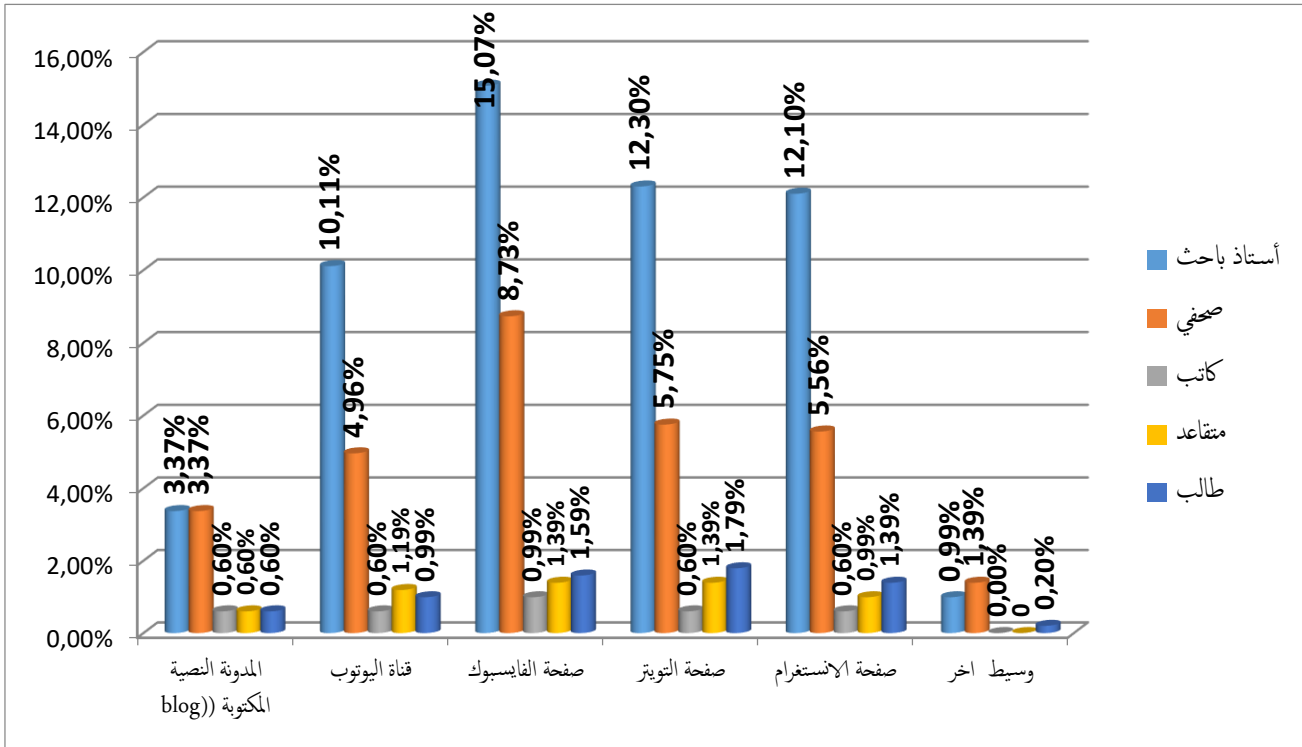
وعليه؛ يمكن الاستنتاج أنّ التفاعل بين العوامل الفردية (السن، التعليم، الجنس، المهنة) وخصائص المنصة الرقمية يساهم في تشكيل ممارسات التدوين في الجزائر، ويؤثر بشكل مباشر في طبيعة المشاركة في الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية، مما يعكس جدلية العلاقة بين التكنولوجيا، البنية الاجتماعية، واتجاهات الرأي العام.

الجدول رقم (18): المنصات الرقمية التي يستخدمها المدون بدلالة المهنة

المهنة			أستاذ باحث			صحفي			كاتب			متقاعد			طالب			المجموع		
ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت
المدونة المكتوبة (blog)	17	%3,37	5	17	%3,37	6	%3,37	3	22	%0,60	3	5	%0,60	3	5	%0,60	47	%9,33	5	
قناة اليوتيوب	51	%10,11	4	25	%4,96	4	%4,96	3	2	%0,60	6	2	%1,19	5	4	%0,99	90	%17,86	4	
الفايسبوك	76	%15,07	1	44	%8,73	1	%8,73	5	1	%0,99	7	1	%1,39	8	2	%1,59	140	%27,78	1	
التويتر	62	%12,30	2	29	%5,75	2	%5,75	3	2	%0,60	7	1	%1,39	9	1	%1,79	110	%21,83	2	
الانستغرام	61	%12,10	3	28	%5,56	3	%5,56	3	2	%0,60	5	4	%0,99	7	3	%1,39	104	%20,63	3	
وسيط اخر	5	%0,99	6	7	%1,39	5	%1,39	0	-	%0,00	0	6	-	1	6	%0,20	13	%2,58	6	
المجموع	276	%54,76	-	150	%29,76	-	%29,76	17	-	%3,37	28	-	%5,56	33	-	%6,55	504	%100,00	-	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (16): المنصات الرقمية التي يستخدمها المدون بدلالة المهنة



المصدر: من اعداد الباحث

يظهر الجدول أن الفيسبوك هو المنصة الأكثر حضوراً عند جميع المهن، ما نسبته (27,78%)، ما يبرز دوره كفضاء عمومي رقمي واسع، يجمع بين الطابع الشعبي والرسمي، يليه منصة التويتر في المرتبة الثانية ما نسبته (21,83%) خاصة عند الأساتذة والباحثين والصحفيين، مما يعكس طابعه النخبوي المرتبط بالخطاب السياسي والإعلامي، أما المدونة النصية جاءت في المرتبة الأخيرة (9,33%)، وهذا يعكس تراجع التدوين الكلاسيكي لصالح الوسائط الأكثر تفاعلية وسرعة. أما الفئات مثل المتقاعدين، الكتّاب، والطلاب لم تسجل نسباً مرتفعة، مما يعكس أن المشاركة السياسية والاجتماعية في الفضاء الرقمي تبقى محدودة خارج المهن ذات العلاقة المباشرة بالإنتاج المعرفي أو الإعلامي.

وتؤكد هذه النتائج؛ ما خلصت إليه دراسة "اتجاهات مستخدمي الاتصال الرقمي، دراسة ميدانية لمستخدمي الفاسبوك في الجزائر"¹ في دراستها حول هيمنة النخب المتعلمة على التدوين، اعتبرت أن المدونات والمنصات الرقمية تُستخدم أساسًا من قبل الفئات النخبوية المتعلمة، التي ترى في هذه الوسائط امتدادًا لدورها التنويري أو الإعلامي، وما توصلت إليه دراسة "صحافة المواطن والراي العام، دراسة من منظور دوامة الصمت"²

بخصوص مركزية الفاسبوك كمنصة رئيسية للنقاش العمومي، أي أن الفاسبوك أصبح أداة رئيسية للنقاش العمومي في الجزائر، خاصة في القضايا الاجتماعية والسياسية، باعتباره منصة مفتوحة وسهلة الانتشار. فضلًا عن ذلك، ما أشارت إليه دراسة "أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تطوير حرية التعبير عن الرأي في الجزائر: دراسة مسحية في ضوء مدخل الاتصال السياسي"³ بشأن توظيف تويتر من قبل النخب الإعلامية والسياسية للتأثير في اتجاهات الرأي العام. أما الحضور الضعيف لفئات (الطلاب، المتقاعدون، الكتّاب) وهو نفسه ما لاحظته الباحثة (نبیح امينة)⁴ أيضًا، عندما بينت أن المشاركة الرقمية للطلاب مثلاً غالبًا ما تكون سطحية وموسمية، مرتبطة بأحداث معينة دون استمرارية.

إن اختلاف المنصة باختلاف المهنة يعكس أن "الوسيلة تحدد الرسالة" حسب نظرية الحتمية التكنولوجية. فالصحفي يفضل الفاسبوك والتويتر لبث الأخبار السريعة والتأثير الآني، بينما الأستاذ الباحث يميل لاستخدام اليوتيوب أو التويتر لنشر محتوى معرفي أو تحليلي. كما يظهر أن النقاش العام في الجزائر حسب نظرية الفضاء العمومي (هابرماس) يتشكل داخل فضاء رقمي "مجزأ"؛ النخب الأكاديمية والإعلامية تستحوذ على تويتر وفيسبوك، بينما الفئات الشعبية أقل تأثيرًا. هذا يعني أن الفضاء العمومي الرقمي الجزائري ليس شاملاً، بل تحكمه فوارق مهنية ومعرفية. ومن وجهة نظر (نويل نيومان) الفئات الأقل مهنية ومعرفية

¹ امينة نبیح، مرجع سبق ذكره.

² بوغازي فتيحة، مرجع سبق ذكره.

³ لامية طالة، مرجع سبق ذكره.

⁴ امينة نبیح، مرجع سبق ذكره.

(طلاب، متقاعدون) لا تُسجّل حضورًا بارزًا، ربما بسبب الإحساس بأن صوّتها غير مسموع مقارنة بأصوات النخب، ما يؤدي إلى "صمت رقمي" يضعف التعددية في الرأي العام.

مما سبق، تتأكد مقولات الحتمية التكنولوجية من حيث ارتباط الوسيلة بخلفية المستخدم ومهنته، ويكشف محدودية الفضاء العمومي الذي يظل انتقائيًا أكثر من كونه شاملاً، كما يوضح آليات لولب الصمت التي تدفع الفئات الأقل مهنية إلى الانسحاب أو الاكتفاء بالمشاهدة، ما يؤدي إلى تكريس فجوة رقمية ومعرفية داخل النقاشات الافتراضية في الجزائر.

إذن؛ يمكن القول إنّ المنصة الرقمية ليست خيارًا عشوائيًا، بل تحدده المهنة التي تمنح المدون رأس مال معرفيًا أو رمزيًا يؤهله لاستخدام وسائط معينة للتعبير عن اتجاهاته ومواقفه من القضايا السياسية والاجتماعية ومشاركتها.

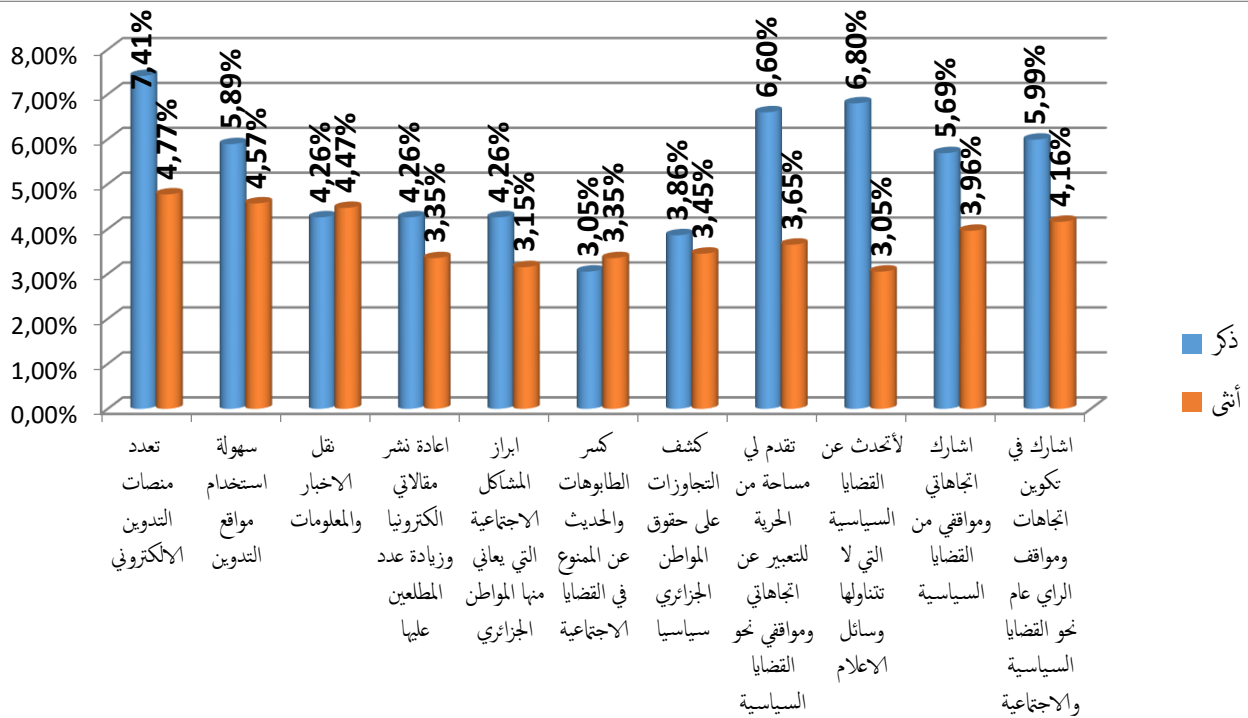
4. أسباب ودوافع استخدام المدون لمواقع التدوين

الجدول رقم (19): أسباب ودوافع استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة الجنس

الجنس			ذكر			أنثى			المجموع		
الترتيب	النسبة %	التكرار	الترتيب	النسبة %	التكرار	الترتيب	النسبة %	التكرار	الترتيب	النسبة %	التكرار
1	12,18%	120	1	4,77%	47	1	7,41%	73	1	12,18%	120
2	10,46%	103	2	4,57%	45	5	5,89%	58	2	10,46%	103
7	8,73%	86	3	4,47%	44	6 مكرر	4,26%	42	7	8,73%	86
8	7,61%	75	8 مكرر	3,35%	33	6 مكرر	4,26%	42	8	7,61%	75
9	7,41%	73	10	3,15%	31	6	4,26%	42	9	7,41%	73
11	6,40%	63	8	3,35%	33	9	3,05%	30	11	6,40%	63
10	7,31%	72	7	3,45%	34	7	3,86%	38	10	7,31%	72
3	10,25%	101	6	3,65%	36	3	6,60%	65	3	10,25%	101
5	9,85%	97	11	3,05%	30	2	6,80%	67	5	9,85%	97
6	9,64%	95	5	3,96%	39	6	5,69%	56	6	9,64%	95
4	10,15%	100	4	4,16%	41	4	5,99%	59	4	10,15%	100
-	100%	985	-	41,93	413	-	58,07%	572	-	100%	985

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (17): أسباب ودوافع استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة الجنس



المصدر: من اعداد الباحث

يظهر جدول استخدام مواقع التدوين الإلكتروني حسب متغير الجنس عن تفاوت نسبي في التوجهات بين الذكور والإناث. وقد شكّل الذكور النسبة الأكبر من العينة ب (58.07%)، مقابل (41.93%) للإناث، وهو ما يبرز حضوراً أكبر للذكور في ميدان التدوين الإلكتروني.

تصدر دوافع "تعدد منصات التدوين الإلكتروني" قائمة اهتمامات الجنسين، حيث احتل المرتبة الأولى لدى الذكور بنسبة (7.41%) ولدى الإناث بنسبة (4.77%)، ما يعكس اهتماماً مشتركاً يُبعد تنوع وتوفر الوسائط الرقمية للتدوين الإلكتروني. ويؤكد أن تنوع المنصات الرقمية يُعد عاملاً مشتركاً بين الذكور والإناث. كما تظهر فقرة أهمية "سهولة استخدام مواقع التدوين" بالمرتبة الثانية لدى الإناث (4.57%)، بينما جاءت في المرتبة الخامسة لدى الذكور (5.89%)، ما يشير إلى حساسية الإناث تجاه الجانب التقني والتفاعلي في التعامل مع الوسائط الرقمية.

ومن جانب الدوافع السياسية، يظهر تفوق الذكور في دوافع التعبير عن الرأي، إذ حازت الفقرة التاسعة "الحديث عن القضايا السياسية التي لا تتناولها وسائل الإعلام" على المرتبة الثانية لدى الذكور (6.80%)، مقارنة بالمرتبة الحادية عشر لدى الإناث (3.05%). كما نجد دافعي "التعبير عن الاتجاهات

والمواقف السياسية" و"تكوين اتجاهات الرأي العام" أكثر حضوراً لدى الذكور، مما يعكس ميلاً أكبر نحو التفاعل السياسي والنقد المجتمعي مقارنة بالإناث.

من ناحية أخرى، يظهر اتجاه الإناث للاهتمام ببعض القضايا الاجتماعية، مثل "كسر الطابوهات الاجتماعية" (3.35%)، ما يشير إلى توجه نحو القضايا المرتبطة بالواقع المعاش والمسكوت عنه اجتماعياً، وإن بنسبة أقل من الذكور في بعض المحاور.

أما الدوافع المتمثلة في الفقرة السادسة والسابعة «كسر الطابوهات» و"كشف التجاوزات السياسية" سجلت نسباً مقارنة نسبياً بين الجنسين ولم تحتل مراتب متقدمة لدى أي من الجنسين، ما قد يعكس وجود الخوف من الرقابة أو العواقب القانونية المرتبطة بالسياقات السياسية وضغط المعايير الاجتماعية خاصة لدى الإناث.

تبين مما سبق، أن دوافع استخدام مواقع التدوين تختلف نسبياً بين الذكور والإناث، حيث يميل الذكور أكثر نحو القضايا السياسية والنقدية، بينما تميل الإناث إلى التفاعل مع الجوانب التقنية والإخبارية والاجتماعية، ويشترك كلا الجنسين في الدوافع التقنية عامة مثل تعدد المنصات وسهولة الاستخدام والدوافع السياسية المرتبطة بحرية التعبير، ومشاركة الرأي. ويؤكد ذلك أهمية مراعاة البعد النوعي (الجنس) في دراسة سلوك التدوين، إذ تتأثر دوافع التدوين بالسياق الثقافي والاجتماعي للجنسين.

كما أن وجود الرقابة الذاتية لدى المدون، نابعة من إدراك المدون لضغط المعايير الاجتماعية وللمخاطر القانونية، مثل الاعتقال أو المحاكمات، وهو ما يدفعه إلى تجنب المواضيع التي قد تُصنف "حساسة"، وبالتالي يفضل الصمت أو الانخراط في المواضيع الاجتماعية العامة، ما يُعيد إنتاج نظرية لولب الصمت في البيئة الرقمية.

وعليه، الاختلاف النسبي في دوافع التدوين من حيث متغير الجنس بين الذكور والإناث، يدل على أن البنية الرقمية تلعب دوراً أساسياً في تحفيز التدوين الإلكتروني بصرف النظر عن الفروقات النوعية. أي أن البنية الرقمية وسهولة استخدامها يمثلان عاملاً محفزاً رئيسياً في ممارسة التدوين الإلكتروني، بغض النظر عن الفروقات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

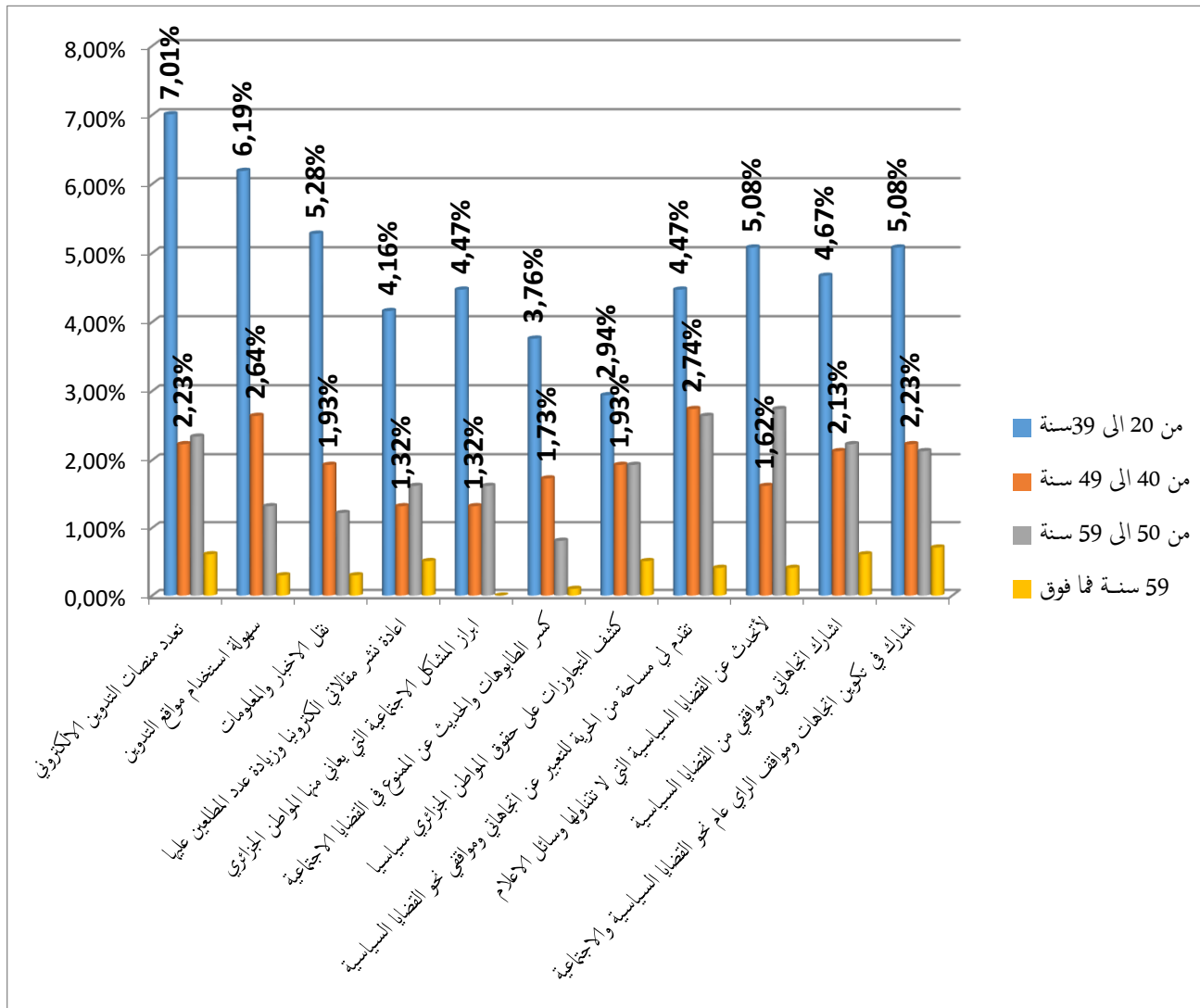
الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

الجدول رقم (20): أسباب ودوافع استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة السن

الترتيب	المجموع		59 سنة فما فوق		من 50 الى 59 سنة		من 40 الى 49 سنة		من 20 الى 39 سنة		السن
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
1	12,18%	120	0,61%	6	2,34%	23	2,23%	22	7,01%	69	تعدد منصات التدوين الالكتروني
2	10,46%	103	0,30%	3	1,32%	13	2,64%	26	6,19%	61	سهولة استخدام مواقع التدوين
7	8,73%	86	0,30%	3	1,22%	12	1,93%	19	5,28%	52	نقل الاخبار والمعلومات
8	7,61%	75	0,51%	5	1,62%	16	1,32%	13	4,16%	41	اعادة نشر مقالاتي الكترونيا وزيادة عدد المطلعين عليها
9	7,41%	73	0,00%	0	1,62%	16	1,32%	13	4,47%	44	ابرار المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المواطن الجزائري
11	6,40%	63	0,10%	1	0,81%	8	1,73%	17	3,76%	37	كسر الطابوهات والحديث عن الممنوع في القضايا الاجتماعية
10	7,31%	72	0,51%	5	1,93%	19	1,93%	19	2,94%	29	كشف التجاوزات على حقوق المواطن الجزائري سياسيا
3	10,25%	101	0,41%	4	2,64%	26	2,74%	27	4,47%	44	تقدم لي مساحة من الحرية للتعبير عن اتجاهاتي ومواقفي نحو القضايا السياسية
5	9,85%	97	0,41%	4	2,74%	27	1,62%	16	5,08%	50	لأتحدث عن القضايا السياسية التي لا تتناولها وسائل الاعلام
6	9,64%	95	0,61%	6	2,23%	22	2,13%	21	4,67%	46	اشارك اتجاهاتي ومواقفي من القضايا السياسية
4	10,15%	100	0,71%	7	2,13%	21	2,23%	22	5,08%	50	اشارك في تكوين اتجاهات ومواقف الراي عام نحو القضايا السياسية والاجتماعية
-	100,00%	985	4,47%	44	20,61%	203	21,83%	215	53,10%	523	المجموع

المصدر من اعداد الباحث استنادا الى نتائج الاستمارة

الشكل رقم (18): أسباب ودوافع استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة السن



المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن دوافع وأسباب استخدام منصات التدوين الإلكتروني لدى الفئة العمرية من (20 إلى 39 سنة)، سجلت النسبة الأعلى من التكرارات تقريباً في مختلف دوافع الاستخدام، بما يعكس انخراطاً قوياً في الفضاء التفاعلي الرقمي. وتُظهر المعطيات أن أهم الدوافع المسجلة لدى هذه الفئة تتمثل في الدوافع التقنية "تعدد منصات التدوين الإلكتروني" ب (7.01%)، و"سهولة استخدام مواقع التدوين" ب (6.19%)، إلى جانب الدوافع الإعلامية المتمثلة في "نقل الأخبار والمعلومات" (5.28%)، والدوافع السياسية المتمثلة في "حرية التعبير السياسي" التي تصل نسبتها حوالي (4%) لكل دافع سياسي مرتبط بالتعبير، كشف التجاوزات، أو تشكيل الرأي العام.

وعليه، الفئة العمرية (من 20 إلى 39) الأكثر استخداماً للمنصات الرقمية للتدوين، تتنوع بين الدوافع التقنية والإعلامية والتعبير عن الاتجاهات السياسية على التوالي؛ يعكس رغبتها في استخدام التدوين كوسيلة للتعبير والتأثير وكسر القيود السياسية، بمعنى توظيف التدوين بدافع استغلال الفضاء الرقمي كبديل للفضاء العام المقيد، والسعي للتأثير في الرأي العام وتكوين الاتجاهات والمواقف خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية.

تعكس هذه النتائج أن الفئة الشبابية تستخدم التدوين الإلكتروني كوسيلة بديلة للتعبير عن اتجاهاتها ومواقفها السياسية والاجتماعية، خاصة في ظل الانغلاق الجزئي للفضاء العام التقليدي ووسائل الإعلام الرسمية في الجزائر. ويُظهر سلوك هذه الفئة انسجاماً مع فرضيات نظرية المجال العام (هابرماس)، حيث تتحول المنصات الرقمية إلى ساحة نقاش بديلة، ومع نظرية لولب الصمت، من حيث سعي الأفراد إلى كسر دائرة الصمت المفروض اجتماعياً أو مؤسسياً عبر قنوات أقل خضوعاً للرقابة. وبالتالي، فإن دوافع هذه الفئة تتسم بطابع تفاعلي وتغييري، يعكس وعياً اجتماعياً وسياسياً متنامياً، مدعوماً بإمكانيات تقنية وسهولة الوصول، ما يجعلها القوة المحركة الأساسية في المشهد التدويني الجزائري.

في المقابل، أعلى دافع لدى الفئة (من 40 إلى 49 سنة) يتمثل في "الرغبة في التعبير السياسي الحر" (2.74%)، يليه دافع "المشاركة في تشكيل الرأي العام" (2.23%)، مما يدل على اهتمام ملحوظ بالفضاء السياسي، لكن ضمن هامش محسوب. في حين جاء دافع "سهولة استخدام مواقع التدوين" في المرتبة الثانية (2.64%)، متبوعاً "بتعدد المنصات" (2.23%)، ما يعكس وعياً وظيفياً باستخدام الوسائط الرقمية وميلاً نحو الممارسات السهلة وغير المعقدة.

في حين الدوافع مثل "كسر الطابوهات" (1.73%)، "كشف التجاوزات السياسية" (1.93%)، و"إبراز المشاكل الاجتماعية" (1.32%) جاءت في مراتب متأخرة، وهو ما يعكس وجود تحفظ نسبي لدى هذه الفئة في تناول القضايا الحساسة. أما انخفاض نسبة دافعي "إعادة نشر المقالات وإبراز القضايا المسكوت عنها" قد يرتبط بالخوف من التبعات الاجتماعية أو القانونية للتدوين في سياقات محكومة برقابة رسمية أو ذاتية.

تُظهر الفئة (من 40 إلى 49 سنة) تفاعلاً معتدلاً، مع بروز دوافع مثل "سهولة الاستخدام وتعدد المنصات"، "التعبير السياسي الآمن"، حيث تبدو هذه الفئة أكثر حذرًا من فئة الشباب في التعبير العلني عن القضايا الجدلية أو الحساسة، يُفسّر بتأثيرات الرقابة الاجتماعية والذاتية التي تزداد مع التقدم في السن والمسؤوليات ويعكس نوعًا من الحذر الرقمي والتعبير الانتقائي، بما يتماشى مع افتراضات نظرية "لؤلؤ الصمت" التي تشير إلى أن الأفراد يميلون إلى تقليل مشاركتهم عندما يشعرون بعدم الأمان في التعبير عن آرائهم.

وعليه يتّسم سلوك التدوين لدى الفئة العمرية (من 40 إلى 49 سنة) بالانخراط المعتدل، حيث توازن بين الرغبة في التعبير والانخراط السياسي من جهة، وبين الحذر والتوجّه نحو الاستخدامات التقنية الوظيفية من جهة أخرى. وتُظهر هذه النتائج انسجماً مع ما تُشير إليه نظرية لؤلؤ الصمت، حيث تبدو هذه الفئة أكثر حذرًا من فئة الشباب في التعبير العلني عن القضايا الجدلية أو الحساسة السياسية والاجتماعية، ما يُفسّر من خلال تأثيرات الرقابة الاجتماعية والذاتية التي تزداد مع التقدم في السن والمسؤوليات.

أما الفئات الأكبر سنًا (50 سنة فما فوق)، فتسجل نسب مشاركة منخفضة، وتنحصر دوافعها غالبًا في نقل المعلومات أو التفاعل المحدود مع القضايا الاجتماعية، ما يعكس فجوة رقمية واضحة وترددًا في استخدام التدوين ومنصاته كأداة للتعبير السياسي أو الاجتماعي.

بناءً عليه، يتضح أن الدوافع المرتبطة بالتأثير السياسي والاجتماعي ترتبط إيجابيًا بالفئة العمرية الشابة، بينما تميل الفئات الأكبر سنًا إلى دوافع تقنية أو محدودة التأثير. وهذا يُبرز أهمية السن كمتغير في تحديد طبيعة استخدام الفضاء التدويني وأهدافه في السياق الجزائري.

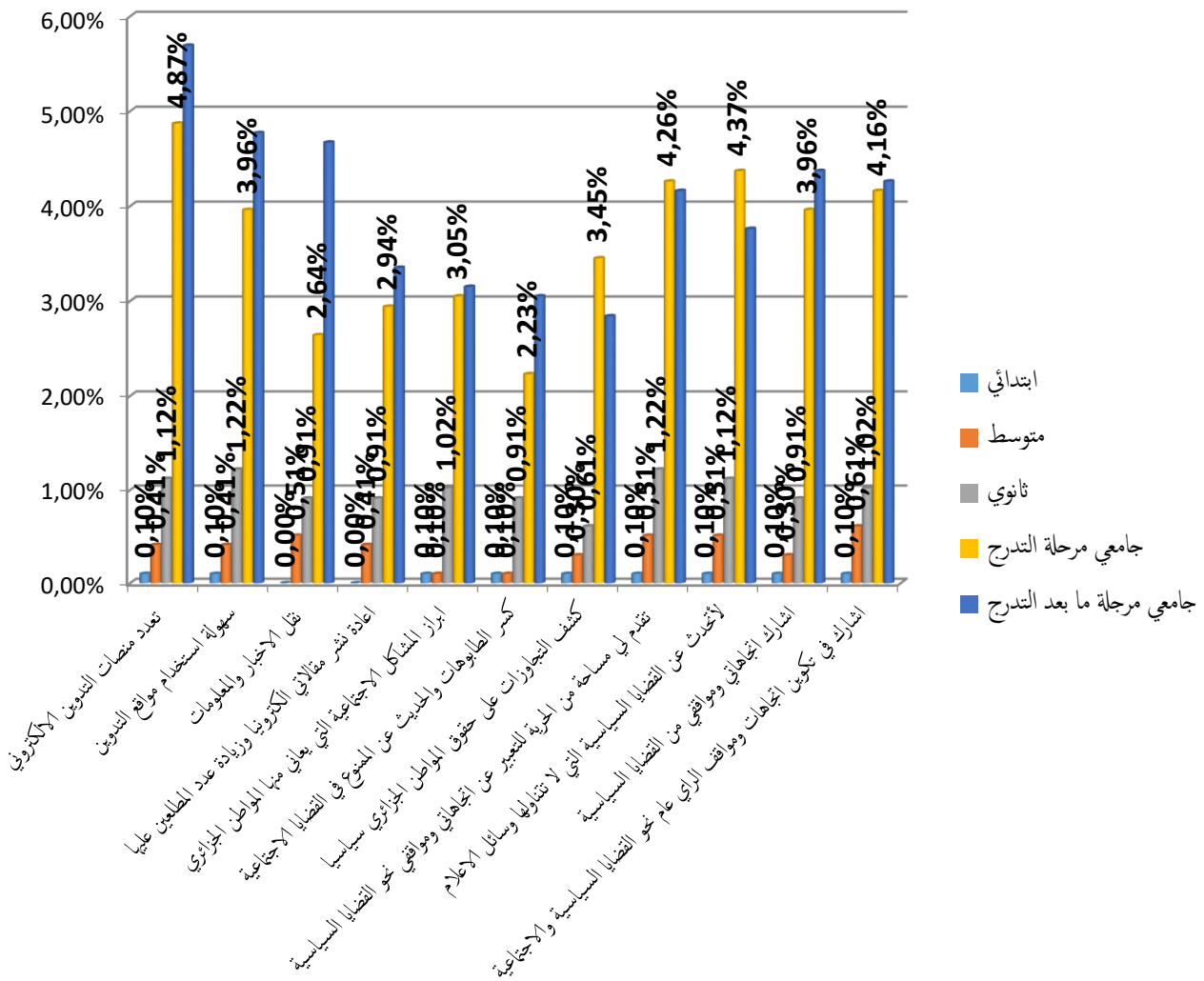
الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

الجدول رقم (21): أسباب استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة المستوى التعليمي

الترتيب	المجموع		جامعي مرحلة ما بعد التدرج		جامعي مرحلة التدرج		ثانوي		متوسط		ابتدائي		المستوى التعليمي
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
1	%12,18	120	%5,69	56	%4,87	48	%1,12	11	%0,41	4	%0,10	1	تعدد منصات التدوين الالكتروني
2	%10,46	103	%4,77	47	%3,96	39	%1,22	12	%0,41	4	%0,10	1	سهولة استخدام مواقع التدوين
7	%8,73	86	%4,67	46	%2,64	26	%0,91	9	%0,51	5	%0,00	0	نقل الاخبار والمعلومات
8	%7,61	75	%3,35	33	%2,94	29	%0,91	9	%0,41	4	%0,00	0	اعادة نشر مقالاتي الكترونيا وزيادة عدد المطلعين عليها
9	%7,41	73	%3,15	31	%3,05	30	%1,02	10	%0,10	1	%0,10	1	ابرار المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المواطن الجزائري
11	%6,40	63	%3,05	30	%2,23	22	%0,91	9	%0,10	1	%0,10	1	كسر الطابوهات والحديث عن المتنوع في القضايا الاجتماعية
10	%7,31	72	%2,84	28	%3,45	34	%0,61	6	%0,30	3	%0,10	1	كشف التجاوزات على حقوق المواطن الجزائري سياسيا
3	%10,25	101	%4,16	41	%4,26	42	%1,22	12	%0,51	5	%0,10	1	تقدم لي مساحة من الحرية للتعبير عن اتجاهاتي ومواقفي نحو القضايا السياسية
5	%9,85	97	%3,76	37	%4,37	43	%1,12	11	%0,51	5	%0,10	1	لأتحدث عن القضايا السياسية التي لا تتناولها وسائل الاعلام
6	%9,64	95	%4,37	43	%3,96	39	%0,91	9	%0,30	3	%0,10	1	اشارك اتجاهاتي ومواقفي من القضايا السياسية
4	%10,15	100	%4,26	42	%4,16	41	%1,02	10	%0,61	6	%0,10	1	اشارك في تكوين اتجاهات ومواقف الراي عام نحو القضايا السياسية والاجتماعية
-	%100,00	985	%44,06	434	%39,90	393	%10,96	108	%4,16	41	%0,91	9	المجموع

المصدر من إعداد الباحث استنادا الى نتائج الاستمارة

الشكل رقم (19): أسباب ودوافع استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة المستوى التعليمي



المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من إجمالي المبحوثين مستخدمين منصات التدوين الالكتروني أكثر من (84%) من فئة مستوى الجامعيين (مرحلة التدرج وما بعد التدرج) أما الفئة التعليمية الأدنى (الابتدائي والمتوسط) شكلت الأدنى نسبة من إجمالي المستخدمين، في حين شكلت فئة المستوى الثانوي حوالي (10%).

كما نلاحظ أن دوافع التدوين لدى هذه الفئة تتجاوز مجرد الاستخدام التقني لتتصل بمضامين سياسية واجتماعية، مثل "التعبير عن المواقف والاتجاهات"، و"نقل القضايا المسكوت عنها"، و"تشكيل الرأي العام"، ما يدل على أن التدوين بالنسبة لهذه الفئات هو وسيلة للتموقع داخل الفضاء العمومي الرقمي والمساهمة في النقاش العام.

أما الفئات التعليمية الأدنى، فهي تقريباً غائبة عن استخدام منصات التدوين الإلكتروني، مما يعكس وجود فجوة رقمية/معرفية تحول دون استخدام هذه الفئات لمنصات التدوين، إما بسبب ضعف المهارات الرقمية أو بسبب غياب الحافز الفكري لاستخدام هذه الوسائل للتعبير.

بناءً عليه، استخدام منصات التدوين الإلكتروني هو ظاهرة مرتبطة بالطبقة ذات المستوى التعليمي والثقافي، ويرتبط ذلك بطبيعة التدوين التي تتطلب حدًا أدنى من المهارات الفكرية والتقنية والقدرة على إنتاج محتوى ذي طابع تحليلي أو نقدي. وهذا يُبرز أهمية المستوى التعليمي كمتغير في تحديد استخدام الفضاء التدويني وطابعه في السياق الجزائري.

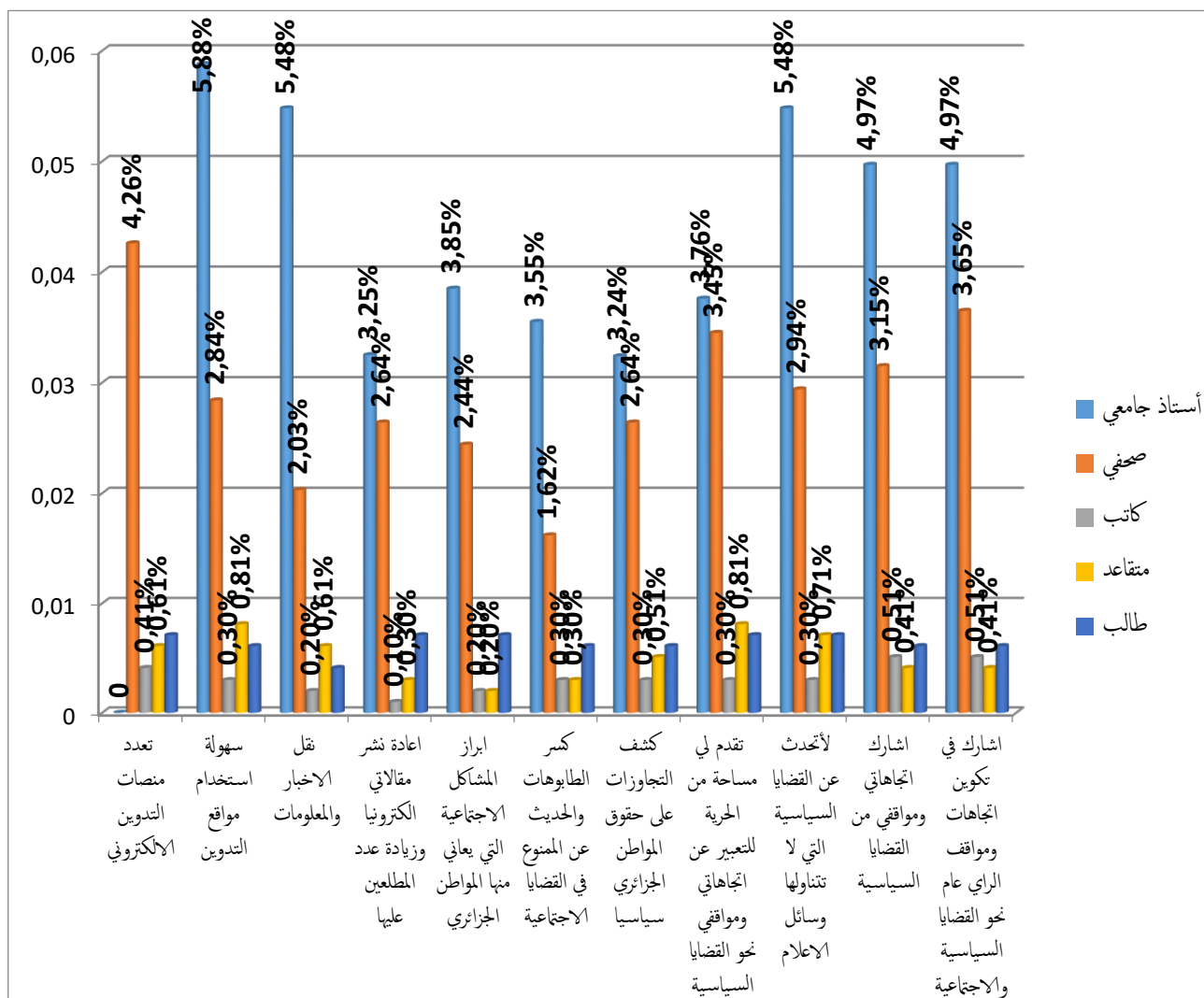
الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

الجدول رقم (22): أسباب استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة المهنة

الترتيب	المجموع		طالب		متقاعد		كاتب		صحفي		أستاذ جامعي		المهنة
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
1	%12,18	120	%0,71	7	%0,61	6	%0,41	4	%4,26	42	% 6 ,19	61	تعدد منصات التدوين الالكتروني
2	%10,46	103	%0,61	6	%0,81	8	%0,30	3	%2,84	28	%5,88	58	سهولة استخدام مواقع التدوين
7	%8,73	86	%0,41	4	%0,61	6	%0,20	2	%2,03	20	%5,48	54	نقل الاخبار والمعلومات
8	%7,61	75	%0,71	7	%0,30	3	%0,10	1	%2,64	26	%3,25	38	اعادة نشر مقالاتي الالكترونية وزيادة عدد المطالعين عليها
9	%7,41	73	%0,71	7	%0,20	2	%0,20	2	%2,44	24	%3,85	38	ابرار المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المواطن الجزائري
11	%6,40	63	%0,61	6	%0,30	3	%0,30	3	%1,62	16	%3,55	35	كسر الطابوهات والحديث عن الممنوع في القضايا الاجتماعية
10	%7,31	72	%0,61	6	%0,51	5	%0,30	3	%2,64	26	%3,24	32	كشف التجاوزات على حقوق المواطن الجزائري سياسيا
3	%10,25	101	%0,71	7	%0,81	8	%0,30	3	%3,45	34	%3,76	37	تقدم لي مساحة من الحرية للتعبير عن اتجاهاتي وموافقي نحو القضايا السياسية
5	%9,85	97	%0,71	7	%0,71	7	%0,30	3	%2,94	29	%5,48	45	لأتحدث عن القضايا السياسية التي لا تتناولها وسائل الاعلام
6	%9,64	95	%0,61	6	%0,41	4	%0,51	5	%3,15	31	%4,97	94	اشارك اتجاهاتي وموافقي من القضايا السياسية
4	%10,15	100	%0,61	6	%0,41	4	%0,51	5	%3,65	36	%4,97	94	اشارك في تكوين اتجاهات ومواقف الراي عام نحو القضايا السياسية والاجتماعية
-	%100,00	985	%7,01	69	%5,69	56	%3,45	34	%31,68	312	%52,18	514	المجموع

المصدر من اعداد الباحث استنادا الى نتائج الاستمارة

الشكل رقم (20): أسباب ودوافع استخدام المدون لمواقع التدوين بدلالة المهنة



المصدر: من اعداد الباحث

تكشف نتائج الجدول أن التوزيع المهني للمبحوثين يُظهر تفاوتًا واضحًا في ترتيب دوافع استخدام التدوين الإلكتروني، فقد جاء دافع "تعدد منصات التدوين الإلكتروني" في المرتبة الأولى (12.18%)، يليه "سهولة الاستخدام" (10.46%)، ثم دافع "إتاحة الحرية للتعبير السياسي" (10.25%)، و"المشاركة في تكوين اتجاهات الرأي العام" (10.15%) في المقابل، تُسجل دوافع مثل "كسر الطابوهات" (6.40%) و"إبراز المشاكل الاجتماعية" (7.41%) نسبًا أقل.

يتضح أن فئة الأساتذة الجامعيين هي الأكثر حضورًا في مختلف الدوافع، خصوصًا تلك المرتبطة بالتأثير السياسي والاجتماعي، مثل المشاركة في تكوين اتجاهات الرأي العام والتعبير الحر عن المواقف السياسية). أما الصحفيون، فجاءت دوافعهم أكثر توازنًا بين نقل الأخبار، وإعادة نشر المقالات، وكشف التجاوزات السياسية، ما يعكس ارتباط نشاطهم التدويني بوظيفتهم المهنية الإعلامية. في حين أن الطلبة ركّزوا أكثر على الدوافع التقنية والوظيفية مثل تعدد المنصات وسهولة الاستخدام، بينما ظهر لدى المتقاعدين ميلًا إلى دوافع التعبير السياسي وتوسيع دائرة النقاش العام، ربما كرد فعل على تراجع أدوارهم التقليدية في المجال الاجتماعي.

بذلك، يمكن القول إن العلاقة بين المهنة ودوافع التدوين الإلكتروني تتسم بكونها علاقة وظيفية ومجالية؛ فالأساتذة والطلبة يوظفون التدوين كمساحة للتعبير والتأثير الفكري، الصحفيون كامتداد للنشاط الإعلامي التقليدي، والمتقاعدون كمنبر لإثبات الذات والمشاركة في المجال العام. وهو ما يعكس في النهاية أن متغير المهنة يسهم بشكل جوهري في توجيه الدوافع التدوينية وتشكيل مضمونها.

إن فئة الأساتذة الجامعيين (52.18%) والصحفيين (31.68%) هي الأكثر حضورًا في دوافع التدوين، خاصة تلك المرتبطة بالتعبير عن الرأي السياسي والمشاركة في تكوين اتجاهات الرأي العام. وفقًا لـ إيزابيث نويل-نيومان، فإن الأفراد الذين يشعرون بامتلاكهم للشرعية أو القوة الرمزية (أساتذة - صحفيون) يكونون أقل عرضة للصمت، وأكثر ميلًا لكسر دائرة الخوف من العزلة. هذا يفسّر كثافة مشاركتهم التدوينية في محاور مثل: المشاركة في تكوين اتجاهات الرأي العام (100) تكرار. التعبير الحر عن المواقف السياسية (101) تكرار.

بينما فئات مثل الطلبة والمتقاعدين، رغم مشاركتهم (7.01% و 5.69%)، تظل دوافعهم أكثر ميلاً نحو التقنية وسهولة الاستخدام أو البحث عن بدائل للتعبير الشخصي، ما يعكس درجة من الحذر أو التردد أمام هيمنة الخطابات المهيمنة.

إذن، التفاوت المهني هنا يعكس أن المكانة الاجتماعية والرمزية تقلل من أثر "لؤلؤ الصمت"، وتجعل الأساتذة والصحفيين في موقع "كاسري الصمت"، بينما تظل الفئات الأقل تأثيراً في موقع "المتريدين".

كما تبرز النتائج أن التدوين الإلكتروني، خاصة عند فئة الأساتذة والصحفيين، يقوم بدور مركزي في توسيع دائرة النقاش العمومي حول القضايا السياسية والاجتماعية. حيث يحول لأساتذة الجامعيين مواقع التدوين إلى فضاء للنقاش العقلائي عبر طرح قضايا المجتمع وكشف التجاوزات. ويوظف الصحفيون التدوين كامتداد للنشاط الإعلامي التقليدي، مع دور رقابي يعزز الشفافية. أما الطلبة والمتقاعدون فيلجؤون إلى المدونات كبديل عن محدودية وصولهم إلى المنابر التقليدية.

لكن، بالرغم من هذا الحضور، تظل محدودية الفضاء العمومي في الجزائر (وفق هابرماس) واضحة، إذ أن نسبة التركيز على الدوافع التقنية (تعدد المنصات، سهولة الاستخدام) تدل على أن البنية الرقمية لم تتحول بعد إلى فضاء عمومي مكتمل، بل ما تزال خاضعة لمحددات اجتماعية وسياسية، ربما تشكل معوقات استخدام مواقع التدوين.

كما تكشف النتائج أن التكنولوجيا نفسها هي العامل المحرك للدوافع فدافع تعدد المنصات جاء في المرتبة الأولى (12.18%)، وسهولة الاستخدام في المرتبة الثانية (10.46%). هذا يؤكد أن التكنولوجيا ليست مجرد وسيط، بل محدّد أساسي لشكل ممارسة النشاط التدويني، حيث تفرض على الفئات المهنية المختلفة أنماطاً من الاستخدام، الصحفي يوظفها لتعويض الرقابة على الإعلام التقليدي، الأستاذ الباحث يستغلها لتعزيز مكانته الفكرية، والطالب يجد فيها وسيلة سهلة للدخول في النقاش العام.

من منظور الحتمية التكنولوجية، فإن شكل الأداة التكنولوجية هو الذي يعيد تشكيل البنية الاجتماعية للتواصل، بحيث لا يكون الدافع فقط نتيجة قرار فردي، بل نتاجاً مباشراً لما تتيحه التقنية من خصائص (سهولة - انتشار - تعددية المنصات).

من خلال ما سبق، يمكن القول إن المهنة تحدد درجة جرأة الأفراد في مواجهة "الولب الصمت" حول القضايا السياسية والاجتماعية (الأساتذة والصحفيون أكثر حضورًا)، في حين تعمل منصات التدوين الإلكتروني كفضاء عمومي بديل يتيح للفاعلين المختلفين المشاركة في النقاشات السياسية والاجتماعية، وإن كان بشكل متفاوت. أما التكنولوجيا فتظل العامل الحاسم الذي يشكل طبيعة هذه الدوافع ويعيد توجيهها، مما يجعل التدوين ممارسة هجينة بين الجرأة الفردية، والفضاء العام، وحتميات التكنولوجيا.

ان أسباب ودوافع استخدام المدون لمواقع التدوين تتمثل أولا في الأسباب التقنية المتمثلة في الفقرة الأولى والثانية (تعدد منصات التدوين الالكتروني/ سهولة استخدام مواقع التدوين)؛ ثانيا الأسباب السياسية المتمثلة في الفقرة الثامنة، الحادية عشر، التاسعة والعاشرة على التوالي (تقدم لي مساحة من الحرية للتعبير عن اتجاهاتي ومواقفي نحو القضايا السياسية/ اشارك في تكوين اتجاهات ومواقف الرأي عام نحو القضايا السياسية والاجتماعية/ لأتحدث عن القضايا السياسية التي لا تتناولها وسائل الاعلام/ أشارك اتجاهاتي ومواقفي من القضايا السياسية)؛ ثالثا أسباب الاعلامية المتمثلة في الفقرة الثالثة والرابعة (نقل الاخبار والمعلومات/ إعادة نشر مقالاتي الكترونيا وزيادة عدد المطلعين عليها)؛ رابعا الدوافع الاجتماعية المتمثلة في الفقرتين السادسة والسابعة (ابراز المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المواطن الجزائري/ كسر الطابوهات والحديث عن الممنوع في القضايا الاجتماعية)

يستخدم المدون الجزائري مواقع التدوين الالكتروني لأسباب تقنية فرضها التطور التكنولوجي وخصائصه المتمثلة في سهولة الاستخدام، النشر على نطاق واسع، إضافة الى خاصية التفاعلية التي تسمح بتبادل الأدوار بين المرسل والمتلقي في العملية الاتصالية وتكوين دوائر للنقاش ومشاركة الاتجاهات والمواقف نحو قضايا الشأن العام وخاصة السياسية والاجتماعية منها

كما تعد العوامل السياسية من أبرز أسباب توجه المدونين الى استخدام مواقع التدوين الالكتروني نظرا لاهتمامهم الواضح بالتعبير الحر عن القضايا السياسية التي تتجاهلها وسائل الاعلام التقليدية ومشاركة الاتجاهات والمواقف من هذه القضايا لأجل تكوين رأي عام، ويؤكد هذا على الاهتمام الواسع بالمشاركة السياسية والتعبير الحر ويعكس رغبة المدون الجزائري في كسر القيود المفروضة على حرية التعبير المتعلقة بالقضايا السياسية وفي استخدام مواقع التدوين كفضاء بديل لمشاركة الاتجاهات والمواقف نحو هذه القضايا، وهذا ما تؤكد دراسة صحافة المواطن والرأي العام: دراسة من منظور دوام الصمت للباحثة (فتيحة بوغازي) أن المدونات تمثل وسيلة للمواطن للتعبير عن مواقفه السياسية خارج اطار وسائل الاعلام الرسمية التي تهيمن على الخطاب الرسمي.

كما تعد نشر الاخبار والمعلومات وإعادة نشر المقالات الكترونيا وزيادة عدد المطلعين عليها الأسباب الإعلامية التي تدفع بالمدون الجزائري الى استخدام المنصات الرقمية للتدوين الالكتروني.

إضافة الى ما سبق؛ العوامل الاجتماعية هي التي تدفع المدون الجزائري الى استخدام مواقع التدوين الإلكتروني لتسليط الضوء على المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المواطن الجزائري كالبطالة والفقر والتهميش والهجرة غير الشرعية ، اختطاف الأطفال...و أيضا القضايا المسكوت عنها والتي تشكل طابوهات اجتماعية ويؤكد ذلك من خلال ما توصلت اليه نتائج بحث التدوين الإلكتروني كوسيلة للتغيير الاجتماعي في الجزائر للباحثة بن يحيى سامية، ان المدونات تلعب دورا في كسر الطابوهات وكشف واقع المجتمع من منظور ذاتي، كما تشير الدراسات السابقة السالفة الذكر الى ان التدوين الجزائري تمثل مجالا للتفاعل والنقد الاجتماعي بعيدا عن الرقابة المؤسسية.

بصورة عامة، تؤكد هذه النتائج أن التدوين الإلكتروني في الجزائر يجمع بين دافعين رئيسيين: الأول تقني يتجلى في سهولة الاستخدام وتعدد المنصات، والثاني سياسي-اجتماعي يتمثل في الرغبة في التعبير الحر، ونقل القضايا المسكوت عنها، والمساهمة في تشكيل الرأي العام، مع تركيز ملحوظ من قبل فئة الشباب بوصفهم الفاعلين الرقميين الأبرز في هذا المجال.

المبحث الثالث: القضايا السياسية والاجتماعية التي يهتم بها المدونون عينة البحث

نتناول في هذا المبحث ترتيب القضايا السياسية والاجتماعية التي يهتم بها المدون الجزائري من خلال منصات التدوين الالكتروني واستجلاء اتجاهاته نحوها، وذلك للتحقق من صحة الفرضية الأولى للبحث التي تعنى بـ "يتسم اتجاه المدونين نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدرجة متوسطة".

1. القضايا الاجتماعية التي يهتم بها المدون الجزائري

لتحديد درجة اتجاه المدونين نحو القضايا الاجتماعية والسياسية اعتمدنا الاوزان التالية:

متوسط الإجابات	درجة الاتجاهات
1- 1,66	ضعيفة
1,67 - 2,32	متوسطة
2,33 - 3	كبيرة

يتكون المقياس المستخدم من ثلاث درجات ترجيحاً فقد تم تحويلها الى متوسطات حسابية وللحكم على درجة شدة الاتجاه نحو القضية اتبعنا ما يلي:

نحسب المدى: اعلى قيمة - أدنى قيمة

$$2=1-3 \quad \text{وعليه} \quad 0,66 = 3/2$$

قضايا متوسطها الحسابي من 1- 1,66 درجة اتجاهها ضعيفة

قضايا متوسطها الحسابي من 1,67- 2,32 درجة اتجاهها متوسطة

قضايا متوسطها الحسابي من 2,33- 3 درجة اتجاهها كبيرة

وللإجابة على سؤال درجة اهتمام المدون بالقضايا السياسية والاجتماعية تم استخدام المتوسطات الحسابية والجدول رقم (19) يوضح ذلك.

الجدول رقم (23): ترتيب القضايا الاجتماعية التي يتجه اليها المدون الجزائري حسب المتوسط الحسابي

القضية	المتوسط الحسابي	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	قوة الاتجاه
المستوى المعيشي وارتفاع الاسعار في الجزائر	2.606	01	كبيرة
قضايا اختطاف الأطفال والعنف ضدهم	2.458	02	كبيرة
موضوع الهجرة غير الشرعية	2.412	03	كبيرة
قضايا المخدرات والاتجار بها	2.226	04	متوسطة
قضايا الانتحار والقتل العمدي	1.944	05	متوسطة
المثلية الجنسية عند كلا الجنسين	1.776	06	ضعيفة
-	2,237	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

يتبين من الجدول رقم (19) أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المدونين نحو القضايا الاجتماعية المطروحة بلغ (2,237)، وبمقارنة هذا المتوسط مع سلم درجات الاتجاهات نلاحظ وجود درجة اتجاهات متوسطة نحو القضايا الاجتماعية عامة.

وعلى مستوى القضايا نلاحظ أن قضية المستوى المعيشي وارتفاع الاسعار في الجزائر حصلت على أعلى متوسط حسابي قيمته (2,60) متصدرة اهتمامات المدونين ضمن القضايا الاجتماعية وتقع ضمن درجة الاتجاهات الكبيرة، أما المرتبة الثانية ضمن القضايا الاجتماعية التي يهتم بها المدون الجزائري هي قضايا اختطاف الأطفال والعنف ضدهم بمتوسط حسابي قيمته (2,458)، فهي تنتمي إلى درجة الاتجاهات الكبيرة استنادا الى سلم درجات الاتجاهات. موضوع الهجرة غير الشرعية ينتمي أيضا إلى درجة الاتجاهات الكبيرة ضمن اهتمامات المدونين بمتوسط حسابي قيمته (2,412) وبترتيب ثالث.

ويتضح من الجدول أيضا أن قضايا المثلية الجنسية حصلت على آخر ترتيب (السادس) ضمن اهتمامات المدونين بمتوسط حسابي قيمته (1,776)، وبمقارنة هذا الأخير بسلم درجات الاتجاهات نلاحظ وجود درجة اتجاهات ضعيفة نحو هذه القضايا.

أما قضايا المخدرات والاتجار بها والقضايا المتعلقة بالانتحار والقتل العمدى جاءت في المرتبة الرابعة والخامسة بمتوسط حسابي قدر على التوالي ب (2.226)، (1,944)، وعليه واستنادا إلى سلم الدرجات نلاحظ وجود درجة اتجاهات متوسطة نحو هذه القضايا.

كما استنتجنا أن درجات اتجاهات المدونين نحو القضايا الاجتماعية توزعت على ثلاث درجات وفقا لسلم درجات الاتجاهات المعتمد عليه، درجة اتجاهات كبيرة بنسبة (50%) بعدد ثلاث فقرات، درجة اتجاهات متوسطة بنسبة (33.33%) بفقرتين، أما درجة الاتجاهات الضعيفة بنسبة (16,66%) وبفقرة واحدة.

أي أن اهتمام المدونين بالقضايا الاجتماعية جاء بالترتيب: المستوى المعيشي وارتفاع الأسعار في الجزائر، قضايا اختطاف الأطفال والعنف ضدهم، موضوع الهجرة غير الشرعية، قضايا المخدرات والاتجار بها، قضايا الانتحار والقتل العمدى، قضايا المثلية الجنسية عند كلا الجنسين.

من خلال ما سبق، تتأكد الفرضية الأولى للبحث في شقها الأول والمتعلقة بالقضايا الاجتماعية والتي تعزى ب "يتسم اتجاه المدونين نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدرجة متوسطة". وعليه؛ تتسم اتجاهات المدونين الجزائريين نحو القضايا الاجتماعية بدرجة متوسطة.

أظهر ترتيب القضايا الاجتماعية في التدوين الجزائري أنّ الأولوية تُمنح للقضايا المعيشية والأمنية المباشرة مثل ارتفاع الأسعار والهجرة واختطاف الأطفال، في حين تبقى القضايا الحساسة كالمثلية والانتحار في الهامش ويمكن تفسير ترتيب القضايا الاجتماعية ودرجات اتجاهات المدونين نحوها من خلال:

الحمية التكنولوجية: التكنولوجيا المتمثلة في المنصات الرقمية للتدوين كالفيسبوك والمدونات لا تنقل الرسالة فقط، بل تشكل طبيعة النقاش وتسهل تداول القضايا المعيشية اليومية التي تحشد الرأي العام بسرعة (ارتفاع الأسعار)، وتوفر فضاءً للنقاش الجماعي. بالمقابل، القضايا الحساسة مثل المثلية أو الانتحار تبقى مهمشة، ولا تتحول إلى نقاش واسع بسبب رقابة اجتماعية-ثقافية تمارسها البيئة الرقمية ذاتها.

نظرية الفضاء العمومي (يورغن هابرماس): يرى (هابرماس) أن الفضاء العمومي هو ساحة للنقاش العقلاني الحر حول القضايا التي تمس المجتمع. وفي حالة المدون الجزائري، يظهر أن القضايا التي تلامس "الواقع المعيشي المباشر والأمن الاجتماعي" تهيم على قضايا التدوين هذا يعكس أن الفضاء التدويني عند الجزائريين يتحول إلى منبر للنقاش حول القضايا التي يشعر بها المواطن يوميًا (القضايا الاجتماعية)، ويساهم هذا الفضاء في مشاركة اتجاهاتهم ومواقفهم من هذه القضايا المطروحة.

نظرية لولب الصمت (نويل نيومان): والتي تنص على أن الأفراد يميلون إلى الصمت في القضايا التي لا تحظى بقبول اجتماعي واسع خوفًا من العزلة يمكن تفسير ذلك في السياق الجزائري أن قضايا مثل المثلية الجنسية والانتحار جاءت في مراتب متأخرة، رغم أهميتها الاجتماعية، لأنها محاطة بوصمة اجتماعية قوية أو بالأحرى تعتبر طابوهات اجتماعية تجعل المدونين يتجنبون الخوض فيها كثيرًا. بينما القضايا المشتركة مثل الأسعار والهجرة هي موضوع إجماع جماعي، لذلك يتم تداولها بكثافة دون خوف من الرفض الاجتماعي.

يبدو أنّ آليات "لولب الصمت" التقليدية في البيئة الرقمية الجزائرية، ما تزال فاعلة، لكنها أعيد إنتاجها بصيغ جديدة تتناسب مع طبيعة الفضاء التدويني الرقمي. فبينما وفرت منصات التدوين الإلكتروني فضاءً أوسع للتعبير، ظلّ المدونون يتجنبون الخوض في القضايا التي تُصنّف ضمن "الطابوهات الاجتماعية" مثل المثلية والانتحار، حيث تفرض الجماعة الرقمية، مثلها مثل الجماعة التقليدية ضغوطاً رمزية على الأفراد عن طريق التفاعلات الرقمية. وهكذا يتحول الخوف من العزلة الواقعية إلى الخوف من "العزلة الرقمية"، مما يحدّ من تداول هذه المواضيع داخل المدونات أو الصفحات العامة. في المقابل، تُضخّم القضايا ذات الإجماع الجماعي مثل ارتفاع الأسعار والهجرة، إذ يجد المدون في تداولها مساحة آمنة للتفاعل والتعبير دون تحديد لمكانته داخل الجماعة الافتراضية. وبذلك، يمكن القول إن البيئة الرقمية لم تلغ لولب الصمت بل أعادت تشكيله في صورة جديدة (تدعيم الصمت)، حيث تتجسد آليات الصمت من خلال التفاعلات الرقمية ذاتها.

2. القضايا السياسية التي يهتم بها المدون الجزائري عينة الدراسة:

نتناول في هذا العنصر اتجاهات المدون الجزائري نحو القضايا السياسية من خلال منصات التدوين الالكتروني

الجدول رقم (24): القضايا السياسية التي يهتم بها المدون الجزائري حسب المتوسط الحسابي

القضية	المتوسط الحسابي	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	شدة الاتجاه
قضايا الفساد في الجزائر	2.69	1	كبيرة
حرية التعبير في الجزائر	2.68	2	كبيرة
النظام السياسي في الجزائر	2.29	3	متوسطة
حرية التعبير وعلاقتها بالسلطة	2.23	4	متوسطة
العلاقات السياسية الفرنسية	1.76	5	متوسطة
الأحزاب السياسية في الجزائر	1.74	6	متوسطة
شخصيات سياسية وطنية	1,74	7	متوسطة
الازمة الجزائرية المغربية	1.71	8	متوسطة
الإصلاحات السياسية في الجزائر	1.70	9	متوسطة
-	2.36	-	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

يتبين من الجدول رقم (20) ان المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المدونين نحو القضايا السياسية المطروحة بلغ (2,361)، وبمقارنة هذا المتوسط مع سلم درجات الاتجاهات نلاحظ وجود درجة اتجاهات كبيرة نحو القضايا السياسية عامة.

وعلى مستوى القضايا نلاحظ أن "قضايا الفساد في الجزائر" حصلت على أعلى متوسط حسابي قيمته (2,60) متصدرة اهتمامات المدونين ضمن القضايا السياسية وتقع ضمن درجة الاتجاهات الكبيرة، أما المرتبة الثانية ضمن القضايا السياسية التي يهتم بها المدون الجزائري هي "حرية التعبير في الجزائر" بمتوسط حسابي قيمته (2,38)، فهي بهذا تنتمي الى درجة الاتجاهات الكبيرة استنادا إلى سلم درجات الاتجاهات.

أما "موضوع النظام السياسي في الجزائر" وموضوع "حرية الصحافة وعلاقتها بالسلطة" أتيا في الترتيب الرابع والخامس بمتوسط حسابي قيمته على التوالي (2,296) و (2,232) فهما ينتميان الى درجة الاتجاهات المتوسطة ضمن اهتمامات المدونين حسب سلم درجة الاتجاهات السالف ذكره.

في حين الترتيب السادس اشتركت فيه القضايا المتعلقة ب"الشخصيات السياسية الوطنية" و "موضوع الأحزاب السياسية في الجزائر" بمتوسط حسابي متساو قيمته (1,74)، وعليم كل من القضيتين تنتميان الى درجة الاتجاهات المتوسطة.

في حين جاء موضوع "الاصلاحات السياسية في الجزائر" في الترتيب التاسع والأخير ضمن اهتمامات المدونين نحو القضايا السياسية بمتوسط حسابي قيمته (1,703)، موضوع "الأزمة الجزائرية المغربية" في الترتيب الثامن وبمتوسط حسابي قدره (1,714). وعليه واستنادا الى سلم درجات الاتجاهات فان كلا القضيتين تنتميان الى درجة الاتجاهات المتوسطة.

وعليه، نستنتج أن اهتمام المدونين بالقضايا سياسية جاء بالترتيب التالي قضايا الفساد في الجزائر، حرية التعبير في الجزائر، موضوع النظام السياسي في الجزائر، موضوع حرية الصحافة وعلاقتها بالسلطة، بالشخصيات السياسية الوطنية وموضوع الأحزاب السياسية في الجزائر. موضوع الازمة الجزائرية المغربية موضوع الاصلاحات السياسية في الجزائر.

كما استنتجنا أن درجات اتجاهات المدونين نحو القضايا السياسية توزعت على درجتين وفقاً لسلّم درجات الاتجاهات المعتمد عليه، درجة اتجاهات كبيرة بنسبة (22.22%) بفقرتين، درجة اتجاهات متوسطة جاءت بنسبة (77.77%) سبعة فقرات، أما درجة الاتجاهات الضعيفة سجلت غياباً تاماً.

وعليه؛ يُظهر المدون الجزائري اتجاهًا قويًا نحو قضايا الفساد وحرية التعبير، مقابل اتجاه متوسط لبقية القضايا السياسية.

من خلال ما سبق، تفنّد الفرضية الأولى للبحث في شقها الثاني والمتعلقة بالقضايا السياسية والتي تعزى بـ " يتسم اتجاه المدونين نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدرجة متوسطة". وعليه؛ تتسم اتجاهات المدونين الجزائريين نحو القضايا السياسية بدرجة قوية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال نظرية لولب الصمت (نويل نيومان) التي تفترض أن الأفراد يتجنبون الخوض في القضايا المثيرة للانقسام أو التي لا تحظى بقبول اجتماعي واسع، وهو ما يفسر ضعف حضور موضوعات مثل الإصلاحات السياسية أو الأحزاب السياسية.

أما نظرية الفضاء العمومي (هايرماس) فتوضح أن النقاش العمومي في منصات التدوين بصفة خاصة والبيئة الرقمية الجزائرية عامة، يتركز على الملفات ذات الطابع الجماعي المباشر، كالفساد وحرية الرأي، لأنها تُعدّ مواضيع جامعة وتخلق توافقاً نسبياً بين المدونين، بينما تظل القضايا الأخرى في مستوى ثانوي، ما يكشف حدود النقاش العقلاني الشامل في السياق المحلي.

ومن منظور الحتمية التكنولوجية، فإن الوسائط الرقمية نفسها تُسهّم في إعادة تشكيل أولويات النقاش؛ فهي تمنح القضايا ذات الصدى الجماهيري الأكبر (كالفساد وحرية التعبير) قدرة مضاعفة على الانتشار بفعل خصائص التفاعل والمشاركة، في حين تُهمّش القضايا ذات الطابع النخبوي أو الخلافي لضعف قدرتها على جذب التفاعل الجماعي.

ومما سبق؛ تبرز أهمية منصات التدوين في مشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية المشتركة في البيئة الرقمية.

وكخلاصة للمبحث الثالث؛ أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المدونين نحو القضايا الاجتماعية بلغ (2,237) ، وهو ما يدل على اتجاهات متوسطة نحو القضايا الاجتماعية بصفة عامة. وقد توزعت درجات الاتجاهات كما يلي: اتجاهات كبيرة بنسبة (50%) ، اتجاهات متوسطة بنسبة (33.33%) ، واتجاهات ضعيفة بنسبة (16.66%) .

أما ترتيب القضايا الاجتماعية الأكثر تناوّلًا من قبل المدونين الجزائريين فكان على النحو الآتي: المستوى المعيشي وارتفاع الاسعار في الجزائر، قضايا اختطاف الأطفال والعنف ضدهم، موضوع الهجرة غير الشرعية، قضايا المخدرات والاتجار بها، قضايا الانتحار والقتل العمدى، قضايا المثلية الجنسية عند كلا الجنسين.

من خلال النتائج يتضح أن المدون الجزائري يمنح الأولوية للقضايا ذات الطابع المعيشي والأمني المباشر، لما تمثله من انعكاس مباشر على الواقع الاجتماعي، في حين تبقى القضايا الحساسة أو الجدلية كالمثلية والانتحار في الهامش.

كما أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المدونين نحو القضايا السياسية بلغ (2,361) ، ما يشير إلى اتجاهات كبيرة نحو القضايا السياسية بصفة عامة. وقد توزعت درجات الاتجاهات كما يلي: اتجاهات كبيرة بنسبة (22.22%) ، اتجاهات متوسطة بنسبة (77.77%) ، وغياب تام للاتجاهات الضعيفة.

أما ترتيب الاهتمام بالقضايا السياسية فجاء كما يلي: قضايا الفساد في الجزائر، حرية التعبير في الجزائر، موضوع النظام السياسي في الجزائر، موضوع حرية الصحافة وعلاقتها بالسلطة، بالشخصيات السياسية الوطنية وموضوع الأحزاب السياسية في الجزائر. موضوع الازمة الجزائرية المغربية موضوع الاصلاحات السياسية في الجزائر.

وتُظهر النتائج أن المدون الجزائري يعبر بقوة عن اهتمامه بقضايا الفساد وحرية التعبير، في حين يتبنى موقفًا متوسطًا تجاه القضايا الأخرى، خاصة تلك التي تتسم بالحساسية السياسية أو الطابع الدبلوماسي.

من خلال تحليل نتائج هذا المبحث، يمكن ان نستخلص أن المدون الجزائري يهتم أكثر بالقضايا التي تمس حريته في التعبير ومستوى معيشته اليومي، أي تلك القضايا التي تجمع بين البُعدين الاجتماعي والسياسي الواقعي. بينما تتراجع القضايا ذات الطابع الجدلي أو الرمزي، سواء كانت اجتماعية حساسة (كالمثلية والانتحار) أو سياسية خارجية (كالأزمة الجزائرية المغربية)، إلى هامش النقاش الرقمي. يعكس هذا

التوجه أن المدونين الجزائريين يوظفون فضاء التدوين كأداة للتعبير عن قضايا الشأن العام القريب من واقعهم المعيشي والسياسي المباشر، أكثر من كونه منبراً للنقاشات الفكرية أو الأيديولوجية المجردة. كما يمكن القول إن طبيعة القضايا المتناولة تحدد درجة التفاعل والاتجاه نحوها، فكلما كانت القضية ملموسة وواقعية وذات صلة بالحياة اليومية، زاد حضورها في ضمن اهتمامات المدون. الجزائري وضمن خطابه التدويني.

وبناءً عليه، تُظهر نتائج هذا المبحث أن التدوين الإلكتروني في الجزائر يُمثل مرآة عاكسة لاهتمامات الرأي العام، تتوزع فيها الأولويات بين القضايا المعيشية والسياسية، مع بروز نزعة نحو النقد والرقابة الاجتماعية والسياسية من داخل الفضاء الرقمي.

وعليه؛ من خلال ما سبق تتأكد الفرضية الأولى للبحث في شقها الأول المتعلق بالقضايا الاجتماعية والتي تعزى بـ "يتسم اتجاه المدونين نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدرجة متوسطة" وتفنيداً في الجزء الثاني والمتعلق بالقضايا السياسية.

وعليه، نستنتج أن اتجاهات المدونين نحو القضايا الاجتماعية تتسم بدرجة متوسطة، في حين تتسم اتجاهاتهم نحو القضايا السياسية بدرجة قوية.

يمكن تفسير النتائج المتعلقة باتجاهات المدونين الجزائريين نحو القضايا السياسية والاجتماعية في ضوء مجموعة من المقاربات النظرية، حيث تتقاطع نتائج هذا المبحث مع مضامين الحتمية التكنولوجية، والفضاء العمومي، ولولب الصمت على نحو متكامل.

فمن منظور الحتمية التكنولوجية، تُظهر النتائج أن الفضاء التدويني الرقمي فرض على المدونين أنماطاً جديدة من التفاعل والاهتمام، إذ أصبحت التكنولوجيا وسيطاً محدداً لطبيعة القضايا المتداولة، حيث يبرز الاهتمام بالقضايا القريبة من الواقع المعيشي والسياسي المباشر بفعل سهولة انتشارها وقابليتها للتفاعل الرقمي، في حين تراجع القضايا الحساسة أو الجدلية يمكن أن يكون بفعل القيود التقنية المتعلقة بخصائص المنصة الرقمية والتي تساهم في تشكيل ترتيب الاهتمامات العامة داخل الفضاء الإلكتروني.

أما من منظور الفضاء العمومي، فإن المدون الجزائري يمارس عبر التدوين دور المواطن الفاعل في النقاش العام، من خلال تناول القضايا ذات الطابع الاجتماعي والسياسي التي تمس الصالح العام. ويكشف ترتيب القضايا أن التدوين الإلكتروني بات يشكل فضاءً عمومياً ناشئاً يتيح التداول حول الشأن العام، رغم

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

محدودية النقاش حول المواضيع الحساسة، ما يشير إلى أن المشاركة الرقمية ما تزال جزئية ومقيدة ببعض المعايير الاجتماعية والسياسية.

في حين تفسّر نظرية لولب الصمت جانبًا آخر من النتائج، حيث يمكن اعتبار الاعتدال في تناول بعض القضايا الحساسة ناتجًا عن رقابة ذاتية يمارسها المدون خوفًا من الرفض أو العزلة داخل الفضاء الافتراضي. فالمدون يوازن بين الرغبة في التعبير والحرص على القبول الاجتماعي الرقمي، ما يؤدي إلى تراجع بعض المواضيع الجدلية مثل المثلية والانتحار إلى الهامش.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المدون الجزائري يتحرك داخل فضاء رقمي تتقاطع فيه الحتمية التكنولوجية مع الفضاء العمومي، وتتحكم فيه ديناميات لولب الصمت، مما يجعل التدوين الإلكتروني أداة للتعبير والنقاش، وفي الوقت ذاته مجالًا للمراقبة الاجتماعية وإعادة إنتاج أولويات الرأي العام في الجزائر.

المبحث الرابع: اتجاهات المدونين من دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة القضايا السياسية والاجتماعية.

تمهيد

نسعى من خلال هذا المبحث إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تم جمعها من عينة من المدونين الجزائريين، بغرض الكشف عن طبيعة اتجاهاتهم نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام للتعبير والمشاركة. وذلك بتقديم قراءة كمية تحليلية تتناول المتوسطات الحسابية، ومعاملات الارتباط لأجل التحقق من فرضيات البحث المطروحة والفهم الأعمق لمدى فاعلية التدوين الإلكتروني في تشكيل اتجاهات النقاش العام حول القضايا السياسية والاجتماعية في الجزائر. وذلك من خلال التطرق الى العناصر التالية:

- اتجاهات المدونين نحو دور مواقع التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية حسب المتوسط الحسابي.
- دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية من وجهة نظر المدونين الجزائريين بدلالة متغيرات الدراسة (الجنس، السن، المستوى التعليمي والمهنة).
- مناقشة النتائج على ضوء المقاربات النظرية (الحتمية التكنولوجية، الفضاء العمومي، لولب الصمت)

1. اتجاهات المدونين نحو دور مواقع التدوين الالكتروني كفضاء عام للتعبير ومشاركة الاتجاهات

والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية حسب المتوسط الحسابي

لتحديد درجة اتجاهات المدونين نحو دور مواقع التدوين الالكتروني من مشاركة الاتجاهات والمواقف

من القضايا السياسية والاجتماعية اعتمدنا الاوزان التالية:

متوسط الإجابات	درجة الاتجاهات
1,8 - 1	ضعيفة جدا
2,6 - 1,8	ضعيفة
3,4 - 2,61	متوسطة
4,2 - 3,41	مؤيدة
5 - 4,3	مؤيدة جدا

يتكون المقياس المستخدم من خمس درجات ترجيحاً فقد تم تحويلها الى متوسطات حسابية وللحكم

على درجة شدة الاتجاه نحو الفقرة اتبعنا ما يلي:

نحسب المدى: أعلى قيمة - أدنى قيمة

$$4=1-5 \quad \text{وعليه} \quad 0,8=5/4$$

- مؤشرات متوسطها الحسابي من 1 الى 1,8 درجة اتجاه معارض جدا.
- مؤشرات متوسطها الحسابي من 1,8 الى 2,61 درجة اتجاه معارض.
- مؤشرات متوسطها الحسابي 2,62 الى 3,40 من درجة اتجاه محايد.
- مؤشرات متوسطها الحسابي 3,41 الى 4,2 درجة اتجاه مؤيد.
- مؤشرات متوسطها الحسابي من 4,3 الى 5 درجة اتجاه مؤيد جدا.

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

وللإجابة على سؤال درجة اتجاهات المدونين نحو دور مواقع التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية تم استخدام المتوسطات الحسابية والجدول رقم (20) يوضح ذلك.

الجدول رقم (25): اتجاهات المدونين من دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية حسب المتوسط الحسابي

المتغير	المتوسط الحسابي	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	درجة الاتجاه
أعبر عن موقفي دائماً من القضايا السياسية والاجتماعية	4,103	1	مؤيد
يؤدي التدوين الإلكتروني حول القضايا السياسية والاجتماعية إلى مشاكل للمدون	3,99	2	مؤيد
يستهووني التدوين الإلكتروني نحو القضايا السياسية والاجتماعية	3,98	3	مؤيد
يشعري فعل التدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية أنني مستخدم فعال	3,69	4	مؤيد
أنتقد من خلال تدويناتي المعالجة الإعلامية في الجزائر للقضايا السياسية والاجتماعية	3,55	5	مؤيد
أستخدم الأسلوب التهكمي في تدويناتي حول القضايا السياسية في الجزائر	3,50	6	مؤيد
أفضل غلق خدمة التعليقات في التدوينات المتعلقة بالقضايا السياسية	3,21	7	محايد
لا أدون حول القضايا المتعلقة بالنظام السياسي في الجزائر	3,1	8	محايد
يتيح التدوين معالجة المدون لكل القضايا السياسية بحرية	2,91	9	محايد
أشعر أن التدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية مضيق للوقت	2,87	10	محايد

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

لا أدون حول قضايا الفساد في الجزائر	2,82	11	محايد
التدوين في الجزائر أداة لنقل الأخبار السياسية والاجتماعية فقط	2,66	12	محايد
لا أشعر بالأمان حينما أدون حول الشخصيات السياسية الجزائرية	2,63	13	معارض
للتدوين الإلكتروني دور فعال في إبراز موافقي واتجاهاتي وبحرية من القضايا الاجتماعية فقط	2,38	14	معارض
التدوين الإلكتروني فضاء لتناول القضايا الاجتماعية والسياسية بجرأة وصراحة أكثر من الاتصال وجهاً لوجه	1.98	15	معارض
مجموع المتوسطات	3,16	-	محايد

المصدر من إعداد الباحث استنادا الى نتائج الاستمارة

يتبين من الجدول اعلاه أعلى متوسط حسابي كان للفقرة "أعبر عن موقعي دائماً من القضايا السياسية والاجتماعية (4.103) بدرجة اتجاهات قوية (اتجاه مؤيد)، ما يجعله في المرتبة الأولى، يليه الفقرة "يؤدي التدوين الإلكتروني إلى مشاكل للمدون" (3.99)، بمرتبة ثانية بـ اتجاه مؤيد، أما أدنى متوسط حسابي كان للفقرة "التدوين الإلكتروني فضاء لتناول القضايا الاجتماعية والسياسية بجرأة وصراحة أكثر من الاتصال وجهاً لوجه (1.986) " باتجاه معارض.

يتضح من خلال الجدول، أن المتوسط الحسابي العام (3.16)، ما يشير الى ان الاتجاه العام للمدونين نحو دور مواقع التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية هو اتجاه محايد.

كما نستنتج أيضاً، أن درجة فقرات اتجاهات المدونين نحو دور التدوين في مشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية توزعت على ثلاث درجات وفقاً لسلم الاتجاهات، اتجاهات مؤيدة بنسبة (40%) بعدد ستة فقرات، اتجاهات محايدة (46,66%) بعدد سبعة فقرات، في حين اتجاهات معارضة بنسبة (13,33%) بفقرتين.

من خلال تسجيل أعلى المتوسطات الحسابية في الفقرة (أعبر عن موقفي دائماً من القضايا السياسية والاجتماعية)، (يؤدي التدوين الإلكتروني حول القضايا السياسية والاجتماعية إلى مشاكل للمدون) (يستهوون التدوين الإلكتروني نحو القضايا السياسية والاجتماعية)، (يشعري فعل التدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية أنني مستخدم فعال)، نستنتج أن المدونين الجزائريين يميلون الى التعبير عن مواقفهم بحرية نسبية وهذا يعكس الوعي بدورهم في النقاش العام عبر منصات التدوين ، مع شعورهم في الوقت نفسه بوجود صعوبات أو قيود مرتبطة بالتدوين حول السياسة في الجزائر . ويتضح ذلك من العبارات ذات المتوسطات المنخفضة مثل: للتدوين الإلكتروني دور فعال في إبراز مواقف واتجاهاتي وبحرية من القضايا الاجتماعية فقط، لا أشعر بالأمان حينما أدون حول الشخصيات السياسية الجزائرية، التدوين الإلكتروني فضاء لتناول القضايا الاجتماعية والسياسية بجرأة وصراحة أكثر من الاتصال وجهاً لوجه) وهذا يعكس بأن مشاركة المواقف والاتجاهات أو بالأحرى حرية التعبير عبر التدوين ما تزال محدودة نسبياً، بالتالي يتخذون موقفاً حذراً أو سلبياً من التدوين السياسي. أو يستخدمون أساليب غير مباشرة في التعبير، كالسخرية أو التلميح، أو غلق خاصية التعليقات، ويتضح ذلك من خلال الفقرات (أستخدم الأسلوب التهكمي في تدويناتي حول القضايا السياسية في الجزائر، أفضل غلق خدمة التعليقات في التدوينات المتعلقة بالقضايا السياسية) التي سجلت متوسطاتها الحسابية قيمة عالية.

من خلال هذه النتائج، يمكن القول إن مواقع التدوين الإلكتروني في الجزائر تُعد فضاءً عاماً جزئياً، بمعنى أنها تسمح بالتعبير والنقاش، لكنها لا تتيح بالضرورة جرأة مطلقة أو حرية غير مقيدة. أي أن المدون الجزائري يتفاعل في فضاء عام رقمي منفتح نسبياً ومقيد واقعياً، حيث تسود الموافقة المشروطة والتعبير الحذر.

وعليه، المدونين الجزائريين يتعاملون مع التدوين الإلكتروني كوسيلة معتدلة للتعبير عن المواقف ومشاركة الاتجاهات، مما يؤكد أن التدوين يُسهم بدرجة محدودة في تشكيل الرأي العام، إذ يوفر فضاءً للتعبير والمناقشة، لكنه لا يزال مقيداً بعوامل اجتماعية وسياسية تحد من فعاليته كمنبر حر لتداول القضايا العامة.

يمكن تفسير ما سبق ضمن نظرية الحتمية التكنولوجية -التي تفترض أن التكنولوجيا ليست مجرد أداة، بل قوة فاعلة تُشكّل أنماط التفكير والسلوك الاجتماع- بأن المدونين الجزائريين تأثروا ببنية الفضاء الرقمي ذاته، إذ أتاح لهم التدوين الإلكتروني إمكانات جديدة للتعبير والمشاركة، مما جعلهم يرون فيه فضاءً عاماً

لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية، ولو بشكل محدود. غير أن النتائج التي أظهرت اعتدال الاتجاهات ووجود مواقف محايدة تعكس أن التأثير التكنولوجي، رغم أهميته، يبقى محكومًا بالبنية الاجتماعية والسياسية الجزائرية التي تقيد استخدام الحر للتقنيات. بمعنى آخر، التكنولوجيا (منصات التدوين الإلكتروني) خلقت بيئة جديدة للتفاعل، لكنها لم تُحدث قطيعة كاملة مع أنماط الاتصال التقليدية، لأن المستخدمين ما زالوا يتصرفون وفقًا لمحددات ثقافية وسياسية قائمة.

إن التدوين الإلكتروني، وفق منظور الحتمية التكنولوجية، يمثل عاملاً محركًا للتغيير في بنية الاتصال والرأي العام، لكنه في البيئة الجزائرية لم يبلغ بعد مستوى الحتمية الكاملة، إذ ما تزال القيم الاجتماعية والرقابة والقيود تحد من قدرته على إحداث تحول جذري في أنماط التعبير والمشاركة السياسية.

أما من منظور نظرية الفضاء العام (ليورغن هابرماس) نجد بأن التدوين الإلكتروني في الجزائر يمثل مجالًا عامًا غير مكتمل الشروط، إذ يتيح مساحة للنقاش والتفاعل حول القضايا العامة، لكنه يظل خاضعًا لتوازنات اجتماعية وسياسية تحد من تحقق التواصل الحر والعقلاني بين الأفراد. بمعنى آخر، يشكل التدوين الإلكتروني فضاءً عامًا جزئيًا يمارس فيه الأفراد النقاش العام، لكن دون الوصول إلى المستوى المثالي الذي تصوّره (هابرماس) في مفهومه للنقاش العمومي الحر.

كما نفسر النتائج، وفقًا لنظرية لولب الصمت (إليزابيث نويل نيومان)، فإن بروز عبارات الخوف والتحفظ في التدوين حول المواضيع السياسية والاجتماعية الحساسة يؤكد أن الخوف من العزلة أو الانتقاد أو المتابعة ما يزال عاملاً مؤثرًا في السلوك الاتصالي للمدون الجزائري. فبدل أن تكسر البيئة الرقمية حاجز الصمت، فإنها أعادت إنتاجه بصيغة جديدة عبر الرقابة الذاتية الرقمية (تدعيم الصمت).

وعليه، فإن التدوين الإلكتروني في الجزائر يُجسّد فضاءً عامًا "معلّقًا" بين إمكانات التكنولوجيا وحدود الواقع الاجتماعي والسياسي، حيث تتفاعل القوى الثلاث — التقنية، الثقافية، والسلطوية — في صياغة شكل واتجاهات الرأي العام في البيئة الرقمية.

2. دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية

والاجتماعية من وجهة نظر المدونين الجزائريين بدلالة متغيرات الدراسة الجنس، السن،

المستوى التعليمي والمهنة

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة الجنس، السن، المستوى التعليمي والمهنة.

جدول رقم (26): العلاقة الارتباطية بين اتجاهات المدونين من دور التدوين كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية ومتغيرات الدراسة (الجنس، السن، المستوى التعليمي والمهنة).

المتغير	معامل الارتباط (r)	قيمة الدلالة (Sig)	نوع العلاقة	التأثير
الجنس	-0.006	0.469	لا توجد علاقة	غير مؤثر
السن	0.039	0.314	ضعيفة جدا (موجبة)	غير مؤثر
المستوى التعليمي	-0.278	0.000 **	عكسية	مؤثر
المهنة	0.025	0.377	لا توجد علاقة	غير مؤثر

المصدر : من اعداد الباحث انطلاقا من نتائج الSPSS

أولاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة الجنس.

تشير نتائج اختبار العينات المستقلة (T-test) * إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الذكور (37.32) والإناث (37.24) في اتجاهاتهم نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لإبراز المواقف والاتجاهات من القضايا الاجتماعية والسياسية. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.) 0.938 = عند فرضية تساوي التباينات، و (Sig. = 0.934) عند فرضية عدم تساويه، وهي قيم أعلى

* النتائج الكمية المتعلقة بفرضية الدراسة موضحة بالتفصيل في الملحق رقم (03)

بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). ومنه متغير الجنس لا يشكل عاملاً مؤثراً في اختلاف الاتجاهات نحو التدوين الإلكتروني، مما يعني أن كلاً من الذكور والإناث يتبنون مواقف متقاربة إزاء هذا الفضاء الرقمي. وعليه، يتم رفض الفرضية التي تعزى بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام، ويُستنتج أن متغير الجنس ليس متغيراً مؤثراً في اتجاهات المدونين نحو استخدام التدوين كفضاء للتعبير عن المواقف ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية، ما يعكس تقارب أنماط الإدراك والممارسة الرقمية بين الجنسين في هذا السياق.

ثانياً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة السن

يتضح من الجدول أعلاه ومن خلال معاملات الارتباط (Pearson) ($p = 0.314$) و ($r = 0.039$) إلى أن متغير السن ارتبط ارتباطاً ضعيفاً جداً وغير معنوي باتجاهات المدونين حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية ($\text{Sig} = 0.314$) وهي قيمة أعلى بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وعليه، يمكن القول إن السن لا يشكل عاملاً مؤثراً في اختلاف الاتجاهات نحو التدوين الإلكتروني، ما يعكس أن الانخراط في التدوين لم يعد مقتصرًا على فئة عمرية بعينها، بل أصبح ظاهرة شاملة عبر الأجيال.

وعليه، يتم رفض الفرضية التي تعزى بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السن والاتجاهات نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام، ويُستنتج أن متغير السن ليس متغيراً مؤثراً في اتجاهات المدونين نحو استخدام التدوين كفضاء للتعبير عن المواقف ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية.

أصبح التدوين الإلكتروني ممارسة اتصالية مشتركة بين مختلف الفئات العمرية، حيث أزلت الوسائط الرقمية الحدود التقليدية بين الأجيال فيما يتعلق بطرق التعبير والمشاركة في النقاشات العامة. فعدم وجود فروق دالة إحصائية بين الفئات العمرية يدل على أن الانخراط في الفضاء الرقمي الجزائري لم يعد حكراً على فئة عمرية محددة، بل يشمل الشباب والكهول على حدّ سواء، بفضل انتشار التكنولوجيا وتحوّلها إلى جزء من الحياة اليومية. كما يشير إلى أن الدوافع والاتجاهات نحو التدوين مرتبطة أكثر بالعوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المشتركة، وليس بالعمر البيولوجي. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن السن لم يعد محدداً سلوكياً قوياً في تشكيل الاتجاهات نحو التدوين الإلكتروني، لأن التفاعل مع القضايا العامة عبر المنصات الرقمية أصبح سلوكاً اجتماعياً عاماً.

ثالثا: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة المستوى التعليمي.

أظهرت نتائج التحليل الكمي والملخصة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط عكسية دالة إحصائياً بين المتغيرين؛ أي بين المستوى التعليمي واتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية (أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمدونين تقل شدة اتجاهاتهم نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام للتعبير عن الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية) ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($r = -0.278$) عند مستوى دلالة ($Sig = 0.000$) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على دلالة إحصائية قوية. أي أنّ المستوى التعليمي يمثل المتغير الوحيد الذي يحدث فرقاً ذا دلالة إحصائية في اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية

وعليه، يتم قبول الفرضية التي تعزى بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والاتجاهات نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام، ويُستنتج أن متغير متغيرا المستوى التعليمي متغير مؤثر في اتجاهات المدونين نحو استخدام التدوين كفضاء للتعبير عن المواقف ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية.

يمكن تفسير النتيجة الكمية، بان ارتفاع المستوى التعليمي لدى المدونين يقابله انخفاض نسبي في الاتجاهات الإيجابية نحو التدوين كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية، أي أن الفئات ذات المستويات التعليمية الأعلى تُبدي نظرة أكثر نقدية أو تحفظاً تجاه فعالية التدوين في لعب دور حقيقي في مشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية وتشكيل الرأي العام، ربما لوعيتها أكثر بالثقافة الاجتماعية وبالقيود الواقعية التي تحد من حرية التعبير والمشاركة السياسية في البيئة الرقمية الجزائرية.

رابعا: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة المهنة.

تشير النتائج الإحصائية إلى أنّ العلاقة بين المهنة واتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية تُعد علاقة ضعيفة جدا وغير

دالة إحصائية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ($r = 0.025$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.377$)، وهي قيمة تفوق عتبة المعنوية الإحصائية (0.05)

وعليه، ورغم ما أظهره التحليل الوصفي من تفوقٍ نسبي لفئات مهنية معينة كالأستاذة الباحثين والصحفيين في ممارسة التدوين الإلكتروني، فإنّ التحليل الإحصائي لم يثبت وجود علاقة ذات دلالة بين المهنة والاتجاهات نحو التدوين كفضاء عام، مما يشير إلى أن الانخراط في التدوين لا يتحدد بالعامل المهني بقدر ما يرتبط بخصائص أخرى تتجاوز الانتماء المهني.

وعليه، يتم رفض الفرضية التي تعزى بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المهنة والاتجاهات نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام، ويُستنتج أن متغير المهنة ليس متغيراً مؤثراً في اتجاهات المدونين نحو استخدام التدوين كفضاء للتعبير عن المواقف ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المهنة ليست متغيراً مؤثراً في تحديد اتجاهات المدونين نحو التدوين الإلكتروني، أي أن الانخراط في التدوين كوسيلة للتعبير عن المواقف ومناقشة القضايا العامة لا يرتبط بنوع المهنة التي يمارسها الفرد، بل سلوك اتصالي يتجاوز الفروق المهنية.

3. مناقشة النتائج على ضوء المقاربات النظرية (الحتمية التكنولوجية، الفضاء العمومي، لولب

الصمت)

تُظهر نتائج الدراسة أنّ الاتجاهات نحو التدوين الإلكتروني كفضاء عام للتعبير عن القضايا السياسية والاجتماعية لم تُسجل فروقاً ذات دلالة إحصائية باختلاف الجنس أو السن أو المهنة، ما يعكس تجانساً نسبياً في إدراك المدونين لأهمية هذا الفضاء كأداة للتعبير والمشاركة، بغضّ النظر عن خصائصهم الديموغرافية. غير أنّ المستوى التعليمي برز كعامل وحيد ذي دلالة إحصائية عكسية، إذ تبين أنّ المدونين ذوي المستويات التعليمية الأعلى يميلون إلى مواقف أكثر تحفظاً أو نقدية اتجاه التدوين الإلكتروني كأداة لنقاش القضايا السياسية والاجتماعية، مقارنةً بذوي المستويات الأدنى. أي أن التدوين الإلكتروني في السياق الجزائري يظل مجالاً مشتركاً للتعبير والمشاركة عن الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية، غير أنّ دلالاته الرمزية وطرق توظيفه تختلف تبعاً للرأسمال المعرفي والثقافي للمدونين.

وعليه؛ في نظرية الحتمية التكنولوجية، تُعد التكنولوجيا ليست مجرد أداة يستخدمها الإنسان، بل قوة بنيوية تشكّل إدراكه وسلوكه وطريقة تواصله. فكل وسيلة اتصال سواء كانت مطبوعة أو إذاعية أو رقمية تخلق بيئتها الخاصة التي تفرض منطقها وشروطها على عملية الاتصال، ومن هنا جاءت مقولته الشهيرة (الوسيلة هي الرسالة The medium is the message). عند تطبيق هذا المنظور على التدوين الإلكتروني في الجزائر، يمكن القول بأن الوسيط الرقمي نفسه (منصات التدوين والمدونات) هو الذي يحدد طبيعة التفاعل بين المدونين، وحدود حرية التعبير التي يمارسونها. فحتى وإن بدا التدوين فضاءً حرًا ومنفتحًا، إلا أنّ هذا الانفتاح يخضع في العمق لمنطق الخوارزميات، وآليات الرقابة الرقمية، وثقافة المنصة مثل (الحذف، الترنّد، التبليغ، التفاعل الانتقائي).

إذن، في ضوء الحتمية التكنولوجية، فإن سلوك المدون الجزائري ليس فقط نتاجًا لاختياره الشخصي أو لقيود اجتماعية وسياسية، بل أيضًا نتيجة مباشرة للبنية التقنية التي تشكل محيطه الاتصالي وتوجه ممارساته الرقمية.

بمعنى آخر؛ الوسائط الرقمية لا تُعدّ مجرد أدوات للاتصال، بل منظومات ذات منطق داخلي يُعيد تشكيل أنماط التفكير والسلوك الاتصالي. فالتكنولوجيا، بحسب الحتمية التكنولوجية، لا تنقل الرسائل فحسب، بل تخلق بيئة جديدة تُحدّد من خلالها طبيعة الاتصال وحدوده. وعليه، فإن التدوين الإلكتروني في السياق الجزائري، وإن بدا ظاهريًا فضاءً حرًا للتعبير ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية، إلا أنّ هذا الفضاء محكوم ببنية تقنية تُقيّد الممارسات الاتصالية بطرق غير مباشرة، من خلال الخوارزميات، وآليات الإشراف، وثقافة المنصة ذاتها.

وبذلك، تُظهر النتائج أن انفتاح المدونين على التعبير لا ينفصل عن منطق الوسيط الرقمي الذي يحتضن هذا النشاط، إذ تُمارس الحرية ضمن شروط تكنولوجية خفية تُوجّه المحتوى وتحدّد قابلية انتشاره، مما يجعل التدوين فضاءً منفتحًا في مظهره، ومقيّدًا في جوهره. يعكس هذا؛ فاعلية البنية التقنية في تشكيل أنماط المشاركة والتعبير، ويؤكد أن التكنولوجيا ليست إطارًا محايدًا، بل فاعلاً محدّدًا في بناء الفضاء العام الرقمي واتجاهات مستخدميها.

وفقاً لـ (يورغن هابرماس)، يُفترض أن يكون الفضاء العمومي مجاًلاً مستقلاً يجتمع فيه الأفراد للنقاش الحر والعقلاني حول القضايا العامة، بعيداً عن تأثيرات السلطة السياسية أو المصالح الاقتصادية أو الإعلام الموجه. غير أن هذا التصور المثالي يصطدم في الواقع بوجود عوامل تشويه للنقاش العام مثل الرقابة، والهيمنة الرمزية، وعدم تكافؤ فرص التعبير بين الفاعلين.

في السياق الجزائري، يتجلى هذا الطرح في سلوك المدونين -حسب نتائج البحث-، خصوصاً الفئات ذات المستوى التعليمي العالي، التي تدرك بوعي نقدي أنّ الفضاء الرقمي ليس حُرّاً كما يبدو، بل يخضع لشروط غير متكافئة للتعبير والمشاركة. فالنقاش في هذا الفضاء يتأثر بعوامل مثل الخوف من المتابعة، الرقابة غير المعلنة، أو الرقابة الذاتية التي يمارسها الأفراد على أنفسهم.

إذن، كلما ارتفع المستوى المعرفي، زادت القدرة على إدراك القيود الرقمية، مما يقلل من الحماس في اعتبار التدوين فضاءً عاماً حُرّاً بالكامل. فالتعلمون يميلون إلى التفاعل النقدي بدل التفاعل العاطفي، ويدركون أن الحوار الرقمي الجزائري لم يحقق بعد نموذج "التواصل العقلاني" الذي تصوره (هابرماس)، لأن البنية الاجتماعية والسياسية ما تزال تؤطر حدود النقاش وتوجهه.

وبذلك، يُمكن القول إن المدون الجزائري ذو المستوى المعرفي يشارك في فضاء عام يتيح إمكانية النقاش، لكنه يظل مشروطاً بالرقابة والعلاقات السلطوية، مما يجعل المشاركة أقرب إلى التعبير الحذر منه إلى النقاش العمومي الحر بالمعنى الذي وضعه هابرماس.

إذن؛ النقاش العام وفقاً لنظرية الفضاء العمومي (ليورغن هابرماس)، لا يتحقق في بيئة مثالية، بل يتأثر بعوامل السلطة والرقابة، وهو ما يدركه المدونون ذوي المستوى التعليمي الأكبر، فيتعاملون مع الفضاء الرقمي بوعي نقدي يقلل من اندفاعهم في اعتباره مجاًلاً حُرّاً تماماً.

كما يمكن تفسير اعتدال الاتجاهات وتراجع التعبير الصريح لدى فئة المدونين ذوي المستوى التعليمي العالي ضمن ضوء **نظرية لولب الصمت** (لإليزابيث نويل-نويمان)، -التي تفترض أنّ الأفراد يميلون إلى التحفظ في التعبير عن آرائهم عندما يشعرون بأن هذه الآراء لا تحظى بتأييد اجتماعي كافٍ أو قد تُعرضهم للعزلة والانتقاد- أنّ الأفراد ذوي الرأسمال المعرفي المرتفع أكثر إدراكاً للمخاطر وأكثر حساسية لردود الفعل

الرقمية، ما يدفعهم إلى ممارسة رقابة ذاتية تُترجم إلى تقليل المشاركة في القضايا الجدلية أو تبني خطاب معتدل ومتوازن. وبدل أن تكون البيئة الرقمية أداةً لكسر حاجز الصمت، فإنها تعيد إنتاجه عبر آليات أخرى وضغط الرأي العام الافتراضي.

وبذلك، فإنّ التحفظ في التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف الذي أظهرته النتائج لا يعكس ضعفاً في الرغبة في النقاش، بل وعياً نقدياً عالياً بحدود حرية التعبير في الفضاء العمومي الافتراضي، وبالآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة عن المجاهرة بالمواقف المخالفة للسائد.

إن تطبيق منظور لولب الصمت في البيئة الرقمية الجزائرية (التدوين الإلكتروني) يكشف بُعداً جديداً لما يمكن تسميته بـ **العزلة الرقمية**، حيث لا تتمثل المخاوف فقط في الإقصاء الاجتماعي المباشر، بل أيضاً في الرقابة الرمزية، والهجوم الإلكتروني، وتضييق مساحات النقاش الحر داخل المنصات. لذلك نجد الأفراد ذوي الرأسمال المعرفي المرتفع يكونون أكثر حساسية لردود الفعل الاجتماعية، ويميلون إلى التحفظ في التعبير حين لا يجدون دعماً أو قبولاً كافياً لآرائهم ضمن المجال الافتراضي.

نستنتج إذن بأنّ التدوين الإلكتروني في السياق الجزائري يمثل فضاءً عاماً ديناميكياً ومشتقاً بين الفئات المختلفة، غير أنّه يظل محكوماً بوعي المدونين وحدود التقنية المهيكله له، ما يجعل من المستوى التعليمي العامل الأكثر تأثيراً في تشكيل اتجاهات المدونين ومواقفهم اتجاه هذا الفضاء وأدواره في التعبير عن الرأي العام.

يتضح مما سبق أن التدوين الإلكتروني في الجزائر ليس مجرد ممارسة رقمية للتعبير، بل كظاهرة مركبة تتقاطع فيها البنية التقنية مع الوعي الاجتماعي والسياسي للمدونين. فقد أظهرت نتائج الدراسة أن الفضاء الرقمي (التدوين الإلكتروني ومنصاته)، رغم ما يوفره من انفتاح واتصال مباشر، يظل مشروطاً بطبيعة الوسيط التكنولوجي ذاته الذي، وفق ما ذهب إليه رواد الحتمية التكنولوجية، يعيد تشكيل مضمون الرسالة وحدودها، فيخلق نمطاً من الحرية المقننة التي تحكمها آليات النشر والتفاعل.

ومن هذا المنطلق، يتقاطع الوعي النقدي للمدونين - خاصة أصحاب المستوى المعرفي العالي - مع ما تطرحه نظرية الفضاء العمومي (هابرماس) من أن النقاش العام في البيئات الحديثة لا يتحقق في شروط مثالية، بل يتأثر بعوامل السلطة والرقابة الاجتماعية، كما تؤكد عليه نظرية لولب الصمت التي تبرز استمرار

الخوف من العزلة الرقمية (الصمت الرقمي) رغم الطابع التواصلي المفتوح للفضاء الافتراضي. وبذلك، يُمكن القول إن التدوين الإلكتروني في السياق الجزائري يجسد فضاءً عامًا متأرجحًا بين الانفتاح والتقييد (ناقص التحرر)، يوازن فيه الأفراد بين الرغبة في التعبير والوعي بحدود التقنية والمجتمع، مما يجعل ممارستهم للتدوين فعلًا نقديًا أكثر تفرُّغًا حرًا للرأي.

يتضح من خلال نتائج الدراسة أنّ اتجاهات المدونين الجزائريين نحو التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية تتسم بدرجة من الاعتدال والوعي النقدي، وهو ما يعكس تفاعلًا مركبًا بين المحددات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية. فقد أظهرت التحليلات الإحصائية غياب فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنس، السن، المهنة، مما يشير إلى أن التدوين الإلكتروني يمثل مجالًا مشتركًا للتعبير والمشاركة، غير أنّ متغير المستوى التعليمي برز كعامل مؤثر، حيث وُجدت علاقة عكسية دالة إحصائيًا بين ارتفاع المستوى التعليمي وتزايد الاتجاهات الإيجابية نحو التدوين، ما يدل على أن الفئات الأكثر تعليمًا تتبنى مواقف أكثر تحفظًا ونقدًا تجاه هذا الفضاء.

يمكن تفسير هذه النتيجة ضمن نظرية الحتمية التكنولوجية التي ترى أن التكنولوجيا ليست مجرد أداة محايدة، بل قوة فاعلة تُعيد تشكيل أنماط التفكير والسلوك والتفاعل الاجتماعي. فالمدونون الجزائريون يتأثرون بالبنية التقنية للوسائط الرقمية نفسها، حيث تفرض خصائص المنصات وحدودها التقنية شكلًا معينًا من الخطاب، وتجعل الفضاء الافتراضي منفتحًا ظاهريًا لكنه مقيد ضمنيًا بمنطق التكنولوجيا. بذلك، يصبح التدوين الإلكتروني مجالًا لإعادة إنتاج الخطاب أكثر من كونه فضاءً حرًا بالكامل.

أما من منظور نظرية الفضاء العمومي (ليورغن هابرماس)، فإن التدوين الإلكتروني يمثل فضاءً عامًا غير مكتمل الشروط، يتيح إمكانيات للتفاعل والنقاش حول القضايا العامة، لكنه لا يبلغ مستوى النقاش العقلاني الحر الذي يفترضه (هابرماس)، نتيجةً لتأثيرات السلطة والرقابة الرقمية وهيمنة خصائص المنصة. وتبدو الفئات المتعلمة أكثر وعيًا بهذه المحدوديات، ما يفسر نزعتها النقدية وتحفظها في اعتبار التدوين فضاءً ديمقراطيًا مكتمل المعالم.

وفي ضوء نظرية لولب الصمت لإليزابيث نويل-نويمان، يمكن القول إنّ الأفراد ذوي الرأسمال المعرفي العالي يميلون إلى التحفظ في التعبير عن آرائهم، خصوصًا في المواضيع الحساسة، حين يشعرون بغياب الدعم

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

أو القبول الاجتماعي داخل الفضاء الافتراضي. وهو ما يعيد إنتاج آليات "الصمت الرقمي" بدل كسرها، نتيجة استمرار الخوف من العزلة أو الانتقاد أو الملاحقة الرمزية عبر المنصات.

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أنّ التدوين الإلكتروني في السياق الجزائري يشكل فضاءً عمومياً متأرجحاً بين الانفتاح والتقييد، تتفاعل فيه البنية التكنولوجية مع المحددات الاجتماعية والثقافية لتشكّل الوعي الجمعي واتجاهات الرأي العام. إنه مجال يتيح إمكانات التعبير، لكنه لا يضمن بالضرورة تحقق التواصل العمومي الحرّ، مما يجعل التفاعل عبره مشروطاً بمحدود التقنية، وسياقات المجتمع، ومستوى الوعي الفردي.

المبحث الخامس: صعوبات التدوين الإلكتروني المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية

سنتناول في هذا المبحث ثلاث نقاط أولها هوية المدون الجزائري في الفضاء التدويني بدلالة متغيرات الدراسة، ثانيها أنواع التحديات التي تواجه المدون والمشاكل التي تعترضه تجربته التدوينية وخاصة المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية، وفي النقطة الثالثة نتناول بالعد والتحليل الاقتراحات التي قدمها المدونون لتفعيل دور التدوين الإلكتروني في الجزائر المرتبط بالقضايا السياسية والاجتماعية لمشاركة الاتجاهات والمواقف وتشكيل الرأي العام.

1. الهوية الرقمية للمدون الجزائري

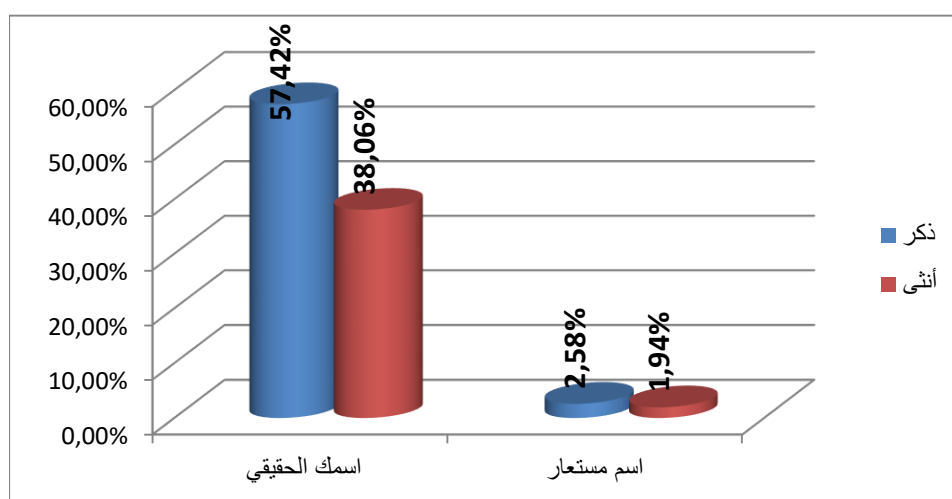
يقصد بالهوية الرقمية تمثيل الفرد في الفضاء الرقمي وتتكون من مجموع البيانات والسلوكيات التي تحدد وجوده وتفاعله ومن خلال ما يلي سنتطرق الى الهوية الافتراضية للمدون الجزائري من خلال تبني المدون اسمه الحقيقي او اسما مستعارا في التدوين الإلكتروني وعلاقة ذلك بتمثلاته للمشاكل والتحديات التي يواجهها حين التطرف للقضايا السياسية والاجتماعية في البيئة الرقمية.

الجدول رقم (27): هوية التدوين بدلالة متغير الجنس

هل تدون باستخدام؟	ذكر		أنثى		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
اسمك الحقيقي	57,42%	89	38,06%	59	95,48%	148
اسم مستعار	2,58%	4	1,94%	3	4,52%	7
المجموع	60,00%	93	40,00%	62	100,00%	155

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (21): هوية التدوين بدلالة متغير الجنس



المصدر من اعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه والمتعلق بهوية المدون الجزائري بدلالة الجنس أن غالبية المدونين الجزائريين (95,48%) يدونون استعمال أسمائهم الحقيقية وأن نسبة الذكور أعلى فيها من نسبة الإناث (57,42%) مقابل (38,06%)، في حين نسبة ضئيلة (4,52%) يستعملون أسماء مستعارة في التدوين (2,58% للذكور مقابل 1,94% للإناث).

يمكن أن تعكس هذه النتائج ارتفاع نسبة المصادقية والجرأة في التعبير المتعلقة الممارسة التدوينية، خاصة وأن التدوين يرتبط في الغالب بقضايا سياسية واجتماعية تتطلب ثقة القارئ في هوية المدون، إلا أنها

تطرح في الوقت ذاته إشكالية تتعلق بمدى حرية التعبير الفعلية في الفضاء الرقمي الجزائري. فالإفصاح عن الهوية لا يعكس بالضرورة غياب الخوف من المتابعة أو الرقابة، بل قد يكون مؤشراً على أن المدونين يمارسون نوعاً من الرقابة الذاتية، فلا يخوضون إلا في القضايا التي يرونها آمنة أو مقبولة سياسياً واجتماعياً.

استخدام الاسم الحقيقي يعزز المشاركة العلنية في النقاش العام وأن المدون الجزائري يدمج هويته الواقعية مع هويته الافتراضية، ما يعكس طبيعة استخدام المنصات كامتداد للحياة الاجتماعية اليومية كما يكون مؤشراً على أن المدونين يمارسون نوعاً من الرقابة الذاتية.

التفاوت الواضح بين الجنسين يمكن أن يعكس أثر البنية الاجتماعية والثقافية الجزائرية المتعلقة بالرقابة الأسرية والنظرة المجتمعية تجاه المرأة والحرص على الخصوصية والأمان الرقمي. فالمدونة الجزائرية قد تميل إلى إخفاء هويتها ليس بدافع الرغبة في الحرية بل لتفادي المضايقات. وهذا ما يعكس استمرار الفروق الفردية بين الجنسين في البيئة الرقمية.

من خلال النتائج المدونة أعلاه والمتعلقة بالهوية الرقمية للمدون الجزائري بدلالة الجنس خلصنا أن الذكور يميلون أكثر إلى استخدام أسمائهم الحقيقية مقارنة بالإناث، في حين تُظهر نسبة معتبرة من المدونات لجوءاً إلى الأسماء المستعارة حفاظاً على الخصوصية وتجنباً للمضايقات. يمكن تفسير ذلك من خلال نظرية الحتمية التكنولوجية التي تؤكد بأن التكنولوجيا الرقمية تُبرز تأثيرها الحتمي في تشكيل أنماط التواصل والهويات عبر المنصات. فالتقنيات الرقمية تُجبر المستخدمين على تبني "هوية مرئية" ضمن بيئة تفاعلية قائمة على الشفافية والمشاركة. غير أن هذا الانفتاح التقني لا يُنتج أثراً موحداً على جميع الفئات؛ إذ يُظهر متغير الجنس اختلافاً في كيفية التكيف مع هذه البنية التقنية. فالذكور يتعاملون مع الفضاء الرقمي كمجال امتداد للوجود الاجتماعي الواقعي، ما يعزز الإفصاح عن الهوية، بينما تميل الإناث إلى توظيف التقنية بطريقة انتقائية تحفظ لهنّ الأمان والخصوصية في فضاء ما يزال يحمل سمات الثقافة التقليدية. وهكذا، تكشف النتائج عن أن التكنولوجيا لا تُلغي الفوارق الاجتماعية، بل تعيد إنتاجها رقمياً في أنماط الهوية والسلوك الاتصالي.

أما في ضوء نظرية الفضاء العمومي التي تفترض أن الفضاء الرقمي يكون امتداداً للفضاء العمومي الذي يقوم على النقاش الحر والعقلاني، غير أن التفاوت بين الجنسين في الإفصاح عن الهوية يعكس اختلافات في إمكانية المشاركة المتكافئة داخل هذا الفضاء. فالمدونون الذكور يمتلكون حضوراً علنياً أقوى،

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

مما يمنحهم قدرة أكبر على التأثير والمشاركة في النقاش العام، في حين تُمارس المدونات أشكالاً من الانسحاب الجزئي أو التفاعل الحذر نتيجة ضغوط اجتماعية وثقافية. بذلك يصبح الفضاء العمومي الرقمي في الجزائر فضاءً غير متكافئ نوعياً (جندريا) يعكس القيود الرمزية ذاتها التي تحدّ من حرية التعبير في الفضاء الواقعي.

وفي ضوء نظرية لولب الصمت يتجلى أثر الخوف من العزلة أو الرفض الاجتماعي بشكل أوضح عند المدونات، حيث يشكّل هذا الخوف عاملاً مؤثراً في اختيار نمط الهوية الرقمية. فاستعمال الاسم المستعار يصبح آلية للحماية من الأحكام أو المضايقات، وأداة لتجنّب الدخول في صراعات رمزية مع المجتمع. بالمقابل، يظهر أن المدونين الذكور يتمتعون بقدر أكبر من الحرية في التعبير عن آرائهم بأسمائهم الحقيقية، وهذا الإفصاح عن الهوية لا يعني غياب الخوف من العزلة أو العقوبة الرمزية، بل يشير إلى ممارسة رقابة ذاتية قوية تدفع المدونين إلى تجنب المواقف والآراء المثيرة للجدل أو المعارضة للاتجاه العام. وهكذا، تتجلى الحرية الرقمية في حدود "القبول الاجتماعي" لا في التعبير المطلق.

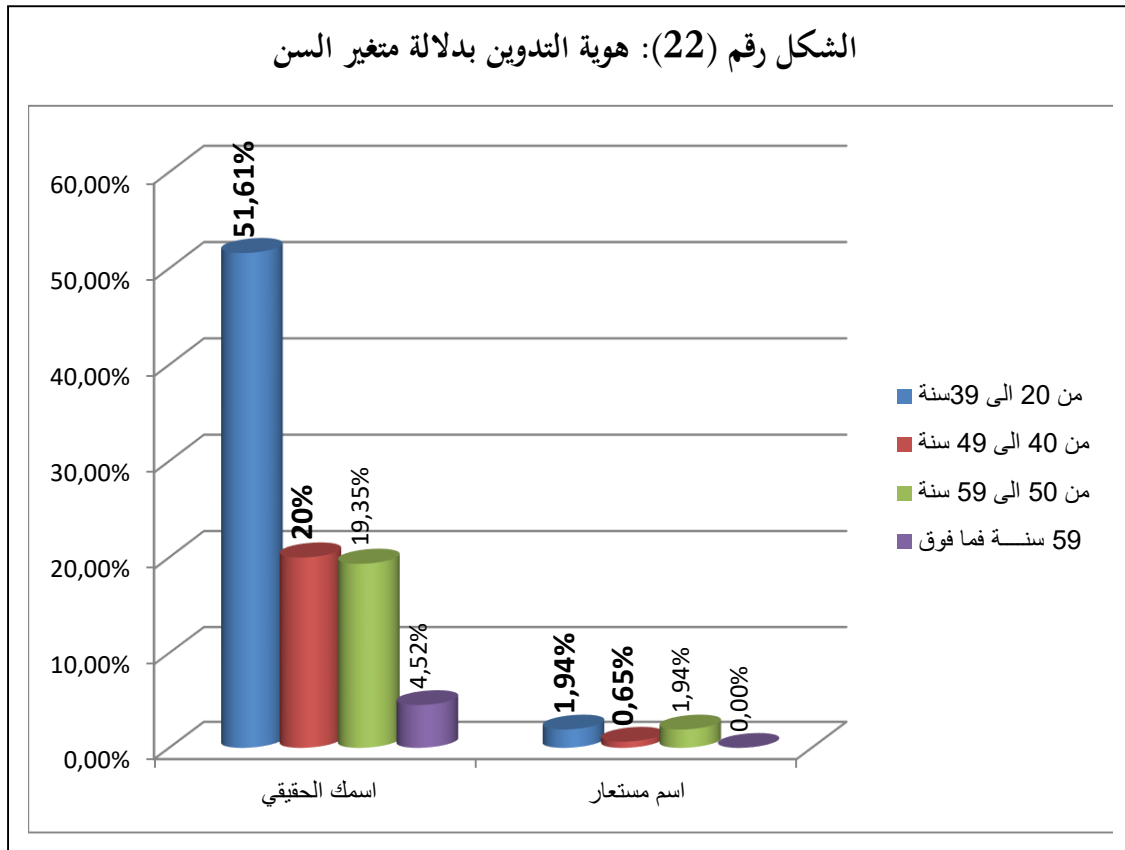
من خلال الجمع بين النظريات الثلاث، يمكن القول إن الهوية الرقمية للمدون الجزائري بدلالة الجنس هي نتاج تفاعل بين البنية التقنية (الحتمية التكنولوجية) التي تحدد شكل الحضور الرقمي، والبنية الاجتماعية والثقافية (الفضاء العمومي) التي تفرض حدوداً على المشاركة، والبنية النفسية الاتصالية (لولب الصمت) التي تضبط سلوك التعبير وفق مخاوف القبول أو الرفض. مما يجعل الفضاء الرقمي الجزائري فضاءً شبه حرّ؛ يُظهر مظاهر الانفتاح التقني، لكنه ما يزال محكوماً بالضوابط الاجتماعية والثقافية التي تحد من المساواة الجندرية في التعبير والمشاركة.

وبذلك، لا تُفهم الفوارق النوعية في التدوين بوصفها اختلافات فردية فحسب، بل كمحصلة لتشابك العوامل التقنية والاجتماعية والنفسية التي تشكّل هوية المدون الجزائري في فضاءه الرقمي.

الجدول رقم (28): هوية التدوين بدلالة متغير السن

هل تدون باستخدام؟	من 20 الى 39 سنة		من 40 الى 49 سنة		من 50 الى 59 سنة		59 سنة فما فوق		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
اسمك الحقيقي	51,61%	80	20%	31	19,35%	30	4,52%	7	95,48%	148
اسم مستعار	1,94%	3	0,65%	1	1,94%	3	0,00%	0	4,52%	7
المجموع	53,55%	83	20,65%	32	21,29%	33	4,52%	7	100%	155

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة



المصدر من اعداد الباحث

تشير نتائج الجدول الخاص بهوية التدوين بدلالة السن إلى أنّ الفئة الشبابية (20-39 سنة) تمثل النسبة الأكبر من المدونين (53,55%)، مع اعتماد شبه مطلق على الأسماء الحقيقية (51,61%) مقابل نسبة ضئيلة جداً للأسماء المستعارة (1,94%). ويكشف ذلك عن رغبة هذه الفئة في تثبيت حضورها الرقمي كامتداد للهوية الواقعية، بما يعكس ثقة نسبية بالفضاء الرقمي ورغبة في التفاعل الواسع. أما فئة (59 سنة فما فوق) تكون غائبة، إذ لا تتجاوز (4,52%) من مجموع العينة، ومع ذلك فإنها تعتمد كلياً على أسمائها الحقيقية، ما يشير إلى أن كبار السن الذين يلجون فضاء التدوين يفعلون ذلك من منطلق مكانتهم الاجتماعية أو المهنية، حيث لا يجدون حاجة للتخفي.

في حين الفئات المتوسطة (40-59 سنة) فتُظهر حضوراً معتبراً (حوالي 42%)، مع ميل طفيف لاستخدام الأسماء المستعارة، خاصة في الفئة (50-59 سنة) بنسبة (1,94%)، وهو ما يمكن تفسيره بالحدز الاجتماعي والسياسي وتفادي التبعات المهنية.

وعليه؛ عامل السن دور حاسم في تشكيل الهوية الرقمية للمدون الجزائري لشباب يفضلون الإفصاح عن أسمائهم الحقيقية باعتبار التدوين امتداداً لهويتهم الواقعية، بينما تتعامل الفئات الأكبر سناً مع الهوية الرقمية بتحفظ أكبر محكوم بالاعتبارات الاجتماعية والسياسية.

يتضح من خلال هذه النتائج السابقة أن الفئة الشبابية تساهم بفعالية أكبر في بناء فضاء عمومي رقمي بالمعنى الذي طرحه (هابرماس)، عبر النقاش العلني والهوية المصرّح بها. بينما تبقى الفئات الأكبر سناً أكثر تحفظاً وتلجأ أحياناً إلى التخفي كآلية لتفادي **لؤلؤ الصمت** الذي قد يفرضه الخوف من العزلة أو الرقابة.

هذا ما يعكس تبايناً في تمثل الهوية الرقمية حسب متغير السن؛ إذ ينظر إليها الشباب باعتبارها امتداداً طبيعياً لحياتهم الواقعية، فيمارسون التدوين بأسمائهم الحقيقية لتعزيز الحضور والمصادقية في الفضاء العمومي. في المقابل، تتعامل الفئات العمرية الأكبر سناً مع الهوية الرقمية بوصفها مساحة مشروطة ومحكومة باعتبارات اجتماعية وسياسية، ما يجعل حضورهم أكثر تحفظاً، ويتسم إما بالحدز أو بالتوظيف الوظيفي المرتبط بالمكانة والخبرة المهنية.

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

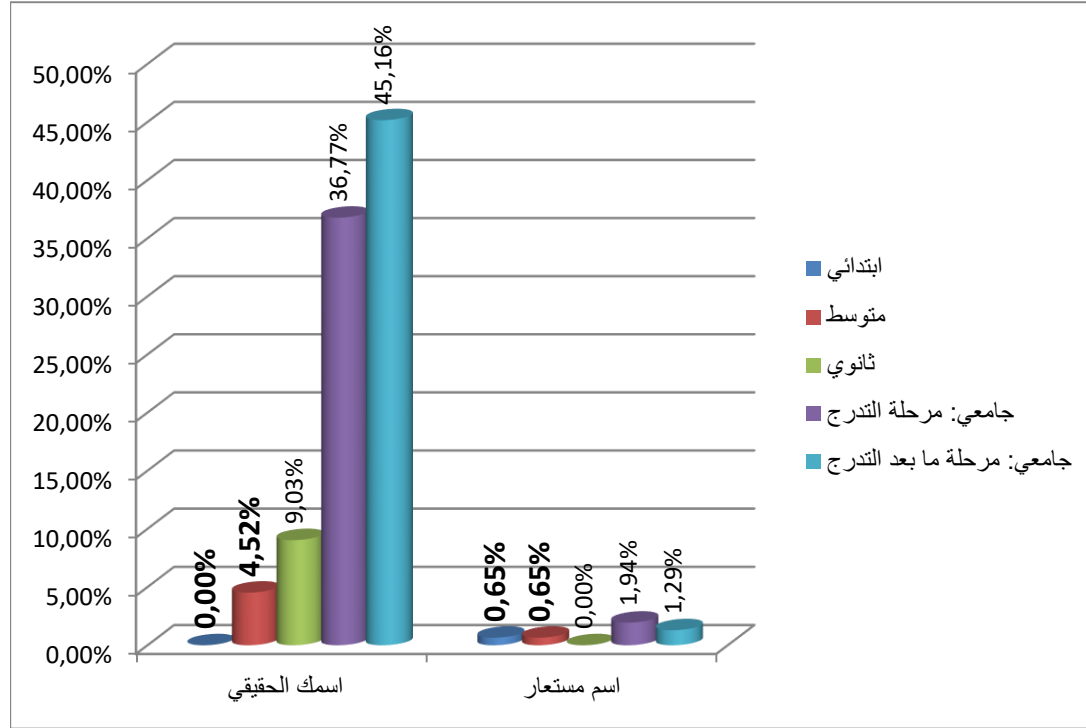
وعليه، يتضح أن عامل السن يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الهوية الرقمية للمدون الجزائري؛ فالفئة الشبابية تميل إلى اعتماد الأسماء الحقيقية، باعتبار التدوين امتدادًا لحياتها الواقعية وسعيًا لإثبات المصداقية والحضور في الفضاء العمومي، بينما تتسم الفئات الأكبر سنًا بقدر أكبر من التحفظ، إذ تنظر إلى الهوية الرقمية كمساحة مشروطة ومحكومة بالاعتبارات الاجتماعية والسياسية. وهذا يبرز أن التفاعل مع الهوية في التدوين لا ينفصل عن البنية العمرية، بل يتجلى كاختيار استراتيجي يتراوح بين الانفتاح الكامل والحذر النسبي.

الجدول رقم (29): هوية التدوين بلالة متغير المستوى التعليمي

المجموع		جامعي: مرحلة ما بعد التدرج		جامعي: مرحلة التدرج		ثانوي		متوسط		ابتدائي		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
95,48%	148	%45,16	70	%36,77	57	%9,03	14	%4,52	7	%0,00	0	اسمك الحقيقي
4,52%	7	%1,29	2	%1,94	3	%0,00	0	%0,65	1	%0,65	1	اسم مستعار
100,00%	155	%46,45	72	%38,71	60	%9,03	14	%5,16	8	%0,65	1	المجموع

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (23): هوية التدوين بدلالة متغير المستوى التعليمي



المصدر من اعداد الباحث

يبين الجدول الممثل أعلاه أن، أعلى نسبة مسجلة في التدوين بالأسماء الحقيقية كانت لدى الفئة الجامعية (82%) (مرحلة التدرج (36,77) ومرحلة ما بعد التدرج (45,16))، في المقابل، سجّلت الفئات التعليمية الدنيا نسبًا ضعيفة جدًا في الممارسة التدوينية: التعليم الثانوي (9.03%)، المتوسط (5.16%)، والابتدائي (0.65%). أما التدوين بأسماء مستعارة فقد انحصر أساسًا في فئة الجامعيين بنسبة إجمالية (3.23%) تقريبًا _ (1.94%) في مرحلة التدرج و (1.29%) في ما بعد التدرج، وهي نسبة محدودة مقارنة بالإفصاح الصريح عن الهوية.

ما يُفهم من ميل الفئات المتعلمة إلى استخدام أسمائها الحقيقية أنّ التدوين الإلكتروني في الجزائر يُمارس غالبًا في سياقات مهنية أو أكاديمية أكثر منه في سياقات ترفيهية أو مجهولة الهوية، مما يعزز طابع الجدية والالتزام وايضا المراقبة الذاتية لتجنب التبعات السياسية والاجتماعية.

تُشير هذه النتائج إلى أن مستوى التعليم يلعب دورًا جوهريًا في تحديد هوية التدوين وطبيعة الانفتاح على الفضاء العام الرقمي. فكلما ارتفع المستوى التعليمي، زاد التصريح بالهوية الرقمية وارتفع الاستعداد لتحمل المسؤولية الاجتماعية لما يُنشر من محتوى، ما يعكس وعيًا أكبر بأخلاقيات التعبير ومخاطره.

ومن الناحية النظرية؛ التوجه نحو الإفصاح عن الهوية الرقمية يمكن تفسيره من خلال نظرية الحتمية التكنولوجية، إذ إنّ الوسائط الرقمية الحديثة - بما توفره من شفافية، وتفاعلية، وإمكانية تتبع رقمية - تفرض على المستخدمين نمطًا جديدًا من التواصل يتسم بقدر من الإفصاح اللازمي. فالوسيط هنا لا يُستخدم فقط لنقل الرسائل، بل يعيد تشكيل طبيعة الممارسة الاتصالية ذاتها، بحيث تصبح الهوية جزءًا من محتوى الخطاب، ويغدو التصريح بالاسم تعبيرًا عن الثقة والمصادقية داخل بيئة تكنولوجية تتطلب حضورًا حقيقيًا وموثقًا.

من منظور نظرية الفضاء العمومي (ليورغن هابرماس)، يعكس هذا الميل إلى التدوين بالأسماء الحقيقية نوعًا من الانخراط الواعي في النقاش العام، إذ ينظر المدونون ذوي المستوى المعرفي إلى الفضاء الرقمي بوصفه امتدادًا للفضاء العمومي الذي يُفترض أن يقوم على المسؤولية العقلانية والشفافية في التعبير. لذلك، فإن الإفصاح عن الهوية يصبح جزءًا من عملية ترسيخ المصادقية والمساءلة، ويعبّر عن إدراك المدون لدوره في المشاركة العمومية حول القضايا السياسية والاجتماعية، لا سيما لدى الفئات الجامعية التي تملك رأسمًا معرفيًا يمكنها من خوض النقاشات العامة بثقة.

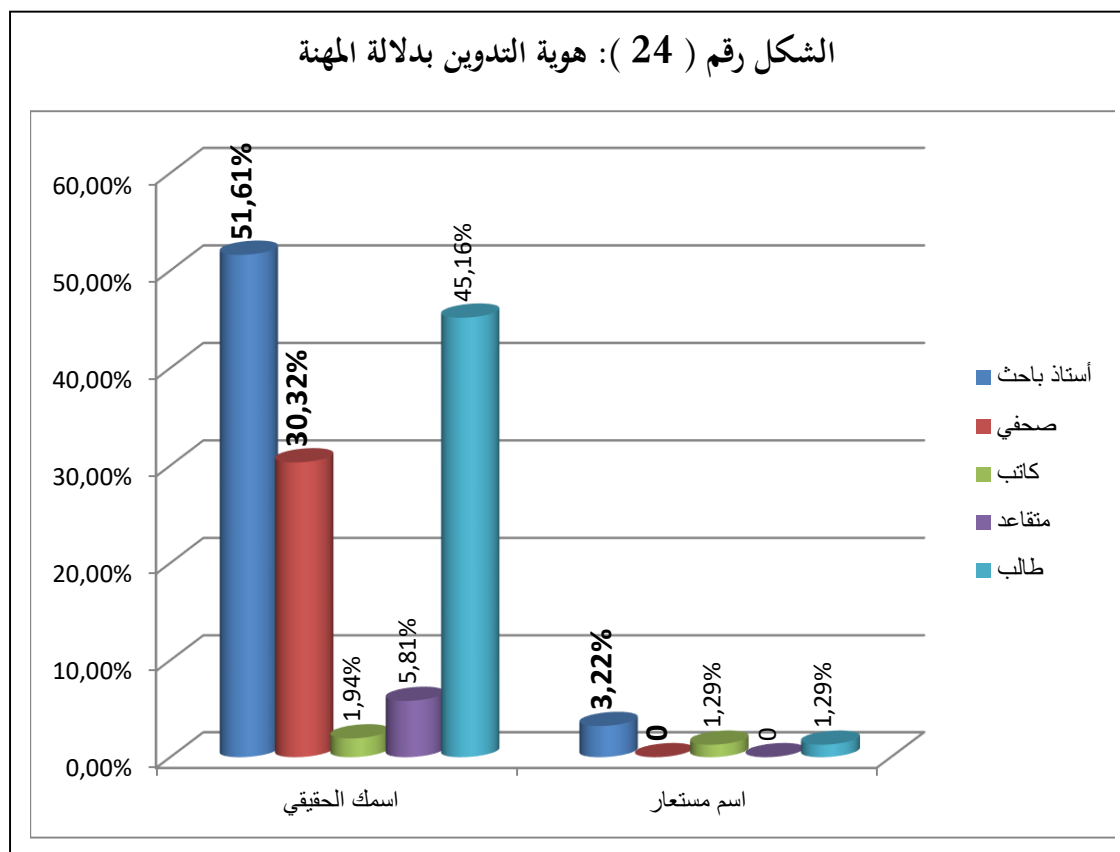
أما في ضوء نظرية لولب الصمت (لإليزابيث نويل-نويمان)، فيمكن القول إن استخدام الاسم الحقيقي يرتبط بقدرة المدونين الجامعيين على صياغة آرائهم بلغة مقبولة اجتماعيًا داخل الفضاء الرقمي، مما يقلل من خوفهم من العزلة أو التهميش. ومع ذلك، فإن النسبة المحدودة للمدونين الذين يستخدمون أسماء مستعارة - رغم مستواهم التعليمي العالي - قد تُشير إلى وعيهم بوجود حدود خفية لحرية التعبير، ما يجعل بعضهم يمارس نوعًا من المراقبة الذاتية في التعبير، خاصة عندما يتعلق الأمر بموضوعات سياسية حساسة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن هوية التدوين في الجزائر ليست مجرد خيار شخصي، بل هي انعكاس لتفاعل معقد بين الوعي المعرفي، والبنية التكنولوجية، والقيود الاجتماعية والسياسية. فكلما ارتفع المستوى التعليمي، زاد الوعي النقدي بطبيعة الفضاء الرقمي، وارتفعت المسؤولية الذاتية في استخدامه كمنبر للتعبير والمشاركة، مع مراعاة التوازن بين الإفصاح والمخاطرة.

الجدول رقم (30): هوية المدون بدلالة المهنة

هل تدون باستخدام؟	أستاذ باحث		صحفي		كاتب		متقاعد		طالب		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
اسمك الحقيقي	51,61%	80	30,32%	47	1,94%	3	5,81%	9	5,81%	9	95,48%	148
اسم مستعار	3,22%	5	-	0	1,29%	2	-	0	-	0	4,52%	7
المجموع	54,83%	85	30,32%	47	3,23%	5	5,81%	9	5,81%	9	100,00%	155

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة



المصدر من اعداد الباحث

يظهر الجدول أعلاه هوية المدون بدلالة المهنة، حيث تعتمد فئة أستاذ باحث الأكثر حضوراً في العينة (54,83%) على اظهار الاسم الحقيقي (51,61%) في التدوين، مع نسبة محدودة جداً للأسماء المستعار (3,22%). وتعتمد فئة صحفي والتي يمثل (30,32%) من العينة على اسمائها الحقيقية وفئة

كاتب والتي تمثل نسبة (3,23%) فقط، تعتمد على الاسم الحقيقي (1,94%) وبعضهم على المستعار (1,29%)، في حين، جميعهم على أسماءهم الحقيقية. وكذا فئة متقاعد وطلبة.

اعتماد الأساتذة الباحثين والصحفيين بشكل شبه مطلق على أسمائهم الحقيقية يعكس ارتباط التدوين بالهوية المهنية، حيث تمثل الكتابة امتداداً للعمل الأكاديمي أو الصحفي، ما يعزز المصداقية. وغياب الأسماء المستعارة بين الصحفيين والطلاب والمتقاعدين يعكس أن هذه الفئات ترى في التدوين وسيلة لعرض الرأي العلني أكثر من كونه مساحة للتخفي. أما الكتاب فقط يظهر بينهم استخدام نسبي للأسماء المستعارة (1,29%)، ربما لاعتبارات تتعلق بحرية التعبير الفني أو الخوف من الأحكام الاجتماعية.

تظهر النتائج أن المهنة تؤثر في تشكيل الهوية الرقمية للمدون الجزائري؛ إذ يميل الأساتذة الباحثون والصحفيون إلى الإفصاح عن أسمائهم الحقيقية تعزيزاً للمصداقية المهنية، بينما يقتصر اللجوء إلى الأسماء المستعارة على فئة محدودة جداً من الكتاب، ما يعكس تداخلاً بين الهوية المهنية والهوية الرقمية في ممارسة التدوين.

وعليه؛ هوية التدوين في الجزائر تميل بوضوح نحو استخدام الأسماء الحقيقية، خاصة لدى الفئات المهنية كالأساتذة الباحثين والصحفيين، وهو ما يعكس رغبة في إضفاء الشرعية والمصداقية على الخطاب الرقمي. غير أن هذا التوجه، رغم انسجامه مع منطق الفضاء العمومي وفرضيات الحتمية التكنولوجية التي تجعل من الفضاء الرقمي امتداداً للهوية الواقعية، يطرح في المقابل إشكاليات حرية التعبير؛ إذ قد يؤدي الحضور العلني إلى رقابة ذاتية أو تجنب الخوض في قضايا حساسة. وهنا يظهر أثر لولب الصمت، حيث إن قلة من المدونين اختارت الهوية المستعارة كآلية وقائية من المخاطر الاجتماعية والسياسية، مما يعكس حدود الانفتاح الرقمي ويبرز أن الانكشاف الكامل قد يضعف تنوع الآراء داخل المجال العمومي الافتراضي. إذن تمثل المهنة متغيراً أساسياً لهوية التدوين في الجزائر.

تبين من خلال نتائج الدراسة؛ أن أغلبية المدونين الجزائريين يُفضّلون استخدام أسمائهم الحقيقية أثناء التدوين، مما يعكس توجهاً نحو الشفافية والمصداقية، ويؤكد أن الفضاء الرقمي أصبح امتداداً للحياة الواقعية، لا عالماً بديلاً عنها. ومع ذلك، فإن هذا الإفصاح لا يعني بالضرورة انفتاحاً مطلقاً في حرية التعبير، بل يعبر عن توازن دقيق بين الرغبة في المشاركة والانخراط في النقاش العام وبين الخوف من العزلة أو الملاحقة، وهو ما

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

يترجم ممارسة رقابة ذاتية واضحة. أي أن الهوية الرقمية للمدون الجزائري تُبنى في إطار تفاعلي مرّكب، يتقاطع فيه ما هو تقني بما هو اجتماعي وثقافي وسياسي.

2. مشاكل وصعوبات التدوين الالكتروني في الجزائر المرتبط بالقضايا السياسية والاجتماعية

أولا: الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين الالكتروني بدلالة متغيرات الدراسة الجنس، والسن، والمستوى التعليمي والمهنة.

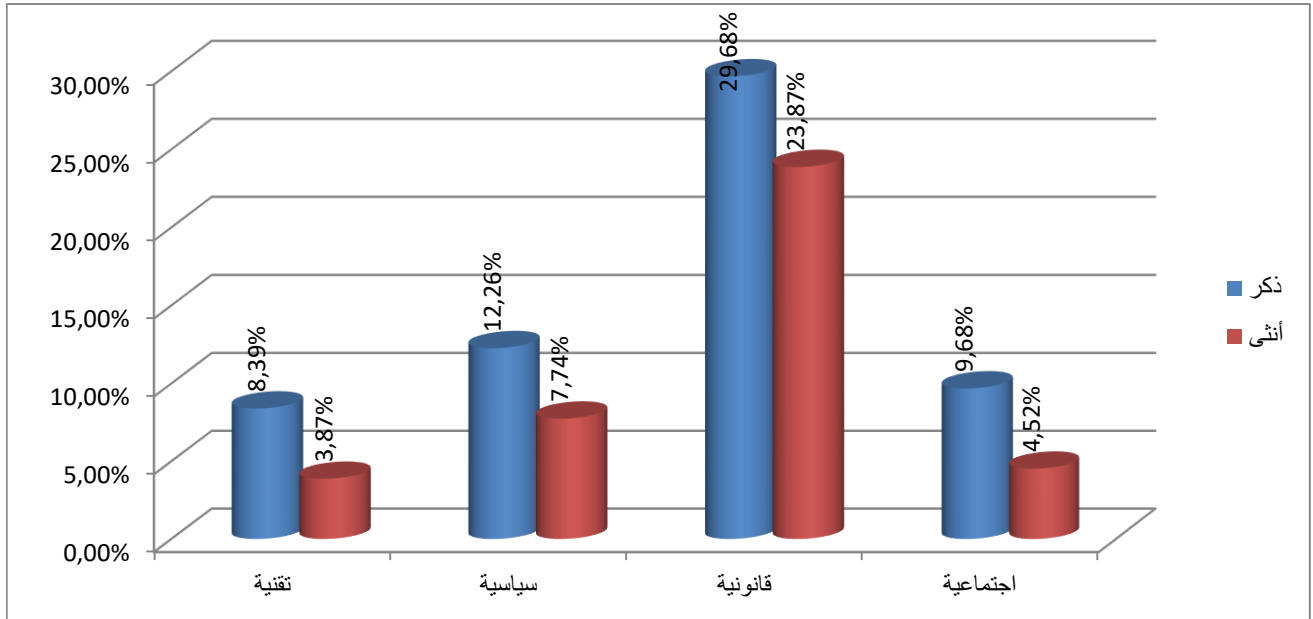
سيتم التطرق فيما يلي الى نوع التحديات التي تواجه المدون حين ممارسة التدوين الالكتروني بدلالة متغيرات الدراسة الجنس، والسن، والمستوى التعليمي والمهنة.

جدول رقم (31): الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة الجنس

المجموع		أنثى		ذكر		المتغير	
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
12,26%	19	%3,87	6	%8,39	13	تقنية	في رأيك ماهي الصعوبات التي تعترض المدون جزائري على مواقع التدوين الالكتروني المختلفة
20,00%	31	%7,74	12	%12,26	19	سياسية	
53,55%	83	%23,87	37	%29,68	46	قانونية	
14,19%	22	%4,52	7	%9,68	15	اجتماعية	
100,00%	155	%40,00	62	%60,00	93	المجموع	

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (25): الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة الجنس



المصدر من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول المدون أعلاه أن الصعوبات القانونية تحتل المرتبة الأولى (53,55%)، وهي بارزة أكثر لدى الذكور (29,68%) مقارنة بالإناث (23,87%). أما الصعوبات التقنية فهي الأقل (12,26%)، وتظهر أيضاً عند الذكور (8,39%) أكثر من الإناث (3,87%)، أما الصعوبات السياسية تأتي في المرتبة الثانية بنسبة (20%)، (12,26%) للذكور مقابل (7,74%) للإناث، تلتها الصعوبات الاجتماعية بنسبة (14,19%)، مع حضور أوضح لدى الذكور ب (9,68%) مقابل (4,52%) لدى الإناث.

تشير النتائج إلى أن المدون الجزائري يواجه صعوبات متعددة في ممارسة التدوين الإلكتروني، الصعوبات القانونية جاءت في الصدارة بنسبة (53,55%)، تليها الصعوبات السياسية (20%)، ثم الاجتماعية (14,19%)، بينما كانت التقنية الأقل حضوراً (12,26%). كما يظهر وبوضوح ان ترتيب هذه الصعوبات يتساوى لدى كلا الجنسين.

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

المدون الجزائري يواجه بالأساس صعوبات **قانونية وسياسية** أكثر منها تقنية أو اجتماعية، وهي تحديات مشتركة بين الجنسين. ويُظهر ذلك أن بيئة التدوين المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية محكومة بقيود مؤسسية وسياسية تقلّص من حرية التعبير داخل الفضاء العمومي الرقمي.

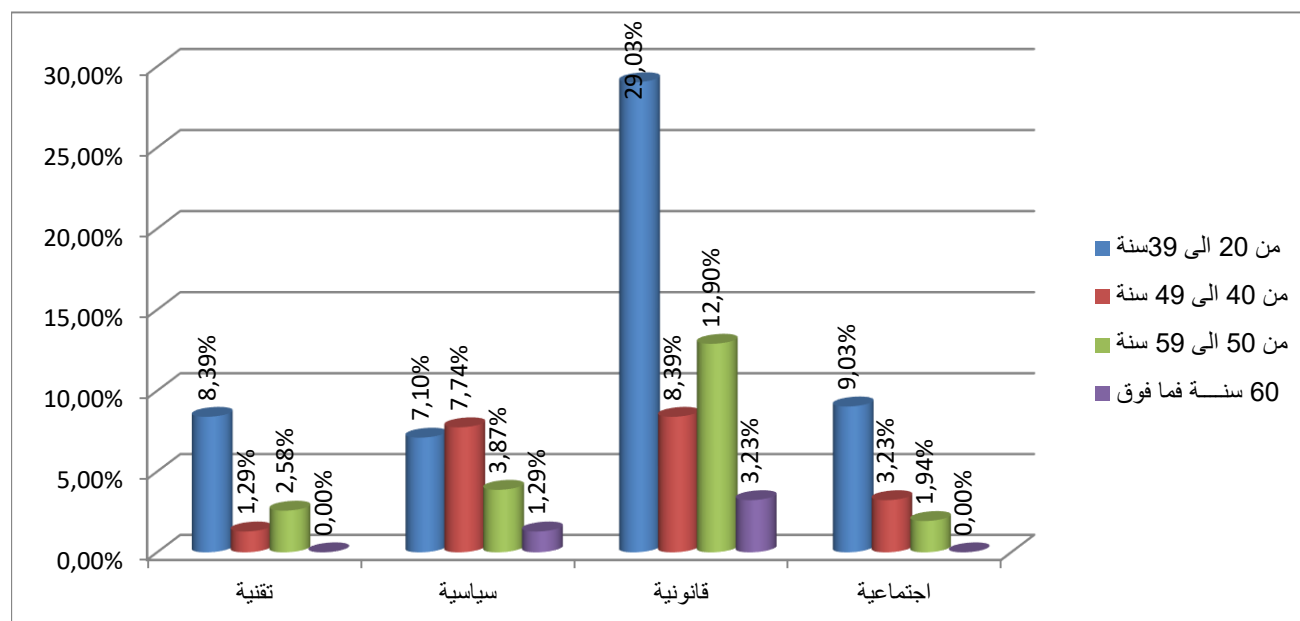
وعليه؛ التحديات التي تواجه المدون الجزائري والمتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية ترتبط أساساً بطبيعة البيئة القانونية والسياسية أكثر منها بتحديات تقنية او اجتماعية، وهي غير مرتبطة بالفوارق النوعية.

جدول رقم (32): الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة السن

المجموع		60 سنة فما فوق		من 50 الى 59 سنة		من 40 الى 49 سنة		من 20 الى 39 سنة		السن
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	المتغير
12,26%	19	%0,00	0	%2,58	4	%1,29	2	%8,39	13	تقنية
20,00%	31	%1,29	2	%3,87	6	%7,74	12	%7,10	11	سياسية
53,55%	83	%3,23	5	%12,90	20	%8,39	13	%29,03	45	قانونية
14,19%	22	%0,00	0	%1,94	3	%3,23	5	%9,03	14	اجتماعية
100,00%	155	%4,52	7	%21,29	33	%20,65	32	%53,55	83	المجموع

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (26): الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة السن



المصدر من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان الصعوبات القانونية تتصدر جميع الفئات العمرية بنسبة (53,55%)، وأكثر حضوراً عند الفئة (20-39 سنة) بـ (29,03%) ثم (50-59 سنة) بـ (12,90%)، تليها (40-49 سنة) بـ (8,39%) .

احتلت الصعوبات السياسية المرتبة الثانية (20%)، موزعة أساساً بين (40-49 سنة) بـ (7,74%) و(20-39 سنة) بـ (7,10%)، أما الصعوبات التقنية هي الأضعف في المرتبة الأخير بـ (12,26%)، وغالبها عند الشباب (20-39 سنة) بنسبة (8,39%)، في حين احتلت الصعوبات الاجتماعية المرتبة الثالثة (14,19%)، وتتركز لدى الفئة الأصغر (20-39 سنة) بنسبة (9,03%) .

تبرز النتائج إلى أن المدون الجزائري، باختلاف فئاته العمرية، يواجه أساساً صعوبات قانونية (53,55%)، تليها الصعوبات السياسية (20%)، ثم الاجتماعية (14,19%)، وأخيراً التقنية (12,26%). يظهر أن فئة الشباب (20-39 سنة) هي الأكثر تعبيراً عن هذه التحديات، خاصة في الجوانب القانونية والاجتماعية والتقنية، بينما تبرز الفئة (40-49 سنة) أكثر حساسية تجاه الصعوبات

السياسية، في حين تعاني الفئة (50-59 سنة) من القيود القانونية. أما الفئة الأكبر سنًا (60 فما فوق) فتسجل حضورًا ضعيفًا جدًا، يقتصر على بعض الصعوبات القانونية والسياسية، مع غياب شبه تام للصعوبات الاجتماعية والتقنية.

من الناحية النظرية، توضّح نظرية الحتمية التكنولوجية أن تراجع الصعوبات التقنية لدى الفئات الأكبر سنًا لا يعكس بالضرورة كفاءتها الرقمية، بل قلة انخراطها في الفضاء التّدويني مقارنة بالشباب الأكثر خبرة رقمية. ويكشف منظور الفضاء العمومي عن اختلاف في تمثل التدوين؛ إذ ينظر الشباب إليه كأداة للتعبير الشخصي والاجتماعي، بينما تراه الفئات الوسطى (40-49 سنة) مجالًا للجدل السياسي. أما نظرية لولب الصمت فتفسر محدودية مشاركة الفئات الأكبر سنًا بميولها إلى الصمت أو الانسحاب، تفاديًا للصدام مع البيئة الاجتماعية والسياسية.

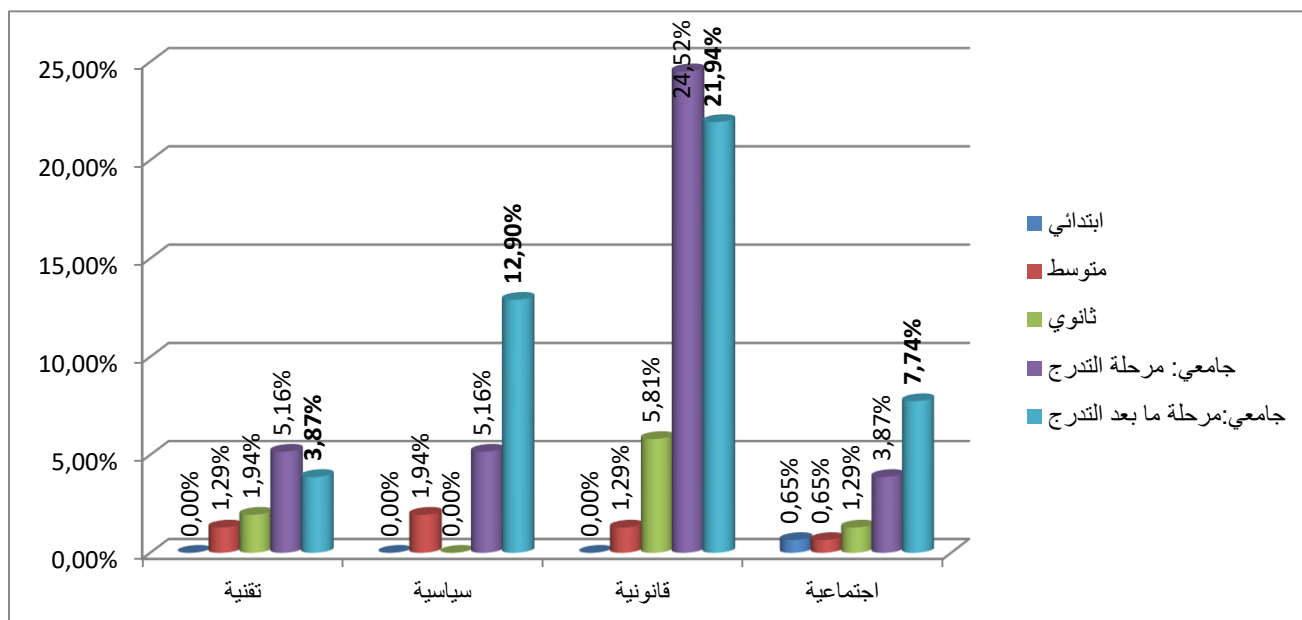
وعليه، يمثل السن متغيرًا محددًا لطبيعة الصعوبات التي يواجهها المدون حين مشاركته للقضايا السياسية والاجتماعية؛ حيث يواجه الشباب تعددية في التحديات، وتتمحور اهتمامات الفئة الوسطى حول الصعوبات السياسية، بينما ينكفي كبار السن على الهامش بفعل اعتبارات اجتماعية وثقافية تحد من انخراطهم في التدوين.

الجدول رقم (33): الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي: مرحلة التدرج	جامعي: مرحلة ما بعد التدرج	المجموع
المتغير	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
تقنية	0,00%	0	1,29%	2	5,16%	8
سياسية	0,00%	0	1,94%	3	5,16%	8
قانونية	0,00%	0	1,29%	2	24,52%	38
اجتماعية	0,65%	1	0,65%	1	3,87%	6
المجموع	0,65%	1	5,16%	8	38,71%	60

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (27): الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة المستوى التعليمي



المصدر من اعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه أن الصعوبات القانونية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (53.55%). النسبة الأعلى منها مسجلة لدى فئة الجامعيين (46.46%) ، تحديداً (24.52%) في مرحلة التدرج و (21.94%) في مرحلة ما بعد التدرج. في المقابل احتلت الصعوبات السياسية المرتبة الثانية ضمن نفس الفئة، ما يعكس ارتباط النشاط التدويني لديهم بالمجال العام وقضايا الشأن السياسي والاجتماعي.

أما الصعوبات التقنية، جاءت في المرتبة الأخيرة (12.26%) بين فئات الجامعيين، (5.16%) في مرحلة التدرج و (3.87%) في مرحلة ما بعد التدرج، في حين كانت نسبتها ضعيفة جداً لدى الفئات التعليمية الأخرى (الثانوي والمتوسط والابتدائي). أي أن الصعوبات التقنية لا تشكل عائقاً رئيسياً أمام المدونين الجزائريين، خصوصاً ذوي المستوى التعليمي منهم، لقدرتهم على التعامل مع الوسائط التكنولوجية المتعددة. غير أن بقاء هذه النسبة، وإن كانت محدودة، يشير إلى استمرار بعض العراقيل التقنية المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، مثل ضعف الاتصال بالإنترنت أو محدودية الوصول إلى بعض المنصات والأدوات التقنية المتقدمة.

وعليه؛ يعد متغير المستوى التعليمي عاملاً مؤثراً في إدراك طبيعة الصعوبات التي يواجهها المدون الجزائري، حيث أظهرت النتائج أنّ الفئات الجامعية، خاصة في مرحلتي التدرج وما بعد التدرج، هي الأكثر إدراكاً واحتكاكاً بهذه التحديات، ولا سيما القانونية والسياسية منها. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع مستوى الوعي المعرفي والقانوني لدى هذه الفئات كما يُلاحظ أن الفئات الأقل تعليمًا تميل إلى تجنب القضايا الجدلية، وهو ما يقلل من تعرضها لتلك الصعوبات، لكنها تبقى أقل انخراطاً في النقاشات العامة ذات الطابع السياسي والاجتماعي.

يمكن تحليل ما سبق في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية، التي تؤكد أن التكنولوجيا ليست مجرد أداة، بل هي بيئة تحدد طبيعة الاتصال ومضمونه. وعليه، فإن انخفاض نسبة الصعوبات التقنية لدى الفئات الجامعية يعكس تكييفاً متقدماً مع البيئة الرقمية، إذ أصبح التدوين لديهم جزءاً من الممارسات اليومية. فكلما زادت الكفاءة الرقمية، خفّ أثر العوائق التقنية، وتحول التركيز نحو التحديات الأعمق مثل الحرية القانونية والسياسية. هذا يبيّن أن التكنولوجيا لم تعد تحدّ من الممارسة الاتصالية، بل باتت تُشكل الإطار الذي يُعاد من خلاله بناء الفضاء العمومي.

في المقابل يشير تركز الصعوبات القانونية والسياسية في الفئة الجامعية -الرأس المال المعرفي- إلى أن التدوين في الجزائر يُمارَس داخل فضاء عام محدود، حيث يسعى المدونون المتعلمون إلى المشاركة في النقاش العمومي وإبداء الرأي، لكن ضمن حدود تقيدها الاعتبارات السياسية والقانونية. وبهذا، يظهر أن المجال الرقمي لم يتحرر بالكامل من أنماط الضبط والمراقبة التي تُقيد حرية التعبير، مما يجعل من فضاء التدوين عمومياً جزئياً أو نقاشاً مؤطراً أكثر منه حرّاً ومفتوحاً.

كما تُبرز النتائج جانباً نفسياً واجتماعياً في الممارسة التدوينية، حيث يُفضّل بعض المدونين الصمت أو التخفيف من حدة آرائهم السياسية خوفاً من العزلة أو المتابعة. فارتفاع الصعوبات القانونية والسياسية يشير إلى وجود مناخ من "الرقابة الذاتية" بين المدونين، خصوصاً في القضايا الحساسة، ما يُعزز دينامية لولب الصمت في الفضاء الرقمي الجزائري. وهنا تتحول البيئة الرقمية -رغم اتساعها الظاهري- إلى فضاء تُعاد فيه آليات الصمت التقليدي في شكل جديد، حيث يُخفي المدونون اتجاهاتهم مواقفهم الحقيقية أو يخفّفون حدّتها تحت ضغط الرأي العام المهيمن أو السلطة الرمزية الرقمية.

وعليه؛ تتكامل هذه النظريات في تفسير المشهد التدويني الجزائري؛ فبينما أتاحت التكنولوجيا فضاءً عامّاً جديداً للتعبير والمشاركة، فإن القيود القانونية والسياسية تظل تحدد حدود هذا الانفتاح، في حين تُعيد آليات الصمت الذاتي (الرقابة الذاتية) إنتاج حدود النقاش العام داخل البيئة الرقمية.

يتضح مما سبق أن الصعوبات السياسية والاجتماعية التي تواجه المدون الجزائري تعكس تفاعلاً معقداً بين التكنولوجيا والواقع السياسي والاجتماعي. فرغم أن الفضاء الرقمي أتاح فرصاً جديدة للتعبير والمشاركة، إلا أنه ظلّ خاضعاً لمنطق السلطة والرقابة، ما جعل الحرية الرقمية نسبية ومشروطة. ووفقاً للحتمية التكنولوجية، تُعيد التكنولوجيا تشكيل الممارسة الاتصالية ضمن حدود البيئة السياسية والثقافية، بينما تكشف نظرية الفضاء العمومي أن النقاش العام عبر المنصات لا يزال ناقصاً ومحكوماً بالحذر والانتقائية. أما نظرية لولب الصمت، فتبرز أثر الخوف من العزلة أو الملاحقة الذي يدفع كثيراً من المدونين إلى ممارسة الرقابة الذاتية. بذلك، يمكن القول إن التدوين في الجزائر يمثل فضاءً عمومياً جزئياً تتجاذبه قوى التمكين الرقمي والضبط الاجتماعي والسياسي، فيظلّ فعل التعبير محكوماً بحدود القبول لا بحرية القول.

تُبرز النتائج المتوصل إليها إذن؛ أن الصعوبات ذات البعد السياسي والاجتماعي التي يواجهها المدون الجزائري تعكس طبيعة معقدة للفضاء الرقمي الوطني، إذ يتقاطع فيه البعد التكنولوجي مع المحددات السياسية

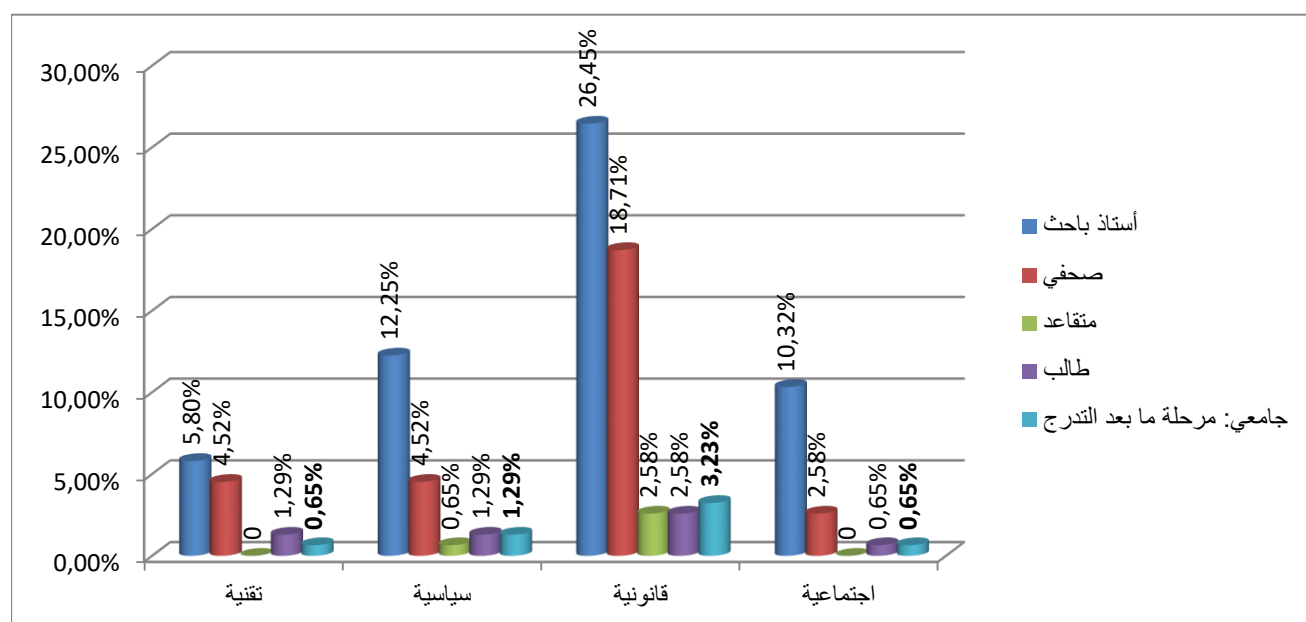
والثقافية والاجتماعية. فرغم ما أتاحته البيئة الرقمية من فرص للتعبير والمشاركة في الشأن العام، إلا أنّها ظلت محكومة بمنطق السلطة والرقابة، مما جعل الحرية الرقمية نسبية ومشروطة. ووفقاً لمنظور الحتمية التكنولوجية، فإن التكنولوجيا لا تُعد مجرد أداة للتواصل، بل بيئة تُعيد تشكيل الفعل الاتصالي ضمن شروطها السياسية والاجتماعية. في حين تكشف نظرية الفضاء العمومي أنّ المجال التدويني الجزائري لم يتحوّل بعد إلى فضاء للنقاش العمومي الحر والعقلاني، بل ظلّ فضاءً ناقصاً تحكمه الاعتبارات السياسية والثقافية التي تحدّ من الانفتاح والتعبير. أما في ضوء نظرية لولب الصمت، فتظهر آثار الخوف من العزلة أو الملاحقة القانونية والاجتماعية، مما يدفع العديد من المدوّنين إلى تبني أشكال من الرقابة الذاتية والتعبير الحذر. وعليه، يمكن القول إنّ التدوين الإلكتروني في الجزائر يشكّل فضاءً عمومياً جزئياً، تتجاوزه في آنٍ واحد قوى التمكين التقني والضبط الاجتماعي والسياسي، بحيث يبقى فعل التعبير الرقمي محكوماً بمحدود القبول والاعتبارات السلطوية، لا بحرية القول والانفتاح التام.

الجدول رقم (34): الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة المهنة

المهنة	أستاذ باحث	صحفي	متقاعد	طالب	جامعي: مرحلة ما بعد التدرج	المجموع
المتغير	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
تقنية	9	5,80%	7	4,52%	0	-
سياسية	19	12,25%	7	4,52%	1	0,65%
قانونية	41	26,45%	29	18,71%	4	2,58%
اجتماعية	16	10,32%	4	2,58%	1	0,65%
المجموع	85	54,83%	47	30,32%	5	3,23%

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (28): الصعوبات التي تعترض المدون على مواقع التدوين بدلالة المهنة



المصدر من اعداد الباحث

يتضح من الجدول ان الصعوبات القانونية جاءت في الصدارة بنسبة (53,55%)، وهي الأعلى حضوراً عبر جميع الفئات، لاسيما عند الأساتذة الباحثين (26,45%) والصحفيين (18,71%) ، في حين احتلت الصعوبات التقنية المرتبة الأخيرة بنسبة (12,26%)، حيث عانى منها بدرجة أكبر كل من

الأساتذة الباحثين (5,80%) والصحفيين (4,52%) فاحتلت المرتبة الثانية عند الصحفيين، بينما كانت شبه غائبة عند الكتّاب والطلبة. أما **الصعوبات السياسية جات في المرتبة الثانية** بنسبة (20%)، التي تتركز أساسًا لدى الأساتذة الباحثين (12,25%) ثم الصحفيين (4,52%). والصعوبات الاجتماعية فقد سجلت نسبة (14,19%)، برزت خصوصًا عند الأساتذة الباحثين (10,32%). وعليه، يتضح أن **الأساتذة الباحثين** يمثلون الفئة الأكثر مواجهة لمختلف التحديات (54,83% من الإجمالي)، تليهم **الصحفيون** (30,32%)، في حين تبقى مساهمة الكتّاب والمتقاعدين والطلبة محدودة لا تتجاوز (14,84%)، وتقتصر غالبًا على الصعوبات القانونية.

يتضح من خلال ما سبق، أن المهنة تُعدّ عاملاً مؤثرًا في طبيعة وحدّة الصعوبات التي يواجهها المدون الجزائري وأغلبها قانونية وسياسية، والأساتذة **الباحثون والصحفيون** الأكثر عرضة للتحديات القانونية والسياسية نظرًا لطبيعة نشاطهم المرتبط بالشأن العام. وهذا يعكس أن التدوين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمسؤولية المهنية ويمدّ الاحتكاك المباشر بالقضايا السياسية والاجتماعية. ما يعكس أثر المهنة في تشكيل حدود الحرية الرقمية والانخراط في الفضاء العمومي.

تبرز النتائج أن الفئات المهنية ذات العلاقة المباشرة بالإنتاج المعرفي (كالأساتذة الباحثين والصحفيين) هي الأكثر إدراكًا للتحديات القانونية والسياسية في الفضاء الرقمي. وهذا يتوافق مع فرضية نظرية الحتمية التكنولوجية ل(ماكلوهان) بأن الوسيط هو الرسالة، أي أنّ التكنولوجيا لا تُستخدم فقط، بل تُعيد تشكيل طريقة التفكير والتفاعل. فهذه الفئات تتعامل مع التدوين كأداة تواصل عمومي لها تبعات اجتماعية وقانونية، وليست مجرد وسيلة للتعبير الشخصي. كما أنّ إدراكهم للمخاطر القانونية والسياسية يدلّ على وعيهم بأنّ البنية التقنية تخضع لمنطق السلطة؛ أي أن التكنولوجيا ليست محايدة، بل تعمل ضمن منظومة رقابية تحدد ما يمكن قوله أو تداوله.

في المقابل تظهر النتائج أنّ المهنة تحدد قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة في النقاش العام، فالفئات المهنية الأكثر انخراطًا في الشأن العام (الباحثون والصحفيون) تميل إلى اعتبار التدوين امتدادًا للنقاش العمومي، لكن هذا النقاش يظلّ محدودًا بسبب القيود القانونية والسياسية التي تحكم المجال الرقمي. وفقًا (لهبرماس)، فإن الفضاء العمومي يفترض نقاشًا عقلائيًا حرًا ومفتوحًا، غير أنّ الواقع الجزائري يُظهر أن هذا الفضاء ما يزال ناقصًا، إذ تحكمه الرقابة والاعتبارات السلطوية. وبذلك، يمكن القول بأنّ التدوين الإلكتروني في الجزائر

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

لا يشكّل فضاءً عمومياً مكتملاً، بل فضاءً عمومياً جزئياً تتفاوت فيه حرية التعبير باختلاف المهنة ومدى قربها من السلطة أو الحساسية السياسية.

أما من منظور لولب الصمت، فإنّ المدونين ذوي المهن الفكرية والإعلامية يتمتعون بقدرة تحليلية أوسع، لكنهم في الوقت نفسه أكثر حساسية اتجاه ردود الفعل الاجتماعية والسياسية، فيمارسون رقابة ذاتية على آرائهم، خاصة حين تكون مخالفة للاتجاه السائد. الخوف من العزلة أو الملاحقة القانونية يجعلهم يترددون في الخوض العلني في المواضيع السياسية والاجتماعية الجدلية، وهو ما يفسّر ارتفاع نسبة الإحساس بـ «الصعوبات القانونية والسياسية» في هذه الفئات تحديداً. وعليه؛ كلما ارتفع المستوى التعليمي والفكري (الوعي)، ارتفع مستوى التحفظ، ما يؤدي إلى استمرار "لولب الصمت" أو بالأحرى إعادة إنتاجه في الفضاءات الرقمية المفتوحة.

تكشف النتائج عن مشهد مركّب للتدوين الإلكتروني في الجزائر، حيث تتفاعل المهنة مع الفضاء الرقمي ضمن منظومة قوامها التمكين التقني، والمراقبة السياسية، والوعي النقدي. فبينما يتيح التدوين مساحة جديدة للتعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية، تظلّ الحدود القانونية والسياسية تتحكم في مدى الانخراط في النقاش العمومي، لتعيد إنتاج نفس علاقات القوة التقليدية داخل فضاء يُفترض أنه حر.

استناداً الى توزيع الصعوبات التقنية والسياسية والقانونية والاجتماعية بدلالة المتغيرات الديموغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المهنة)، يمكن استخلاص أن المدون الجزائري يواجه منظومة معقدة من العوائق تحدّ من ممارسته الحرة للتدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية. فقد تبين أن الصعوبات القانونية جاءت في الصدارة بنسبة (53,55%)، تليها الصعوبات السياسية بنسبة (20%)، ثم الصعوبات الاجتماعية بنسبة (14,19%)، وأخيراً التقنية بنسبة (12,26%). وقد تمثّلت الفئات الأكثر تعرضاً لهذه التحديات في الأساتذة الباحثين والصحفيين، نظراً لارتباط نشاطهم بالفضاء العمومي ومتابعتهم المباشرة للقضايا العامة، بينما كانت مساهمة الكتاب والطلبة والمتقاعدين محدودة. وتبيّن أيضاً، أن المهنة والمستوى التعليمي يلعبان دوراً مؤثراً في طبيعة وجدة الصعوبات؛ إذ ترتفع الصعوبات القانونية والسياسية لدى الفئات الأكاديمية والمهنية، في حين تتجلى الصعوبات التقنية والاجتماعية لدى الفئات الأقل احتكاكاً بالبنية الرقمية

أو غير المتخصصة. فالصعوبات التي تواجه المدون الجزائري هي انعكاس لبنية اجتماعية وسياسية وثقافية تُقيّد الفعل الاتصالي داخل الفضاء الرقمي.

وعليه نستنتج أن الصعوبات السياسية والاجتماعية التي تواجه المدون الجزائري تعكس تفاعلاً معقداً بين التكنولوجيا والواقع السياسي والاجتماعي. فرغم أن الفضاء الرقمي أتاح فرصاً جديدة للتعبير والمشاركة، إلا أنه ظلّ خاضعاً لمنطق السلطة والرقابة، ما جعل الحرية الرقمية نسبية ومشروطة. ووفقاً للحتمية التكنولوجية، تُعيد التكنولوجيا تشكيل الممارسة الاتصالية ضمن حدود البيئة السياسية والثقافية، بينما تكشف نظرية الفضاء العمومي أن النقاش العام عبر المنصات لا يزال ناقصاً ومحكوماً بالحذر والانتقائية. أما نظرية لولب الصمت، فتبرز أثر الخوف من العزلة أو الملاحقة الذي يدفع كثيراً من المدونين إلى ممارسة الرقابة الذاتية. بذلك، يمكن القول إن التدوين في الجزائر يمثل فضاءً عمومياً جزئياً تتجاذبه قوى التمكين الرقمي والضبط الاجتماعي والسياسي، فيظلّ فعل التعبير محكوماً بحدود القبول لا بحرية القول.

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

ثانيا: مشاكل التدوين الالكتروني في الجزائر المرتبط بالقضايا السياسية والاجتماعية

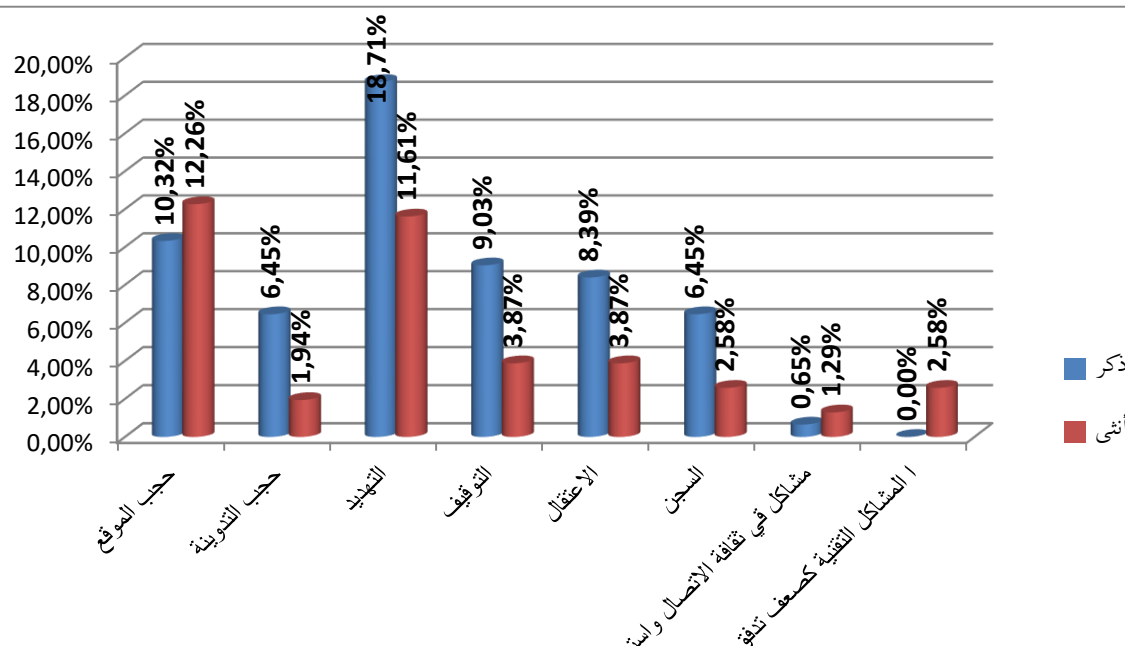
الجدول رقم (35): المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية

بدلالة الجنس

المجموع	أنثى		ذكر		
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
	%22,58	35	%12,26	19	حجب الموقع
	%8,39	13	%1,94	3	حجب التدوين
	%30,32	47	%11,61	18	التهديد
	%12,90	20	%3,87	6	التوقيف
	%12,26	19	%3,87	6	الاعتقال
	%9,03	14	%2,58	4	السجن
	%1,94	3	%1,29	2	مشاكل في ثقافة الاتصال واستعمال كلمات وافكار تدخل في دائرة الشتم والسب خارج المبادئ العلمية والعقلانية والاخلاقية
	%2,58	4	%2,58	4	المشاكل التقنية كضعف تدفق الانترنت
المجموع	%100,00	155	%40,00	62	

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (29): المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة الجنس



المصدر من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه، أن حجب الموقع أو التدوين والتهديد هي أكثر أشكال المشاكل التي تواجه المدونين الجزائريين بسبب تدويناتهم السياسية والاجتماعية بنسبة إجمالية بلغت على التوالي (30.96%) و(30.32%)، وهي أعلى نسبة من إجمالي العينة، والتي تعكس حجم الحساسية التي يثيرها المحتوى السياسي والاجتماعي في الفضاء الرقمي.

وقد تركز مشكل التهديد؛ أكثر لدى الذكور (18.71%) مقارنة بالإناث (11.61%)، ما يشير إلى أن الذكور أكثر انخراطاً في النقاشات الحادة أو القضايا الجدلية، وبالتالي أكثر عرضة لردود فعل سلبية أو تهديدات مباشرة. وبرزت نسب حجب المواقع أساساً لدى الإناث (12.26%) أكثر من الذكور (10.32%).

أما مشكل التوقيف والاعتقال سجل نسبة متقاربة (12.90%) و(12.26%) على التوالي لدى المدونين، تركزت كل منهما لدى الذكور أكثر من الاناث. في حين، مشكل السجن بلغت نسبته (9.03%) من إجمالي العينة أي 14 تكراراً؛ عشر تكرارات منها للذكور وأربعة تكرارات منها للإناث، وهي نسب وإن

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

كانت محدودة مقارنة بالتهديد، إلا أنها تكشف عن وجود متاعب حقيقية تواجه بعض المدونين، خصوصًا الذكور الذين يمثلون النسبة الأكبر في هذه الفئات، ما يعكس ارتباط النشاط التدويني لديهم أكثر بالقضايا السياسية ذات الحساسية العالية.

وفي المقابل، جاءت المشاكل التقنية مثل ضعف تدفق الإنترنت بنسبة (2.58%) والمشاكل الاتصالية (الشتن أو الجدل غير العقلاني) بنسبة (1.94%)، وهي نسب ضعيفة جدًا مقارنة ببقية أشكال المشكلات، ما يدل على أن الإشكالات التقنية ليست العائق الأساسي أمام حرية التدوين، وإنما السياقات السياسية والقانونية والاجتماعية.

وتؤكد هذه المعطيات أن طبيعة المخاطر المرتبطة بالتدوين في الجزائر المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية تتخذ طابعًا سياسيًا وقانونيًا بالأساس. وأن الذكور أكثر عرضة للمشكلات القانونية والسياسية مثل التهديد، الحجب، والتوقيف مقارنة بالإناث، اللواتي يواجهن بدرجة أكبر الحجب الجزئي ومشكلات تقنية أو اجتماعية محدودة.

تبرز النتائج أن التكنولوجيا ليست مجرد أداة محايدة، بل هي امتداد للبيئة الاجتماعية والثقافية التي تستخدمها. فغلبة الذكور على فضاءات التدوين السياسي في الجزائر تعكس استمرار التفاوت الاجتماعي بين الجنسين في المجال الرقمي. إذ تمثل المنصات امتدادًا للواقع الاجتماعي الذي يمنح الذكور مساحة أوسع للتعبير والجرأة في تناول القضايا العامة، مقابل حضور أكثر تحفظًا للإناث التي تتعامل بحذر مع القضايا الجدلية خشية التعرض للتهكم أو العنف الرمزي.

كما يتبين أن مشاركة الذكور في النقاشات السياسية أكثر حضورًا، ما يجعلهم أكثر تعرضًا للرقابة أو الصدام داخل الفضاء العمومي الرقمي، في حين تميل الإناث إلى المشاركة الانتقائية أو التعبير حول قضايا اجتماعية أقل حساسية.

وهذا يعكس أن الفضاء العمومي الرقمي في الجزائر ما يزال ذكوري الطابع، حيث تتفاوت فرص التعبير والمشاركة تبعًا للجنس ما يحّد من شمولية الحوار العمومي وتعدديته في البيئة الرقمية.

توضح النتائج أن الإناث أكثر ميلاً إلى الصمت أو التحفظ في القضايا الحساسة خوفاً من الانتقاد أو العواقب، وهو ما يجسد ديناميكية "لؤلؤ الصمت" في البيئة الرقمية. في المقابل، يُعبّر الذكور بحرية أكبر لكنهم يتحملون مخاطر المواجهة.

وعليه؛ متغير الجنس يمثل محددًا أساسيًا في طبيعة الصعوبات التي يواجهها المدون الجزائري، حيث تؤثر البنية الثقافية والاجتماعية في مدى انخراط الأفراد في النقاش السياسي والاجتماعي عبر المنصات الرقمية، مما يعكس استمرار الفوارق الجندرية (النوعية) حتى داخل الفضاءات الافتراضية المفترضة كبديل للحرية والمساواة. أي أن الاختلاف النوعي يعيد تشكيل أنماط التعبير والصمت داخل فضاء التدوين، ويُبرز العلاقة بين الخوف الاجتماعي، الرقابة، والجنس في تشكيل المشاركة الرقمية.

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

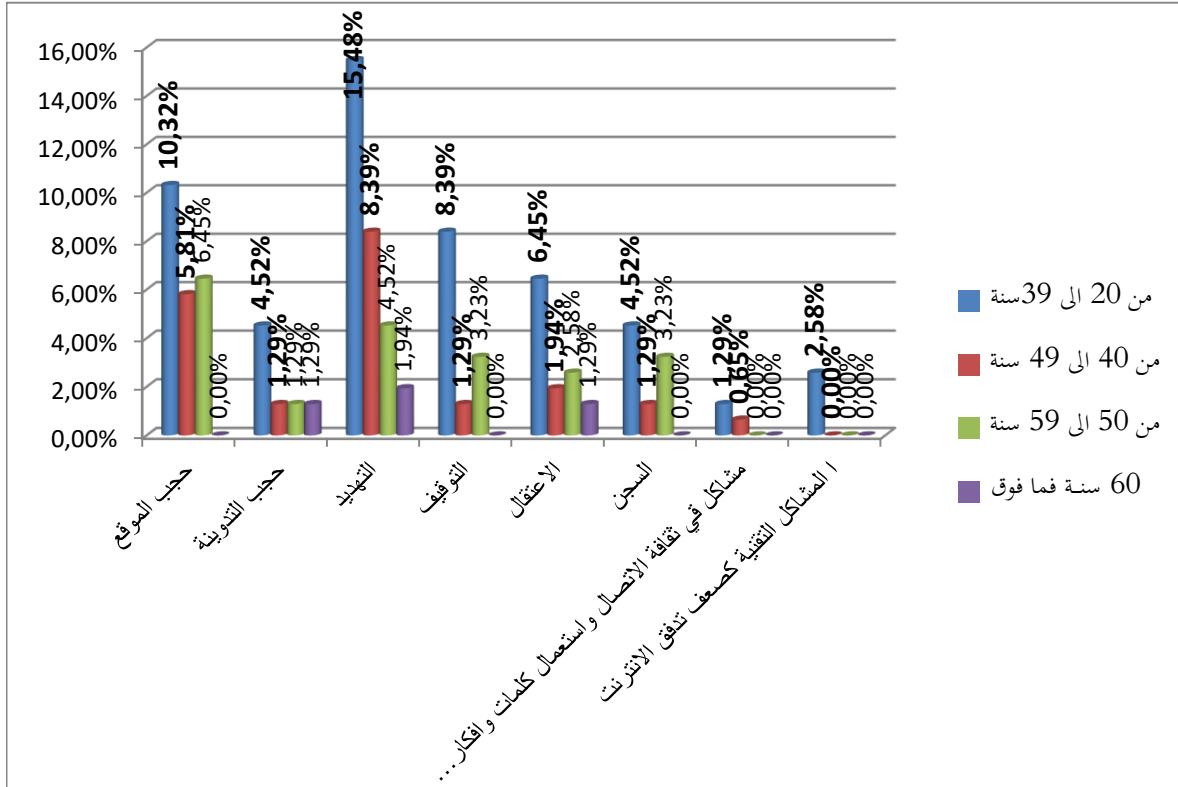
الجدول رقم (36): المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية

بدلالة السن

المجموع		60 سنة فما فوق		من 50 الى 59 سنة		من 40 الى 49 سنة		من 20 الى 39سنة		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%22,58	35	%0,00	0	%6,45	10	%5,81	9	%10,32	16	حجب الموقع
%8,39	13	%1,29	2	%1,29	2	%1,29	2	%4,52	7	حجب التدوينه
%30,32	47	%1,94	3	%4,52	7	%8,39	13	%15,48	24	التهديد
%12,90	20	%0,00	0	%3,23	5	%1,29	2	%8,39	13	التوقيف
%12,26	19	%1,29	2	%2,58	4	%1,94	3	%6,45	10	الاعتقال
%9,03	14	%0,00	0	%3,23	5	%1,29	2	%4,52	7	السجن
%1,94	3	%0,00	0	%0,00	0	%0,65	1	%1,29	2	مشاكل في ثقافة الاتصال واستعمال كلمات وافكار تدخل في دائرة الشتم والسب خارج المبادئ العلمية والعقلانية والاخلاقية
%2,58	4	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%2,58	4	المشاكل التقنية كضعف تدفق الانترنت
%100,00	155	%4,52	7	%0,00		%40,00	62	%53,55	83	المجموع

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (30): المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة السن



المصدر من إعداد الباحث

يظهر الجدول أعلاه؛ أنّ الفئة العمرية من (20 إلى 39 سنة) هي الأكثر تعرضاً للمشكلات الناتجة عن التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية، إذ سجّلت النسبة الأعلى في مختلف أنواع الصعوبات، لا سيما فيما يتعلق بالتهديد بنسبة (33.33%) ، وحجب المواقع والتدوينات بنسبة (31.94%)، التوقيف بنسبة (18.06%) ، الاعتقال بنسبة (13.89%) ، والسجن ب (9.72%). ويُظهر ذلك أن المدونين الشباب يمثلون الفئة الأكثر نشاطاً وجرأة في طرح القضايا ذات الطابع الحساس سياسياً واجتماعياً، نظراً لطبيعة وعيهم الرقمي وانخراطهم المتزايد في النقاشات العامة عبر منصات التدوين الإلكترونية.

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

بينما سُجِّل أدنى مستوى من المشكلات لدى فئة 60 سنة فما فوق (9.72%) ، حيث اقتصرَت الصعوبات لديهم على التهديد (4.17%) والاعتقال (2.78%) ، ما يُفسَّر بانخفاض مستوى التفاعل التدويني لدى هذه الفئة أو تركيزها على مواضيع اجتماعية عامة غير مثيرة للجدل.

في المقابل، جاءت الفئة العمرية من (40 إلى 49 سنة) في المرتبة الثانية من حيث التعرض للمشكلات، بنسبة إجمالية بلغت (44.44%)، إذ تركزت خصوصًا في التهديد (18.06%) وحجب المواقع والتدوينات ب (15.28%)، ما يشير إلى أن هذه الفئة لا تزال نشطة سياسيًا لكنها أكثر حذرًا من الفئة الشابة.

أما الفئة من (50 إلى 59 سنة) فقد سجّلت نسبًا أقل (45.83%)، تميزت بارتفاع نسبي في التوقيف (6.94%) والاعتقال (5.56%) ، ما قد يعكس طبيعة مواقفها الأكثر وضوحًا وصلابة بحكم الخبرة المهنية.

من الملاحظ أيضًا أن المشكلات المتعلقة بثقافة الاتصال (مثل الشتم والسب) والمشكلات التقنية (ضعف تدفق الإنترنت) جاءت بنسب ضعيفة جدًا (4.17% و 5.56%) على التوالي، ما يعني أن العوائق الأساسية التي تواجه المدونين الجزائريين ذات طبيعة قانونية وسياسية أكثر منها تقنية أو تفاعلية.

تُبرز النتائج الميدانية أنّ الفئة الشابة (من 20 إلى 39 سنة) تمثل الشريحة الأكثر انخراطًا في التدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية، وهي في الوقت نفسه الأكثر تعرضًا للمضايقات القانونية والسياسية. ويمكن تفسير ذلك في ضوء **نظرية الحتمية التكنولوجية**، إذ إن البيئة الرقمية لم تعد مجرد وسيلة تواصل، بل أصبحت فضاءً يعيد تشكيل علاقة الأفراد بالسلطة والمجتمع، حيث مكّنت التكنولوجيا الشباب من توسيع دائرة التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية، لكنها في المقابل جعلتهم أكثر عرضة للمراقبة والمساءلة القانونية بسبب جرأتهم في تناول المواضيع الحساسة.

أما في إطار **نظرية الفضاء العمومي** لها برماس، فإن هذه الفئة العمرية تُجسّد الطابع الحيوي للنقاش العمومي في البيئة الرقمية الجزائرية، حيث يحتكر الشباب المجال الافتراضي بوصفه بديلًا عن المجال العام التقليدي، بينما تميل الفئات الأكبر سنًا إلى الانسحاب أو المشاركة المحدودة، ما يعكس وجود فجوة عمرية واضحة في ديناميات النقاش العمومي الرقمي.

ومن منظور نظرية لولب الصمت (لنويل نيومان)، يمكن القول إن الفئات الأكبر سنًا تتجنب الخوض في القضايا السياسية والاجتماعية خشية العزلة أو التعرض للمساءلة، في حين تُظهر الفئة الشابة استعدادًا أكبر لكسر حاجز الصمت والمخاطرة بإبداء الرأي، رغم إدراكها للمشاكل المحتملة. وهذا ما يفسر ارتفاع نسب التهديد والتوقيف والاعتقال ضمن الفئة الشابة، التي تمثل الفاعل الأكثر جرأة في الفضاء العمومي الرقمي الجزائري.

وعليه؛ العمر يمثل متغيرًا حاسمًا في طبيعة الصعوبات التي تواجه المدون الجزائري. فكلما كان المدون أصغر سنًا، زادت احتمالية انخراطه في النقاشات السياسية والاجتماعية عبر الفضاء الرقمي، وبالتالي زادت احتمالات تعرضه للمضايقات القانونية والسياسية. وهذا يعكس من جهة حيوية الفضاء الرقمي كمساحة شبابية بديل للنقاش العمومي، ومن جهة أخرى حدود الحرية الرقمية في الجزائر التي ما تزال محكومة بمعادلة الانفتاح التكنولوجي مقابل الرقابة الاجتماعية والسياسية.

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

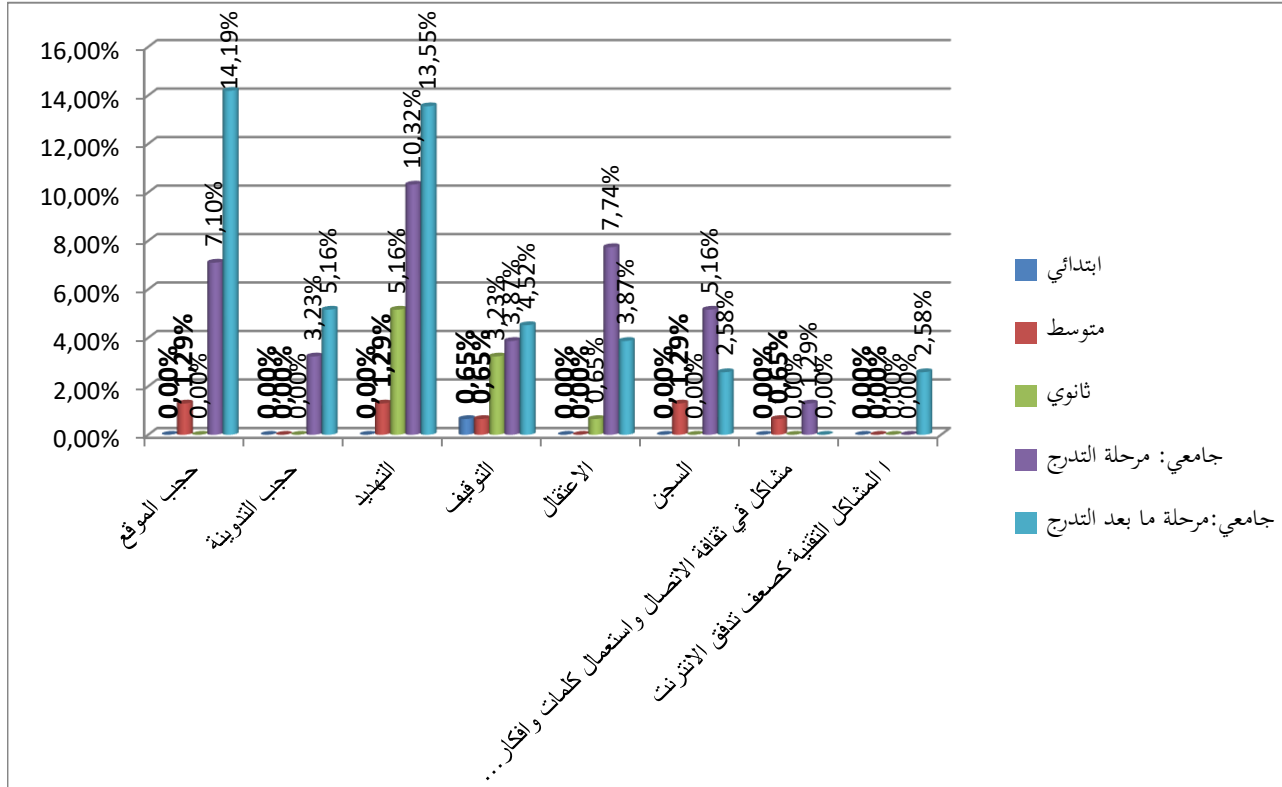
الجدول رقم (37): المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية

بدلالة المستوى التعليمي

المجموع		جامعي:مرحلة ما بعد التدرج		جامعي: مرحلة التدرج		ثانوي		متوسط		ابتدائي		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%22,58	35	%14,19	22	%7,10	11	%0,00	0	%1,29	2	%0,00	0	حجب الموقع
%8,39	13	%5,16	8	%3,23	5	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	حجب التدوينية
%30,32	47	%13,55	21	%10,32	16	%5,16	8	%1,29	2	%0,00	0	التهديد
%12,90	20	%4,52	7	%3,87	6	%3,23	5	%0,65	1	%0,65	1	التوقيف
%12,26	19	%3,87	6	%7,74	12	%0,65	1	%0,00	0	%0,00	0	الاعتقال
%9,03	14	%2,58	4	%5,16	8	%0,00	0	%1,29	2	%0,00	0	السجن
%1,94	3	%0,00	0	%1,29	2	%0,00	0	%0,65	1	%0,00	0	مشاكل في ثقافة الاتصال واستعمال كلمات وافكار تدخل في دائرة الشتم والسب خارج المبادئ العلمية والعقلانية والاخلاقية
%2,58	4	%2,58	4	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	المشاكل التقنية كضعف تدفق الانترنت
%100,00	155	%46,45	72	%38,71	60	%9,03	14	%5,16	8	%0,65	1	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (31): المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة المستوى التعليمي



المصدر من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى التعليم يُعدّ من أبرز العوامل المحددة لطبيعة الصعوبات التي يواجهها المدون الجزائري في طرح القضايا السياسية والاجتماعية عبر المنصات الرقمية. إذ تبين أن الفئتين الجامعيتين (مرحلة التدرج وما بعد التدرج) تمثلان ما نسبته (85,16%) من مجموع العينة، وهما الأكثر تعرضاً لمختلف أشكال المضايقات، وعلى رأسها التهديد بنسبة (30,32%)، يليه حجب المواقع بنسبة (22,58%)، ثم التوقيف والاعتقال بنسب قاربت (12%). في المقابل، سجّلت الفئات التعليمية الدنيا (ابتدائي، متوسط، ثانوي) نسباً ضعيفة لا تتجاوز (15%)، ما يعكس محدودية انخراطها في النقاش العمومي الرقمي حول القضايا الحساسة.

ارتفاع المستوى التعليمي يرتبط بزيادة الوعي النقدي والانخراط في القضايا العامة، مما يجعل هذه الفئة أكثر عرضة للرقابة القانونية والسياسية. فالمدونون من ذوي المستوى التعليمي العالي يميلون إلى إنتاج محتوى تحليلي يمسّ قضايا الشأن العام خاصة السياسية والاجتماعية منها، في حين تميل الفئات الأقل تعليمًا إلى الصمت أو التفاعل المحدود.

في ضوء **الحتمية التكنولوجية**، يمكن القول إن التكنولوجيا مكّنت الفئات المتعلمة من توسيع دائرة التعبير والتأثير، لكنها في الوقت ذاته جعلتها أكثر عرضة للرقابة والمساءلة. أما من منظور **نظرية الفضاء العمومي ل(هابرماس)**، فإن أصحاب المستويات التعليمية العليا يشكّلون الفاعلين الأساسيين في النقاش العمومي الرقمي، غير أن تقييد حرية التعبير يحدّ من فاعليتهم في بناء رأي عام نقدي. بينما تُظهر **نظرية لولب الصمت ل(نويل نيومان)** أن الفئات الأقل تعليمًا تميل إلى الانسحاب أو الصمت خوفًا من العزلة أو الانتقاد، في حين تكسر الفئات الجامعية هذا اللولب عبر التعبير الجريء رغم إدراكها للمخاطر.

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن العلاقة بين المستوى التعليمي والصعوبات التي تواجه التدوين علاقة طردية؛ فكلما ارتفع المستوى التعليمي، ازدادت احتمالية التعرض للمشكلات السياسية والقانونية، مما يعكس أن الفضاء الرقمي في الجزائر لا يزال محكومًا بتوازنات الرقابة والخوف أكثر من انفتاح النقاش العمومي الحرّ.

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

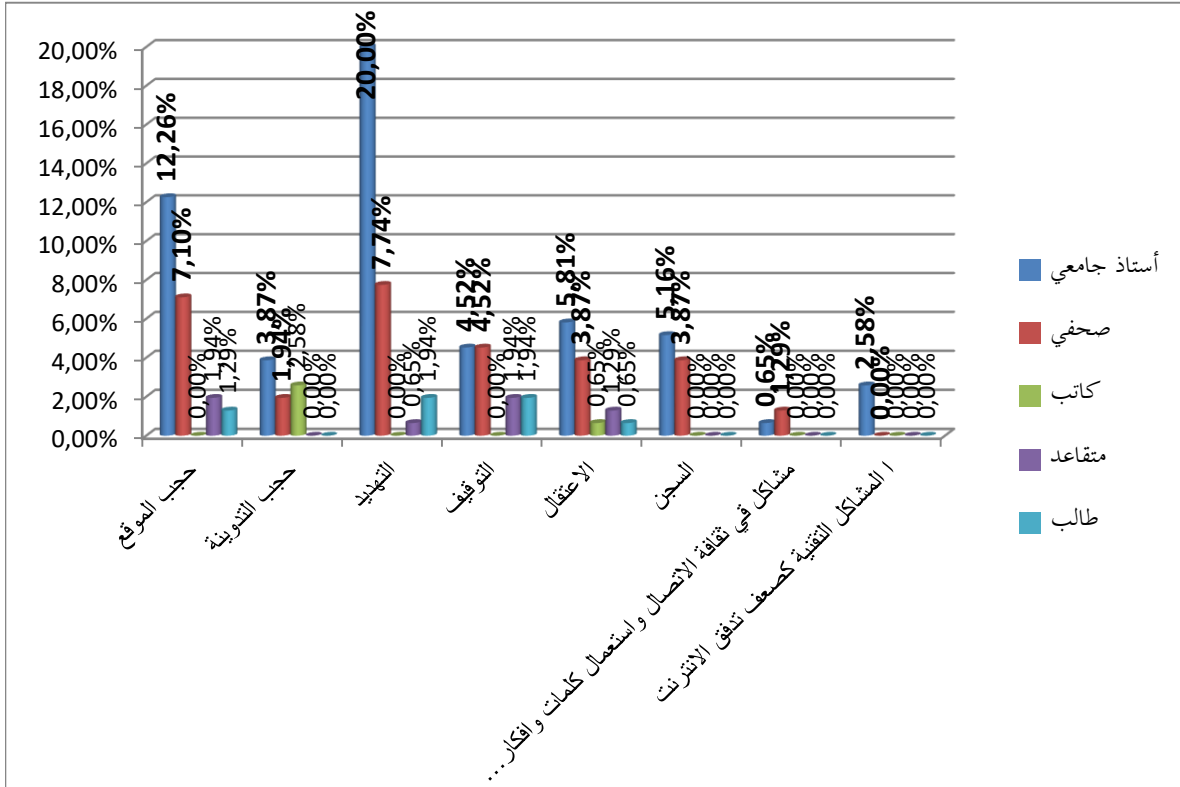
الجدول رقم (38): المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية

بدلالة المهنة

المجموع		طالب		متقاعد		كاتب		صحفي		أستاذ جامعي		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%22,58	35	%1,29	2	%1,94	3	%0,00	0	%7,10	11	%12,26	19	حجب الموقع
%8,39	13	%0,00	0	%0,00	0	%2,58	4	%1,94	3	%3,87	6	حجب التدوينية
%30,32	47	%1,94	3	%0,65	1	%0,00	0	%7,74	12	%20,00	31	التهديد
%12,90	20	%1,94	3	%1,94	3	%0,00	0	%4,52	7	%4,52	7	التوقيف
%12,26	19	%0,65	1	%1,29	2	%0,65	1	%3,87	6	%5,81	9	الاعتقال
%9,03	14	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%3,87	6	%5,16	8	السجن
%1,94	3	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%1,29	2	%0,65	1	مشاكل في ثقافة الاتصال واستعمال كلمات وافكار تدخل في دائرة الشتم والسب خارج المبادئ العلمية والعقلانية والاخلاقية
%2,58	4	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%2,58	4	المشاكل التقنية كضعف تدفق الانترنت
%100,00	155	%5,81	9	%5,81	9	%3,23	5	%30,32	47	%54,84	85	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (32): المشاكل التي يتعرض اليها المدون بسبب التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة المهنة



المصدر من إعداد الباحث

اظهرت نتائج الجدول أن المهنة تمثل متغيراً حاسماً في تحديد نوعية وحدة الصعوبات التي يواجهها المدون الجزائري أثناء تناوله للقضايا السياسية والاجتماعية عبر المنصات الرقمية. فقد سجلت فئة الأساتذة الباحثين (54.74%) والصحفيين (30,32%) أعلى نسب للتعرض للمضايقات، وعلى رأسها التهديد (30,32%) وحجب الموقع (22,58%)، أما الفئات الأخرى مثل الكتاب والمتقاعدين والطلبة فقد كانت نسب تعرضهم أقل بكثير، لا تتجاوز مجتمعة (15%)، ما يعكس أن طبيعة النشاط المهني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة الانخراط في الشأن العام وحدة التفاعل مع السلطة والمجتمع.

تكشف النتائج أن الفئات المهنية التي تملك رأس مال معرفي أو رمزي (مثل الأساتذة الباحثين والصحفيين) تميل إلى ممارسة دور نقدي داخل الفضاء الرقمي، وهو ما يجعلها عرضة أكثر للمساءلة أو

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

الرقابة. فالأساتذة يستخدمون التدوين كامتداد للبحث الأكاديمي ونقد الخطاب العام، بينما يوظف الصحفيون المنصات لتوسيع دائرة النقاش المهني والسياسي، مما يعرضهم أكثر لضغوط سياسية أو قانونية. في المقابل، يظل الكتّاب والطلبة والمتقاعدون أكثر تحفظاً في التعبير أو أقل انخراطاً في القضايا الحساسة.

في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية، تُظهر هذه النتائج أن التكنولوجيا مكّنت الفاعلين المهنيين ذوي التأثير المعرفي من توسيع دائرة حضورهم، لكنها في الوقت ذاته زادت من تعرضهم لمخاطر المراقبة والقيود. بينما وفق نظرية الفضاء العمومي ل(هابرماس)، يشكل هؤلاء المهنيون (الأساتذة والصحفيون) النواة الأكثر فاعلية في النقاش العمومي الرقمي، غير أن تضيق حرية التعبير يحدّ من قدرتهم على إنتاج نقاش عقلائي حرّ. أما من منظور نظرية لولب الصمت ل (نويل نيومان)، فالفئات المهنية الأقل تأثيراً تميل إلى الانسحاب من القضايا الجدلية خوفاً من التبعات، في حين تواجه الفئات النشطة ضغطاً أكبر لكنها تستمر في كسر دائرة الصمت.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين المهنة والصعوبات التي يواجهها المدون علاقة جدلية؛ فكلما ازدادت المسؤولية المهنية والاحتكاك بالقضايا السياسية والاجتماعية الجدلية، ارتفعت حدة التحديات السياسية والقانونية. وهو ما يعكس أن الحرية الرقمية في الجزائر لا تزال نسبية، تخضع لحدود مرتبطة بطبيعة الدور الاجتماعي والمهني للمدون.

يتضح من التحليل الكمي والكيفي لنتائج الدراسة أن المدون الجزائري، أثناء تناوله للقضايا السياسية والاجتماعية على مختلف منصات التدوين الإلكتروني، يواجه مجموعة من الصعوبات والمشاكل المتعددة الأبعاد، تراوحت بين صعوبات قانونية وسياسية (حجب المواقع أو التدوينات، والتهديد، والتوقيف والسجن)، وأخرى تقنية واجتماعية (كضعف تدفق الإنترنت، وسوء ثقافة التواصل، والجدال اللفظي خارج إطار الأخلاق والعقلانية). وقد تبين أن هذه الصعوبات تختلف في شدتها وطبيعتها تبعاً للمتغيرات الديموغرافية والمهنية المدروسة.

من حيث الجنس، أظهرت النتائج أن الذكور أكثر تعرضاً للمشكلات ذات الطابع السياسي والقانوني، وهو ما يعكس انخراطهم الأكبر في النقاشات العامة ذات الحساسية العالية، بينما تميل الإناث إلى التدوين في مجالات أقل إثارة للجدل وتواجه تحديات مختلفة تتعلق بثقافة الاتصال والتهجم اللفظي والتنميط

الاجتماعي ما يعكس استمرار بعض مظاهر التحيز النوعي داخل الفضاء الرقمي. وبالنسبة إلى متغير السن، فقد تبين أن الفئة الشابة (20-39 سنة) هي الأكثر نشاطاً في التعبير عبر التدوين، والأكثر تعرضاً للتهديد أو الرقابة، نتيجة حضورها البارز في الفضاء العمومي الرقمي وجرأتها في طرح القضايا الاجتماعية والسياسية. في مقابل تحفّظ الفئات الأكبر سنّاً التي تميل إلى الانسحاب أو الحذر في المشاركة.

أما من حيث المستوى التعليمي، فقد أظهرت النتائج أن الفئات الجامعية، لا سيما في مرحلة ما بعد التدرّج، تواجه النسبة الأكبر من التحديات، نظراً لانخراطها الفعلي في النقاش العمومي ورغبتها في إحداث تأثير معرفي أو اجتماعي، في حين بقيت الفئات التعليمية الدنيا شبه هامشية في هذا المجال.

وعلى مستوى المتغير المهني، برز الأساتذة الباحثون والصحفيون كأكثر الفئات تعرضاً للصعوبات القانونية والسياسية، بالنظر إلى طبيعة نشاطهم المرتبط بالشأن العام ومتابعتهم الدقيقة للقضايا السياسية والاجتماعية، ما يجعلهم أكثر عرضة للمساءلة والرقابة.

وعليه، فإن الصعوبات التي يواجهها المدون الجزائري والمترتبة بالقضايا السياسية والاجتماعية تمثل انعكاساً لتفاعل معقد بين البنية التكنولوجية والمحددات الاجتماعية والسياسية، ما يجعل من التدوين ساحة مزدوجة تجمع بين الحرية والمخاطرة في آن واحد.

يمكن التأكيد بأن التكنولوجيا قد أتاحت فضاءات جديدة للتعبير عن القضايا السياسية والاجتماعية، لكنها في الوقت نفسه أعادت تشكيل علاقة الأفراد بالسلطة والمجتمع، مما ولد أشكالاً جديدة من الرقابة والتضييق. أي أن التقنية ليست محايدة، بل تفرض أنماطاً جديدة من السيطرة والرقابة داخل الفضاء الرقمي الجزائري، هذا وفقاً لنظرية الحتمية التكنولوجية ؛ أما في ضوء نظرية الفضاء العمومي ل(هابرماس)، فإن الممارسات التدوينية الجزائرية تعكس محدودية تشكل فضاء عمومي حرّ ومستقل، تُقيده التوازنات السياسية والثقافية. وفي سياق نظرية لولب الصمت ل (نويل نيومان)، فإن تصاعد المخاوف من الانتقاد أو الملاحقة القانونية يجعل بعض المدونين يفضلون الصمت أو التخفيف من آرائهم السياسية تجنباً للعقاب أو العزلة الرقمية..

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

وعليه، يمكن القول إن التدوين الإلكتروني المرتبط بالقضايا السياسية والاجتماعية في الجزائر يواجه تحديات بنيوية تتجاوز الأبعاد التقنية إلى قضايا أعمق تتعلق بحرية التعبير، والثقافة الرقمية، والمناخ القانوني والسياسي.

على ضوء ما سبق، تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن المدون الجزائري يواجه صعوبات ومشاكل متعددة أثناء تناوله للقضايا السياسية والاجتماعية عبر الفضاءات الرقمية، وهي صعوبات بالدرجة الاولى قانونية وسياسية كحجب المواقع أو التهديد بالتوقيف والاعتقال وحتى السجن، وفي الدرجة الثانية تقنية مثل ضعف تدفق الإنترنت أو عوائق اجتماعية أو ثقافية كالتممر الإلكتروني وضعف ثقافة الحوار. وقد أظهرت النتائج أن **حدة هذه التحديات** تختلف باختلاف المتغيرات الفردية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، والمهنة)، مما يعكس الطابع غير المتجانس لتجربة التدوين في الجزائر.

ويمكن نستنتج مما سبق من النتائج في ضوء نظريات الحتمية التكنولوجية، والفضاء العمومي، **ولولب الصمت**، بأن التدوين الإلكتروني في الجزائر يشكل مجالا تواصليا متوترًا يجمع بين إمكانيات الانفتاح والتعبير الحر من جهة، والقيود البنيوية المفروضة من طرف السلطة والمجتمع من جهة أخرى.

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

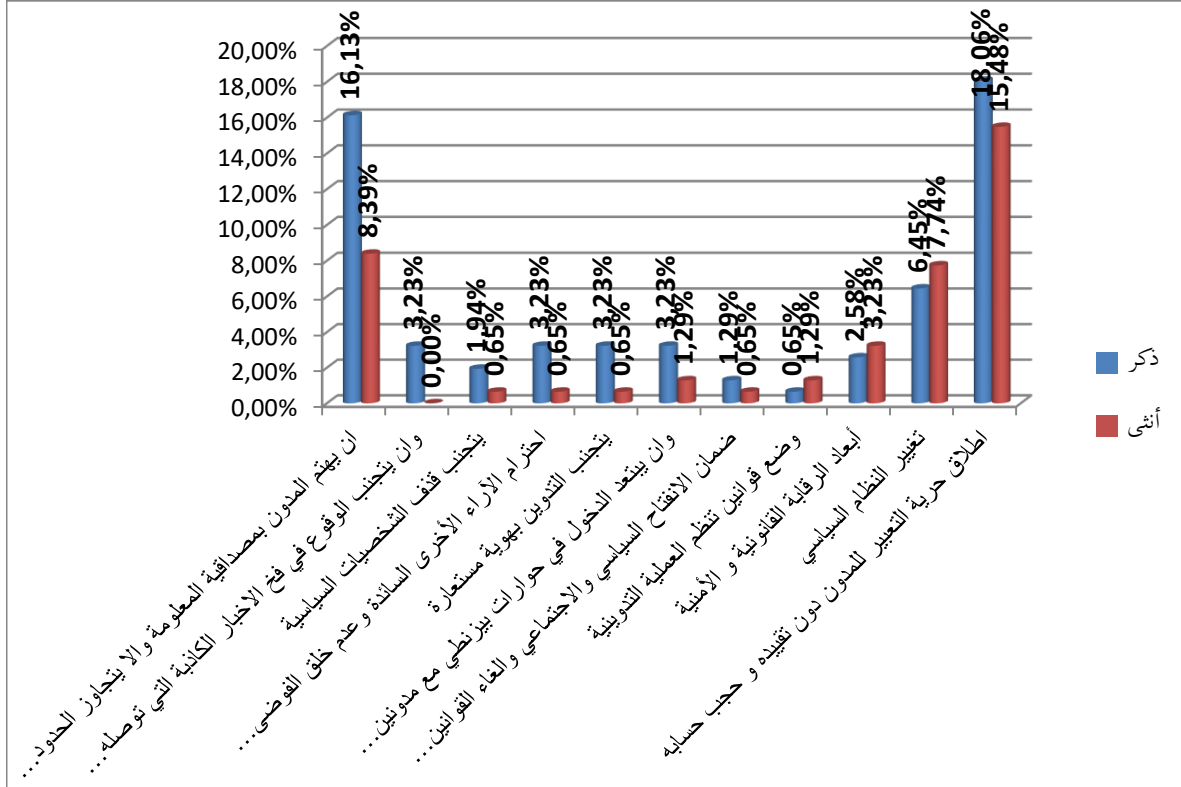
3. الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية

الجدول رقم (39): الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة متغير الجنس

الجنس		ذكر		أنثى		المجموع	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
ان يهتم المدون بمصادقية المعلومة والا يتجاوز الحدود القانونية المنصوص عليها		16,13%	25	8,39%	13	24,52%	38
وان يتجنب الوقوع في فخ الاخبار الكاذبة التي توصله الى السجن		3,23%	5	0,00%	0	3,23%	5
يتجنب قذف الشخصيات السياسية		1,94%	3	0,65%	1	2,58%	4
احترام الآراء الأخرى السائدة وعدم خلق الفوضى والتحدث باستخدام الادلة للاقناع		3,23%	5	0,65%	1	3,87%	6
يتجنب التدوين بكوية مستعارة		3,23%	5	0,65%	1	3,87%	6
وان يبتعد الدخول في حوارات بيزنطي مع مدونين وهميين مهمتهم اثاره النعرات بين البلدان		3,23%	5	1,29%	2	4,52%	7
ضمان الانفتاح السياسي والاجتماعي والغاء القوانين التي تقيد مجال التعبير عن الرأي الشخصي		1,29%	2	0,65%	1	1,94%	3
وضع قوانين تنظم العملية التدوينية		0,65%	1	1,29%	2	1,94%	3
أبعاد الرقابة القانونية و الأمنية		2,58%	4	3,23%	5	5,81%	9
تغيير النظام السياسي		6,45%	10	7,74%	12	14,19%	22
اطلاق حرية التعبير للمدون دون تقييده و حجب حسابه		18,06%	28	15,48%	24	33,55%	52
المجموع		60,00%	93	40,00%	62	100,00%	155

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (34): الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة متغير الجنس



المصدر من إعداد الباحث

اتضح من الجدول أن أبرز الاقتراحات هي "الاهتمام بمصداقية المعلومة وعدم تجاوز الحدود القانونية" (24.52%) وهي النسبة الأعلى، تلاها اقتراح "إطلاق حرية التعبير دون تقييد أو حجب" بنسبة (33,55%)، فاقترح "تغيير النظام السياسي وإبعاد الرقابة القانونية والأمنية" حوالي (20%). بينما كانت اقتراحات مثل "تجنب الهوية المستعارة أو الحوارات البيزنطية" أقل حضوراً (أقل من 2%). اعتماداً على نتائج الجدول أعلاه يتضح أيضاً وبوضوح، أن المدون الذكر يميل بنسبة أعلى إلى المطالبة بحرية التعبير المطلقة (18.06%) والانفتاح السياسي والاجتماعي (14.19%) وتغيير النظام السياسي (6.45%)، وهو ما يعكس نزعة تحررية سياسية تدعو إلى توسيع هامش الحرية في الفضاء الرقمي

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

وكسر القيود المفروضة على الخطاب العام. كما يُبرز هذا التوجه وعيًا متزايدًا بدور التدوين كأداة ضغط سياسي ومجال لتداول المواقف والاتجاهات والمطالب الإصلاحية داخل المجال العمومي الافتراضي.

في المقابل، ركزت المدونات الإناث على **مصادقية المعلومة (8.39%)** وتجنّب القذف أو نشر الأخبار الكاذبة، إضافة إلى الحديث بالأدلة للإقناع والدعوة إلى ممارسة التدوين في إطار من الاحترام والمسؤولية الأخلاقية. ويُظهر ذلك أن المرأة المدونة تميل إلى تأطير الحرية بضوابط قيمية وأخلاقية، وتعامل بحذر أكبر مع الموضوعات السياسية خشية العواقب القانونية أو التهديدات الرقمية، ما يعكس وعيًا احترازيًا نابغًا من طبيعة التفاعل الاجتماعي في الفضاء الإلكتروني.

ورغم هذا التباين، فإن المدونين من كلا الجنسين يتقاطعون في تأكيدهم على أهمية إطلاق حرية التعبير (33.55%) كضرورة أساسية لتطوير الخطاب الرقمي، إلى جانب الدعوة إلى ضمان الانفتاح السياسي والاجتماعي وإعادة النظر في القوانين المقيدة للتدوين. غير أن الاختلاف في درجة الجرأة والاتجاه نحو التعبير السياسي المباشر يبقى سمة فارقة، إذ يميل الذكور إلى تبني خطاب نقدي وجريء، بينما تفضل الإناث اعتماد أسلوب أكثر مهنية واتزانًا، ما يعكس تنوعًا في تمثيلات الحرية الرقمية باختلاف البنية النوعية (الجنسانية والاجتماعية).

تُظهر النتائج إذن، أن المدونين الجزائريين يقترحون تطوير التدوين السياسي والاجتماعي أساسًا من خلال تعزيز حرية التعبير مع احترام الضوابط القانونية والأخلاقية. فقد جاءت أهم التوصيات متمثلة في الالتزام بمصادقية المعلومة وعدم تجاوز القوانين، تليها الدعوة إلى إطلاق حرية التعبير دون قيود أو حجب، ثم المطالبة بإصلاحات سياسية تقلل من الرقابة المفروضة على التعبير الرقمي. كما تكشف النتائج عن اختلاف واضح بين الجنسين في طبيعة هذه المقترحات؛ حيث يميل الذكور نحو المطالبة بمساحات أوسع للحرية والانفتاح السياسي، بينما تُفضل الإناث ضبط التدوين بمعايير المسؤولية والمصادقية وتجنب المخاطر القانونية أو الأخلاقية. وبذلك تعكس الاقتراحات وعيًا جماعيًا بأهمية التدوين كأداة للتعبير والنقاش العمومي، مقابل إدراك متوازٍ لضرورة ممارسة هذه الحرية ضمن إطار من المسؤولية والاحترام.

وعليه، تبين مما سبق وجود تباين نوعي في اتجاهات المدونين الجزائريين نحو تفعيل التدوين الإلكتروني تبعًا لمتغير الجنس، حيث برز اتجاه تحرري سياسي أكثر وضوحًا لدى الذكور، مقابل اتجاه مسؤول وأخلاقي لدى الإناث.

تكشف الفروق النوعية المسجلة في اتجاهات المدونين الجزائريين نحو القضايا السياسية والاجتماعية عن أبعاد اتصالية وثقافية عميقة يمكن تفسيرها ضمن ثلاث مقاربات نظرية رئيسية: **نظرية لولب الصمت**، **نظرية الحتمية التكنولوجية**، و**نظرية الفضاء العمومي**.

من زاوية **نظرية الحتمية التكنولوجية**، فيظهر أن التكنولوجيا الرقمية لم تُحدث بعد تحولاً متكافئاً في السلوك الاتصالي بين الجنسين. فبينما مكنت المدونين الذكور من استخدام المنصات الرقمية كوسيلة للتعبير السياسي الحر والجرأة في الخطاب، ما تزال المدونات الإناث يتعاملن مع التكنولوجيا كوسيط محفوف بالمخاطر، ما يبرز أن **الأثر التحويلي** للتكنولوجيا يظل محكوماً بالبنية الثقافية والاجتماعية التي تحدد أنماط الاستخدام والتمثيلات النوعية (الجنسانية) للحرية والرقابة.

أما في ضوء **نظرية الفضاء العمومي (Habermas)**، يعكس هذا التفاوت النوعي تباين درجة المشاركة في النقاش العمومي الافتراضي؛ إذ يشارك الذكور في نقاشات سياسية علنية تنحو نحو النقد والمطالبة بالإصلاح، بينما تميل الإناث إلى المشاركة الحوارية المنضبطة والمستندة إلى القيم الأخلاقية والمصادقية. ورغم هذا الاختلاف، إلا أن كليهما يساهم في توسيع الفضاء العمومي الرقمي الجزائري عبر أشكال مختلفة من التعبير والمشاركة، ما يدل على تنامي الوعي الاتصالي والمواطني في البيئة الرقمية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من الجرأة والانخراط.

ومن منظور **نظرية لولب الصمت (Noelle-Neumann)**، فإن الحذر النسبي الذي أبدته المدونات الإناث يعكس الخوف من العزلة الرقمية والاجتماعية في حال التعبير عن آراء مخالفة للسائد أو الناقدة للسلطة. فالمناخ الرقمي الجزائري، رغم طابعه التفاعلي، ما يزال يحمل في طياته مؤشرات الرقابة والتجريم السياسي - وهذا ما تؤكد من خلال نتائج البحث السابق -، ما يدفع بعض المدونات النشاطات إلى الامتناع عن الانخراط في نقاشات سياسية مباشرة لتجنب التهميش أو المضايقة الإلكترونية. بهذا المعنى، يُمثل سلوك المدونات الإناث نموذجاً مصغراً لآلية "لولب الصمت" التي تحدّ من حرية التعبير في البيئات الرقمية ذات الحساسية السياسية العالية.

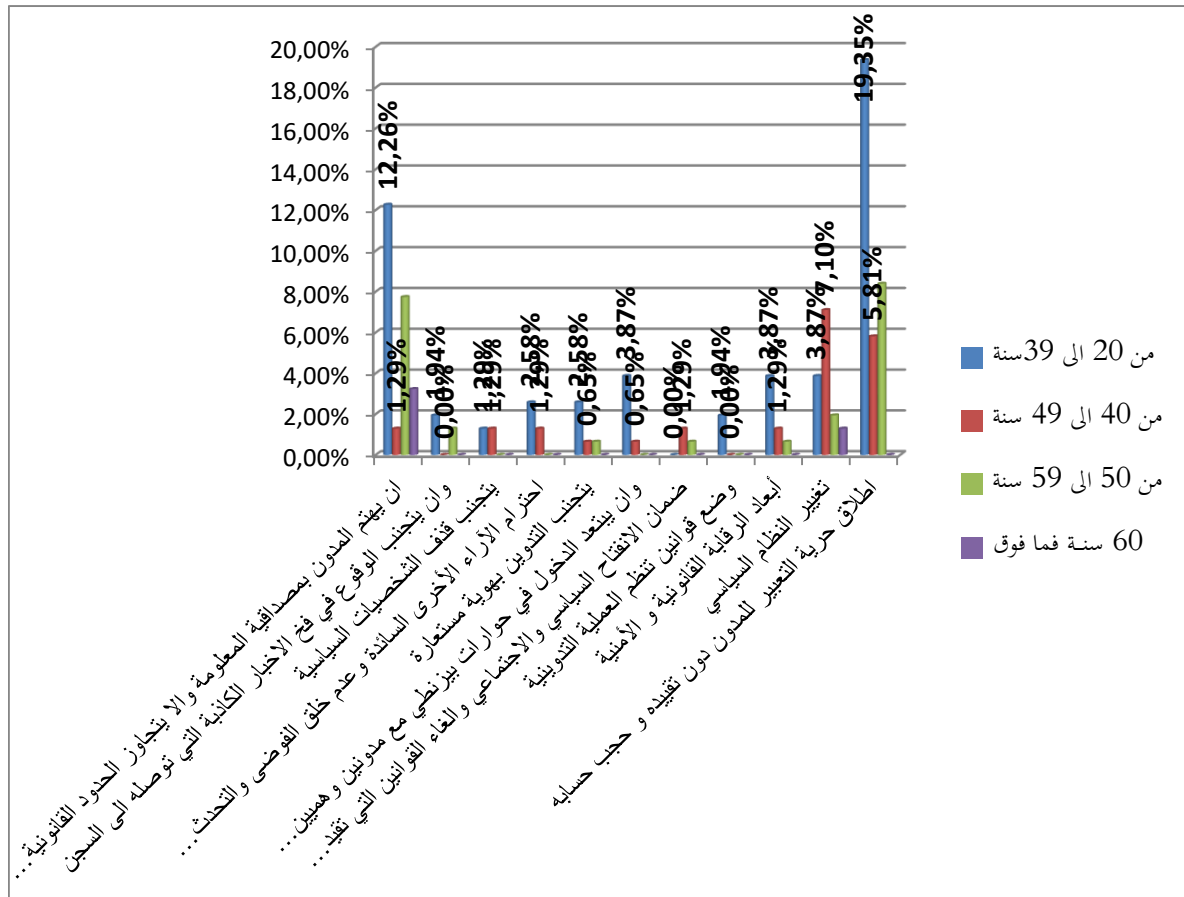
الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

الجدول رقم (40): الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لمشاركة الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة متغير السن.

المجموع	من 20 الى 39 سنة		من 40 الى 49 سنة		من 50 الى 59 سنة		60 سنة فما فوق		
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
ان يهتم المدون بمصداقية المعلومة والا يتجاوز الحدود القانونية المنصوص عليها	12,26%	19	1,29%	2	7,74%	12	3,23%	5	24,52%
وان يتجنب الوقوع في فخ الاخبار الكاذبة التي توصله الى السجن	1,94%	3	0,00%	0	1,29%	2	0,00%	0	3,23%
يتجنب قذف الشخصيات السياسية	1,29%	2	1,29%	2	0,00%	0	0,00%	0	2,58%
احترام الآراء الأخرى السائدة وعدم خلق الفوضى والتحدث باستخدام الادلة للاقناع	2,58%	4	1,29%	2	0,00%	0	0,00%	0	3,87%
يتجنب التدوين بهوية مستعارة	2,58%	4	0,65%	1	0,65%	1	0,00%	0	3,87%
وان يتعد الدخول في حوارات بيزنطي مع مدونين وهميين مهمتهم اثاره النعرات بين البلدان	3,87%	6	0,65%	1	0,00%	0	0,00%	0	4,52%
ضمان الانفتاح السياسي والاجتماعي والغاء القوانين التي تقيد مجال التعبير عن الرأي الشخصي	0,00%	0	1,29%	2	0,65%	1	0,00%	0	1,94%
وضع قوانين تنظم العملية التدوينية	1,94%	3	0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0	1,94%
أبعاد الرقابة القانونية و الأمنية	3,87%	6	1,29%	2	0,65%	1	0,00%	0	5,81%
تغيير النظام السياسي	3,87%	6	7,10%	11	1,94%	3	1,29%	2	14,19%
اطلاق حرية التعبير للمدون دون تقييده و حجب حسابه	19,35%	30	5,81%	9	8,39%	13	0,00%	0	33,55%
المجموع	53,55%	83	20,65%	32	21,29%	33	4,52%	7	100,00%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (35): الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الإلكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة متغير السن



المصدر من إعداد الباحث

من خلال تحليل الجدول المتعلق باقتراحات المدونين الجزائريين لتفعيل دور التدوين الإلكتروني في إبراز الاتجاهات نحو القضايا السياسية والاجتماعية حسب الفئة العمرية، يُلاحظ أن الفئة من 20 إلى 39 سنة ركّز أفرادها بشكل أساسي على إطلاق حرية التعبير دون قيود (19.35%) ، مع الدعوة إلى إبعاد الرقابة القانونية والأمنية (3.87%) وتغيير النظام السياسي (3.87%) ، ما يعكس توجّهاً شبايئاً نحو الإصلاح والانفتاح السياسي والاجتماعي، وتأكيداً على أن هذه الفئة تعتبر التدوين أداة للضغط والتعبير عن الرأي الحر عن الاتجاهات والمواقف السياسية والاجتماعية.

أما الفئة من 40 إلى 49 سنة فقد برزت اقتراحاتها في الدعوة إلى "تغيير النظام السياسي (%)" (7.10) وضمن الانفتاح السياسي والاجتماعي "(1.29%)"، لكنها أيضاً أظهرت حرصاً على "احترام القوانين وعدم تجاوز الحدود القانونية" (1.29%)، ما يدل على توازن بين الطموح الإصلاحي والحذر القانوني.

الفئة من 50 إلى 59 سنة، وركزت اقتراحاتها على "مصادقية المعلومة" (7.74%) و"إطلاق حرية التعبير" (8.39%)، وهو ما يعكس نظرة أكثر نضجاً ومسؤولية في التعامل مع الفضاء الرقمي، تميل إلى ضبط الحرية بالمهنية والموضوعية أكثر من المواجهة المباشرة مع السلطة.

أما الفئة من 60 سنة فما فوق ركزت مقترحاتها المحدودة على "مصادقية المعلومة" (3.23%) و"تغيير النظام السياسي" (1.29%)، ما يشير إلى مشاركة رمزية تميل إلى النقد الهادئ أكثر من الحراك الرقمي الفعّال.

بوجه عام، تُظهر النتائج أن السن عامل حاسم في توجيه طبيعة المقترحات، الفئات العمرية الشابة هي الأكثر تبنياً لخطاب التحرر الرقمي والانفتاح السياسي، بينما تتسم الفئات الأكبر سنّاً التحفظاً والميل إلى الأخلاقيات المهنية، مما يعكس تفاعلاً بين البنية العمرية والمدرّكات القيمية في الممارسة التدوينية داخل الفضاء الجزائري ويكشف ذلك عن تباين ثقافي واتصالي بين الأجيال الرقمية والتقليدية في الجزائر. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء النظريات الثلاث على النحو الآتي:

من منظور الحتمية التكنولوجية، تُبرز النتائج أن التكنولوجيا (المدونات، مواقع التدوين وأدوات النشر الرقمي) ليست مجرد وسيلة، بل بيئة فكرية جديدة أعادت تشكيل وعي المدونين تجاه قضاياهم. الفئة الشابة التي وُلدت في ظل الثورة الرقمية تنظر إلى التدوين كأداة تحرر وتمكين سياسي، وليس مجرد نشاط تعبير، وهو ما يفسر ارتفاع نسب المطالبة بالانفتاح السياسي وإطلاق حرية التعبير. بينما الفئات الأكبر سنّاً التي لم تتشكل وعيها في البيئة الرقمية تميل إلى استخدام التدوين بحذر وبمنطق تقليدي يراعي القواعد والمصادقية، وهو ما يعكس ما أشار إليه (ماكلوهان) من أن الوسيلة هي الرسالة فطريقة تفاعل الأفراد مع التكنولوجيا (مواقع التدوين الإلكتروني) تحدد طبيعة مضمونهم واتجاهاتهم. التكنولوجيا (مواقع التدوين الإلكتروني) هنا دفعت الشباب إلى تجاوز الخوف من الرقابة وبناء رأي عام

افتراضي مواز، ما يعني أن الحتمية التقنية ساهمت في كسر الاحتكار الإعلامي الرسمي وإنتاج وعي سياسي جديد.

من خلال منظور الفضاء العمومي، يمكن القول إن التدوين الإلكتروني في الجزائر أصبح بديلاً رقمياً للفضاء العمومي التقليدي الذي ظل مقيداً بالقوانين والرقابة السياسية. وفئة الشباب تمثل النواة الأكثر نشاطاً في بناء هذا الفضاء، إذ تسعى إلى تحويل المدونات ومواقع التدوين إلى ساحات للنقاش العام والتفاعل حول القضايا السياسية والاجتماعية، وهو ما يتضح من الدعوات إلى الانفتاح وإلغاء القيود القانونية. لكن استمرار مطالب مثل "وضع قوانين تنظم العملية التدوينية" و"احترام الآراء وعدم الفوضى" يبرز أن الفضاء العمومي الرقمي في الجزائر لا يزال هشاً، إذ يعيش بين مطلب الحرية ومطلب التنظيم، وهو ما يعكس سعي المدونين إلى تحقيق توازن بين الحرية والمسؤولية. وبينما يرى الشباب التدوين كفضاء للتعبير والمطالبة بالتغيير، فإن الفئات الأكبر سنّاً تسعى إلى إعادة إحياء القيم الأخلاقية في الخطاب التدويني، مما يثري النقاش ويعزز التنوع داخل هذا الفضاء العمومي الافتراضي.

تُظهر نتائج الجدول أن الفئة الشابة (20-39 سنة) هي الأكثر جرأة في طرح مقترحات إصلاحية، خاصة إطلاق حرية التعبير (19.35%) وتغيير النظام السياسي (3.87%)، مما يعكس تحررها النسبي من الخوف من العزلة الذي يشكل جوهر نظرية لولب الصمت. هذه الفئة تميل إلى كسر دائرة الصمت الرقمي التي كانت تقيد المدونين في المراحل السابقة، إذ تجد في التدوين فضاءً آمناً نسبياً للتعبير عن المواقف السياسية والاجتماعية التي قد تُعد حساسة في الفضاء الواقعي. أما الفئات الأكبر سنّاً (40 سنة فما فوق)، فقد أظهرت تحفظاً أكبر، إذ ركزت على مصداقية المعلومة واحترام القوانين أكثر من المطالبة بالتحرر، ما يعكس استمرار تأثير "لولب الصمت" عليها، إذ تميل هذه الفئات إلى تجنب التصادم مع الاتجاهات السائدة أو السلطة خوفاً من التبعات القانونية أو الاجتماعية. إذًا، يمكن القول إن جيل الشباب كسر جزئياً لولب الصمت في الفضاء الرقمي، بينما بقي الجيل الأكبر أكثر ترددًا في المشاركة الجريئة، ما يُظهر تفاوتًا في الإحساس بالأمن الرقمي والثقة في قوة الكلمة التدوينية.

وعليه، تظهر المقارنة بين الفئات العمرية والنظريات الثلاث أن؛ الحتمية التكنولوجية غيرت طبيعة الوعي السياسي والاجتماعي للمدونين، فالتكنولوجيا صارت فاعلاً اجتماعياً يوجّه السلوك والاتجاه؛ الفضاء

العمومي الرقمي في الجزائر في طور التشكل، لكنه لم يبلغ بعد مستوى النقاش الحرّ المنظم، إذ يتأرجح بين الحرية المفرطة والحذر الأخلاقي؛ **لولب الصمت** ما زال قائماً جزئياً، لكنه يتراجع أمام قوة الجيل الرقمي الجديد.

بالتالي، التدوين الإلكتروني في الجزائر يُعدّ اليوم نقطة التقاء بين التكنولوجيا، الحرية، والمسؤولية الاجتماعية، تسهم في تشكيل اتجاهات الرأي العام، ولكن ضمن توازنات دقيقة بين الانفتاح والرقابة، وبين التعبير والالتزام القيمي.

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

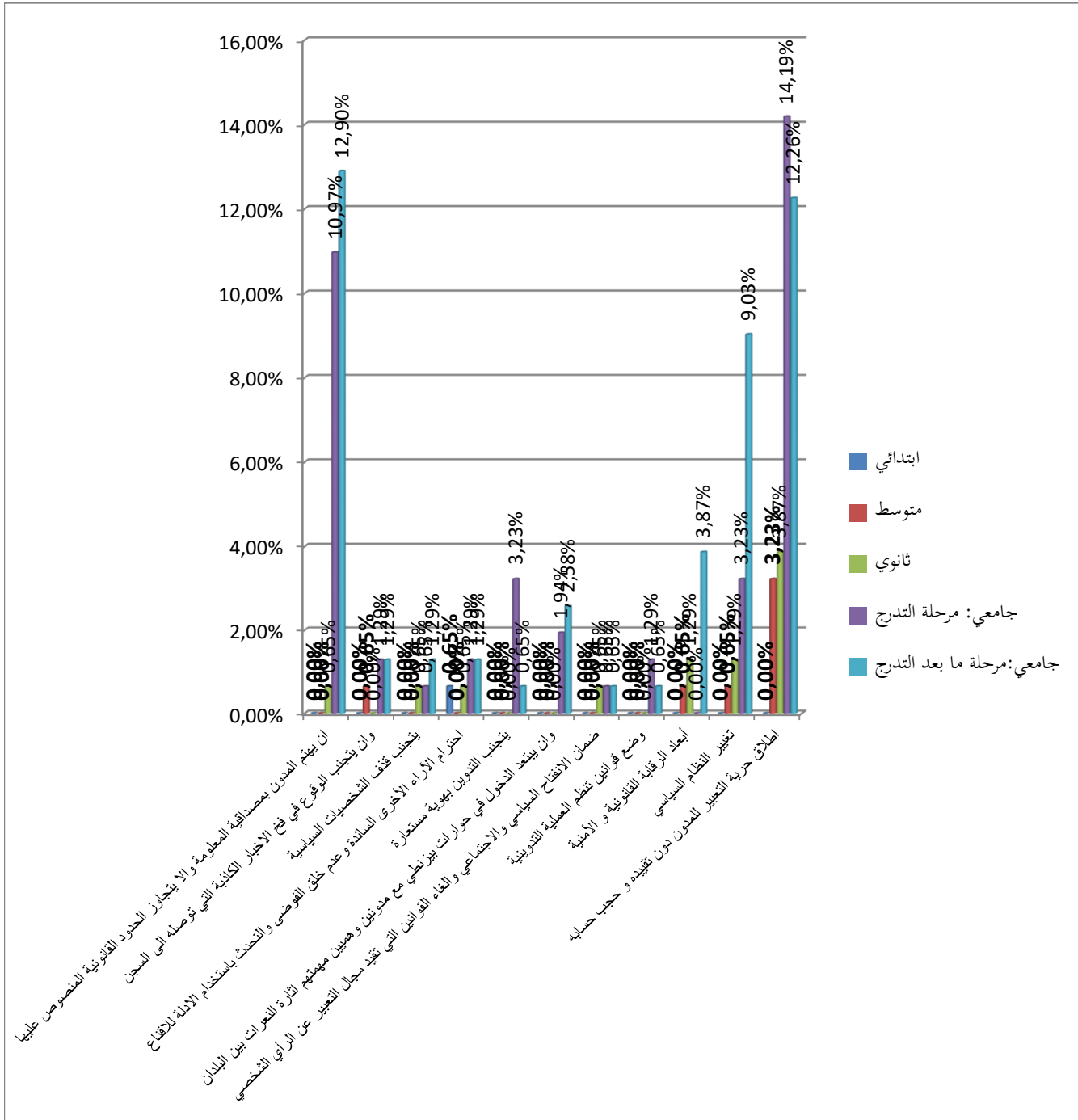
الجدول رقم (41): الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة

لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة متغير المستوى التعليمي

المجموع		جامعي: مرحلة ما بعد التدرج		جامعي: مرحلة التدرج		ثانوي		متوسط		ابتدائي		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
24,52%	38	12,90%	20	%10,97	17	%0,65	1	%0,00	0	%0,00	0	ان يهتم المدون بمصادقية المعلومة والا يتجاوز الحدود القانونية المنصوص عليها
3,23%	5	1,29%	2	%1,29	2	%0,00	0	%0,65	1	%0,00	0	وان يتجنب الوقوع في فخ الاخبار الكاذبة التي توصله الى السجن
2,58%	4	1,29%	2	%0,65	1	%0,65	1	%0,00	0	%0,00	0	يتجنب قذف الشخصيات السياسية
3,87%	6	1,29%	2	%1,29	2	%0,65	1	%0,00	0	%0,65	1	احترام الآراء الأخرى السائدة وعدم خلق الفوضى والتحدث باستخدام الادلة للاقناع
3,87%	6	0,65%	1	%3,23	5	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	يتجنب التدوين بمهوية مستعارة
4,52%	7	2,58%	4	%1,94	3	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	وان يتعدد الدخول في حوارات بيزنطي مع مدونين وهميين مهمتهم اثاره النزعات بين البلدان
1,94%	3	0,65%	1	%0,65	1	%0,65	1	%0,00	0	%0,00	0	ضمان الانفتاح السياسي والاجتماعي والغاء القوانين التي تقيد مجال التعبير عن الرأي الشخصي
1,94%	3	0,65%	1	%1,29	2	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	وضع قوانين تنظم العملية التدوينية
5,81%	9	3,87%	6	%0,00	0	%1,29	2	%0,65	1	%0,00	0	أبعاد الرقابة القانونية و الأمنية
14,19%	22	9,03%	14	%3,23	5	%1,29	2	%0,65	1	%0,00	0	تغيير النظام السياسي
33,55%	52	12,26%	19	%14,19	22	%3,87	6	%3,23	5	%0,00	0	اطلاق حرية التعبير للمدون دون تقييده و حجب حسابه
100,00%	155	46,45%	72	%38,71	60	%9,03	14	%5,16	8	%0,65	1	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (36): الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة متغير المستوى التعليمي



المصدر من إعداد الباحث

تُظهر النتائج المبينة في الجدول أعلاه، أن اقتراح "الاهتمام بمصداقية المعلومة وعدم تجاوز الحدود القانونية" احتل المرتبة الأولى بنسبة (24.52%)، يليه إطلاق حرية التعبير دون تقييد أو حجب (33.55%) كأكثر مطلب تكررًا بين الفئات الجامعية. كما برزت اقتراحات مثل "ضمان الانفتاح السياسي والاجتماعي" (14.19%) و"تغيير النظام السياسي" (9.03%) بشكل أوضح لدى الفئات ذات التحصيل الأكاديمي الأعلى، ما يعكس وعيًا سياسيًا نقديًا قائمًا على الرغبة في توسيع الهامش الديمقراطي داخل الفضاء الرقمي.

يتضح من نتائج الجدول أيضًا، أن المدونين في مرحلة ما بعد التدرج، ركّزوا على الجوانب البنوية للتدوين، مثل إلغاء الرقابة القانونية والأمنية (3.87%) ووضع قوانين تنظم العملية التدوينية (0.65%)، في حين أبدت فئة التدرج اهتمامًا أكبر بمسائل الأخلاقيات والمصداقية (10.97%)، ما يشير إلى اختلاف في أولويات المقاربة بين المستويين التعليميين؛ الأول ينزع إلى الإصلاح الهيكلي، والثاني إلى الضبط القيمي.

تشير النتائج أن اختلاف أولويات المدونين الجزائريين في الاقتراحات بين فئة ما بعد التدرج وفئة التدرج لا يعود فقط إلى المستوى المعرفي، بل إلى تمثيلات مختلفة لدور التدوين في الفضاء الرقمي الجزائري. فبينما تميل الفئة الأولى (مابعد التدرج) إلى التركيز على البنية التنظيمية والرقابية (إلغاء الرقابة القانونية والأمنية ووضع قوانين تؤطر العملية التدوينية)، تشغل الفئة الثانية أكثر ب الممارسات الأخلاقية والمهنية كضمان المصداقية واحترام الرأي الآخر.

هذا التفاوت في طبيعة المقترحات يعكس اختلافًا في زاوية النظر إلى البيئة الرقمية بين الفئتين، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء النظريات الثلاث على النحو الآتي:

من منظور نظرية الحتمية التكنولوجية، يمكن القول إن فئة ما بعد التدرج تدرك بأن التحرر التكنولوجي لا يتحقق إلا بتحرر البنية القانونية التي تقيد حرية ممارسة الفعل الاتصالي. فهي تعي أن التقنية ليست مجرد أداة، بل قوة مهيكلّة تُعيد تشكيل العلاقات بين الفاعلين في الفضاء العام، ما يفسر نزعتها نحو المطالبة بإصلاحات مؤسسية تتيح التفاعل بحرية. أما فئة التدرج، فتتعامل مع التكنولوجيا بوصفها فضاء

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

حساسًا يحتاج إلى انضباط أخلاقي، مما يعكس نوعًا من الوعي الحذر اتجاه المخاطر القانونية والاجتماعية للتعبير السياسي ومشاركة الاتجاهات والمواقف في الفضاء الرقمي.

وبالعودة إلى نظرية الفضاء العمومي (ليورغن هابرماس)، يتجلى أن الفئة العليا (ما بعد التدرج) تنزع إلى توسيع المجال العمومي الرقمي وتحويله إلى ساحة للنقاش السياسي القادر على مساءلة السلطة، بينما تظل الفئة الأدنى (التدرج) أكثر تمسكًا بضوابط الحوار، في محاولة للحفاظ على الشرعية الاجتماعية داخل فضاء عام غير مستقر. ويظهر هذا التباين أن الفضاء العمومي في الجزائر ما يزال جزئيًا ومحدودًا، يخضع لتوازنات دقيقة بين حرية التعبير والخوف من المساءلة والعقوبة.

أما من منظور نظرية لولب الصمت، فإن الفئة ذات المستوى التعليمي العالي تبدو أكثر مناعة ضد الصمت الرقمي، إذ تمتلك رأسا ماليا رمزيا ومعرفيا يمكنها من المجاهرة بآرائها حول القضايا الحساسة، بينما تخشى الفئة ذات المستوى التعليمي الأقل (فئة التدرج) العزلة أو الملاحقة، فتختار التعبير الحذر والمتزن. وهذا يبرز استمرار آليات الخوف الاجتماعي والسياسي التي تحدّ من تشكل رأي عام حر، رغم اتساع قنوات التواصل البيئية الرقمية.

بناءً على ذلك، المستوى التعليمي يشكّل محدّدًا مهمًا في صياغة أنماط التفاعل التدويني في الجزائر، حيث تتجسد عبره مستويات مختلفة من الوعي التكنولوجي والسياسي والأخلاقي، مما يعكس تداخل العوامل البنيوية والثقافية في تشكيل الممارسات الرقمية. بعبارة أخرى؛ التدوين الإلكتروني في الجزائر يشهد تفاعلًا مركبًا بين القيود البنيوية، التحولات التكنولوجية، والثقافة الاتصالية، وأنّ فعاليته في إبراز اتجاهات ومواقف الرأي العام تظل مشروطة بمدى قدرة المدونين على تحقيق التوازن بين الحرية والمسؤولية داخل فضاء رقمي جزئي ومحدود لم يبلغ بعد مرحلة النضج الديمقراطي الكامل.

الفصل الرابع: التدوين الالكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

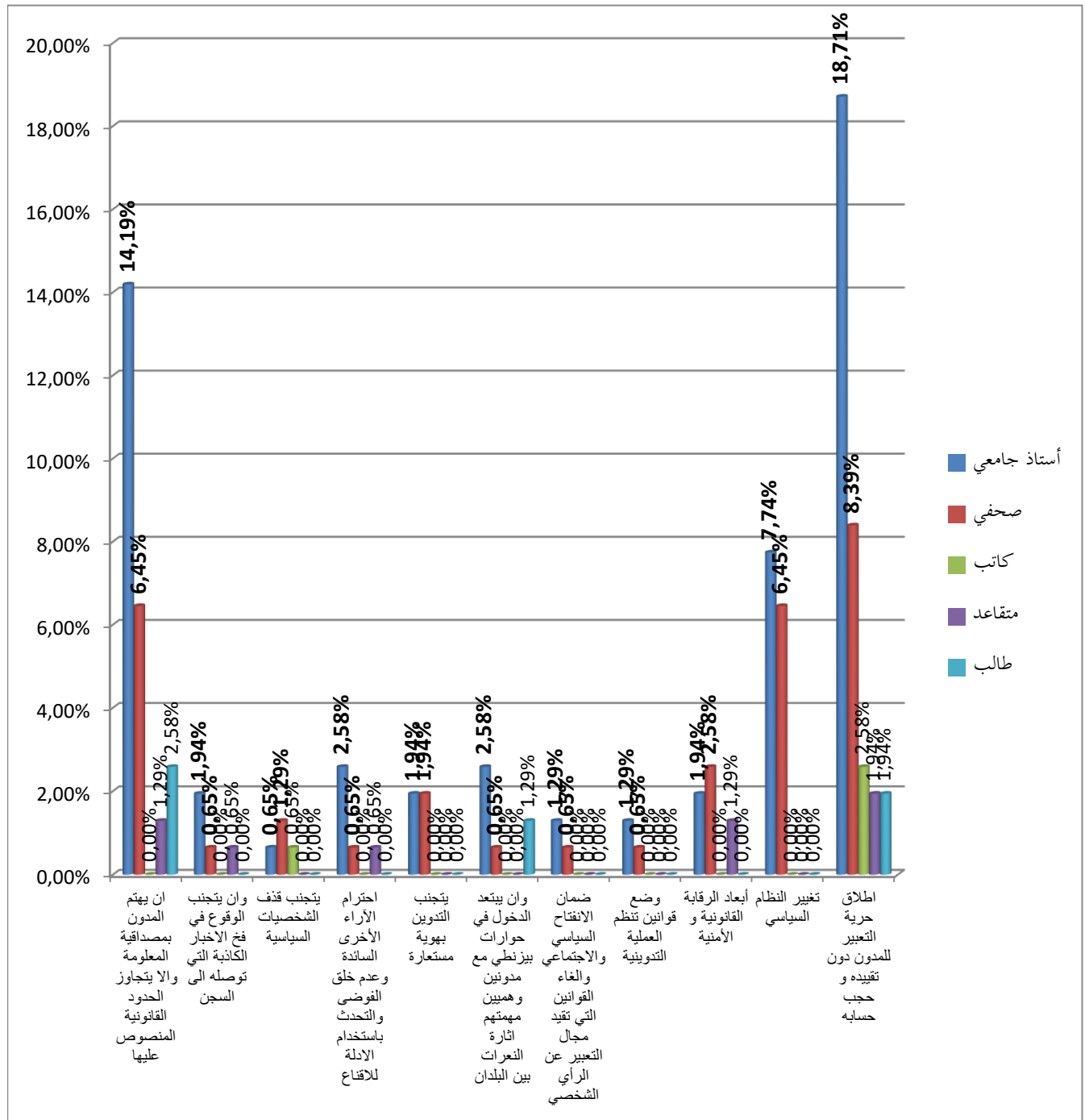
الجدول رقم (42): الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة

لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة متغير المهنة

المجموع		طالب		متقاعد		كاتب		صحفي		أستاذ جامعي		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
24,52%	38	2,58%	4	1,29%	2	0,00%	0	6,45%	10	14,19%	22	ان يهتم المدون بمصادقية المعلومة والا يتجاوز الحدود القانونية المنصوص عليها
3,23%	5	0,00%	0	0,65%	1	0,00%	0	0,65%	1	1,94%	3	وان يتجنب الوقوع في فخ الاخبار الكاذبة التي توصله الى السجن
2,58%	4	0,00%	0	0,00%	0	0,65%	1	1,29%	2	0,65%	1	يتجنب قذف الشخصيات السياسية
3,87%	6	0,00%	0	0,65%	1	0,00%	0	0,65%	1	2,58%	4	احترام الآراء الأخرى السائدة وعدم خلق القوضى والتحدث باستخدام الادلة للاقناع
3,87%	6	0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0	1,94%	3	1,94%	3	يتجنب التدوين بحوية مستعارة
4,52%	7	1,29%	2	0,00%	0	0,00%	0	0,65%	1	2,58%	4	وان يتعدد الدخول في حوارات يبرزني مع مدونين وهميين مهمتهم اثاره التعتات بين البلدان
1,94%	3	0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0	0,65%	1	1,29%	2	ضمان الانفتاح السياسي والاجتماعي والغاء القوانين التي تقيد مجال التعبير عن الرأي الشخصي
1,94%	3	0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0	0,65%	1	1,29%	2	وضع قوانين تنظم العملية التدوينية
5,81%	9	0,00%	0	1,29%	2	0,00%	0	2,58%	4	1,94%	3	أبعاد الرقابة القانونية و الأمنية
14,19%	22	0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0	6,45%	10	7,74%	12	تغيير النظام السياسي
33,55%	52	1,94%	3	1,94%	3	2,58%	4	8,39%	13	18,71%	29	اطلاق حرية التعبير للمدون دون تقييده و حجب حسابه
100,00%	155	5,81%	9	5,81%	9	3,23%	5	30,32%	47	54,84%	85	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (37): الاقتراحات التي تقدمها المدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية بدلالة متغير المهنة



المصدر من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه أن الأساتذة الباحثون سجلوا أعلى نسبة في المطالبة بـ "إطلاق حرية التعبير للمدون" (18,71%) لمن مجموع الاقتراحات تلاها "الالتزام بمصادقية المعلومة وتجنب تجاوز القانون" (14,19%) الدعوة "لتغيير النظام السياسي" (7,74%). أما بالنسبة للصحفيين توزعت اقتراحاتهم بين "إطلاق حرية التعبير ورفع القيود" (8,39%)، "تغيير النظام السياسي" (6,45%)، "الدعوة لإبعاد الرقابة القانونية والأمنية" (2,58%). في حين، الكتاب كانت مساهماتهم محدودة، وجاءت أهم اقتراحاتهم في "إطلاق حرية التعبير" (2,58%). المتقاعدون قدموا اقتراحات تمحورت أساسًا حول "احترام المصادقية وعدم تجاوز القانون وإطلاق حرية التعبير دون تقييد". أبرز اقتراحات الطلبة، تمثلت في "الدعوة إلى تجنب الدخول في حوارات افتراضية مع حسابات وهمية" (1,29%)، إطلاق حرية التعبير دون تقييد (1,94%).

وعلى المستوى العام، تظهر نتائج الجدول أن أكثر الاقتراحات ظهوراً عبر جميع المهن هو "إطلاق حرية التعبير وحجب الحسابات" بـ (33,55%)، ثم الالتزام بمصادقية المعلومة وتجنب تجاوز القانون بـ (24,52%).

أظهرت النتائج الكمية، أن عدد الاقتراحات المقدمة لتفعيل دور التدوين الإلكتروني في الجزائر يختلف باختلاف المهنة، حيث احتلت فئة الأساتذة الباحثين الصدارة بنسبة (54,84%) من مجموع الاقتراحات، ما يعكس وعياً مهنيًا وعلميًا بأهمية تنظيم التدوين وضبطه قانونيًا وأخلاقيًا. تليها فئة الصحفيين بنسبة (30,32%)، حيث ركز أغلبها على المطالبة بإطلاق حرية التعبير ورفع القيود والرقابة، وهو ما ينسجم مع طبيعة العمل الصحفي المرتبط بحرية الوصول إلى المعلومات. أما فئة الكتاب فقد سجلت حضوراً ضعيفاً بنسبة (3,23%)، في حين قدم كل من المتقاعدين والطلبة نسبة متساوية وقدرها (5,81%) لكل فئة، وهو ما يشير إلى مشاركة محدودة مقارنة بالفئات المهنية الأخرى.

وعلى مستوى الاقتراحات الأكثر تكراراً، جاءت الدعوة إلى "إطلاق حرية التعبير وعدم تقييد المدون أو حجب حسابه" في المرتبة الأولى بنسبة (33,55%)، تلتها "الدعوة إلى الاهتمام بمصادقية المعلومة وعدم تجاوز الحدود القانونية" بنسبة (24,52%)، بينما جاءت المطالبة بـ "تغيير النظام السياسي" في المرتبة الثالثة بنسبة (14,19%).

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

تظهر هذه النتائج أن الاقتراحات تميل إلى ثلاثة محاور أساسية حماية حرية التعبير، الالتزام بالمسؤولية المهنية والأخلاقية في نقل المعلومات، والدعوة إلى تخفيف الرقابة وإصلاح البيئة التشريعية المنظمة للتدوين.

تظهر النتائج أن عددًا معتبرًا من الاقتراحات ركز على؛ تعديل القوانين المنظمة للتدوين إلغاء الرقابة، توفير بيئة تكنولوجية وسياسية مفتوحة للحوار. هذا يعني أن التكنولوجيا (المنصات الرقمية) لا تُستخدم فقط كوسيلة للنشر، بل كقوة محركة للتغيير الاجتماعي والسياسي، والمدون لا يطالب بتكييف المحتوى مع التكنولوجيا فقط، بل بتعديل البنية السياسية والقانونية لتواكب التطور التكنولوجي. أي التدوين أصبح من منظور هؤلاء المدونين أداة ضغط يمكن أن تؤثر في منظومة التشريع والحوكمة. وهنا تظهر الحتمية التكنولوجية "التكنولوجيا لا تعكس المجتمع فقط، بل تدفعه نحو التغيير".

تعكس الاقتراحات التي ركز عليها المدونون—خاصة إطلاق حرية التعبير، واحترام مصداقية المعلومة، سعيًا واضحًا نحو جعل التدوين فضاءً عمومياً حقيقياً، يتيح تبادل الحجج والمواقف بشكل عقلاني. يتضح أن بعض الفئات المهنية (خصوصًا الأساتذة الباحثين والصحفيين) تدرك أن وظيفة الفضاء العمومي ليست مجرد نشر رأي، بل تنظيم الحوار وتحريره من الضغوط والتشويش، وهذا ما يظهر في اقتراحات مثل؛ تجنب قذف الشخصيات السياسية احترام الآراء الأخرى والتعبير بالحجة والدليل؛ وتجنب الحسابات الوهمية والحوار العقيم.

هذه السلوكيات تتوافق مع شروط هابرماس للفضاء العمومي: المشاركة العقلانية، احترام الرأي الآخر، والتواصل بين أفراد متساوين دون إكراه. وبالتالي، يظهر أن المدون الجزائري يسعى لتحويل التدوين من مجرد "تنفيس رقمي" إلى منصة نقاش عمومي نقدي.

أظهرت النتائج اختلافًا بين الفئات المهنية في طريقة تعاملها مع التعبير عن القضايا السياسية؛ فالأساتذة الباحثون والصحفيون يميلون إلى التعبير الجريء والمباشر، حتى للوصول إلى اقتراحات بنوية مثل "تغيير النظام السياسي" (14,19%) والفئات مثل المتقاعدين والطلبة تميل إلى التحفظ، واقتراحات تتعلق بتجنب المشاكل، مثل: تجنب الوقوع في الأخبار الكاذب، تجنب التدوين بهوية مستعارة، وتجنب الحسابات الوهمية.

هذا الاختلاف يعكس آلية لولب الصمت؛ كلما ارتفع الإحساس بالمخاطر السياسية والقانونية، زاد الميل إلى الصمت أو الرقابة الذاتية، بينما الفئات ذات الخبرة المهنية الإعلامية (الصحفيون) أو الأكاديمية (الأساتذة الباحثون) أقل تعرضاً لهذا التأثير، ولديهم استعداد أكبر للمجاهرة بالرأي.

ظهرت نتائج الدراسة أن طبيعة الاقتراحات المقدمة من المدونين لتطوير التدوين السياسي والاجتماعي في الجزائر تتأثر بشكل واضح بمتغيرات الجنس والسن والمستوى التعليمي والمهنة. فقد اتفق جميع المدونين، بمختلف فئاتهم، على أولوية إطلاق حرية التعبير كمدخل أساسي لتعزيز دور التدوين، حيث جاءت هذه التوصية في المرتبة الأولى (33.55%)، تليها الدعوة إلى احترام المصادقية وعدم تجاوز الحدود القانونية (24.52%)، ثم المطالبة بإصلاحات سياسية تقلل من الرقابة المفروضة على التعبير الرقمي (14.19%).

ووفقاً لمتغير الجنس، تبين وجود اختلاف في طبيعة المقترحات؛ إذ يميل الذكور إلى اقتراحات ذات طابع تحرري مرتبط بالانفتاح السياسي والحد من الرقابة، بينما تركز الإناث على مقترحات تراعي المسؤولية المهنية والأخلاقية، مع التأكيد على مصادقية المعلومة وتجنب المخاطر القانونية.

أما بالنسبة لمتغير السن، فقد كانت الفئة الشابة الأكثر مطالبة بإطلاق حرية التعبير والانفتاح على التدوين السياسي، في حين أبدت الفئات الأكبر سناً توجهها أكثر تحفظاً، ركّز على تنظيم العملية التدوينية والالتزام بالقواعد القانونية والأخلاقية، ما يعكس اختلافاً في تمثيلات التدوين بين جيل رقمي تحولي وجيل أكثر اعتدالاً.

وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي، أظهرت النتائج أن فئة ما بعد التدرج ركزت على الجوانب الهيكلية، مثل وضع قوانين تنظم التدوين وإلغاء الرقابة، بينما أولت فئة التدرج اهتماماً أكبر بالأبعاد المهنية والأخلاقية، كضبط مصادقية المحتوى واحترام الرأي الآخر.

كما كشف تحليل النتائج حسب المهنة أن الأساتذة الباحثين كانوا الأكثر تقديمًا للاقتراحات (54.84%) مع تركيز على تنظيم التدوين وتوضيح الإطار القانوني، تليهم فئة الصحفيين (30.32%)

التي ركزت على إطلاق حرية التعبير والتخفيف من الرقابة، في حين كانت مساهمة الطلبة والمتقاعدين والكتاب محدودة نسبيًا.

وعليه، يتّضح أن اختلاف الاقتراحات لا يعكس فقط تنوع الخلفيات الاجتماعية والمهنية للمدونين، بل يكشف عن تصورات متعددة لمعنى الحرية والمسؤولية داخل الفضاء الرقمي الجزائري، تتوزع بين رؤية تحريرية تطمح إلى إزالة القيود، ورؤية تنظيمية تبحث عن ضبط الممارسة وفق معايير قانونية وأخلاقية.

تكشف النتائج المتعلقة بالاقتراحات المقدمة من المدونين الجزائريين لتفعيل التدوين الإلكتروني في القضايا السياسية والاجتماعية، والمتأثرة بمتغيرات الجنس والسن والمستوى التعليمي والمهنة، عن ديناميكية اتصالية يمكن تفسيرها من خلال ثلاث مقاربات:

أولاً **الحتمية التكنولوجية**، فتظهر في إيمان المدونين بأن التكنولوجيا تمنح قوة وفاعلية للخطاب الرقمي، حيث تعتبر المنصات الرقمية فضاءات تسمح بتجاوز الوساطة التقليدية في التعبير عن الرأي. ومع ذلك، تكشف النتائج أن الحرية الرقمية ليست مطلقة، بل مشروطة بالقوانين والرقابة، ما يجعل التكنولوجيا أداة تغيير محتمل ولكن غير مضمون في ظل الإطار السياسي الراهن.

ثانيًا، توضح النتائج أن المطالبة بـ "إطلاق حرية التعبير" وتركيز فئات معينة، خاصة الشباب والصحفيين، على رفع القيود القانونية، يعكس سعي محاولة المدونين الانتقال نحو بناء **فضاء عمومي رقمي** يسمح بالنقاش الحر حول القضايا العامة، بما يتوافق مع تصور (هابرماس) القائم على الحوار المفتوح والمشاركة العقلانية في الشأن العام. فالمدونون لا يكتفون بالتعبير الفردي، بل يسعون إلى توسيع دائرة المشاركة وتفعيل التواصل المجتمعي عبر المنصات الرقمية.

ثالثًا، يُظهر التباين بين الجنسين والفئات العمرية، خاصة في مستوى الجراءة السياسية والميول نحو الخطاب النقدي، أثر **نظرية لولب الصمت**؛ حيث تميل الفئات الأكثر تحفظًا (إناث، فئات عمرية أكبر، مستويات تعليمية معينة) إلى تبني خطاب أخلاقي ومهني لتجنب المخاطر المرتبطة بالتدوين السياسي، نتيجة الخوف من العزل الاجتماعي أو العقوبات القانونية. في المقابل، تتبنى فئات أخرى خطابًا أكثر تحررًا وراديكالية، ما يعكس الشعور بالدعم أو الانتماء إلى رأي عام رقمي مؤيد للمشاركة السياسية.

الفصل الرابع: التدوين الإلكتروني ودوره في مشاركة الاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية

من خلال نتائج الصعوبات والمشكلات المرتبطة بالتدوين السياسي والاجتماعي في الجزائر، والاقتراحات المقدّمة لتطويره، أن التدوين الإلكتروني يمثل مساحة للتعبير والمشاركة في القضايا العامة، لكنه لا يزال محاطاً بقيود قانونية ورقابية تحدّ من فاعليته. فقد ركز المدونون في اقتراحاتهم على ثلاث أولويات أساسية: تعزيز حرية التعبير دون قيود أو حجب (33.55%) ، الالتزام بالمصداقية واحترام الضوابط القانونية (24.52%) ، والمطالبة بتغيير الإطار السياسي المؤطر لممارسة التدوين. (14.19%)

وتبيّن النتائج أن اقتراحات المدونين تتأثر بمتغيرات فردية واجتماعية؛ فالجنس يحدد درجة الجراءة (الذكور أكثر ميلاً للمطالبة بالتححرر السياسي، والإناث تميل للانضباط الأخلاقي)، في حين يعكس السن اختلافاً بين جيل رقمي تحولي يدافع عن الانفتاح، وجيل تقليدي يفضل التنظيم والاحتياط. كما أظهر المستوى التعليمي نوعين من المقاربات: فئة تفضّل الإصلاح الهيكلي (ما بعد التدرج) مقابل فئة تركز على الأخلاقيات المهنية (التدرج). أما على مستوى المهنة، فقد برز الأساتذة والباحثون كأكثر فئة تقدّم اقتراحات متعلقة بتنظيم التدوين، بينما ركز الصحفيون على حرية التعبير ورفع القيود.

بالتالي، فإن تفعيل دور التدوين في الفضاء العمومي الجزائري لا يتطلب فقط توفير حرية رقمية، بل أيضاً ترسيخ ثقافة تدوينية مسؤولة تجمع بين حرية التعبير والممارسات المهنية والأخلاقية. ويؤكد هذا أن التدوين الإلكتروني في الجزائر يشكل اليوم مساراً جديداً للمشاركة المجتمعية والسياسية، لكنه لا يزال في مرحلة انتقالية يتجاوزها من جهة طموح التحرر، ومن جهة أخرى محدّدات الواقع القانوني والسياسي.

خاتمة الفصل

أظهرت نتائج هذا الفصل أنّ التدوين الإلكتروني في الجزائر يمارس داخل فضاء تواصلية تتقاطع فيه ثلاثة أبعاد أساسية: الحرية، والرقابة، وإدارة الهوية الرقمية. فالمدونون يعبرون عن آرائهم حول القضايا الاجتماعية والسياسية، مستفيدين من إمكانيات المنصات الرقمية في إيصال صوتهم وبناء تفاعل عام، إلا أنّهم في الوقت نفسه يواجهون درجة من الضبط الاجتماعي والقانوني تجعل الممارسة الاتصالية محكومة بالحذر والانتقائية في الطرح.

وبيّنت النتائج أنّ الاقتراحات المقدمة من المدونين تركز أساساً على تعزيز مصداقية المحتوى وعدم تجاوز الحدود القانونية من جهة، وتوسيع هامش حرية التعبير وتقليل القيود الرقابية من جهة أخرى، ما يكشف أن الخطاب الرقمي للمدون لا يُنتج فقط معلومات، بل يتفاوض باستمرار مع البيئة القانونية والسياسية المحيطة به.

وفي هذا السياق، برزت إدارة الهوية الرقمية كعامل حاسم في كيفية ممارسة التدوين؛ إذ أظهرت الدراسة أنّ جزءاً من المدونين يعتمدون الهوية الصريحة عند تناول القضايا الاجتماعية، لما تمنحه من مصداقية وتأثير، بينما يفضل آخرون استخدام الهوية المستعارة تفادياً للمخاطر المرتبطة بالتعبير العلني في قضايا حساسة. هذا السلوك يعكس حالة "الموازنة الاتصالية" بين الرغبة في المشاركة في النقاش العام والخشية من التعرض للعقوبات أو الوصم الاجتماعي، بما يتوافق مع افتراضات نظرية لولب الصمت حول تأثير الخوف من العزل على الإفصاح عن الرأي، وكذلك مع منطق الفضاء العمومي لهابرماس الذي يربط المشاركة بالرغبة في النقاش العقلاني وغياب الضغط السلطوي.

وبناءً على ذلك، يمكن التأكيد أنّ التدوين في الجزائر يتحرك ضمن مساحة وسطى: فهو لا يُعبّر عن تحرر كامل من القيود، ولا يخضع كلياً لرقابة شاملة، بل يعمل داخل فضاء تفاوضي تتداخل فيه الحرية والاحتياط، والهوية الرقمية كوسيط استراتيجي لتحديد مستوى الانكشاف والمشاركة. وهو ما يعزز الطرح القائل بأن المدون الجزائري يمارس فعلاً تواصلية مشروطاً بحدود السياق السياسي والاجتماعي.

الاستنتاجات:

شهدت الجزائر خلال العقدین الأخيرین تحولات عميقة في مجال الاتصال الرقمي، مع توسع استخدام الإنترنت وانتشار المنصات التفاعلية والمدونات الإلكترونية، التي أضحت فضاءات جديدة للتعبير، والمشاركة في النقاشات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي. وفي ظل تراجع هيمنة وسائل الإعلام التقليدية وازدياد رغبة الشباب والفاعلين في البحث عن قنوات بديلة تضمن حرية أكبر في الطرح والحوار، برز التدوين الإلكتروني كمسار غير مؤسسي يتجاوز القيود التقليدية للنشر، ويفتح المجال أمام تشكل رأي عام رقمي مستقل ومتعدد الأصوات.

وتكمن أهمية دراسة التدوين في الجزائر في كونه لم يعد مجرد ممارسة فردية معزولة، بل أصبح ظاهرة اتصال اجتماعي لها أثر على تشكيل اتجاهات ومواقف الرأي العام، ومتابعة قضايا الشأن العام، بما يتيح فهماً جديداً للعلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة داخل البيئة الرقمية.

يمثل تحليل اتجاهات المدونين نحو القضايا المطروحة السياسية والاجتماعية محوراً أساسياً لفهم طبيعة حضورهم داخل المجال الاتصالي الجديد، إذ إن الاتجاهات تعكس الدوافع والمواقف والاستعدادات النفسية والسلوكية التي توجه عملية الكتابة والتفاعل. فالتدوين اليوم يتجاوز سرد الأحداث إلى التأثير والتعبئة والمساءلة، ما يجعل استكشاف اتجاهات المدونين خطوة ضرورية لفهم دورهم في تشكيل النقاش العمومي الرقمي في الجزائر.

ركزت الدراسة على الفاعل الاتصالي "المدون الجزائري" بوصفه منتجا للمعنى وصانعا للمواقف داخل المجال الرقمي لا متلقيا ومشاركا فقط في النقاش العمومي، وذلك من خلال قياس اتجاهاته ودوافعه وصعوباته أثناء تناول القضايا السياسية والاجتماعية عبر التدوين، والبحث فيما إذا كان هذا الفضاء يسمح له بالمشاركة والتأثير أم أنه يدفعه نحو الصمت والتحفظ بفعل المخاطر والاعتبارات الاجتماعية والسياسية.

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة التدوين الإلكتروني في الجزائر، من خلال فهم اتجاهات المدونين نحو القضايا الاجتماعية والسياسية التي يتناولونها عبر الفضاء الرقمي. من خلال الكشف عن طبيعة الدوافع التي تحكم ممارسة التدوين، ومستوى الجرأة والانفتاح في التعبير، التعرف على القضايا السياسية والاجتماعية التي يتناولها المدونون في مضامينهم الرقمية، واستجلاء اتجاهاتهم نحو هذه القضايا. الكشف عما إذا كان

الفضاء الرقمي الجزائري يمثل مجالاً فعلياً للتأثير والمشاركة العامة، أم أنه يعيد إنتاج أنماط الصمت والتحفّظ داخل البيئة الرقمية، ومدى وعي المدونين بدورهم في تشكيل النقاش العمومي والتأثير في الرأي العام. كما هدفت إلى استجلاء مدى ارتباط اتجاهات المدونين بالعوامل الفردية (السن، الجنس، المستوى التعليمي، المهنة)، وتحليل الصعوبات والعوائق التي تحدّ من فاعليتهم داخل هذا الفضاء الاتصالي الجديد.

وذلك الاعتماد على ثلاث فرضيات، الأولى: يتسم اتجاه المدونين نحو تناول القضايا الاجتماعية والسياسية بدرجة متوسطة؛ الفرضية الثانية: توجد فروق في اتجاهات المدونين الجزائريين نحو دور التدوين الإلكتروني في مشاركة الاتجاهات والمواقف المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية، وذلك تبعاً لمتغيرات السن والجنس والمستوى التعليمي والوظيفة؛ توجد صعوبات يواجهها المدون الجزائري عند التدوين حول الموضوعات السياسية والاجتماعية، كفرضية ثالثة.

انطلاقاً من تعقّد ظاهرة التدوين، فإن فهمها لا يمكن أن يتم بنموذج نظري واحد، مما استدعى اعتماد مقارنة نظرية ومنهجية متكاملة متعددة المستويات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية المرتبطة بسلوك الأفراد داخل البيئة الرقمية. تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة من المدونين الجزائريين النشطين على المنصات الإلكترونية مع توظيف مقياس علمي مبني على النموذج الثلاثي للاتجاهات (المعرفي-الوجداني-السلوكي)، وأساليب إحصائية وصفية وتحليلية لمعالجة البيانات وفحص الفرضيات.

كما استندت الدراسة على مقارنة نظرية متكاملة، تجمع بين نظرية الحتمية التكنولوجية وتطورها لتفسير أثر التكنولوجيا في صناعة المحتوى، ونظرية الفضاء العمومي لفهم طبيعة النقاش الرقمي الذي يحدث داخل منصات التدوين، ونظرية لولب الصمت لتحليل علاقة البيئة الاجتماعية بجرأة التعبير أو الامتناع عنه عند تناول قضايا سياسية واجتماعية حساسة، وهذا لفهم ظاهرة التدوين الإلكتروني في الجزائر من مستويات تحليل متعددة: تكنولوجية، اتصالية، ونفسية اجتماعية.

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج تم عرضها وفقاً لتساؤلات الدراسة ومباحث الفصل الرابع وهي:

النتائج المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة) والخبرة في

التدوين:

- تبين أن مجال التدوين الإلكتروني في الجزائر تهيمن عليه فئة الذكور؛ إذ سجل الرجال نسباً أعلى في مختلف مؤشرات المشاركة مقارنة بالنساء، ما يكشف عن عدم توازن واضح في الحضور الرقمي بين الجنسين.
 - أظهرت النتائج أن التدوين الإلكتروني فضاء شبابي بالأساس؛ حيث تمثل الفئة العمرية ما بين 18 و35 سنة النسبة الأكبر من المدونين، تليها فئات عمرية أكبر، لكن بحضور أقل.
 - أظهرت البيانات أن أغلب المدونين يمتلكون مستوى تعليمياً جامعياً أو أعلى، ما يعكس ارتباط التدوين بالمستوى المعرفي المرتفع والقدرة على إنتاج محتوى تحليلي.
 - المسار المهني للمدونين يبرز علاقة وثيقة بين التدوين والمهن ذات الطابع المعرفي والإعلامي، مثل الأساتذة الجامعيين، الباحثين، الصحفيين، في حين تظهر مشاركة أقل من الفئات المهنية الأخرى.
 - تكشف نتائج الخبرة أنّ الذكور دخلوا عالم التدوين في مراحل مبكرة، واستمروا فيه لفترات طويلة، بينما تظهر مشاركة النساء بشكل أكبر في فئة "أقل من خمس سنوات"، وهو ما يعكس دخولاً حديثاً ومتأخراً نسبياً للإناث إلى فضاء التدوين.
 - تُظهر الخبرة الزمنية للتدوين أنّ التدوين الرقمي في الجزائر انتقل من نشاط فردي أو ترفيهي إلى نشاط مستمر ذي طابع معرفي ونقدي، مشكلاً تراكمًا مهاريًا وفكريًا لدى المدونين.
- النتائج المتعلقة بلغة التدوين الإلكتروني:
- التدوين الإلكتروني في الجزائر يُعد فضاء لغويًا متعدد المستويات، يخضع فيه اختيار اللغة لاعتبارات اجتماعية وثقافية ومهنية وسياسية، وليس لاعتبارات التواصل البسيط فقط.
 - اللغة في التدوين دور هوياتي، حيث تُستخدم العربية الفصحى والفرنسية لصياغة خطاب معرفي وتحليلي موجّه نحو النقاش العمومي الجاد، بينما تُستخدم العامية والأمازيغية واللغة الهجينة كآليات لتحقيق القرب وبناء التفاعل مع المتلقين داخل فضاءات التواصل الشعبي.
 - تتداخل اللغة مع متغيرات السن والجنس والمستوى التعليمي والمهنة، مما يعكس أن اللغة أداة لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية داخل الفضاء الرقمي؛ فالنخب الجامعية والمهنية توظف لغات ذات

طبيعة رسمية (الفصحى/الفرنسية/الإنجليزية)، بينما تستخدم الفئات الأصغر سنًا أو الأقل خبرة لغات قريبة من الجمهور (العامية/الهجينة/الأمازيغية).

- تؤكد النتائج أن اللغة في التدوين الإلكتروني تعمل كـ"استراتيجية لإدارة المخاطر الاتصالية"؛ فكلما كان المحتوى حساسًا أو سياسيًا، زاد استخدام العامية أو اللغة الهجينة لتقليل وضوح الموقف وتجنب الدخول في صدام مع السلطات أو الرأي العام، في تجسيد واضح لمنطق **لوب الصمت**.

- تبين المعطيات أن المنصات الرقمية ليست حيادية، بل تفرض شكلاً معيناً للخطاب اللغوي، وفق ما تؤكدته **نظرية الحتمية التكنولوجية**، حيث تحدد المنصة لغة الخطاب وسرعته وطبيعته، مما يجعل التكنولوجيا عنصراً موجهاً للرسالة وليس مجرد قناة لنقلها.

وبهذا، يصبح التدوين الإلكتروني في الجزائر فضاءً لإنتاج لغات متعددة تشكل في مجموعها مشهداً لغوياً يعكس المجتمع بكل تنوعاته الثقافية والمعرفية، ويعبر عن ديناميكية النقاش العمومي في البيئة الرقمية.

خلصت نتائج الدراسة المتعلقة بالمنصات الرقمية التي يعتمد عليها المدونون الجزائريون عن جملة من

المؤشرات:

- يتضح أن اختيار المنصة الرقمية لا يخضع لعوامل تقنية فقط، بل يتأثر بمتغيرات سوسيوديموغرافية (الجنس، السن، المهنة، المستوى التعليمي)، حيث يلعب كل متغير دوراً في تحديد نمط التفاعل وطبيعة المشاركة في القضايا السياسية والاجتماعية.

- يظهر متغير الجنس كمحدد مهم في اختيار المنصة؛ إذ يفضل الذكور منصتي "التويتير واليوتيوب" نظراً لطابعهما الجدلي والتحليلي والتقني، بينما تميل الإناث إلى "الإنستغرام" كمنصة بصرية سريعة التفاعل، مع بقاء "الفيسبوك" فضاءً مشتركاً يجمع الجنسين.

- يرتبط متغير السن ارتباطاً واضحاً بنوعية المنصة المستخدمة؛ فالشباب ينجذبون نحو المنصات البصرية (اليوتيوب-الانستغرام) التي تسمح بالتعبير السريع المختصر، بينما تميل الفئات الأكبر سنًا إلى "الفيسبوك والمدونات النصية" التي تتيح تقديم محتوى معمق يقوم على الحجاج والتفسير.

- يظهر تأثير المهنة بوضوح؛ إذ يهيمن الأساتذة الباحثون والصحفيون على منصتي "الفايسبوك والتويتر" بوصفهما منصتين للنقاش العمومي وتبادل الرأي، في حين يميل الطلبة أكثر إلى (اليوتوب-الانستغرام) باعتبارهما أدوات تعبير مرئية وشبابية.
- يتضح أن المستوى التعليمي يلعب دوراً في تحديد المنصة، حيث يستخدم الجامعيون والأكاديميون منصتي "التويتر والفايسبوك" بدرجة أكبر، بوصفهما فضاءين للنقاش الفكري والسياسي، بينما تميل الفئات ذات التعليم الأقل إلى المنصات البصرية الأكثر تداولاً وسهولة في الاستخدام.
- تكشف النتائج أن خصائص المنصات نفسها تؤثر في نوع التدوين؛ فالمنصات التي تقوم على الصورة والفيديو تشجع على المحتوى السريع والعاطفي (الانستغرام- اليوتوب)، في حين تفرض المنصات النصية (الفايسبوك والتويتر والمدونة النصية) خطاباً تحليلياً أو نقدياً أعمق.
- تشير النتائج إلى أن بعض الفئات، خاصة الإناث أو كبار السن، قد تفضّل المنصات الأقل صداماً مثل الانستغرام أو المدونات الشخصية، لتجنب ردود الفعل السلبية أو الاختلافات الحادة الموجودة في منصات النقاش العمومي المفتوح مثل الفاييسبوك والتويتر.
- أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام المدون الجزائري لمنصات التدوين لا ينطلق من اعتبارات تقنية فقط، بل يرتبط بدوافع متعددة الأبعاد (تقنية، سياسية، اجتماعية، إعلامية، ومعرفية). ويمكن تلخيص أهم النتائج كما يلي:
- الدوافع التقنية :سهولة استخدام المنصات الرقمية، سرعة النشر، والقدرة على الوصول إلى جمهور واسع، إضافة إلى خاصية التفاعلية التي تسمح للمدون أن يكون في الوقت نفسه مرسلًا ومتلقيًا، مما يسهل خلق دوائر للنقاش حول القضايا العامة.
- الدوافع السياسية :يعتبر التعبير الحر عن الرأي خصوصاً في القضايا السياسية والمسكوت عنها من أبرز الدوافع، خصوصاً في ظل هيمنة وسائل الإعلام التقليدية على الخطاب العام. يُستخدم التدوين كفضاء بديل لكسر القيود المفروضة على حرية التعبير، والمساهمة في تشكيل الرأي العام.
- الدوافع الإعلامية والمعرفية :تتمثل في نشر الأخبار والمعلومات وإعادة تداول المحتوى، ما يجعل بعض المدونين قريبين من ممارسة "صحافة المواطن"، بهدف التأثير في المتلقي ورفع مستوى الوعي.

- الدوافع الاجتماعية : تتمثل في الالتزام بقضايا المجتمع، والتفاعل مع هموم المواطن اليومية، وتعويض غياب مناقشة هذه القضايا في الإعلام التقليدي.
- الدوافع المرتبطة بالنوع الاجتماعي (الجنس) : يميل الذكور إلى التدوين في القضايا السياسية والنقدية، بينما تميل الإناث إلى القضايا الاجتماعية والإخبارية، مع اشتراك الجنسين في الدوافع التقنية ودافع التعبير عن الرأي.
- الدوافع المرتبطة بالعمر : تعد الفئة الشبابية (20-39 عامًا) الأكثر استخدامًا للتدوين، إذ تجمع دوافعها بين التعبير، التأثير، وكسر القيود السياسية. بينما تميل الفئات الأكبر سنًا إلى الاستخدام التقني الأقل تأثيرًا.
- الدوافع المرتبطة بالمستوى التعليمي : يهيمن أصحاب التعليم الجامعي وما بعد الجامعي على التدوين، إذ يستخدمونه كأداة للتعبير النقدي والمشاركة في تشكيل الرأي العام.
- الدوافع المرتبطة بالمهنة : يستخدم الصحفيون التدوين كامتداد للنشاط الإعلامي، الأكاديميون كمساحة للتأثير الفكري، بينما يستخدمه المتقاعدون كمصدر لإثبات الذات والمشاركة في النقاش العمومي.
- التدوين الإلكتروني في الجزائر ليس نشاطًا ترفيهيًا أو تقنيًا، بل هو ممارسة ذات بعد اتصالي اجتماعي-سياسي، تهدف إلى التأثير وتشكيل الوعي العام.
- تظهر الدوافع السياسية بوضوح باعتبار التدوين وسيلة لكسر الصمت والحديث عن القضايا التي تُقصيها وسائل الإعلام التقليدية، بما يتوافق مع نموذج "صحافة المواطن".
- يتقاطع سلوك المدون مع نظرية الفضاء العمومي لهابرماس، حيث تتحول المنصات الرقمية إلى فضاء للنقاش والمشاركة في صياغة اتجاهات الرأي العام.
- كما تتقاطع النتائج مع نظرية لولب الصمت؛ فالتدوين يصبح وسيلة للتعبير عن الرأي داخل فضاء أكثر أمانًا من المجال الواقعي، وخاصة لدى الفئات التي تتجنب المواجهة المباشرة.
- تؤكد النتائج تأثير المتغيرات الفردية (السن، الجنس، المهنة، المستوى التعليمي) في تحديد دوافع التدوين وطبيعة المحتوى المتداول.

- يشكل المستوى التعليمي والنشاط المهني محركين أساسيين في تحويل التدوين إلى فعل نقدي وتحليلي يتجاوز استهلاك المحتوى إلى إنتاجه.
- باختصار، دوافع التدوين لدى المدون الجزائري تكشف عن وعي رقمي متنامٍ، يجعل من التدوين وسيلة للتأثير والتغيير، لا مجرد وسيلة للنشر أو مشاركة المعلومات.
- أظهرت نتائج الدراسة أنّ تناول المدون الجزائري للقضايا الاجتماعية والسياسية يتم وفق ترتيب هرمي وانتقائي يعكس أولويات المجتمع، ويكشف في الوقت ذاته طبيعة التفاعل داخل الفضاء الرقمي.
- بلغ المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المدونين نحو القضايا الاجتماعية (2.237)، ما يدلّ على "اتجاهات متوسطة" نحو هذه القضايا. هذا الاتجاه المتوسط يعكس توازناً بين الرغبة في التعبير والانخراط في قضايا المجتمع، وبين الحذر والرقابة الذاتية خوفاً من الجدل أو الرفض الاجتماعي.
- توافقت هذه النتيجة مع الفرضية الأولى للبحث، التي نصّت على أنّ اتجاه المدونين نحو تناول القضايا الاجتماعية والسياسية يتسم بـ "درجة متوسطة".
- ترتيب أهم القضايا الاجتماعية المتداولة: المستوى المعيشي وارتفاع الأسعار، قضايا اختطاف الأطفال والعنف ضدّهم، الهجرة غير الشرعية، قضايا المخدرات والاتجار بها، الانتحار والقتل العمدى، المثلية الجنسية
- يركّز المدونون على القضايا التي تمس الحياة اليومية للمواطن (ارتفاع الأسعار، الهجرة، العنف ضد الأطفال).
- بينما تقلّ مناقشة المواضيع المحاطة بحساسية الاجتماعية والأخلاقية مثل المثلية والانتحار.
- تكشف هذه النتائج أن اختيار القضايا الاجتماعية يتم عبر آلية انتقائية تراعي تقبل المجتمع وحدود النقاش المقبول.
- ترتيب القضايا الاجتماعية لدى المدون الجزائري، يفسر من خلال الحتمية التكنولوجية، التي تجعل القضايا اليومية قابلة للانتشار، والفضاء العمومي الذي يسمح بنقاش القضايا ذات الإجماع الاجتماعي، مقابل تأثير لولب الصمت الذي يكبح التعبير حول المواضيع الجدلية أو المثيرة للرفض الاجتماعي.

- بلغ المتوسط الحسابي العام للاتجاهات المدونين نحو القضايا السياسية (2.361)، وهو أعلى من المتوسط الاجتماعي، مع غياب تام للاتجاهات الضعيفة.
- يعكس هذا انخراطاً سياسياً واضحاً لدى المدونين، لكن مع حذر وانتقائية في المواضيع المطروحة.
- ترتيب أهم القضايا السياسية المتداولة: قضية الفساد في الجزائر، حرية التعبير، النظام السياسي في الجزائر،
- حرية الصحافة وعلاقتها بالسلطة، الشخصيات السياسية الوطنية والأحزاب السياسية، الأزمة الجزائرية المغربية، الإصلاحات السياسية في الجزائر.
- تظهر النتائج الاهتمام القوي بالمواضيع ذات البعد الرقابي والاحتجاجي (الفساد، حرية التعبير) وتراجع القضايا ذات الحساسية الدبلوماسية أو الصدام السياسي المباشر (الأزمة الجزائرية المغربية، تقييم الإصلاحات السياسية).
- تظهر نظرية الحتمية التكنولوجية أن المنصات الرقمية تمنح أدوات للتوثيق وفضح الفساد، أما منظور الفضاء العمومي بأن التدوين يتحول إلى مجال للنقاش السياسي وإنتاج رأي عام نقدي في حين تؤكد نظرية لولب الصمت تجنب القضايا الحساسة أو التي قد تخلق صداماً أو انقساماً اجتماعياً.
- تظهر النتائج بأن المدونون الجزائريون يمنحون الأولوية للقضايا المعيشية والسياسية التي تؤثر مباشرة على واقعهم.
- تكشف المعطيات هناك انتقائية واعية في المواضيع المتناولة، مدفوعة بالرغبة في التأثير، مقابل تجنب القضايا الحساسة بسبب الرقابة الذاتية والخوف من العزلة الرقمية.
- التدوين الإلكتروني يشكل فضاءً عمومياً ناشئاً للتعبير عن الرأي والمشاركة في النقاش العام، لكنه ما يزال محدوداً بمعايير اجتماعية وسياسية.
- خلصت نتائج الدراسة المتعلقة باتجاهات المدونين من مساهمة التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف بشأن القضايا السياسية والاجتماعية من وجهة نظر المدونين الجزائريين:
- أظهرت النتائج أن الاتجاه العام للمدونين الجزائريين نحو دور مواقع التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية محايد، بمتوسط حسابي بلغ (3.16) .

- توزيع درجات الاتجاهات: توزعت على ثلاث درجات، اتجاهات مؤيدة بنسبة (40%) بعدد ستة فقرات، اتجاهات محايدة (46,66%) بعدد سبعة فقرات، في حين اتجاهات معارضة بنسبة (13,33%) بفقرتين.
- يُظهر هذا التوزيع أن المدونين يميلون إلى التعبير بحرية نسبية، لكن مع وجود حذر أو قيود مرتبطة بالتدوين حول السياسة والقضايا الاجتماعية الحساسة.
- أظهرت النتائج أن أعلى المتوسطات سجلت في العبارات أعبر عن موقفي دائماً من القضايا السياسية والاجتماعية"، يشعرني فعل التدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية أنني مستخدم فعال"، "يؤدي التدوين الإلكتروني حول القضايا السياسية والاجتماعية إلى مشاكل للمدون" مما يعكس وعياً بدور المدون في النقاش العام مع إدراكه لصعوبات أو قيود ممارسة التعبير السياسي.
- في المقابل، الفقرات ذات المتوسطات المنخفضة مثل: لا أشعر بالأمان حينما أدون حول الشخصيات السياسية الجزائرية"، التدوين الإلكتروني فضاء لتناول القضايا الاجتماعية والسياسية بجرأة وصراحة أكثر من الاتصال وجهاً لوجه"، تشير إلى أن حرية التعبير عبر التدوين السياسي محدودة نسبياً، ويستخدم بعض المدونين أساليب غير مباشرة للتعبير (السخرية، التلميح، غلق التعليقات). ويتضح ذلك من خلال الفقرات (أستخدم الأسلوب التهكمي في تدويناتي حول القضايا السياسية في الجزائر، أفضل غلق خدمة التعليقات في التدوينات المتعلقة بالقضايا السياسية) التي سجلت متوسطاتها الحسابية قيماً عالية.
- اثبتت النتائج ان المدونين الجزائريين يتعاملون مع التدوين الإلكتروني كوسيلة معتدلة للتعبير عن المواقف ومشاركة الاتجاهات نحو القضايا السياسية والاجتماعية،
- أكدت النتائج أن التدوين الإلكتروني يُسهم بدرجة محدودة في تشكيل الرأي العام، إذ يوفر فضاءً للتعبير والمناقشة، لكنه لا يزال مقيداً بعوامل اجتماعية وسياسية تحد من فعاليته كمنبر حر لتداول القضايا العامة.
- أظهرت النتائج أن التدوين لإلكتروني، يمثل عاملاً محركاً للتغيير في بنية الاتصال والرأي العام، لكنه في البيئة الجزائرية لم يبلغ بعد مستوى الحتمية الكاملة، إذ ما تزال القيم الاجتماعية والرقابة والقيود تحدّ من قدرته على إحداث تحول جذري في أنماط التعبير والمشاركة السياسية.

- خلصت نتائج الدراسة الى أن التدوين الإلكتروني في الجزائر يمثل مجالاً عاماً غير مكتمل الشروط، إذ يتيح مساحة للنقاش والتفاعل حول القضايا العامة، لكنه يظل خاضعاً لتوازنات اجتماعية وسياسية تحدّد من تحقّق التواصل الحرّ والعقلاني بين الأفراد.
- يشكّل التدوين الإلكتروني فضاءً عاماً جزئياً يمارس فيه الأفراد النقاش العام، لكن دون الوصول إلى المستوى المثالي الذي تصوّره (هابرماس) في مفهومه للنقاش العمومي الحر، لأنه مقيد اجتماعياً وسياسياً.
- اعتدال الاتجاهات ووجود مواقف محايدة تعكس أن التأثير التكنولوجي، رغم أهميته، يبقى محكوماً بالبنية الاجتماعية والسياسية الجزائرية التي تقيد الاستخدام الحر للتقنيات.
- كشفت النتائج ان منصات التدوين الإلكتروني خلقت بيئة جديدة للتفاعل (بيئة رقمية)، لكنها لم تُحدث قطيعة كاملة مع أنماط الاتصال التقليدية، لأن المستخدمين ما زالوا يتصرفون وفقاً لمحددات ثقافية وسياسية قائمة.
- عكست النتائج أن التدوين لإلكتروني، يمثل عاملاً محركاً للتغيير في بنية الاتصال والرأي العام، لكنه في البيئة الجزائرية لم يبلغ بعد مستوى الحتمية الكاملة، إذ ما تزال القيم الاجتماعية والرقابة والقيود تحدّد من قدرته على إحداث تحول جذري في أنماط التعبير والمشاركة السياسية.
- اتضح من النتائج أن البيئة الرقمية لم تكسر حاجز الصمت، بل أعادت إنتاجه بصيغة جديدة عبر الرقابة الذاتية الرقمية (تدعيم الصمت).
- كشفت النتائج ان الاتجاهات نحو التدوين الإلكتروني كفضاء عام للتعبير عن القضايا السياسية والاجتماعية لم تُسجّل فروقاً ذات دلالة إحصائية باختلاف الجنس أو السن أو المهنة، ما يعكس تجانساً نسبياً في إدراك المدونين لأهمية هذا الفضاء كأداة للتعبير والمشاركة، بغضّ النظر عن خصائصهم الديموغرافية.
- غير أنّ المستوى التعليمي برز كعامل وحيد ذي دلالة إحصائية عكسية، إذ تبين أنّ المدونين ذوي المستويات التعليمية الأعلى يميلون إلى مواقف أكثر تحفظاً أو نقدية اتجاه التدوين الإلكتروني كأداة لنقاش القضايا السياسية والاجتماعية، مقارنةً بذوي المستويات الأدنى.

- أظهرت نتائج الدراسة أن المدونون يعبرون عن مواقفهم واتجاهاتهم بحرية نسبية، مع اعتماد أساليب تعبير غير مباشرة عند الحديث عن القضايا الحساسة.
- خلصت نتائج الدراسة أن التدوين الإلكتروني في الجزائر فضاء عام جزئي، يجمع بين إمكانات التقنية وحدود الواقع الاجتماعي والسياسي.
- وعليه، التدوين يعكس تفاعل القوى التقنية والثقافية والسياسية في تشكيل الرأي العام الرقمي، لكنه لم يصل بعد إلى مستوى الفضاء العمومي المثالي الذي تصوره هابرماس للنقاش الحر العقلاني
- النتائج المتعلقة بالهوية الرقمية للمدون من وجهة المدونين الجزائريين عينة الدراسة:
- أظهرت النتائج أن أغلب المدونين الجزائريين يدونون باستخدام أسمائهم الحقيقية، بينما نسبة ضئيلة تستخدم أسماء مستعارة، ما يعكس دمج الهوية الواقعية بالهوية الرقمية ورغبة في تعزيز المصداقية والثقة في التعبير عن الرأي.
- أكدت النتائج أن الإفصاح عن الهوية الحقيقية مرتبط بوجود مستوى عالٍ من الثقة والمصداقية، لكنه لا يعني حرية مطلقة؛ إذ يمارس المدونون رقابة ذاتية من خلال اختيار المواضيع "الآمنة" التي تقلل المخاطر الاجتماعية والسياسية.
- أظهرت النتائج أن الهوية الرقمية تعكس توازنًا دقيقًا بين الرغبة في المشاركة والانخراط في النقاش العام والحذر من المخاطر المرتبطة بالتعبير الحر، خصوصًا في القضايا السياسية والاجتماعية الحساسة.
- من منظور الحتمية التكنولوجية، شكلت البنية التقنية للمنصات الرقمية فضاءً للتعبير والمشاركة، لكنها فرضت أيضًا منطق الشفافية والانكشاف، ما جعل الإفصاح عن الهوية شرطًا للمصداقية الاجتماعية والسياسية.
- وفق نظرية الفضاء العمومي، يسعى المدون الجزائري عبر هويته الرقمية للاندماج في النقاش العام، لكن هذا الفضاء يبقى غير مكتمل، نتيجة القيود البنيوية والثقافة التقليدية التي تحد من حرية الخطاب الرقمي.

- وفق نظرية لولب الصمت، الإفصاح عن الهوية لا يلغي الحذر؛ فالمدونون يمارسون "التعبير الانتقائي"، حيث تسود الحذر الرقمي خاصة بين المدونات، لتعكس القيود الاجتماعية والسياسية على مشاركة المرأة في النقاش العام.
- أفصحت النتائج أن المتغيرات (السن، الجنس، المستوى التعليمي، والمهنة) تلعب دوراً مهماً في نمط الهوية الرقمية؛ فالشباب والمهنيون أكثر ميلاً لاستخدام أسمائهم الحقيقية لتعزيز المصداقية والاعتراف، بينما الفئات الأكبر سناً والأقل تعليمياً تميل للتحفظ أو التخفي.
- أظهرت النتائج أن الهوية الرقمية للمدون الجزائري هي هوية هجينة، تجمع بين الواقع والافتراض، بين الحرية والمسؤولية، وبين الانفتاح والرقابة الذاتية، وتشكل نتاجاً لتفاعل ثلاثة أبعاد: التكنولوجيا، الفضاء العمومي، ولولب الصمت.
- التدوين الإلكتروني في الجزائر يمثل مرآة للبنية الاجتماعية والسياسية، ويعكس قدرة الأفراد على التفاوض بين قيم الحرية والضبط، والتعبير الفردي والانتماء الجماعي، من خلال ممارسة رقمية متحفظة لكنها فعالة نسبياً.
- نتائج صعوبات ومشاكل التدوين المتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية من وجهة المدونين الجزائريين عينة الدراسة تتمثل فيما يلي:
- **الطبيعة الأساسية للصعوبات:** التحديات التي تواجه المدون الجزائري تتسم بالأساس بالقضايا القانونية والسياسية، مع وجود صعوبات اجتماعية وتقنية أقل أهمية.
- **تأثير السن، الفئة الشابة (20-39 سنة)** هي الأكثر تعرضاً لمختلف أنواع الصعوبات، خاصة القانونية والسياسية، بينما الفئات الأكبر سناً تتسم بالتحفظ والانكفاء على النقاش.
- **تأثير المستوى التعليمي، الفئات الجامعية (تدرج وما بعد التدرج)** الأكثر إدراكاً وصدماً مع التحديات القانونية والسياسية، بينما الفئات التعليمية الدنيا أقل انخراطاً وتعرضاً.
- **تأثير المهنة، الأساتذة الباحثون والصحفيون** هم الأكثر تعرضاً للصعوبات القانونية والسياسية، بسبب طبيعة نشاطهم المرتبط بالقضايا العامة، بينما الفئات الأخرى أقل تأثراً.

- الترتيب النسبي للصعوبات، الصعوبات القانونية تأتي في المقدمة (53,55%)، تليها الصعوبات السياسية (20%)، ثم الاجتماعية (14,19%)، وأخيرًا التقنية (12,26%).
- تأثير الجنس، الذكور أكثر تعرضًا للتحديات القانونية والسياسية، بينما تواجه الإناث صعوبات اجتماعية وتقنية أقل.
- أشكال الصعوبات، تشمل الصعوبات القانونية والسياسية التهديد، حجب المواقع والتدوينات، التوقيف، الاعتقال والسجن، بينما المشكلات التقنية والاجتماعية تبقى محدودة.
- الوعي والرقابة الذاتية، كلما ارتبط النشاط بالفضاء العمومي والقضايا العامة، زاد الانخراط، مع ممارسة أعلى للرقابة الذاتية لتجنب المخاطر القانونية والسياسية.
- أظهرت النتائج ومن وجهة المدونين عينة الدراسة أن المدون الجزائري يواجه منظومة معقدة من العوائق التي تحد من ممارسة التدوين الحر حول القضايا السياسية والاجتماعية، ما يجعل الفضاء الرقمي جزئيًا في دوره كأداة للتعبير والمشاركة في الرأي العام.
- النتائج المتعلقة بالاقترحات تفعيل دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية من وجهة نظر المدونين الجزائريين:
- أظهرت النتائج أن المدونون الجزائريون يعتبرون التدوين الإلكتروني أداة أساسية للتعبير عن المواقف والاتجاهات من القضايا السياسية والاجتماعية، مع التأكيد على ضرورة وجود إطار قانوني وأخلاقي يحفظ التوازن بين الحرية والمسؤولية.
- بينت النتائج أن هناك وضوح في اختلاف الاقتراحات بحسب الجنس، حيث يميل الذكور إلى مقترحات تحررية توسّع مساحة الحرية والانفتاح السياسي، بينما تركز الإناث على المسؤولية والمصادقية، ما يعكس وعيًا متوازنًا بالحرية المقيدة بالمسؤولية.
- ظهر السن كعامل مؤثر في طبيعة المقترحات، إذ الفئات الشابة تميل إلى تعزيز التحرر الرقمي والانفتاح السياسي، في حين تميل الفئات الأكبر سنًا إلى التركيز على الأخلاقيات المهنية وضبط المحتوى، مما يدل على تباين ثقافي واتصالي بين الأجيال في البيئة الرقمية.

- تبين من خلال النتائج أن المستوى التعليمي يؤثر على محور الاهتمام بالاقتراحات، ففئة ما بعد التدرج تميل إلى التركيز على الإصلاحات البنوية والقانونية، بينما فئة التدرج تركز على أخلاقيات المحتوى ومصداقيته، ما يعكس تصورات مختلفة لدور التدوين في الفضاء الرقمي الجزائري.
- كما أن المهنة تبرز كعامل مؤثر في نوعية الاقتراحات، حيث الأساتذة الباحثون يركزون على التنظيم القانوني للتدوين، والصحفيون على حرية التعبير، بينما مساهمة الطلبة والمتقاعدين محدودة، ما يشير إلى علاقة مباشرة بين طبيعة النشاط المهني والانخراط في تطوير التدوين الرقمي.
- افصحت النتائج أن جوهر المقترحات ينحصر في ثلاثة محاور رئيسية: حماية حرية التعبير، الالتزام بالضوابط الأخلاقية والمهنية، وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي، ما يعكس رؤية متكاملة لتفعيل التدوين كفضاء رقمي فعال للنقاش العمومي.
- وأن الاختلافات في الاقتراحات لا تعكس فقط التباين الاجتماعي أو المهني، بل تشير أيضًا إلى فهم متعدد الأبعاد للحرية والمسؤولية في الفضاء الرقمي، بين رؤية تحررية تسعى لإلغاء القيود ورؤية تنظيمية تسعى لضبط الممارسة الرقمية وفق معايير مقبولة اجتماعياً وقانونياً.
- وانطلاقاً من النتائج السابقة يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات والتي تعبر عن الرؤية النهائية للدراسة :

اللغة والمنصة الرقمية في التدوين الإلكتروني لا تعملان كعناصر منفصلة، بل كآليتين متداخلتين تُحدّدان معاً شكل الخطاب واتجاهه. فاختيار المنصة الرقمية يوجّه بالضرورة اختيار اللغة، والعكس صحيح. فالمنصات النصية مثل "الفيسبوك والتويتر والمدونات" تهيئ فضاءً للنقاش العمومي وتفرض استعمال لغات ذات طابع معرفي وتحليلي (الفصحى، الفرنسية، الإنجليزية)، بينما تدفع المنصات البصرية (اليوتيوب والإنستغرام) نحو لغة أكثر بساطة وتفاعلية (العامية، الهجينة، الرموز البصرية). ويؤكد هذا الترابط ما تطرحه الحتمية التكنولوجية حول تأثير المنصة في تشكيل بنية الرسالة، وما تشير إليه نظرية الفضاء العمومي من أن الخطاب العقلاني يحتاج مساحات نصية مفتوحة للنقاش. كما عكست النتائج حضوراً لمؤشرات لولب الصمت، حيث تلجأ بعض الفئات إلى لغات غير مباشرة أو منصات أقل صداماً لتجنب المخاطر الاجتماعية والسياسية. هذا التكامل بين اللغة والمنصة يثبت أن التدوين الإلكتروني في الجزائر ليس مجرد عملية نشر

محتوى، بل ممارسة تواصلية تُبنى ضمن شروط تقنية واجتماعية وسياسية تحكم طبيعة التفاعل واتجاهات الرأي العام.

التدوين الإلكتروني لدى المدون الجزائري لا يُمارس بوصفه نشاطاً ترفيهياً أو مجرد استخدام تقني للمنصات الرقمية، بل بوصفه فعلاً اتصاليًا واعيًا موجّهًا نحو التأثير والمشاركة في تشكيل الرأي العام . فالدوافع التي تحرك المدون متعددة الأبعاد: تقنية (سهولة الاستخدام والتفاعل)، سياسية (الرغبة في التعبير الحر وكسر القيود)، اجتماعية (الالتزام بقضايا المجتمع)، ومعرفية/إعلامية (نشر المعلومات وتحرير الخطاب). كما أثبتت النتائج أن هذه الدوافع تتأثر بمتغيرات شخصية مثل السن والجنس والمستوى التعليمي والمهنة، مما يؤكد أن التدوين ممارسة مرتبطة بالبناء الاجتماعي والثقافي للفرد.

تفسّر **نظرية الفضاء العمومي** هذا السلوك باعتبار المنصات الرقمية للتدوين فضاءً عامًا بديلاً يسمح بالمشاركة في النقاش العقلاني خارج سيطرة الإعلام التقليدي. وتفسّره **نظرية لولب الصمت** باعتبار التدوين مساحة آمنة لكسر الصمت والتعبير عن المواقف التي لا يمكن قولها في الفضاء الواقعي. بينما توضح **نظرية الحتمية التكنولوجية** أن خصائص المنصات الرقمية نفسها توجه نوع التدوين، وتحدد مستوى الحرية والنقاش المتاح. نستنتج إذن التدوين الإلكتروني في الجزائر ممارسة ذات بعد سياسي واجتماعي، تقود المواطن من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل في صياغة الوعي والرأي العام داخل فضاء رقمي يعيد تشكيل الحوار المجتمعي ويمنح فرصة لكسر الصمت والتأثير.

إن اتجاه المدونين الجزائريين نحو تناول القضايا الاجتماعية والسياسية ليس متساوياً، إذ يتسم اهتمامهم بالقضايا الاجتماعية بدرجة متوسطة، خاصة تلك القضايا ذات التأثير المباشر على الواقع المعيشي والأمني، بينما تبقى القضايا الحساسة مثل المثلية والانتحار في الهامش. في المقابل، تظهر اتجاهاتهم نحو القضايا السياسية قوية ومرتفعة، لا سيما في موضوعات الفساد وحرية التعبير، مع تبني مواقف معتدلة تجاه القضايا الأكثر حساسية. يفسر ذلك نظرياً بأن التدوين يشكل فضاءً ناشئاً للنقاش العام، يتيح للمدونين التأثير في الرأي العام السياسي، بينما تتسم القضايا الاجتماعية بالاعتدال لتوافق التقبل المجتمعي، بينما تؤدي آليات **لولب الصمت** إلى الرقابة الذاتية تجاه القضايا الاجتماعية الجدلية، في حين تبرز **الحتمية التكنولوجية** دور المنصات الرقمية في تمكين التعبير السياسي وانتشار القضايا الاجتماعية المقبولة. وبذلك، **المدون الجزائري**

يوازن بين الانخراط السياسي والاحتراز الاجتماعي، متأثرًا بتقنيات المنصات، ديناميات المجتمع، وآليات الرقابة الذاتية.

تكشف نتائج الدراسة أن التدوين الإلكتروني في الجزائر من وجهة نظر المدونين الجزائريين عينة الدراسة، يمثل فضاءً رقميًا يسمح بالتعبير والمشاركة في القضايا السياسية والاجتماعية، لكنه لا يرقى بعد ليكون فضاءً عمومياً حرًا ومفتوحًا كما يفترضه (هابرماس). فقد أظهرت النتائج أن اتجاهات المدونين نحو دور التدوين كفضاء عام تتسم بالاعتدال والحياد بمتوسط عام بلغ (3.16)، ما يعني أن التدوين يتيح فرصًا للتعبير، ولكن ضمن حدود وموازنات ناتجة عن الرقابة الذاتية والخوف من العواقب الاجتماعية أو السياسية. ويعبر المدون الجزائري عن موقفه، غير أنه يفعل ذلك أحيانًا عبر أساليب غير مباشرة (السخرية، التلميح، غلق التعليقات)، مما يدل على استمرار حضور "الصمت الرقمي" بدل تجاوزه.

كما أثبتت النتائج أن التدوين الإلكتروني ومن وجهة نظر المدونين الجزائريين عينة الدراسة يؤدي دورًا في تشكيل الاتجاهات والمواقف نحو القضايا السياسية والاجتماعية، لكنه دور جزئي ومحدود التأثير، نظرًا لتدخل القيود السياسية والاجتماعية والثقافية التي تضبط مستوى الحرية الرقمية. وبالتالي، تحققت الفرضية الثانية للدراسة جزئيًا والتي تقول بأن "التدوين الإلكتروني فضاء عام لمشاركة الاتجاهات والمواقف المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية"؛ فالتدوين يوفر مساحة للتعبير والمشاركة، لكنه لا يشكل فضاءً عمومياً حرًا، ولا يُحدث تأثيرًا كاملاً في صناعة الرأي العام.

من جهة أخرى، لم تكشف الدراسة عن فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المدونين بحسب الجنس أو السن أو المهنة، ما يعكس تجانسًا في إدراك المدونين لوظيفة التدوين كأداة للنقاش العام. في المقابل، ظهر المستوى التعليمي كعامل وحيد ذي دلالة إحصائية عكسية فهو متغير مؤثر، حيث يميل أصحاب المستوى التعليمي العالي إلى مواقف أكثر نقدية وتحفظًا تجاه استخدام التدوين في تناول القضايا السياسية والاجتماعية. وبذلك، يتضح أن التدوين الإلكتروني كأداة لنقاش القضايا السياسية والاجتماعية، مقارنةً بذوي المستويات الأدنى. فالتدوين الإلكتروني في السياق الجزائري يظل مجالًا مشتركًا للتعبير والمشاركة عن الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية، غير أنّ دلالاته الرمزية وطرق توظيفه تختلف تبعًا للرأسمال المعرفي والثقافي للمدونين.

التدوين الإلكتروني في الجزائر يمثل **فضاءً عامًا جزئيًا**، تتفاعل داخله إمكانات التكنولوجيا مع القيود البنيوية، ما يجعل دوره في النقاش العمومي حقيقيًا لكنه غير مكتمل، ومحدودًا بحدود السياق الاجتماعي والسياسي الذي يُمارس فيه.

نستنتج وفقًا لمنظور الحتمية التكنولوجية، أن التدوين الإلكتروني يمثل **عاملًا محركًا للتغيير في بنية الاتصال واتجاهات الرأي العام**، لكنه في البيئة الجزائرية لم يبلغ بعد مستوى الحتمية الكاملة، إذ ما تزال القيم الاجتماعية والرقابة والقيود تحد من قدرته على إحداث تحول جذري في أنماط التعبير والمشاركة السياسية. أما من منظور نظرية الفضاء العام (ليورغن هابرماس) نجد بأن التدوين الإلكتروني في الجزائر يمثل مجالًا عامًا غير مكتمل الشروط، إذ يتيح مساحة للنقاش والتفاعل حول القضايا العامة، لكنه يظل خاضعًا لتوازنات اجتماعية وسياسية تحد من تحقق التواصل الحرّ والعقلاني بين الأفراد. بمعنى آخر، يشكل التدوين الإلكتروني فضاءً عامًا جزئيًا يمارس فيه الأفراد النقاش العام، لكن دون الوصول إلى المستوى المثالي الذي تصوّره (هابرماس) في مفهومه للنقاش العمومي الحر. ومن منظور لولب الصمت (لإليزابيث نويل نيومان)، فإن بروز عبارات الخوف والتحفّظ في التدوين حول المواضيع السياسية والاجتماعية الحساسة يؤكد أن الخوف من العزلة أو الانتقاد أو المتابعة ما يزال عاملًا مؤثرًا في السلوك الاتصالي للمدون الجزائري. فبدل أن تكسر البيئة الرقمية حاجز الصمت، فإنها أعادت إنتاجه بصيغة جديدة عبر **الرقابة الذاتية الرقمية (تدعيم الصمت)**. وعليه، فإن التدوين الإلكتروني في الجزائر يُجسّد فضاءً عامًا جزئيًا متأرجحًا بين إمكانات التكنولوجيا وحدود الواقع الاجتماعي والسياسي، حيث تتفاعل القوى الثلاث (التقنية، الثقافية، والسلطوية)، في صياغة شكل واتجاهات الرأي العام في البيئة الرقمية.

كما بينت النتائج، أن الهوية الرقمية للمدون الجزائري هي **هوية هجينة** تمزج بين الانفتاح والتخفي، بين الرغبة في التأثير والحذر من العواقب. فالبنية التقنية للمنصات الرقمية وفرت فرصة للظهور والفاعلية، لكنها في الوقت نفسه فرضت أشكالًا من الشفافية والانكشاف جعلت المدون يختار ما يمكن الخوض فيه وما يجب تجنبه. ويتجلى هذا المعطى خصوصًا لدى الفئات الشابة وعند أصحاب المستويات التعليمية العليا، الأكثر انحرافًا في النقاش العمومي والأكثر وعيًا بالمخاطر القانونية والسياسية. وهذا ما يبرر استخدام غالبية المدونين لهويتهم الحقيقية واطهارهم استعدادًا للمشاركة في النقاشات العامة، إلا أنّ مشاركتهم تتم داخل

حدود واضحة من الرقابة الذاتية والحذر الرقمي، خصوصًا عند تناول القضايا الاجتماعية الحساسة أو ذات البعد السياسي.

تُظهر نتائج الدراسة أن التدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية في الجزائر يتم داخل بيئة محفوفة بالمخاطر، حيث تشكّل **الصعوبات القانونية والسياسية** العامل الأكثر حضورًا وتأثيرًا في تجربة المدونين، مقارنة بالصعوبات الاجتماعية أو التقنية. ويتجلى ذلك في حالات التهديد، الحجب، الرقابة، التوقيف والاعتقال والسجن ما يجعل التدوين ممارسة محفوفة بالمسؤولية والاحتياط.

وتبين النتائج أن ممارسة التدوين لا تتأثر بالعوامل الديموغرافية بنفس الدرجة؛ إذ تُعد الفئة الشابة (20-39 سنة)، وخصوصًا أصحاب المستويات الجامعية والصحفيين والأساتذة الباحثين، الأكثر مواجهة لهذه الصعوبات نظرًا لانخراطهم الأكبر في النقاش العمومي. كما يظهر أن الذكور أكثر تعرضًا للمخاطر القانونية والسياسية، بينما تواجه الإناث صعوبات اجتماعية وتقنية بدرجة أقل. وتقود هذه التحديات إلى بروز **الرقابة الذاتية الرقمية** كآلية دفاعية، حيث يتجنب المدونون المواجهة المباشرة عبر استخدام أساليب تعبير غير صريحة (التلميح، السخرية، الانتقاء)، ما يجعل حرية التعبير حرة مشروطة ومقيدة بسقف من المخاطر القانونية والسياسية.

تؤكد نتائج الدراسة **صحة الفرضية القائلة بأن "يواجه المدون الجزائري صعوبات ومشاكل عند التدوين في القضايا السياسية والاجتماعية"**، وهي صعوبات بالدرجة الأولى قانونية وسياسية كحجب المواقع أو التهديد بالتوقيف والاعتقال وحتى السجن، وفي الدرجة الثانية تقنية مثل ضعف تدفق الإنترنت أو عوائق اجتماعية أو ثقافية كالتممر الإلكتروني وضعف ثقافة الحوار. وقد أظهرت النتائج أن **حدة هذه التحديات** تختلف باختلاف المتغيرات الفردية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، والمهنة)، مما يعكس الطابع غير المتجانس لتجربة التدوين في الجزائر.

ويمكن نستنتج مما سبق من النتائج في ضوء نظريات؛ **الحتمية التكنولوجية، والفضاء العمومي، ولولب الصمت**، بأن التدوين الإلكتروني في الجزائر يشكل **مجالًا تواصلًا متوترًا** يجمع بين إمكانيات الانفتاح والتعبير الحر من جهة، والقيود البنيوية المفروضة من طرف السلطة والمجتمع من جهة أخرى.

تكشف نتائج الدراسة أيضًا، أن المدون الجزائري لا يتعامل مع التدوين الإلكتروني فقط باعتباره وسيلة للتعبير، بل بوصفه فضاءً عموميًا ناشئًا يحتاج إلى تفعيل وتأطير حتى يؤدي دوره في النقاش العام

وصناعة الرأي. تظهر المقترحات المقدمة من المدونين رؤية ناضجة ومتوازنة تركز على مبدأ "الحرية المسؤولة"، حيث يطالبون من جهة بتوسيع مساحة حرية التعبير والانفتاح السياسي، ومن جهة أخرى بوجود إطار أخلاقي وقانوني يحمي الممارسة الرقمية من الانفلات أو التبعات القانونية.

كما تكشف الفروق بين المقترحات حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي والمهنة عن تنوع في إدراك الأفراد للفضاء الرقمي؛ فالرجال والشباب يميلون إلى مقارنة تحررية توسّع هامش التعبير، بينما تميل النساء والفئات الأكبر سنًا إلى مقارنة تنظيمية أكثر تحفظاً تركز على ضبط المحتوى والمصادقية. أما الفئات ذات التعليم العالي والمهنيون (الأساتذة الباحثون والصحفيون)، فيتجهون نحو رؤية إصلاحية بنيوية تطالب بإعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للتدوين. وتتلخص نتائج الدراسة الاقتراحات في ثلاثة محاور رئيسية؛ أولاً؛ حماية حرية التعبير، ثانياً؛ الالتزام بالأخلاقيات والمصادقية، ثالثاً؛ إصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية. وبذلك، يتضح أن المدونين ينظرون إلى التدوين كفضاء واعد للنقاش العمومي، لكن فعاليته مشروطة بتوفير بيئة قانونية وأخلاقية تضمن التوازن بين الانفتاح والمسؤولية، مما يجعل التدوين الإلكتروني في الجزائر فضاءً عامًا محتملاً، في طور التشكل، يحتاج إلى دعم مؤسسي ومجتمعي ليصبح أداة مؤثرة في صناعة الرأي العام وتوجيه النقاشات حول القضايا السياسية والاجتماعية.

استناداً إلى نتائج التحليلين الكمي والنوعي، وإلى القراءة النظرية في ضوء الحتمية التكنولوجية، ولولب الصمت، ونظرية الفضاء العمومي، يمكن التأكيد أن تفعيل دور التدوين الإلكتروني في الجزائر يتطلب مقارنة مزدوجة تجمع بين الإصلاح البنيوي والوعي الاتصالي. فمن جهة، ينبغي على السلطات والمؤسسات الإعلامية إعادة النظر في القوانين المقيدة لحرية التعبير، وتطوير إطار قانوني واضح يحمي المدون من المتابعات التعسفية ويضمن له حق المشاركة في النقاش العمومي. ومن جهة أخرى، يجب العمل على تعزيز الثقافة الرقمية والمسؤولية الاتصالية لدى المدونين أنفسهم، من خلال برامج تكوين في أخلاقيات التدوين، ومبادرات تشجع على الحوار المتوازن واحترام التعددية الفكرية. كما يمكن تحفيز الثقافة الرقمية النقدية لدى فئة الشباب والمدونين الجامعيين، حتى يصبح التدوين أداةً للفعل المجتمعي الواعي لا مجرد وسيلة للتعبير الفردي. وذلك من خلال إرساء شراكات بين الجامعات ومؤسسات الإعلام لاحتضان المدونات البحثية والنقدية، بما يساهم في بناء فضاء عمومي جزائري أكثر انفتاحاً وتعددًا.

كما يُستحسن أن تنشأ منصات تدوين محلية مستقلة تسهم في بلورة رأي عام جزائري حر، وتخلق بيئة نقاشية تتسم بالانفتاح والاحترام المتبادل، انسجامًا مع فلسفة الفضاء العمومي عند (هابرماس). فالتدوين، حين يتحرر من الرقابة ويُمارس بمسؤولية، يمكن أن يتحول إلى قوة دافعة للإصلاح الديمقراطي والاجتماعي، وإلى وسيلة فعالة لكسر لولب الصمت الذي ما يزال يحّد من مشاركة فئات واسعة في التعبير عن مواقفها تجاه القضايا السياسية والاجتماعية الراهنة.

وعليه؛ تفتح هذه الدراسة المجال أمام عدد من الإشكاليات البحثية المستقبلية التي يمكن أن تُعمّق الفهم حول علاقة التدوين الإلكتروني بتشكيل الوعي العام في الجزائر. فمن المهم مستقبلاً توسيع نطاق البحث ليشمل منصات تواصل جديدة مثل "تيك توك" و "إنستغرام" التي تشهد تزايدًا في النشاط السياسي والاجتماعي للشباب وحتى الاقتصادي، ودراسة كيفية تحول أنماط التعبير من التدوين النصي إلى التدوين المرئي. كما يمكن مستقبلاً إجراء دراسات مقارنة بين المدونين في الجزائر ودول عربية أخرى لتبيّن أوجه التشابه والاختلاف في أنماط الخطاب والحرية الرقمية. إضافةً إلى ذلك، يُعدّ من الضروري تناول أثر الذكاء الاصطناعي والخوارزميات على توجيه الرأي العام، واستكشاف مدى تأثيرها في تشكيل أولويات القضايا المطروحة في الفضاء الرقمي الجزائري، كل ذلك من شأنه أن يُسهم في تطوير مقاربة علمية أشمل لفهم ديناميات الاتصال الرقمي والتحول الديمقراطي في المجتمعات العربية المعاصرة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن هذا البحث قد قدّم إسهامًا علميًا في استجلاء مساهمة التدوين الإلكتروني في التعبير ومشاركة الاتجاهات والمواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية من وجهة نظر المدونين الجزائريين، وذلك عبر مستويات تحليل متعددة: **تكنولوجية** (من خلال تأثير المنصات الرقمية)، **اتصالية** (عبر طبيعة الفضاء العمومي)، و**نفسية-اجتماعية** (من خلال ديناميات الخوف أو الرقابة الذاتية)، وخلصنا إلى أن التدوين الإلكتروني يساهم بشكل محدود وجزئي في مشاركة الاتجاهات والمواقف من القضايا السياسية والاجتماعية من وجهة نظر المدونين الجزائريين، فهم يعبرون، يناقشون، ويؤثرون، لكن تحت سقف غير معلن من الحذر والانضباط الرقمي.

وهكذا، يضع هذا البحث لبنة معرفية أولى لفهم الدور الذي تلعبه منصات التدوين في تشكيل الوعي والاتجاهات داخل المجتمع الجزائري، ويفتح آفاقاً لدراسات لاحقة يمكن أن تركز على تتبع تطور هذا الفضاء، وقياس مدى تأثيره المستقبلي على الرأي العام وصناعة القرار.

المراجع

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية

المعاجم والقواميس:

1. المعجم الوجيز، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 1992.
2. المنجد الأبجدي، دار الشروق، بيروت، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

الكتب:

1. أنجرس، مورييس، **مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية**. ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون دار القصة، الجزائر، 2004.
2. ايريك، ميغري. **سوسيولوجيا الاتصال والميديا**. ترجمة: لعباضي نصر الدين، هيئة البحرين للثقافة والآثار، البحرين، 2018.
3. بروان، بلقاسم. **وسائل الإعلام والمجتمع: دراسة في الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
4. البهي، فؤاد السيد، وسعد عبد الرحمن، **علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة**. دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
5. بهنسي، مها السيد، **المدونات السياسية وعلاقتها بالفعالية السياسية للمدوين**. دار ابن الهيثم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
6. بن مرسل، أحمد، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
7. بن مرسل، أحمد، **استخدام الإحصاء في بحوث الإعلام والاتصال**، الوسم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
8. جرار، ليلي أحمد، **الفيسبوك والشباب العربي**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2012.
9. جلول، الرزن جمال، **المدونات الإلكترونية: سلطة التدوين**، دار المنى للنشر، تونس، 2012.
10. حامد، عبد السلام، **مبادئ علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة، 1972.

11. حسين، شفيق، نظريات الإعلام الجديد وتطبيقاتها، دار فكر وفن، 2014.
12. حسين، علي إبراهيم. التفاعلية وما بعد التفاعلية في الإعلام الجديد، ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات ولبنان، 2017.
13. خطري، عبد الله، دراسة تحليلية عن المدونات العربية الإنترنت، دار الوجد، قطر، 2016.
14. الدسوقي، عبده إبراهيم، وسائل وأساليب الاتصال الجماهيرية والاتجاهات الاجتماعية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
15. الديلمي، عبد الرزاق محمد، الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.
16. درويش اللبان، شريف، تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية. ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
17. دويدار، إسماعيل، علم الاجتماع الجماهيري وبناء الاتصال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1984.
18. ذو الفقار، زغيب شيماء، نظريات في تشكيل الرأي العام، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
19. الرشدي، حمود، الإنترنت والفايسبوك: ثورة 25 يناير نموذجًا، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2012.
20. السيد، عبد المعطي نها. صحافة المواطن نحو نمط اتصالي جديد. ط1، دار الكتاب الجامعي، 2015.
21. السيد، محمد سيد، وسائل الإعلام من المبادئ إلى الإنترنت. ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009.
22. السعد، علي، الرأي العام بين القوة والإيديولوجيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016.
23. الصادق، رابع، قراءات في المفاهيم والمقاربات والرهانات، دار النهضة العربية، بيروت، 2013.
24. الطنوبي، محمد عمر، نظريات الاتصال، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، القاهرة، 2001.
25. العلاق، بشير. نظرية الاتصال: مدخل كامل، اليازوري، عمان، 2013.

26. العتوم، عدنان يوسف، علم النفس الاجتماعي، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
27. عيسوي، عبد الرحمن محمد، دراسات في علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
28. عزي، عبد الرحمن، بومعيزة السعيد، الإعلام والمجتمع، الورسط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
29. عطية، هشام. دراسة لخطاب المدونات العربية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
30. علي، خليل شقرة، الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
31. عمر، محمد زيان، البحث العلمي: منهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
32. فاطمة الزهراء، عبد الفتاح، المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية، ط1، دار العالم العربي، القاهرة، 2012.
33. فاضلي، محمد، الصحافة الإلكترونية: الواقع والمستقبل. مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، 2009.
34. فريد، كمال أبو زينة وآخرون، الإحصاء في البحث العلمي، ط2، دار المسيرة، عمان، 2007.
35. فوزي، شريطي مراد، التدوين الإلكتروني والإعلام الجديد، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
36. قباري، إسماعيل. علم الاجتماع الجماهيري وبناء الاتصال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1984.
37. قباري، بلقيس أحمد مرعي، النيسر في علم النفس التربوي، ط1، 1983.
38. كريم، وجا جودي بيلي، كاميرتس، نيوكوكار بنتيز، فهم الإعلام البديل، ترجمة: علاء أحمد صالح. ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.
39. محمد، عبد الحميد. المدونات: الإعلام البديل، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2009.
40. محمد، عبد الحميد، الإعلام الجديد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2015.
41. محمد، عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، 2015.
42. محمد، جابر نجلاء، الإعلام السياسي، غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

43. محمد، مصطفى رفعت، الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، 2018
44. مزيان، محمد، القيم والاتجاهات في عالم الإعلام والاتصال، دار لالة سكينه، الجزائر، 2003.
45. مشاقبة، بسام عبد الله، نظريات الاتصال، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
46. مكاي، حسن عماد وآخرون، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط4، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
47. مهنا، فريال، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، دار الفكر، دمشق، 2002.
48. مهنا، تمار يوسف، مبادئ البحث العلمي: المنطلقات النظرية والتوجهات التطبيقية، دار مدني، الجزائر، 2021.
49. عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق، 2008.
50. يوسف، العتوم عدنان، علم النفس الاجتماعي، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، 2009.

دوريات ومقالات

51. نصر الدين ليعاضي، الرهانات الاستمولوجية والفلسفية للمنهج الكيفي/نحو افاق جديدة لبحوث الاعلام والاتصال في المنطقة العربية، ابحاث المؤتمر الدولي الاعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة ... لعالم جديد، جامعة البحرين من 8-9 افريل 2009
52. أيسر، خليل إبراهيم، ظاهرة المدونات الإلكترونية ثورة الديمقراطية الرقمية الصحفية، مجلة الجامعة العراقية، 2010.
53. الراوي، بشرى جميل، إشكالية حرية التعبير والمسؤولية المهنية والاجتماعية للمدونات الإلكترونية، مجلة الباحث الإعلامي، 2011.
54. عذراء، إسماعيل حسين. المدونات كأداة اتصال تفاعلي في المشاركة السياسية، مجلة آداب الفراهيدي. جامعة تكريت كلية الاعلام، 2011.
55. الوردي، زكي حسين، صحافة المدونات الإلكترونية على الإنترنت عرض وتحليل، مجلة الباحث الإعلامي. 2007.

56. جمال الزرن المدونات الالكترونية وسلطة التدوين، مجلة الشؤون العربية على النت، 31 يونيو العدد 130.

57. جمادى الآخرة، اخبار الادب، العدد 5228، من 18 الى 24 يونيو 2005

58. شريهان توفيق، شيرين كدواني، المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة، مؤتمر الإعلام والبناء الثقافي لحقوق المواطنة، جامعة أسيوط، قسم الإعلام، 19-20 فيفري 2008

59. غازي المدني أسامة دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات السعودية "جامعة ام القرى نموذجاً"، مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2015.

60. جمال الزرن، "صحافة المواطن": المتلقي عندما يصبح مرسلًا، المجلة التونسية لعلوم الإعلام والاتصال، العدد 51-52.

61. بولوداني سهام، بوخلفة خديجة، التدوين بالفيديو وتشكيل الرأي العام السياسي الجزائري البودكاست الفكاهي أنموذجاً، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف 02، المجلد (17)، العدد (03)، نوفمبر 2022.

62. ابو حامد ياسر نمر، الاتجاهات السياسية لطلبة الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على طلبة جامعة النجاح الوطنية، مجلة جامعة الاقصى (سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص ص 327-357، يونيو 2015.

63. ابو حامد ياسر نمر، الاتجاهات السياسية لطلبة الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على طلبة جامعة النجاح الوطنية، مجلة جامعة الاقصى (سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص ص 327-357، يونيو 2015.

64. ابو حامد ياسر نمر، الاتجاهات السياسية لطلبة الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على طلبة جامعة النجاح الوطنية، مجلة جامعة الاقصى (سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص ص 327-357، يونيو 2015.

65. صديق حسين، الاتجاهات من منظور علم الاجتماع، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، ال عدد3+4، 2012، ص299.

66. تواتي نور الدين، ماكلوهان مارشال: قراءة في نظرياته بين الامس واليوم، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد، 2013.

67. كريمة بوفلاحة، في نقد مفهوم الفضاء العمومي الهابرماسي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 12، العدد 13، 2024.

68. عبد الفتاح فاطمة الزهراء، العلاقة بين المدونات الالكترونية والمشاركة السياسية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2010.

الرسائل الجامعية:

دكتوراه:

69. طالة لامية، أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تطوير حرية التعبير عن الرأي في الجزائر: دراسة مسحية في ضوء مدخل الاتصال السياسي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة لدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2015، 2014.

70. بوغازي فتيحة، صحافة المواطن والرأي العام دراسة من منظور لولب الصمت، أطروحة مقدمة لنيل شهادة لدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2017، 2018.

71. نبيح امينة، اتجاهات مستخدمي الاتصال الرقمي، دراسة ميدانية لمستخدمي الفايسبوك في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة لدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2013، 2012.

72. بدرين امال، الرغبات الالكترونية للسياح المحتملين مستخدمي الانترنت من المواقع الالكترونية السياحية، دراسة وصفية تحليلية لعينة من السياح الجزائريين من 2014 الى 2016 ، أطروحة لنيل شهادة لدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2018، 2019.

73. بضيف سهيلة، الشبكات الاجتماعية الالكترونية وتشكيل الرأي العام في الجزائر - دراسة في تمثلات واستخدامات الشباب لشبكة الفايسبوك، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال ، جامعة باتنة، الجزائر، 2017-2018.

ماجستير

74. قويزي ميادة، اتجاهات المدونين الجزائريين من خلال مضمون مدوناتهم الالكترونية، دراسة وصفية تحليلية لعينة من المدونات الالكترونية المكتوبة باللغة العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
75. صدقي محمد موسى، اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو التغطية الإعلامية لقناة فلسطين الفضائية لاحداث الداخلية: جامعة بيرزيت أموذجا، رسالة ماجستير في الاعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.
76. المجالي عبد الله محمود، اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري، 20010، 2011، رسالة ماجستير في الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
77. بوعمر سوهيلة، الاتجاهات النفسية الاجتماعية للطلبة الجامعيين نحو شبكات التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
78. اللباييدي ديماء زهير، دور الاعلام الجديد في تشكيل معارف الجمهور الفلسطيني واتجاهاته نحو قضايا المرأة دراسة ميدانية في محافظات غزة، رسالة ماجستير في الصحافة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2016.

II. باللغة الأجنبية

المعاجم والقواميس:

79. Oxford Advanced Learner's Dictionary, Oxford University Press, London, 2005, p 146

70. Cees J. Hamelink, Olga Linné, **Mass Communication Research: On Problems and Policies : The Art of Asking the Right Questions**, Greenwood Publishing Group, USA, 1994.
71. Dennis, **The Media Society: Evidence about Mass Communication in America**, Dubuque, Iowa WMC Brown Company. 1978
72. Bougardous, **Fondamental of Psychoilogie**, 2nd Edition and Groths. 1931.
73. Bandura. A. **Influence of model reinforcement contingencies on the aigesstoneinetaine responsblity** social psychology, New York, 1965,
74. Cantril .H; **General and specific attitudes psychology**. New York. 1976.
75. Nicholas ABERCROMBIE, Stephen HILL and Bryn S. TURNER, **Dictionary of Sociology**, The Penguen Books, London, 1984
76. -Cantril .H ; **General and specific attitudes psychology**. New York. 1976
77. Poster, Mark, **The Second Media Age**, Cambridge, Polity Press, 1995
78. Michael DREW, **Expanding the Scope of the Spiral of Silence Theory to the Digital Age**, Indiana University East Journal of Student Research, 2021.
79. Paul S. ADLER, « **Technological Determinism** », The International Encyclopedia of Organization Studies, 2e éd., Londres, Sage Publications, 2006

دوريات ومقالات

80. Kavanaugh Andrea , **When opinion leaders blog new forms of citizen interaction series, proceedings of the 2006 international conference on digital government research** , San Diego, California, vol. 151 Available at: <http://portal.acm.org/citation.cfm?id=114662>
81. Grindaizer, **La blogosphère algérienne vu de l'espace**, posé le : 27 février 2011, Disponible sur: <http://www.paperblog.fr/4205659/la-blogosphere-algerienne-vu-de-l-espace/>, Consulté le : 25 Mars 2011 •
82. Kraemer G, **Journaux algériens, de la presse à la toile**, Réseaux, N 122, 06/2003,

83. Marc Lynch ; **Blogging the New Arab Public**, Arabe Media society, February 2007, Available at:
<http://www.arabmediasociety.com/articals/download/207031215507->
84. AMSI-Marc-Lynch.pdf
85. Nikhil Moro, M.A, **Freedom of Expression and the information society: A legal Analysis toward A libertarian framework for libel**, Dissertation, Ohio State University, 2006, Available at: <http://scholar.google.com>
86. WebDialn@™, **Etude sur les Usages et Perceptions des Internautes du Web Algérien**, Posé Septembre 2009, disponible sur: www.webdialna.com Consulté le : janvier 2025
87. **Facebook users in Algeria - November 2024 | NapoleonCat**
70. **Digital 2025: Algeria — DataReportal – Global Digital Insig**

الملاحق

الملحق رقم (01): استمارة البحث

جامعة الجزائر 03

كلية علوم الاعلام والاتصال

قسم علوم الاتصال

استمارة بحث حول:

التدوين الإلكتروني في الجزائر

دراسة وصفية تحليلية في الاتجاهات والمواقف

لعينة من المدونين الجزائريين في الفترة الممتدة من 01 جانفي الى 30 مارس 2024

بعد التحية والتقدير؛

نعلمك أن هذه الاستمارة خاصة ببحث علمي، في إطار تحضير أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، بعنوان «التدوين الإلكتروني في الجزائر دراسة وصفية تحليلية في الاتجاهات والمواقف في الفترة الممتدة من جانفي الى مارس 2024، لذلك نرجو منكم ملاءمة هذه الاستمارة والإجابة على أسئلتها بدقة، شاكرين لكم مساهمتكم في إنجاز هذا البحث.

شكرا جزيلا على تعاونكم

ملاحظة:

- اقرأ الاسئلة المطروحة بعناية.
- الرجاء وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة.
- بإمكانكم اختيار أكثر من إجابة لبعض الأسئلة.
- المعلومات الواردة لا تستخدم الا لغرض البحث العلمي، لذلك نرجو تعاونكم معنا.

من اعداد الطالبة:	اشراف الاستاذ:
ميادة قويني	أ. د صفوان عصام حسيني

العام الجامعي: 2022-2023

المحور الاول: أسباب ودوافع استخدام المدونين الجزائريين للتدوين الالكتروني

1. منذ متى وانت تدون؟

اقل من خمس سنوات ☐ من 05 الى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

2. ما اللغة او اللهجة التي تستخدمها في تدويناتك؟

اللغة العربية الفصحى ☐ اللهجة العامية الجزائرية ☐ مزيج بين العربية الفصحى والعامية ☐
اللغة الامازيغية ☐ اللغة الانجليزية ☐ اللغة الفرنسية ☐

لغة اخرى اذكرها

3. ما المنصة (المنصات) الرقمية التي تدون عليها؟

المدونة النصية المكتوبة (blog) ☐ قناة اليوتيوب ☐ صفحة الفيسبوك ☐
صفحة التويتر ☐ صفحة الانستغرام ☐
وسيط اخر اذكره

4. لماذا تستخدم مواقع التدوين الالكتروني المختلفة؟ يمكنك اختيار اكثر من اجابة

- ☐ تعدد منصات التدوين الالكتروني
- ☐ سهولة استخدام مواقع التدوين
- ☐ نقل الاخبار والمعلومات
- ☐ اعادة نشر مقالاتي الكترونيا وزيادة عدد المطلعين عليها
- ☐ ابراز المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المواطن الجزائري
- ☐ كسر الطابوهات والحديث عن الممنوع في القضايا الاجتماعية
- ☐ كشف التجاوزات على حقوق المواطن الجزائري سياسيا
- ☐ تقدم لي مساحة من الحرية للتعبير عن اتجاهاتي ومواقفي نحو القضايا السياسية
- ☐ لأحدث عن القضايا السياسية التي لا تتناولها وسائل الاعلام
- ☐ اشارك اتجاهاتي ومواقفي من القضايا السياسية
- ☐ اشارك في تكوين اتجاهات ومواقف الراي عام نحو القضايا السياسية والاجتماعية

المحور الثاني: القضايا السياسية والاجتماعية التي يتطرق اليها المدون الجزائري

1- ماهي درجة اهتمامك بالقضايا السياسية التالية:

القضايا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
النظام السياسي في الجزائر			
قضايا الفساد في الجزائر			
الأحزاب السياسية في الجزائر			
حرية التعبير في الجزائر			
شخصيات سياسية وطنية			
الازمة الجزائرية المغربية			
الإصلاحات السياسية في الجزائر			
حرية الصحافة وعلاقتها بالسلطة			
العلاقات الجزائرية الفرنسية			

2- ما درجة اهتمامك بالموضوعات الاجتماعية التالية:

القضايا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
المستوى المعيشي وارتفاع الاسعار في الجزائر			
موضوع الهجرة غير الشرعية			
قضايا المخدرات والاتجار بها			
المثلية الجنسية عند كلا الجنسين			
قضايا اختطاف الأطفال والعنف ضدهم			
قضايا الانتحار والقتل العمدى			

المحور الثالث: اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقف من القضايا الاجتماعية والسياسية

1 ماهو دور التدوين الإلكتروني في مشاركة اتجاهاتك ومواقفك من القضايا السياسية والاجتماعية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1 التدوين الإلكتروني فضاء لتناول القضايا الاجتماعية والسياسية بجرأة وصراحة أكثر من الاتصال وجها لوجه					
2 يستهويني التدوين الإلكتروني حول القضايا السياسية والاجتماعية					
3 اعبر عن موقفي دائما من القضايا السياسية والاجتماعية					
4 التدوين في الجزائر أداة لنقل الاخبار السياسية والاجتماعية فقط					
5 اشعر ان التدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية مضیعة للوقت					
6 لادون حول القضايا المتعلقة بالنظام السياسي في الجزائر					
7 يتيح التدوين بمعالجة المدون لكل القضايا السياسية بحرية					
8 يشعرنی فعل التدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية اني مستخدم فعال					
9 انتقد من خلال تدويناتي المعالجة الاعلامية في الجزائر للقضايا السياسية والاجتماعية					
10 للتدوين الإلكتروني دور فعال في إبراز مواقف واتجاهاتي وبحرية من القضايا الاجتماعية فقط					
11 لا اشعر بالامان حينما ادون حول الشخصيات السياسية الجزائرية					
12 لا ادون حول قضايا الفساد في الجزائر					
13 يؤدي التدوين الإلكتروني حول القضايا السياسية والاجتماعية ال مشاكل للمدون					
14 أفضل غلق خدمة التعليقات في التدوينات المتعلقة بالقضايا السياسية					
15 استخدم الاسلوب التهكمي في تدويناتي حول القضايا السياسية في الجزائر					

المحور الرابع: صعوبات التدوين الالكتروني المرتبطة بالموضوعات السياسية والاجتماعية لدى المدون الجزائري

1. هل تدون باستخدام؟

☐

اسم مستعار

☐

اسمك الحقيقي

إذا كانت الإجابة باسم مستعار يرجى منك تحديد السبب

☐

لتنوفر لديك حرية أكبر في التعبير

☐

الخوف من التصريح بالهوية الحقيقية

☐

اختيار المشاركة ونقل المعلومات دون التصريح بالهوية الحقيقية

أخرى اذكرها.....

2. في رأيك ماهي الصعوبات التي تعترض المدون الجزائري على مواقع التدوين الالكتروني المختلفة

☐

اجتماعية

☐

قانونية

☐

سياسية

☐

تقنية

3. ماهي المشاكل التي تعرضت اليها بسبب تدويناتك السياسية والاجتماعية على مختلف مواقع التدوين

الالكتروني؟

☐

التهديد

☐

حجب التدوينة

☐

حجب الموقع

☐

السجن

☐

الاعتقال

☐

التوقيف

أخرى اذكرها.....

في رأيك ماهي الاقتراحات التي تقدمها كمدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لابرار الاتجاهات والمواقف حول القضايا السياسية والاجتماعية؟

.....
.....
.....

البيانات الشخصية

☐

انثى

☐

ذكر

1- الجنس:

2- السن:

☐

من 50 الى 59 سنة

☐

من 20 الى 39

☐

60 سنة فما فوق

☐

من 40 الى 49 سنة

3- المستوى التعليمي:

☐

جامعي: مرحلة ما بعد التدرج

☐

جامعي: مرحلة التدرج

☐

ثانوي

☐

متوسط

☐

ابتدائي

4- المهنة:

.....

☐

البلد

☐

خارج الجزائر

☐

المدينة

5- مكان الإقامة: الجزائر

الملحق رقم (02): معامل الثبات ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité	
Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach
27	.616

Statistiques de total des éléments				
Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	
.611	.144	116.849	62.7548	ماهي درجة اهتمامك بالقضايا السياسية التالية؟ النظام السياسي في الجزائر
.594	.503	112.413	63.1484	قضايا الفساد في الجزائر
.606	.255	115.486	63.1419	حرية التعبير في الجزائر
.612	.137	117.049	62.5871	الازمة الجزائرية المغربية
.601	.338	113.918	63.0645	مادرجة اهتمامك بالموضوعات الاجتماعية التالية؟ المستوى المعيشي وارتفاع الاسعار في الجزائر:
.612	.130	116.594	62.8710	موضوع الهجرة غير الشرعية
.599	.321	112.893	62.6839	قضايا المخدرات والاتجار بها
.596	.383	112.389	62.9161	قضايا اختطاف الأطفال والعنف ضدهم
.606	.239	115.084	62.3935	قضايا الانتحار والقتل العمدى
.601	.241	111.666	62.4710	التدوين الالكتروني فضاء لتناول القضايا الاجتماعية والسياسية بجرأة وصراحة أكثر من الاتصال وجها لوجه
.610	.144	114.876	62.3419	يستهيوني التدوين الالكتروني حول القضايا السياسية والاجتماعية
.615	.084	116.170	62.5613	اعبر عن موقفك دائما من القضايا السياسية والاجتماعية
.590	.362	109.402	61.7871	التدوين في الجزائر اداة لنقل الاخبار السياسية والاجتماعية فقط

.609	.165	112.841	61.5871	اشعر ان التدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية مضيعة للوقت
.590	.343	108.453	61.3613	لا ادون حول القضايا المتعلقة بالنظام السياسي في الجزائر
.604	.214	111.738	62.1484	يشعري فعل التدوين حول القضايا السياسية والاجتماعية اني مستخدم فعال
.605	.203	113.508	62.3742	انتقد من خلال تدويناتي المعالجة الاعلامية في الجزائر للقضايا السياسية والاجتماعية
.605	.195	112.303	62.0452	للتدوين الالكتروني دور فعال في ابراز موافقي واتجاهاتي وبحرية من القضايا الاجتماعية فقط
.585	.402	107.518	61.6387	لا ادون حول قضايا الفساد في الجزائر
.629	-.045-	118.976	62.4452	يؤدي التدوين الالكتروني حول القضايا السياسية والاجتماعية الى مشاكل للمدون
.583	.406	106.482	61.6710	افضل غلق خدمة التعليقات في التدوينات المتعلقة بالقضايا السياسية
.619	.051	116.687	61.9613	استخدم الأسلوب التهكمي في تدويناتي حول القضايا السياسية في الجزائر
.618	-.082-	119.608	63.4129	هل تدون باستخدام؟
.616	.042	118.639	60.5484	إذا كانت الاجابة باسم مستعار يرجى منك تحديد السبب
.589	.308	103.857	61.1161	ماهي المشاكل التي تعرضت اليها بسبب تدويناتك السياسية والاجتماعية على مختلف مواقع التدوين الالكتروني؟
.682	.148	89.926	57.5290	ماهي الاقتراحات التي تقدمها كمدون لتفعيل دور التدوين الالكتروني في الجزائر خاصة لإبراز الاتجاهات حول القضايا السياسية والاجتماعية؟
.596	.263	105.151	61.3484	ما اللغة و اللهجة التي تستخدمها في تدويناتك؟

الملحق رقم (03): الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

Statistiques de groupe					
Erreur standard moyenne	Ecart-type	Moyenne	N	الجنس	
.72007	6.94413	37.3226	93	ذكر	اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفمن القضايا الاجتماعية والسياسية
.64867	5.10765	37.2419	62	أنثى	

Statistiques descriptives			
N	Ecart-type	Moyenne	
155	6.25639	37.2903	اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفمن القضايا الاجتماعية والسياسية
155	.49149	1.4000	الجنس
155	.93849	1.7677	السن
155	.87233	4.2516	المستوى التعليمي
155	1.80315	2.4839	المهنة
155	.44590	1.2710	مكان الإقامة

Test d'échantillons indépendants

Test-t pour égalité des moyennes							Test de Le- vene sur l'égalité des variances			
Intervalle de confiance 95% de la différence		Différence écart-type	Différence moyenne	Sig. (bila- térale)	ddl	t	Sig.	F		
Supérieure	Inférieure									
2.11373	- 1.95244-	1.02910	.08065	.938	153	.078	.282	1.165	Hypothèse de va- riances égales	اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الالكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفمن القضايا الاجتماعية والسياسية
1.99547	- 1.83418-	.96916	.08065	.934	151.465	.083			Hypothèse de va- riances inégaes	

المهنة	المستوى التعليمي	السن	الجنس	اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الالكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفم القضايا الاجتماعية والسياسية		
.025	-.278-	.039	-.006-	1.000	اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الالكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفم القضايا الاجتماعية والسياسية	Corrélation de Pearson
-.139-	.112	-.262-	1.000	-.006-	الجنس	
-.152-	-.015-	1.000	-.262-	.039	السن	
.050	1.000	-.015-	.112	-.278-	المستوى التعليمي	
1.000	.050	-.152-	-.139-	.025	المهنة	
-.067-	-.093-	.384	-.113-	.041	مكان الإقامة	
.377	.000	.314	.469	.	اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الالكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفم القضايا الاجتماعية والسياسية	Sig. (unilatérale)
.042	.083	.000	.	.469	الجنس	
.030	.425	.	.000	.314	السن	
.268	.	.425	.083	.000	المستوى التعليمي	
.	.268	.030	.042	.377	المهنة	
.203	.125	.000	.082	.304	مكان الإقامة	
155	155	155	155	155	اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الالكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفم القضايا الاجتماعية والسياسية	N
155	155	155	155	155	الجنس	
155	155	155	155	155	السن	
155	155	155	155	155	المستوى التعليمي	
155	155	155	155	155	المهنة	
155	155	155	155	155	مكان الإقامة	

Variables introduites/supprimées ^a			
Méthode	Variables supprimées	Variables introduites	Modèle
Entrée	.	مكان الإقامة , المهنة ,المستوى التعليمي ,الجنس , السن ^b	1
Variable dépendante : a. اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفمن القضايا الاجتماعية والسياسية			
b. Toutes variables requises saisies.			

Récapitulatif des modèles ^b									
Changement dans les statistiques					Erreur standard de l'estimation	R-deux ajusté	R-deux	R	Modèle
Sig. Variati on de F	ddl2	ddl1	Variation de F	Variation de R-deux					
.024	149	5	2.675	.082	6.09294	.052	.082	.287 ^a	1
a. Valeurs prédites : (constantes), مكان الإقامة ,المهنة ,المستوى التعليمي ,الجنس ,السن									
b. Variable dépendante : اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفمن القضايا الاجتماعية والسياسية									

ANOVA ^a						
Sig.	D	Moyenne des carrés	ddl	Somme des carrés	Modèle	
.024 ^b	2.675	99.294	5	496.469	Régression	1
		37.124	149	5531.467	Résidu	
			154	6027.935	Total	
a. Variable dépendante : اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الالكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفمن القضايا الاجتماعية والسياسية						
b. Valeurs prédites : (constantes), مكان الإقامة ,المهنة ,المستوى التعليمي ,الجنس ,السن						

Coefficients ^a						
Sig.	t	Coefficients standardisés	Coefficients non standardisés		Modèle	
		Bêta	Erreur standard	A		
.000	12.754		3.446	43.945	(Constante)	1
.567	.573	.048	1.062	.609	الجنس	
.542	.611	.054	.594	.363	السن	
.000	-3.579-	-.285-	.570	-2.041-	المستوى التعليمي	
.500	.677	.055	.281	.190	المهنة	
.971	.037	.003	1.198	.044	مكان الإقامة	
a. Variable dépendante : اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الالكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقف القضائية والاجتماعية والسياسية						

Statistiques des résidus ^a					
N	Ecart-type	Moyenne	Maximum	Minimum	
155	1.79550	37.2903	44.4250	34.9463	Prévision
155	5.99321	.00000	21.05207	-14.75763-	Résidu
155	1.000	.000	3.974	-1.305-	Erreur Prévision
155	.984	.000	3.455	-2.422-	Erreur Résidu
a. Variable dépendante : اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الإلكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقف القضائية والاجتماعية والسياسية					

Nuage de points

Variable dépendante : اتجاهات المدونين نحو دور التدوين الالكتروني كفضاء عام لإبراز الاتجاهات والمواقفمن القضايا الاجتماعية والسياسية

